كيف نقبل خبر الأولين

قراءة في التراث

د.محمد أديب جزعة

٢٠١٠م

دار الزاهر – دار الهادي

دمشق – بيروت

أسفٌ و أمل

يؤسفنا في هذا العصر أننا نناقش أموراً من الماضي البعيد اختلفنا عليها ، و ما زلنا نقوم باجترارها فكرياً ، و لا نستطيع الخروج منها ، بل و تسحبنا إليها بقوة عنيفة لنعيد الاختلاف و الاقتتال ، لأنها استحكمت عقولنا المتخلفة ، بينما يسير الإنسان الآخر ، خارج بيئتنا الثقافية قائداً للحضارة ، مقدماً للإنسانية أعظم الخدمات ، و نحن عاجزون تماماً عن المساهمة في تقدماته ، فنكتفي بالتطفل عليها فقط ، بل تصل الجرأة بنا لاستخدام ما توصل إليه ذلك المتحضر ، لنشر تخلفنا و جهلنا ، و إغراقنا في الماضي السحيق الذي سيطر على عقولنا فلا نستطيع الانفكاك منه .

كان هذا الكتاب نتيجة مرحلة من حياتي السابقة ، بذلت فيه جهداً كبيراً لأدخل من خلاله إلى عالم الماضي لأمتنا العاجزة ، و كنت أمارس العجز معها في تلك المرحلة ، و أحببت أن أظهره للوجود لعل أحداً ما يستطيع أن ينتفع منه بشيء ، لأن الإنسان يكرر نفسه دوماً .

توطئة

إن الانتقال من حالة الاتباع و التعصب التقليدي في الأمور العقائدية إلى حالة التحرر الفكري و المعرفة العلمية ، أمرٌ يثير الفزع غالباً لدى صاحبه لأول وهلة ، و سيعمد بكل قواه للتأكد مما وصل إليه من نتائج ، إن كان قابلاً لاتباع الحقيقة كيفما كانت ، و التي ربما ستطيح بكثير من معتقداته التي كان يؤمن بها ، ومن ثم تلغي ما ترتب عليها من عادات و تقاليد و نمط حياة ، قد اعتاد عليه لسنين خلت ، و يكون قد ولد من جديد و في عالم جديد ، و لا بد للمرء كي يصل إلى ذلك أن يكون شجاعاً كل الشجاعة ، و واثقاً من نفسه ، و لا بد أن النتيجة ستكون حتماً لصالحه فهي ولادة جديدة في أحضان العقل الحر ، الذي لا يتقيد إلا بما يؤمن به عن علم و معرفة دون سوابق و خلفيات مؤثرة ، و بالتالي فإنه سينقذ نفسه على وجه الحقيقة من تبعية لأفكار وهمية كان يتبناها فيما مضى ، و تكبل حريته بشكل من الأشكال .

ولكن لا بد له أن يدفع ثمن ذلك غالياً ، و أقل هذا الثمن هو الشعور بالانسلاخ عن ماضيه ، الذي اعتاد عليه كجلده الذي يستر جسده ، وبالتالي فقدان هويته التاريخية ، و سيغنم كثيراً بلا شك بقيام بنائه الفكري على أساس حر ، و اكتسابه هوية جديدة غير مزيفة ، و الحق أن هذا التحول مطلوب من الإنسان العاقل في كافة مراحل حياته ، و كلما كثرت الأدلة بين يديه و استحكمت ازداد إيمانه بالنتائج التي يصل إليها بعد البحث و التحري .

إنّ بعض الناس لا يحتملون الحقيقة لأنها تسبب لهم صدمة بالغة ، و لو كانت واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ، و هم لا يمتلكون الشجاعة لمواجهتها ، لأن في مواجهتها الاعتراف بأن بناءهم الفكري و علاقاتهم الاجتماعية قد بنيت على باطل ، و لذا يعمدون لنكران أي حقيقة تهدد معتقداتهم الراسخة ، و يقاومونها بكل قواهم ظناً منهم أنهم يدافعون عن أنفسهم ، بينما هم في الحقيقة يدافعون عن أوهام عاشوا فيها لتاريخ طويل .

و نحن هنا نقرأ كتاب : [لماذا اخترت مذهب الشيعة ، مذهب أهل البيت عليه السلام] [1] ، و قراءتنا هذه تأتي من وجهة نظر إسلامية عامة ، وللقارئ التأمل بها على الوجه الذي يراه أقرب إلى المنطق العلمي .

[1] ـ لماذا اخترت مذهب الشيعة (مذهب أهل البيت عليهم السلام) ـ محمد مرعي أمين الأنطاكي المتوفي ١٣٨٣هـ ، ط٣ .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و أصحابه و جميع المؤمنين .

بين يدينا كتاب يمثل مادة تاريخية ، و إن دراسة أي مادة تاريخية تحتاج إلى منهج علمي رصين يستخدم من خلاله آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني من أدوات و طرائق ، ليعالج بها موضوع البحث بغية الوصول إلى أقرب النتائج المفضية إلى الحقيقة .

و كتابنا هذا الذي نناقشه واحد من آلاف الكتب التي تتناول القضايا التاريخية و تطرحها من وجهة نظر كاتبيها ، زاعمين فيها أنهم سلكوا مناهج البحث العلمي ، فيجدون من يقرظ لهم نتائج أبحاثهم للدعاية الإعلامية .

ومن المؤسف أن لا نجد في هذا العصر من العلماء المسلمين من يتصدى لكتابة التاريخ الإسلامي بتفاصيله ، من خلال مجموعة ما توصل إليه علم التاريخ من طرائق البحث و الاستدلال ، وقد أدى هذا الإهمال إلى انحطاط كيان المسلمين ، و ابتعادهم عن مثل الإسلام العليا ، و ليس ذلك إلا لاقتصار الكتابة التاريخية الإسلامية على وجهتين مغاليتين : أولهما : تلك التي تنفي سلبيات التاريخ الإسلامي و تبرز إيجابياته ، و أخرى تهاجم التاريخ الإسلامي بشراسة ، و تترك القارئ العادي يتخبط في طريقه ، لا يدري أيهما يصدق .

و إن كنت أعرض للتاريخ الإسلامي هنا ، و أنبّه أن انحطاط كيان المسلمين مرتبط بوجود تاريخ غير منقح ، فليس ذلك إلا لارتباط سائر علوم التشريع الإسلامي – الذي تتكئ عليه ثقافتنا بشكل كلّي – بتاريخ تدوينها و انبثاقها ، فالسيرة النبوية و ما

جرى فيها من إرساء لقواعد التشريع هي تاريخ محض ، و كتب الحديث ذات محتوى تاريخي ، و كذلك كتب الفقه و الأصول ، و كلنا يدرك أن ما بين أيدينا من كتب ليس إلا تراكمات لتاريخ طويل قد مضى ، ولا بد من فهمه و الإحاطة به حتى ندرك ما ينفعنا منه و ما يضرنا ، طالما أننا اعتدنا أن نقتات على ماضينا ، و أن لا نرى حاضرنا و مستقبلنا إلا من خلال رؤيتنا للماضي .

و أما اختياري للبحث في هذا الكتاب ، و طرح منهجي في دراسة الواقعة التاريخية ، و التي تشمل علوم الدين الإسلامي بمجملها ، فسببه أن موضوع الكتاب له أصول تاريخية قديمة ، وما زالت آثارها تحكم الكثير من عقول المسلمين ، وأنه لا بد لأحد ما أن يتصدى لهذه الظاهرة و يطرحها على منهج البحث ، بل و اخترت أن يكون هذا البحث مفتاحاً لأبحاث تالية تسلط الضوء على سائر تراثنا الإسلامي بحسب الأسلوب المتبع في هذا البحث .

و قد حاولت في دراستي هذه اتباع منهج جامع ، بين آخر ما توصل إليه علماء التاريخ من إحاطة بالفكرة التاريخية ، و خلاصة ما أبدعه العلماء المسلمون الأوائل من تنقيح للخبر و دراسته .

و الدراسة التاريخية لا بد أن تستند على أمرين اثنين من حيث دراسة النصوص التاريخية ، فالأول هو التحقق من صحة نسبة النص إلى صاحبه الأول ، و الثاني : هو نقد هذا النص .

و بالنسبة للعلوم الإسلامية من تفسير و حديث و فقه و أصول فقه و غير ذلك ، فلا بد أن تخضع جميعها عند التحقيق لهذا النمط من الدراسة ، ومن البديهي أنه لا يكفي الباحث أن يعزو النصوص إلى مصادرها دون التحقق من هذه المصادر أو نقدها ، و كان هذا هو المنهج الذي اتبعه المؤلف الذي ندرس كتابه هنا ، حيث يعزو النصوص

إلى مصادر لا يعرفها ، و عليه فقد آثرت أن أصحح له نتائجه على ضوء التحقق و التحقيق .

و إنّ التحقق من النص يخضع لاعتبارات عديدة ، و الدراسة الإسلامية تعد من أغنى الدراسات في هذا المجال من حيث الوصول إلى نتائج إيجابية ، و ذلك بسبب وفرة النصوص و انتشارها ، و إنجاز العديد من الدراسات عليها عبر سائر عصور التاريخ الإسلامي ، مما يوفر لنا إمكانية جديدة لدراستها ، ومن ثم نقدها وفق معاييرنا المنطقية .

و بما أن موضوع بحثنا يتناول غالباً الحديث النبوي ، إذ أنه المصدر الثاني الشارح للمصدر الأول للشريعة الإسلامية و هو القرآن الكريم ، بل و ترتبط سائر العلوم الإسلامية بعلم الحديث النبوي ارتباط الفرع بالأصل ، فإني سأعتبره محور اهتمامنا وبحثنا ، و أعرض لسواه عرضا كي لا يتسع مجال البحث خارج نطاق إمكانياتنا الزمنية .

و لا بد هنا أن نستخدم سائر العلوم المساعدة للدراسة التاريخية ، و أولها هنا على الإطلاق هو الفهم العميق للمعرفة الإسلامية و الإيمانية النابع من إيماننا بهذا الدين ، و فهم إسقاطات الرسالة الإسلامية في عهدها الأول على مجتمع المسلمين الأوائل ، و يمكن أن نسمي ذلك علم الاجتماع الإسلامي .

و إن القصور في هذه المعرفة لن يمكننا مطلقاً من الحكم على بعض النصوص من الناحية النقدية حكماً سليماً ، و إن اكتمال هذه المعرفة سيمكننا حتماً من ربط النصوص ببعضها بشكل جيد ، و إعطاء الصورة الصحيحة لذلك العصر بكل تفرعاته .

ومن المؤسف أننا نجد البعض يخوضون في التحليل النفسي للشخصية التاريخية زاعمين أنهم على دراية بعلم النفس و بالتحليل النفسي ، ثم لا نجدهم متجردين من ميولهم و

أهوائهم الشخصية ، بل نراهم في حكمهم على الحادثة التاريخية حبيسي فكرتهم المسبقة و رأيهم المذهبي ، و إن غالب المؤلفين الدينيين لم ينطلقوا في مؤلفاتهم إلا من فكرة مسبقة شرعوا لينصروها في كتاباتهم ، و لا نخرج نحن هنا عن هذا النمط بالتأكيد .

و عليه فلا بد للباحث الحر أن يخضع نفسه لتحليل نفسي منهجي مبسط قبل أن يشرع في كتابة موضوع يمكن أن يمس عقيدته و مذهبه الديني ، و بالتالي يمكنه أن يصل إلى الحقيقة المطلوبة المجردة ، و هذا بالتأكيد بغية العقلاء .

و قد كنت فيما سبق لا أرى مبرراً للحوار بين السنة و الشيعة ما دام أن الجميع مسلمون ، و الوضع الإسلامي الراهن أحوج ما يكون للاتحاد و التماسك ، و نبذ الخلاف.

و لكنني عندما قرأت هذا الكتاب : [لماذا اخترت مذهب الشيعة] لمؤلفه محمد أمين الأنطاكي ، و جدت صاحبه ينادي أصحاب الرأي الحر و العقل المنصف ، و يستغيث بالإسلام و أهله ليسمعوا مقالته ، فسمعتها بوصفي مسلماً ، و اتبعت نصيحته ، فقرأت كتاب السقيفة للمظفر ، و بعضاً من تفسير الميزان للطباطبائي ، و كنت قد قرأت قبل هذا الكتاب مباشرة كتاب [المراجعات] للموسوي[٢] ، و قبل هذا بوقت بعيد كتاب : [ثم اهتديت] للتيجاني السماوي ، بسبب ما لاقاه من شهرة دعائية ، و قرأت غير ذلك من كتب الشيعة الأخرى.

و وجدت أن الحق سائلي فيما قرأت ، و أنه بات لزاماً عليَّ أن ألقي ما في جعبتي من رأي و علم ، فيما يتعلق بالتعامل مع النصوص التاريخية الدينية ، و لست أقصد من وراء ذلك البتة أن أهاجم أحداً من سنة أو شيعة ، بل هو رأي مفكر يقابله رأي آخر يجب على كل منهما أن يحترم صاحبه .

---

[٢] ـ المراجعات ـ عبد الحسين شرف الدين الموسوي ـ دار الأسرة ـ طهران ـ إيران ـ ١٤١٦ هـ ـ ط٢ .

و يؤلمنا الآن جداً ما يجري من صراع و اقتتال مذهبي في العراق الحبيب[3] ، و الذي احتضن جميع أديان العالم فيه تقريباً على مدار القرون ، بسبب إسعار الصراع الطائفي بيد العالم الغربي ، خدمة لأغراضه الاستعمارية الدنيئة ، مستغلاً جهلنا الكبير ، و عاطفتنا الدينية الجياشة .

و لعل في بحثنا هذا خدمة للحقيقة التاريخية الدينية ، و إضاءة على جوانب مهمة من المعتقد الديني الإسلامي الذي يقرر طريقة حياة الكثير من المسلمين .

[3] - كتبت هذا الكلام في الوقت الذي كانت فيه الحرب الطائفية مشتعلة بين السنة و الشيعة ، بعد الاحتلال الأميركي للعراق في ٢٠٠٣ م .

الفصل الأول

أين يقع الحديث النبوي

لا شك أن القرآن يأمرنا أمراً قاطعا بطاعة رسول الله في حياته و بعد وفاته، و ذلك بقوله تعالى في سورة الحشر آية ٧ : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا } ، و نلاحظ أن هذه الآية تتميز عن الآيات الآمرة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم بأنها اتجهت إلى وجوب الطاعة في الأحكام الشرعية ، و بالتالي وجب علينا أن نستقصي عن أوامر النبي و نواهيه كي نلتزم بها.

و لو تأملنا كتب الحديث الموجودة بين أيدينا لتاهت بنا السبل عن استيعابها ، و ذلك بسبب كثرتها و ضخامتها ، و لكن هل كل ما فيها صحيح ؟! .

الجميع يعلم تماماً أن ليس كل ما فيها صحيح ، و الحقيقة العلمية المؤكدة أن حديث رسول الله قد لعبت به أيادي اللاعبين ، و تناولته أقلام المفسدين ، فأقحموا فيه ما يبرأ منه الله و رسوله ، و وضعوا من الحديث ما وافق هوى نفوسهم ، إما بنية سيئة و إما بنية صالحة فأساءوا أيما إساءة .

و قد نشط لهذا الأمر علماء على مر القرون الأولى نقبوا في الحديث النبوي ، و بحثوا في متنه و إسناده ، و بذلوا أنفسهم و أموالهم جهاداً في سبيل هذا الأمر ، و خلّفوا لنا من الآثار ما تعجب به النفوس ، و كان من أهم الدعائم لتوثيق الحديث النبوي هو وجود الإسناد ، و قد اشتهر عن عبد الله بن المبارك قوله : " الإسناد من الدين و لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ".

ومن معرفة إسناد الحديث نطلع على رجاله الذين رووه ، فنعرف مدى مصداقية نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك من خلال الرجوع إلى المصنفات التي

تبحث في أحوال الرجال ، و تبين الصادق من الكاذب ، و المصيب من المخطئ ، و كل ذلك له أصوله و قواعده المنطقية .

و المطلع على ما خلفه التاريخ لنا من مصنفات في علوم الحديث ، يستطيع بشيء من الجهد أن يبحث فيها جميعها ، فتكون دراسته شاملة لكافة المصادر ، و بالتالي يستوعب طريق الحديث و رجاله ، ثم يدلي بحكمه على الحديث فيكون حكمه أقرب ما يمكن للصواب.

و من الطبيعي أن تختلف مناهج الباحثين بين التساهل و التشدد في الحكم على صحة الحديث النبوي ، و أنا أجنح هنا للشدة لأن الأمر دين و معتقد ، يحكم الحياة برمتها ، و ليس رواية قصة أو مسرحية أو حدث تاريخي مجرد .

و كم أخطأ علماؤنا على مر العصور عندما تساهلوا بالحكم على الأحاديث ، فتمسك بها الناس على جهة الاعتقاد ، و كان من تداعيات ذلك ما كان من الإساءة إلى جوهر الدين ، و المعلوم أن جمهور الأمة الإسلامية يعتمد صحيح البخاري كمرجع ثان للدين الإسلامي بعد القرآن الكريم ، ثم يتلوه صحيح مسلم ثم باقي الكتب ، و لهم في ذلك آراء ، و نحن في هذا العصر إذا أردنا أن نحترم عقولنا فيجب علينا أن نخضع سائر كتب الحديث للدراسة و البحث ، و أن لا نستثني منها لا صحيح البخاري و لا غيره ، و هذا ما سرت عليه في هذا البحث.

و من الجدير بالذكر هنا أن العاقل إذا أراد الاستدلال بحديث نبوي ما ، فإنه يجب عليه أن يرده إلى مصدره الأول الذي رواه بإسناده ، حتى ينظر فيه ، و يعتبر المصدر الأول للحديث هو المرجع الأساسي في الاستدلال ، أما أن يأتي الكاتب بالحديث ويذكر لمصدره عشرات المراجع التي نقلت عن المصدر الأول فهو عبث ، و إيهام للقارئ أن تلك كل المراجع هي مصادر أولى للحديث.

و نلاحظ أن هذا العبث كان هو المنهج الرئيسي للاستدلال عند صاحب كتابنا الذي ناقشه ، و سأذكر كيف عالجت هذا الأمر بفقرة تالية .

و على ما سبق فإن كثيراً من المصنفات الضخمة لا تعتبر مراجع أساسية للاستدلال بالحديث النبوي و من أمثلتها : جوامع السيوطي ، و تفسيره المسمى بالدر المنثور ، و الزوائد للهيثمي ، و كنز العمال للمتقي الهندي ، و رياض الصالحين ، و غيرها من الكتب المشهورة جداً ، و كلها ناقلة بلا أسانيد ، فليس لها أي قيمة استدلالية من الناحية العلمية ، و ربما تفيدنا في معرفة مصادر الحديث في أمهات الكتب .

و فيما يلي سأذكر رأيي في الجرح و التعديل ، من منظور علمي منطقي ، ثم منهجي في البحث .

الفصل الثاني

رأي في الجرح و التعديل

من الثابت أن جمهور الأمة قد نقل إلينا جيلاً بعد جيل ، دون خلاف بين أي من المسلمين ، نصوصَ القرآن الكريم التي اتفقوا عليها ، و عليه فإن القرآن هو المرجع الوحيد الذي لا خلاف عليه ، بل إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سمح بكتابته في عهده ، و لم يسمح بكتابة الحديث النبوي بالسعة التي كتب فيها القرآن كما وصل إلينا من بعض الأخبار ، و إن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على أن الحديث النبوي لا يرقى لمستوى الكلام الإلهي في المرجعية و الأهمية ، و لكن بالوقت نفسه نجد القرآن يأمرنا باتباع أوامر النبي صلى الله عليه وسلم كركن من أركان التشريع بقوله في النساء ، آية ٨٠ : { مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} ، وقرن دائماً طاعة الله و معصيته بطاعة رسوله و معصيته ، و في هذا كفاية لنا لنتتبع بدقة و تكلف ، الآثار التي وردت إلينا عن النبي صلى الله عليه و سلم ، و لكن المشكلة التي تعترضنا هي المصداقية التي تحملها تلك النصوص المنسوبة إلى النبي ، و ذلك لأنه قد اختلف عليها ، و اقترنت بأسانيدها ، و لم تكن متواترة بأجمعها تواتر القرآن الكريم ، و بالتالي فتح لنا الباب على مصراعيه لدراسة تلك الأسانيد ، لقبول منها ما يقبل ، و ردِّ منها ما يُرد .

و لكن ما هي المرجعية التي نستند إليها في دراسة تلك النصوص و أسانيدها؟! .

لقد جهد العلماء الأوائل في رواية النصوص المنسوبة للرسول ، وتنقية تلك الروايات على قدر إمكاناتهم ، و الحق أن إمكاناتنا الآن تفوق إمكاناتهم في تلك الدراسة بكثير لأسباب عديدة .

و السبب الأهم في ذلك هو أنه يمكننا الآن الاطلاع على جملة ما وصل إلينا مما كتب من النصوص الحديثية ، ثم مقاطعة سائر أسانيدها ، و بالتالي الوصول إلى أقرب ما يكون من حقيقة تلك الأسانيد.

و ليس هذا قطعا بالأمر السهل ، بل هو شاق جداً ، و لكني أرى أنه فرض عين على كل قادر متمكن إلى أن تنهى مثل هذه الدراسة ، و بالتالي نصل إلى ما يمكن الجزم به أنه من حديث الرسول صلى الله عليه و سلم فنتمثل به بعد فقهه ، و نطرح ما نشك به لأنه لا حاجة لنا به ، و لم نكلف به ما دام بيننا كتاب الله عز و جل ، و فيه الآية من سورة المائدة ، آية ١١٠: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ} ، و هي تدلنا على أن في القرآن كفاية للأمة من أمور التشريع ، و ما ثبت عن النبي زائد عليه زيادة الفرع على الأصل و شارح له ، و من المنطق أن نقول : إن كل ما لم يختلف عليه علماء الأمة العدول ، و قد نقل إلينا بالطريق الصحيحة القطعية ، فهو واقع تحت الآية في سورة الحجر ، آية ٩ : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ، و إن كل ما لم يحفظ بسبب الاختلاف فهو ليس من الذكر ، و هي قاعدة قرآنية منطقية .

و هنا لابد من البحث في شأن المرجعية الأولى التي يعتمد عليها في الحكم على رجال الحديث أو رجال الإسناد ، و هل يصح التسليم بمطلق قول أهل الجرح و التعديل مع تناقض أقوالهم في الرجل الواحد في كثير من الأحيان ؟ ، و من هم أهل الجرح و التعديل ؟ ، وهل يكفي الاقتصار على أهل السنة منهم ؟ ، و ما هو الميزان و المرجع في ذلك ؟!..

و إننا نحاول في هذا البحث الخروج تماماً من العصبية المذهبية و الانتساب الطائفي ، لأننا ننظر إلى هذا الأمر نظرة علمية بحتة تبحث عن الحقيقة أينما وجدت ، و بغض النظر عن مصدرها .

و عليه فإننا نتأمل ميراثنا من السلف ، فنجد أن جمهور الأمة قد اتبع مذهب أهل السنة بما فيه من الصواب أو الخطأ من ناحية التفاصيل ، و نجد أن الطائفة الثانية من حيث حجم الأتباع هي الشيعة الإمامية التي انقسمت بدورها إلى فرق عديدة ، اختلفت كل واحدة منها عن الأخرى اختلافاً جذرياً ، و بالتالي لا يمكن مقارنتها بمذاهب أهل السنة المتفقة عقائدياً بشكل أو بآخر ، و المقتصرة على الخلاف الفقهي في الفروع و الأحكام الجزئية ، و التي لم تتوفر فيها الأدلة الكافية للجزم بها .

و كان من أشهر فرق الشيعة ، و التي ما تزال قائمة إلى اليوم الإثنا عشرية ، و التي هي موضوع كتابنا هذا بالإضافة إلى الزيدية و الإسماعيلية و غيرها ، و لا يمكن بأي شكل اعتبار فرق الشيعة فرقة واحدة ، لأن الخلاف بينهم قائم في الأصول و الفروع ، بينما تتحد مذاهب أهل السنة في الأصول ، أي العقيدة ، و تختلف في بعض الفروع من الأحكام ، و تتجه المؤلفات الفقهية عند أهل السنة حالياً للجمع بين المذاهب ، و ترجيح الأدلة ، و الظاهر لدينا أن الشيعة بمجمل طرقهم لا يشكلون أغلبية جمهور الأمة الإسلامية ، و ذلك عبر تاريخ الأمة الطويل .

و الذي نريد الوصول إليه هو تحكيم القرآن الكريم في مسألة غلبة الجمهور ، و اتصاف هذه الغلبة بالخيرية ، أي هل يكون غالب الأمة الإسلامية هو المعبر عن الأمة المذكورة في الآية ١١٠ من آل عمران : { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ} ، أم العبرة للأقلية ؟!..

و من الناحية المنطقية فإنّ الغالب يشمل الكل ، و تعبير الأمة يشمل سائر جمهورها و إن كان فيهم مختلفون ، إذ لا بد من وجود اختلاف في أي تركيبة اجتماعية ، و هو

أمر طبيعي ، و أما الآية ١١٦ في الأنعام : { وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ } ، فهي تتحدث عن أهل الأرض أجمعين ، و تقول أن أكثرهم ليسوا بمسلمين ، و أن المسلمين أقلية في العالم ، و هم كما نعلم الآن لا يشكلون سوى خمس سكان العالم الحالي.

و نلاحظ أيضاً ، أن الله سبحانه لعن اليهود جملة بآيات كثيرة ، مع أنه نص على وجود أناس صالحين منهم ، و لكنه اعتبر الصالحين أقلية ، و لا يصح إطلاق لفظة اليهود عليهم فقط ، فكان إطلاقها على الأكثرية الذين استحقوا اللعن ، و كذلك النصارى ، و منه نفهم أن تعبير الأمة في القرآن الكريم يعني الأكثرية ، و قد نص على خيرية هذه الأمة ، و هو يعني جمهورها .

و يضاف إلى ارتباط الآية السابقة بالواقع الملموس ، في أن أهل السنة هم الذين حفظوا لنا التراث الإسلامي الأكبر ، وهم الوحيدون الذين أنصفوا رجال الأمة الأوائل من الصحابة ، الذين انتشر الإسلام بجهادهم المادي و المعنوي .

بينما نلاحظ أن معظم أو سائر الفرق الأخرى تنطلق من مبدأ ذم أولئك الرجال ، و انتقادهم المبالغ به لهم ، لنصرة مذاهبها و أهوائها ، وهو مما يتناقض مع نصوص القرآن الصريحة و الواضحة ، و التي تصف الصحابة بمجملهم ، إذا قرأناها دون إيحاء تفسيري مسبق ، كقوله تعالى : { مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} ، الفتح آية ٢٩.

و قال تعالى : { لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا} الفتح ، آية ١٨.

و قال تعالى : { وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} التوبة ، آية ١٠٠ .

و في التوبة آية ١١٧: { لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ} .

و في سورة الحشر الآيات ٨ — ١٠ : { لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (8) وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} ، و تشير الآيات الصريحة و الواضحة السابقة إلى أن أولئك الرجال قد منحوا الرضا بالنص الإلهي الصريح ، و يلزمنا لردِّ هذا النص نصٌّ إلهي آخر ، و هو ما لن نجده أبداً ، بل نجد ما ينصُّ على الميزان الذي يجعل خَلَفَ أولئك الرجال متممون لرسالتهم ، و ذلك بأن يكنوا لهم الاحترام و الحب ، و ذلك بقوله في السورة نفسها آية ١٠ : { وَالَّذِينَ جَاؤُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ} .

و كما نرى فإنه لا يمكننا ردُّ هذا الميزان إلا بتكذيب القرآن ، إما صراحة ، و هو خروج صريح عن الإيمان ، أو بالتأويل ، و هو ما يمجُّه العقل السليم .

و كما ذكرت فإننا لا يمكننا من الناحية العلمية اعتبار الجرح و التعديل الذي يقول به الشيعة بشكل عام ، و الإثنا عشرية بشكل خاص ، لأنهم متأثرين بشدة باختلاف الصحابة الأوائل ، و الذين امتدحهم القرآن في صريح آياته .

و مما وجدته كمحاور أساسية ينطلق منها مبدأ التشيع ثلاثة أمور هامة :

١ ــ الشكُّ في أغلب أصحاب رسول الله و أكابرهم ، و اتباع عثراتهم ، و اعتماد الروايات المتهمة للصحابة ، و إعطاؤها كامل المصداقية و الاعتماد عليها كأصول تاريخية ، و تجد ذلك بشكل كبير في كتاب السقيفة للمظفر ، و سأعلق عليه في فصل خاص في آخر هذا الكتاب ، و كذلك تجد ذلك في سائر كتب الشيعة الأخرى .

كما يتهم الشيعة كل نص يمتدح كل صحابي لا يميلون إليه ، و حتى النص القرآني فإنهم يتأولونه ، فلا يمكنك أن تقنع أحدهم بعدالة أبي بكر ، رغم نعت القرآن له بصاحب رسول الله في التوبة آية ٤٠ : { إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} .

٢ ــ الاعتماد على قبول أي خبر يرفع من شأن آل البيت الذين يميلون إليهم ، و ذلك حسب الطائفة ، و لو كان هذا الخبر غير منطقي ، مع أن القرآن نبهنا لعدم قبول الخبر غير المنطقي ، بقوله تعالى في النساء ٨٢ : { أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا} ، و الواضح أن الاختلاف المقصود هو التناقض و الركاكة ، و نلاحظ أنَّ الآية تأمرنا بالتدبر ، و التدبُّر هو إعمال العقل ، و العقل لا يستوعب المغيبات ، بل يستوعب الماديات فقط ، و كأن الله عز و جل أراد منا أن نطابق القرآن على الواقع لنجده ملازماً له فنؤمن بمصداقيته ، وهنا يكون القرآن قد أعادنا إلى عقولنا لنحتكم إليها ، فهل نعمل عقولنا حقاً ؟ .

ولا يفوتني أن أذكر أن أكثر علماء السنة لم يسلموا من الإيمان بالخرافات ، و جمع المتناقضات ، فهذا القاضي عياض يجتهد في تصحيح الحديث الخرافي الذي يقول إن الله ردَّ الشمس لعلي بن أبي طالب ليصلي صلاة العصر ، وهو خبر ساقط سنداً و متناً ، وهذا ابن حجر العسقلاني يُؤوِّل حديث أبي هريرة في سنن الترمذي ج٥ ص

٤٠٣ [٤]، و الذي يقول عن النبي : (و الذي نفس محمد بيده لو أنكم دلّيتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله) ، فيقول ابن حجر : " أي على علم الله " ، و هو كلام أشدُّ من السخافة ، فكيف نقبل مثل هذا المتن أصلاً حتى نجتهد في التأويل ، وهذا الإمام الذهبي يُؤَوِّلُ الحديث الذي قاله النسائي عندما سُئل أن يصنف في فضائل معاوية ، فقال النسائي : " و ماذا أروي ؟ لا أشبع الله بطنه ! "[٥] ، فيقول الذهبي : " لعلَّ هذا فضيلة لمعاوية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اللهم من لعنته أو شتمته فاجعلها له رحمة أو مغفرة) " .

و إني لأعجب من عقول هؤلاء الكبار كيف تقبل بهذا ؟ ، و هل نقول أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على رعل و ذكوان و عتبة بن ربيعه و أبي جهل و أمثالهم فضائل لهم ؟!..طبعا سيردُّ علينا البعض بقولهم ان النبي كان يعني أن من لعنه من المسلمين كما جاء في بعض الألفاظ ، و مشكلة عقولنا أنها باتت تقبل بالنقيضين معاً بآن واحد لنصرة ما نؤمن به ، فهل يمكن للنبي أن يلعن أحداً من المسلمين و هو القدوة لأخلاقهم و الأسوة الحسنة ؟ .

و لا يمكننا هنا تتبع تلك العثرات ، بل إنما أشير لبعضها لمجرد الاعتبار بأن أحداً من الخلق غير معصوم من الخطأ ، أو من القياس الفاسد ، ولكن الذي يلاحظه الباحث أنَّ أوهام أهل السنة أقلُّ من أوهام غيرهم ، بل تجد دائماً فيهم من ينهض لتلك الأقوال و يردَّها ، وسمعنا في عصرنا هذا أن بعض علماء الشيعة يقومون بمثل هذه النهضة الفكرية لتنقيح تراثهم ، و هو ما ننظر إليه بفخر و اعتزاز و تفاؤل كبير .

٣ ــعدم الدقة في النقل غالباً عند الكثير من كتاب الشيعة ، و التأويل الشديد للنصوص وصرفها عن ظاهرها ، وتجد بعضهم ينقل نصف العبارة من المصدر و يترك

---

[٤] ـ نعتمد الطبعات المذكورة في فهرس الكتاب .
[٥] ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ج٣ ص ١٤٢١ .

النصف الآخر ، لأنها لا توافق مراده ، أو يقتصر على روايات تخدم فكرته ، أو رواة معينين من بين مجموعة كبيرة من الروايات و الرواة ، و التي تخالف بمجملها مذهبه ثم يزعم أن أحداً لم يذكر غير رواياته ، و لو أنك رجعت لمصدره لوجدت نقيض كلامه ، و في البحث الذي بين أيدينا خير شاهد على هذا النمط من الأسلوب ، و كذلك تجد ذلك في السقيفة و المراجعات و غيرها .

و لكن ذلك لا يعني الاعتماد مطلقاً على سائر الرواة من أهل السنة ، أو عدم اعتماد أي رواية عن رجال الشيعة الأولين ، و ذلك لأن قبول الخبر يخضع لشروط صارمة من الناحية العلمية أشد مما هي عليه عند أهل مصطلح الحديث ، وسأعرض لذلك بعد أن نلقي لمحة على كتاب شدَّ انتباهي أثناء مطالعتي ، و اعترفت بأهمية مقدمته ، و ضرورة عرضه على القارئ قبل الخوض في غمار البحث :

والكتاب يحمل عنوان : [دلائل الصدق في الجواب عن إبطال الباطل] [٦] .

---

[٦] ـ لمحمد حسن المظفر ـ دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت_لبنان ـ ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

الفصل الثالث

دلائل الصدق في الجواب عن إبطال الباطل

وهو ردٌ شيعيٌّ على كتاب لأحد كُتّاب السنة ، يبطل به عالمُ السنة رأيَ عالمٍ شيعي اسمه العلامة الحلّي ، و يبحث فيه في المسائل الخلافية بين السنة و الشيعة ، و إثبات الإمامة .

و الذي يهمنا من هذا الكتاب هو مقدمته ، حيث يذكر فيها أنّ أهل السنة من علماء الحديث كانوا يحاربون رواية فضائل عليّ كابن معين و غيره .

و أقول : لو صح زعمه لما حشد أهل الحديث في مصنفاتهم الكمَّ الهائل من الأحاديث المكذوبة في فضائل عليّ ، و التي تتفوق على فضائل غيره ، و هي لا أصل لها من الصحة ، و هم أئمة أهل السنة ، سواء في الرواية أو في الجرح و التعديل ، فالنسائي و ابن عساكر لكل منهما كتاب خصائص عليّ ، و قد حشد الحاكم في مستدركه و الطبراني في معاجمه و الديلمي في فردوسه ، و غيرهم ، ما هبَّ و دبَّ من الأخبار في فضل عليّ ، حتى تلقفتها سائر الأمة صغاراً و كباراً دون أن يعلموا أن واضعيها هم من غلاة الشيعة ، و حتى البخاري و مسلم لم يسلما تماماً من هذا الأمر ، و كل ذلك سيتبين دليله في هذا البحث .

ثم يطرح مؤلف دلائل الصدق مسائل غاية في الأهمية أقسمها على مباحث أربعة :

١ _ المبحث الأول:

وضع له عنوان : " لا قيمة لمناقشة أهل السنة في السند " ، و قال إن علماء الجرح و التعديل مطعون فيهم عندهم ، و أتى بأدلة سأعرضها و أناقشها .

وقال : " إنّ العلماء اتفقوا على أن حالف الطلاق بأن كل ما في الكتب الستة – و هي البخاري و مسلم و أبو داود و النسائي و ابن ماجة و الترمذي – من حديث النبي فهو صادق ، و بالتالي لا داعي للجرح و التعديل في رجالهم " .

و أقول باختصار رداً على السبب الثاني : إن هذا الإجماع غير ثابت ، و الحكم باطلٌ بلا ريب ، فليس كل ما في الكتب الستة صحيح ، و يلزمنا الجرح و التعديل لمعرفة الصحيح من غيره .

و أما السبب الأول فسأعرض كلامه الذي خلاصته ، أن علماء الجرح و التعديل متكلم فيهم عند أهل السنة أنفسهم ، فكيف نرجع إليهم في الجرح و التعديل ؟ .

و قد اعتمد الكاتب على كتابي تهذيب التهذيب لابن حجر و الميزان للذهبي :

١ – قال : إنَّ أبا نعيم الأصبهاني طعن بابن منده ، و كذلك طعن ابن منده بأبي نعيم .

و الجواب : لا أعتبر رأي أي منهما في الجرح و التعديل ، و قد كان بينهما خلافٌ مذهبي فأحدهما أشعري و الآخر حنبلي ، و قد تناولا بعضهما بكلام فظيع كما قيل عنهما ، مع علو مرتبتهما في الحفظ و العلم ، قال الذهبي في الميزان : " لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما للموضوعات ساكتين عنها "[٧] ، و أقول : عجباً للذهبي ، كيف لا يرى هذا قدحاً بمرجعيتهما ، وهو أعظم ذنب يرتكبه العالم بما فيه من التضليل و التعمية .

٢ ــ و قال : إن ربيعة — و هو المعروف بربيعة الرأي – تكلَّم بعبد الله بن ذكوان بسبب الحسد و الهوى .

و أقول : نعم ، كان بينهما شقاق ، و سببه أن ابن ذكوان — و يكنى أبو الزناد – كان مقرباً من حكام بني أمية ، و أنَّه أوقع بربيعة ، فضُرب ، و حُلقت نصف لحيته ،

[٧] - ميزان الاعتدال ج١ ص ٢٥١ .

فحلَق هو النصف الآخر ، و الغريب أنّ أبا داود وحده هو الذي روى هذه الحادثة ، و ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب ، و لم أعرف من هو أبو داود هذا ، و إن كان السجستاني فلا أدري عمن رواها ، لأن بينهما أكثر من مئة عام ، و القصة بمجملها لا تهمنا ، و ذلك لأني لم أعتبر ابن ذكوان ، و هو المتهم فيها ، من أهل الجرح و التعديل .

٣ ــ و قال : إنّ محمد بن يحيى– و يقصد الذهلي غالباً – أعرض عن حديث عبد الله بن سعد بن أبي قدامة لعدم قيامه له ! ، و نقل هذا عن تهذيب التهذيب .

و عندما راجعت تهذيب التهذيب لم أجد هذه القصة في سائر من سُمُّوا بمحمد بن يحيى و هم عشرون رجلاً ، و أشهرهم الذهلي ، و لم أجد في التهذيب أيضاً من اسمه عبد الله بن سعد بن أبي قدامة ، فلا أدري من أين أتى بالخبر ، كما لم أجد ذلك في الميزان .

٤ ــ و قال : إنَّ مالكاً نهى عن الحديث عن رجال ، و حدث عنهم في الموطأ .

و أقول : لم يخالف مالكٌ غيره في ذلك ، إذ أن البخاري و مسلم و أحمد و سائر علماء الحديث فعلوا ذلك ، و المهم أنهم كانوا صادقين في ذكر رجال أسانيدهم حتى نتبينها ، و لهم في ذلك عذرهم أو وجهة نظرهم ، حيث رووا عن الضعفاء كشواهد على أحاديث صحيحة .

و قال : إن مالكاً لم يرو عن سعد بن إبراهيم لأنه وعظه موعظة فوجد عليه ، ونقل ذلك عن الساجي بلفظ " و قيل " .

و لكنَّ لفظة قيل تسقط مصداقية القصة ، و قد و جدت في تهذيب التهذيب [٨] أن الساجي أنكر علمه في أن يكون مالك قد تكلم في سعد ، إلا أنه يعلم أنه لم يرو عنه .

[٨] - تهذيب التهذيب ج٣ ص ٤٠٣ .

وقد سأل أحمدُ بن البرقي ابنَ معين عن سبب ترك مالك لسعد ، فقال : " لأنه تكلم في نسب مالك " ، و قد بحثت عن أحمد بن البرقي في سائر كتب التراجم فلم أجده ، و بالتالي لا يمكننا اعتماد هذا الادعاء .

٥ ـ و قال في الإمام أحمد بن حنبل – وهو من أئمة الجرح و التعديل – نقلاً عن تهذيب التهذيب في ترجمة علي بن عاصم بن صهيب ، أن أبا خيثمة – و هو زهير بن حرب من أئمة الجرح و التعديل – قال : قلت لابن معين : إن أحمد يقول عن علي بن عاصم ليس هو بكذاب ، فقال ابن معين : لا و الله ، ما كان عنده قط ثقة ، و لا حدَّث عنه بشيء ، فكيف صار عنده اليوم ثقة ؟ .

و استنتج من العبارة تكذيب ابن معين لأحمد ، و إخراجه من العدالة ، ثم يدعم استنتاجه الوهمي بقوله : " إن أحمد غلا في محنته " .

و المحنة هي فتنة المعتزلة بمسألة خلق القرآن – راجع تاريخ الدولة العباسية أيام خلافة المأمون و الواثق – ، و صار أحمد لا يحدث عمن أجاب في المحنة ، و اعتبر هذا مزيداً من الطعن في عدالته و نزاهته ! ، و يبدو أن الكاتب لم يعثر على غير هاتين الشبهتين لاختراق عدالة الإمام أحمد من بين الصفحات ، و المؤلفات العديدة التي تثبت عدالته بشهادة سائر أهل عصره ، و الملاحظ من الشبهة الأولى أن عبارة ابن معين لم تكذب الإمام أحمد مطلقاً ، و الدليل كالآتي :

تدل سائر المصادر الناقلة لرأي الإمام أحمد في علي بن عاصم في أنه ضعفه بسبب سوء حفظه حسب رأيه ، و قد أجمع أئمة الجرح و التعديل على سوء حفظ علي بن عاصم هذا ، و عندما سمع ابن معين عن أبي خيثمة أن أحمد لا يكذبه ، ظنَّ خطأً أنه يوثقه ، فأجاب بعبارته السابقة لعلمه بأن أحمد لم يوثقه ، و الواضح جداً أن عدم التوثيق ليس سببه دائماً هو الكذب .

و على ذلك يكون الخطأ في فهم العبارة من ابن معين، بمعنى أنه سأل سؤالاً معيناً فأجاب على غيره ، و من هذا الخطأ انطلق كاتبنا هذا في اتهام الإمام أحمد ، وهو اتهام مردود ، و مرتبط بعدم الدقة في النقل و الاستنتاج .

و أما الشبهة الثانية ، و التي تقول أن الإمام أحمد لم يحدِّث عمن أجاب في المحنة ، فهو رأي اجتهده حسب علمه ، و له كل الحق في ذلك ، حيث رأى أن نصرة العقيدة تستوجب عدم مماراة الحكام أو الخوف من سطوتهم ، و اعتبر كل من ضعف أمامهم مخطئاً يجب رده عن خطئه ، و لم يمكنه إلا الامتناع عن التحديث عنهم أثناء المحنة ، و هو من باب التنبيه كما هو واضح .

و أما ابن معين ، و هو إمام في الجرح و التعديل ، وقد عاصر الإمام أحمد ، بل كان صديقه ، و قد أجاب في المحنة من باب التقية كما فعل عمار بن ياسر حين نطق بالكفر بلسانه و قلبه مطمئن بالإيمان ، و كذلك فعل عليّ بن المديني ، و كان معاصراً و صديقاً لأحمد و ابن معين ، و كان ابن المديني ضعيفاً في الجسم ، كبيراً في السن ، و قد خاف على نفسه ، ثم عاد إلى الحق بعد زوال المحنة ، و وثَّق جمهور الأمة هؤلاء الثلاثة بالإجماع ، و هم أئمة العلم ، و لا ينبغي العدول عنهم ، و كان الإمام أحمد رحمه الله أقواهم ، و أجلدهم على العذاب في سبيل الله .

٦ ــ و قال في يحيى بن سعيد القطان – وهو من أئمة الجرح و التعديل – أن أحمد قال فيه أنه نقم على همام بن يحيى بن دينار — و هو عالم ثقة – لأنه لم يعدله في شهادة له في حداثته ، و قال أحمد في ذلك : " ما رأيت ابن سعيد أسوأ رأياً منه في حجاج و ابن اسحق و همام ، لا يستطيع أحدٌ أن يراجعه فيهم " ، ثم قال الكاتب : إن تفسيق المسلم و الحقد عليه أعظم ذنب مانع للاعتبار بقوله في الجرح و التعديل .
و هو كذلك ، لم يجد لهذا الإمام غير هذه القصة ، و تجاهل كل ما قيل في القطان من

أنه إمام الجرح و التعديل بالإجماع ، و لنراجع الآن قول الأئمة في همام بن يحيى ، و قول الإمام أحمد في يحيى بن سعيد القطان ، و صحة العبارة السابقة :

جاء في تهذيب التهذيب [9] لابن حجر تلميذ الذهبي : قال أحمد بن حنبل : " ما رأيت مثل يحيى القطان " ، و قال بندار فيه – و هو إمام مشهور – : " إمام أهل زمانه " ، و قال أبو حاتم الرازي – وهو من أئمة الجرح و التعديل – : " حجة حافظ " ، و جاء في تهذيب التهذيب [10] في ترجمة همام بن يحيى : [قال أبو حاتم : " ثقة ، في حفظه شيء ، وكان يحيى القطان لا يرضى حفظه " ، و قال أحمد : " كان يحيى القطان لا يستخف هماماً ، و ما رأيت أسوأ رأياً في أحد منه في حجاج و ابن اسحق و همام ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم ، كان يحيى لا يرضى حفظه و لا كتابه و لا يحدِّث عنه ، و كان عبد الله – وهو ابن مهدي ، إمام معتمد – يحدِّث عنه " ، و عن الحسن الحلواني – ثقة معروف – : سمعت عفان –إمام معروف – قال : " كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه و لا ينظر فيه ، و كان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ، و يكره ذلك ، ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال : يا عفان كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله "] .

و نلاحظ من العبارة الأخيرة أنَّ همام أترف بكثرة خطئه بسبب سوء حفظه ، و إصراره على عدم الرجوع إلى كتبه ، و نلاحظ مما سبق أن يحيى القطان لا يرضى حفظه لعلمه به ، و كذا لم يرض كتابه لأنه كان يصرُّ على خطئه ، و هو اجتهاد من القطان لا يردُّ عليه ، ونلاحظ أن القطان و همام بصريان من البصرة ، و أن الإمام أحمد قال في القطان : إليه المنتهى في التثبت في البصرة ، فهو إذن أعرف بأهل زمانه ، و قد وافق رأي يحيى في همام غيره من العلماء ، و من هذا نجد أنَّ لدى يحيى القطان

---

[9] - تهذيب التهذيب ج١١ص١٩٠ .
[10] - المصدر السابق ج١١ص٦٠ .

سبباً كافياً للإعراض عن حديث همام ، و أنَّ القصة التي انتقاها الكاتب هنا للتجريح بالقطان ، جاء بها من تهذيب التهذيب ، حيث قال ابن حجر ، نقلاً عن الكامل في الضعفاء لابن عدي : " شهد يحي بن سعيد في حداثته شهادة فلم يعدله همام فنقم عليه " ، و عندما رجعت للكامل ، و جدت في الجزء ٦ ص ١٢٩ : و أخبرني إسحق بن يوسف أظنه عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ، و ذكر القصة السابقة ، و نلاحظ أنَّ قوله أظنُّه كاف لإسقاط القصة ، لأن الحقيقة لا تروى بالظن .

و أما إسحق بن يوسف فلم أجد له ترجمة في كتاب من كتب الترجمة ، فهو مجهول لا يعتدُّ به .

كما جاء في تهذيب التهذيب في المكان نفسه ، قول ابن المهدي : " ظلم يحيي بن سعيد هماماً ، لم يكن له به علم و لا مجالسة " ، و أقول : هذا رأي ابن مهدي ، مع أنَّ الكثير من علماء عصره شهد بسوء حفظ همام ، و إصراره على خطئه .

و مما سبق نرى أنه لا حجة للكاتب في الطعن بيحيي بن سعيد القطان .

٧_ وقال في يحي بن معين : ذكر الذهبي و ابن حجر في ترجمته أن أبا داود كان يقع فيه و أن أحمد كره الكتابة عنه ، و قال أبو زرعة : " لا ينتفع به ، لأنه يتكلم في الناس " ، و يروى هذا عن علي بن المديني من وجه ، و في ترجمة شجاع بن الوليد قال أحمد بن حنبل : " لقي ابن معين شجاعاً ، فقال له : يا كذاب ، فقال شجاع : إن كنت كاذبا فهتكك الله " ، قال أحمد : أظن دعوة الشيخ أدركته .

و الجواب أن يحيي بن معين هو إمام أهل الجرح و العديل ، و قد جاء في ترجمته في ميزان الاعتدال [١١] : العلم ،الثبت ، الحجة ، قال ابن المقرئ : " سمعت محمد بن عقيل البغدادي يقول : قال إبراهيم بن هانئ : رأيت أبا داود يقع في ابن معين ، فقلت : تقع في مثل يحي ؟ ، فقال : من جرَّ ذيل الناس جرُّوا ذيله " ، و قال الذهبي

[١١] - ميزان الاعتدال ج٧ص٢٢٢ .

: " محمد بن عقيل البغدادي ــ أي راوي القصة ــ لا يدرى من هو ! " ، و قد بحثت عنه في سائر كتب التراجم فلم أعثر له على ترجمة إلا في تاريخ بغداد ، و في لسان الميزان ج٥ ص ٢٨٥ ، و لم يذكر عنه شيئاً إلا هذه القصة ، و ربما أخذها الذهبي من تاريخ بغداد ، و القصة غير معتمدة .

و أما كراهية أحمد الكتابة عن ابن معين بعد المحنة فصحيحة ، و قد ذكرتُ قبل هذا رأي أحمد فيمن أجابوا في المحنة ، ولا داعي للإعادة ، و المهم أن هذا لا يطعن في أي منهما .

و في تهذيب التهذيب كتب ابن حجر[١٢] ما لا يقل عن أربع صفحات ، من القطع الكبير و الخط الصغير ، نصوص أهل العلم في إطراء ابن معين ، و إجماعهم على إمامته في معرفة الرجال وصدقه فيهم ، و مما قالوه فيه : " إذا رأيت الرجل يقع في ابن معين فاعلم أنه كذاب ، و إنما يبغضه لما بيَّن من أمر الكذابين " .

و أما العبارة التي نقلها الكاتب باللفظ : " قال أبو زرعة : لا ينتفع بعلمه لأنه يتكلم في الناس " ، فهي باطلة بهذا اللفظ ، حيث لفظها الصحيح : قال أبو زرعة : " لم ينتفع بعلمه لأنه كان يتكلم في الناس ، و يروى هذا عن علي بن المديني من وجوه " ، و الواضح من العبارة الصحيحة أنه لم يطعن به ، بل كان يعني أن الناس لم يُقدِّروا علمه ، و ينتفعوا به ، مع أنه كان عالماً ، بسبب كلامه في الجرح و التعديل ، و كان بعض أهل العلم و عامة الناس يرون حرجاً في ذلك من وجهة نظرهم .

و قد روى أبو زرعة عن ابن معين ، و شهد فيه عليٌّ بن المديني أعظم الشهادات حيث قال : " ما أعلم أحداً كتب ما كتب ابن معين " ، و قال : " انتهى العلم إلى يحي بن آدم و بعده إلى ابن معين " ، و قال : " دار حديث الثقات على ستة ، و ما شذَّ عن هؤلاء يصير إلى إثني عشر ، ثم صار حديث هؤلاء كلهم إلى ابن معين " ، و

---

[١٢] ـ تهذيب التهذيب ج١١ص٢٤٦ .

قال : " ما رأيت في الناس مثله " ، و قال أبو حاتم الرازي : " إذا رأيت البغدادي يحب أحمد فهو صاحب سنة ، و إذا رأيته يبغض ابن معين فهو كذاب " ، و قال الإمام أحمد : " كل حديث لا يعرفه ابن معين فليس بحديث ، أو ليس بثابت " .

و أما ما جاء في ترجمة شجاع بن الوليد ، ففي الميزان[13] : " كان شجاع أعبد أهل الكوفة ، و كان يرفض أن يقول حدثنا ، و أرادوه بها فأبى ، و إن ابن معين قال له بحضور أحمد بن حنبل : يا شيخ اتق الله ، و انظر هذه الأحاديث لا يكون ابنك يعطيك ، قال أحمد : فاستحييت و تنحيت ، قال أحمد فبلغني أنه قال : إن كنت كاذباً فعل الله بك و فعل ، و روى نحوها حنبل عن أحمد فزاد فيها أحمد : فأظن دعوة الشيخ أدركته " .

و في تهذيب التهذيب [14] قال في ترجمة شجاع عن حنبل عن أحمد : أن ابن معين لقي لقي شجاعاً فقال له : " يا كذاب " ، فقال له الشيخ : إن كنت كاذباً و إلا فهتكك الله ، قال أحمد : فأظن دعوة الشيخ أدركته ، و قال أبو حاتم الرازي : شجاع ليِّن الحديث .

و نلاحظ مما سبق أن قصة ابن معين و شجاع مروية بأسلوبين مختلفين ، و لدى البحث عن الراوي حنبل بن إسحق و جدت أنه ابن عم الإمام أحمد ، و له كتاب في الرجال نقل عنه المزّي في تهذيب الكمال ، و قال فيه : " ثقة " ، و لكن الغريب فيه أنه لم يكن من أهل الحديث المعتبرين على ما يبدو ، إذ لم أجد له ترجمة في تهذيب الكمال و لا في غيره من كتب التراجم ، و لم يذكر أحد أنه روى حديثاً واحداً !.

بينما وجدت أن الراوي للقصة على الوجه الآخر باللفظ : " يا شيخ اتق الله و انظر هذه الأحاديث لا يكون ابنك يعطيك " ، كما في ميزان الاعتدال هو المروزي ، و هو

---

[13] - ميزان الاعتدال ج٣ ص٣٦٥ .

[14] - تهذيب التهذيب ج٤ص٢٧٥ .

الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي [١٥] ، سمع أحمد و ابن معين وكان من أوعية العلم و ثقات المحدثين ، و وثقه سائر أهل العلم كالنسائي و غيره .

و بالترجيح نجد أن رواية المروزي هي الأصح لجلالته عن حنبل أولاً ، و لكونها أكثر منطقية من قصة حنبل إذ أن عبارة " يا كذاب " لا تليق بمثل ابن معين ، و لا بد أن يسبقها شيء أو يلحقها إن صحت ، بينما العبارة يا شيخ اتق الله إلخ ..... فهي واضحة و مكتملة وذات أدب .

ونلاحظ أيضاً أن أحمد قال بعد ذلك كما في رواية المروزي : " فبلغني أنه قال : إن كنت كاذباً فعل الله بك و فعل " ، ومن هنا نجد أن أحمد لم يسمع العبارة بنفسه ، بل بلغه ذلك عن غيره ، و لا ندري من هو غيره ، هذا و ربما صدَّق أحمد هذه العبارة ، و تأوَّل ما وقع لابن معين من إجابته للمحنة فيما بعد بأنه إجابة لدعوة شجاع العابد .

و من جميع ما سبق نستنتج أن حنبل ربما أخطأ بنقل القصة بلفظها عن أحمد ، و أن أحمد لم يسمع بنفسه دعوة شجاع على ابن معين ، و أنه تأولها بحسب رأيه و موقفه من ابن معين في المحنة ، و كل هذا لا يطعن بابن معين من الناحية العلمية بالإضافة لما سيأتي من شهادة أحمد و أهل عصره فيه ، بأنه إمام أئمة أهل الجرح و التعديل .

٨ ـــ و قال في علي بن المديني : كذَّبه أحمد بن حنبل لأنه كان يرضي ابن أبي دؤاد و كان لا يحدُّث عن أحمد ، ثم قال : إن ضربه لأحاديث أحمد طعنٌ لأحدهما ، و هو المطلوب .

و الحقيقة أنه إذا راجعنا تهذيب التهذيب [١٦] و جدنا أربع صفحات و نصف ، قد استهلكت للتأكيد على إمامة علي بن المديني ، و قد جاء فيها : [قال أبو حاتم

---

[١٥] - تهذيب التهذيب ج ١ ص ٥٤ .

[١٦] - تهذيب التهذيب ج٧ ص ٣٠٦ .

الرازي : كان عليٌّ علماً في الناس في معرفة الحديث و العلل ، وكان أحمد لا يسميه ، بل يكنيه تبجيلاً له ، و ما سمع أحمد سمَّاه قط ، وقال ابن مهدي : عليٌّ أعلم الناس بحديث رسول الله ، و كان شيخه سفيان بن عيينة يقول : " لولا عليّ ما جلست " ، أي ليحدِّث الناس ، وكان ابن المديني صديقاً ليحيى بن القطان ، وقال الأعين : رأيت عليَّ بن المديني مستلقياً و أحمد عن يمينه و ابن معين عن يساره ، و هو يملي عليهما ، و قد أنكر عليه أحمد كلمة واحدة في حديث رواه ، و لم ينكر عليه غيرها قط ، و قال عباس العنبري : ذكر عليٌّ رجلاً فتكلم فيه ، فقلت له : إنهم لا يقبلون منك ، إنما يقبلون من أحمد بن حنبل ، فقال : " قويَ أحمد على السوط ، و أنا لا أقوى " ، و أنكروا عليه و قوفه إلى جانب أبي دؤاد] .

و كان أبو دؤاد رأس فتنة خلق القرآن و التي اشتهرت بالمحنة ، و كان عليٌّ بن المديني لا يحدِّث عن أحمد خوفاً من أبي دؤاد ، و قد ذكر ذلك فيما بعد ، و عاد إلى ما كان عليه جمهور الأمة ، و معلوم أنَّ أبا دؤاد كان مقرباً من المأمون الذي جلد الإمام أحمد بن حنبل و غيره بإيحاء منه ، و سبب ذلك أن الإمام أحمد رفض القول بخلق القرآن ، بينما خاف ابن معين و ابن المديني من التعذيب ، فسلكوا سبيل التقية إلى أن زالت المحنة ، و مع هذا فقد شفع ابن المديني بعدد من العلماء كانوا لولاه لوقعوا في العذاب ، و ذكر أنه حبس في بيت مظلم ، و في رجله قيد حتى خاف على بصره ، و قد ذُكر أمره لابن معين ، و كلام الناس فيه أنه مرتدّ ، فقال ابن معين : ما هو بمرتد ، و هو على إسلامه ، رجل خاف ! .

و كما في تهذيب التهذيب ، لم يتكلم فيه أحدٌ إلا لإجابته في المحنة ، و قد أجمعوا على علمه و تبحره و صدقه ، و أنّه بعد المحنة بيّن أمره و اعتذر عما بدر منه ، ، و ضعّفه العقيلي و تضعيفه مردود عليه ، و العقيلي نفسه لم يخلُ من ضعف ، بل قال

الذهبيّ : أما لك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم[17] ؟! ، و مما سبق نرى أن أحمد لم يكذِّبه قط ، و إنَّ قول المؤلف : " إن ضربه لأحاديث أحمد طعن لأحدهما ، و هو المطلوب " ، ينمُّ عن أن المؤلف يبحث عن غايته في الطعن كيفما اتفق له ، بنية سيئة مسبقة ، و لا يبحث عن الحقيقة .

٩ ــ وقال في الترمذي : " إنّ العلماء قالوا إنه لا يعتمد على تصحيحه " ، و أنا لم أعتمده في التصحيح كما لم أعتمد غيره ، بل يجب أن لا نعتمد تصحيح أحد للحديث ما لم نجري عليه دراسة شاملة كما ننهجه في هذا البحث .

١٠ ــ و قال في الجوزجاني أنّه ناصبيٌّ مُعلِن ، و بالتالي فاسقٌ مردود الشهادة ، و كذلك هو ممن لم أعتمد قولهم في الجرح و التعديل لتطرفه .

١١ ــ و قال في محمد بن حبان البستي نقلاً عن ابن الصلاح : " أنّه غلط الغلط الفاحش " ، و ذكر شهادة يحيى بن عمار فيه أنه كان له علمٌ كثير ، و لم يكن له كبير دين ، و أنه اتهم بالزندقة ، و أخرج من خراسان ..إلخ ..

و لم أعتمد تصحيح ابن حبان للحديث ، و لا توثيقه ، لضعفه في ذلك كما هو معروف بين أهل العلم ، و إنما أعتمد منه فقط تجريحه للرجال لتشدِّده فيه ، حيث لا يجرح إلا من هو مجروح فعلاً ، و أما توثيقه فلا قيمة له على الإطلاق ، لأنه يوثق كل مجهول أو مستور ، و أحياناً يوثِّق الراوي في كتابه الثقات ، و يورد نفس الشخص في كتابه المجروحين .

١٢ ــ و قال في ابن حزم الأندلسي : " إنّه ناصبيٌّ لم يسلم من لسانه أحد " ، و أوافقه بأنه ليس هو ممن يعتمد عليه في الجرح و التعديل لتطرفه و اختلاف الناس فيه .

---

[17] ـ ميزان الاعتدال ج ٥ص١٦٩ .

١٣ ــ و قال في الذهبي صاحب ميزان الاعتدال : " ناصبيٌّ يتحامل على الروايات التي تذكر فضائل عليّ " ، و استدلَّ بنصبه بقدحه لابن خراش لأنه كان يسبُّ الشيخين أبي بكر و عمر رضي الله عنهما ، و عدم قدحه لأحد يسبُّ عليّاً رضي الله عنه .

و الجواب : إن من يسبُّ الشيخين أو عليّاً رضي الله عنهم فاسقٌ بالاجماع ، لأن سباب المسلم فسوق ، و قد أنكر أهل السنة من أولهم لآخرهم سبَّ الإمام عليّ رضي الله عنه ، و لم يجوِّزه إلا أهل الفسق من الحكام الأمويين و الخوارج ، و الجاهل بهذا عليه أن يطالع أي كتاب من كتب أهل السنة يتطرَّق لسبِّ عليّ ليقرأ ذلك بنفسه .

و قد روى أهل السنة أحاديث في فضل عليّ لا تصح ، تنكر بشدة سبَّ عليّ ، و ذلك ليمنعوا سبَّه رضي الله عنه كحديث : (من سبَّ عليّاً فقد سبني ، و من سبني فقد سبَّ الله) .

رواه الحاكم و الطبراني ، و كثير من أهل التصانيف ، و هو لا يصح سنداً و لا متناً .

و على أي حال فالذهبيُّ متأخر ، و ناقلٌ عمن سبقه في الجرح و التعديل ، و لم يكن يتكلم عن أهل عصره ، و هم متأخرون لا نتعرض لهم غالباً ، و ما يهمنا من الذهبي أنه صادق في نقله ، و حافظ كبير نقل الذم و المديح ، و لم يراوغ في نقله و لا ينكر فضله ، و مؤلفاته تدل على عظمته و سعة علمه .

٢ _ المبحث الثاني :

و يناقش فيه ما سماه بالصحاح الستة ، و هي : مصنفات البخاري و مسلم و أبو داود والنسائي و الترمذي و ابن ماجة ، ويقول أنها مشتملة على أنواع من الخلل ساقطة عن الاعتبار كروايتهم عن الكذابين ، وعن أشخاص ضعفوهم بأنفسهم ، ثم جاء بأدلة على صحة كلامه .

وأقول : ليست هذه الكتب الستة ، و لا غيرها من كتب الحديث ، معصومة عن الخطأ ، بل تحتاج جميعها لإعادة دراسة ، وهو ما نحاوله في هذا البحث فيما يتعلق بالأحاديث الواردة فيه ، و من التعسف أن نطرح سائر ما في هذه الكتب لوجود أخبار واهية فيها ، و ذلك لأن لكل حديث سنده الخاص الذي يمكن دراسته على حدى ، فلا تكون سائر الأحاديث في المؤلف الواحد على درجة واحدة من الصحة ، و اللبيب يعرف ذلك ، و الذي يهمنا أن أصحاب هذه التصانيف قد عرفوا بالعلم و تميزوا بالصدق و الحفظ ، و كل ما لم نشعر به يحقق ذلك طرحنا حديثه إذا انفرد به ، و لم يعضده غيره ، كما فعلنا مع إفرادات الحاكم و الطبراني ، و يكفينا كي نثق بهم أنهم ذكروا أسانيدهم ، و لو أرادوا سوءاً لما ذكروها أصلاً .

و قال في سياق كلامه عبارة هامة ، أعتبرها أنا قاعدة علمية لا ينبغي الحياد عنها ، حيث قال : " **و أنت تعلم أنه لا يكفي في اعتبار الرجل و الاحتجاج بخبره ، مجرد عدم تضعيف أحد له ، بل لا بد من ثبوت وثاقته** " ، و عليه فإني لا أقبل المجهول في السند ما لم يوثقه أحد من أهل العلم .

٣ _ المبحث الثالث :

ذكر فيه أن كتب السنة فيها كفرٌ كتجسيم الله ، و عرض العوارض عليه ، كالضحك ، و إدخال رجله في جهنم حتى تقول : " قط قط " ، و النصُّ على جهل النبي برسالته حتى ذهب إلى نصراني يسأله في أول البعثة ، و غير ذلك ...

و نلاحظ أن رأيه هذا يوافق رأي المعتزلة في عقائد أهل السنة ، و هو ما ذهب إليه أكثر الاثني عشرية ، و لسنا هنا بصدد مناقشة هذا الفكر .

و إذا سلمنا بأنه ليس كل ما في كتب الحديث صحيحاً ، فإنه لا يحلُّ لنا مناقشة ما فيها قبل التثبت من صحته ، فإذا ثبتت نسبته للنبي صلى الله عليه و سلم سلمنا به ، و حاولنا فهمه و تأويله ، إذ أن عقل الإنسان مرتبط بالمحسوسات فقط ، و لا يسع المغيبات ، و التي يجب أن يوكل علمها إلى الله تعالى ، مع أني أعتقد أن الله لم يخاطبنا إلا على قدر عقولنا ، فوصَفَ الجنة و النار بما يقترب من فهمنا ، و لذلك فإني أميل إلى التشكيك بالنصوص الحديثية التي تتجاوز عقولنا ، و التي تضعنا أمام المتناقضات .

٤ _ المبحث الرابع :

يقول بأن أكثر رواة أهل السنة مدلِّسون ، و أتى بأقوال بعض أهل العلم في ذلك ، و قال إنَّ البخاري دلَّس بعبد الله بن صالح كاتب الليث و محمد بن سعيد المصلوب الكذاب المعروف ، و أنَّ الذهبي حمّل تدليس البخاري بالأخير على الخطأ ، و أن ابن منده اتهم مسلماً كذلك بالتدليس .

و الجواب : إنّ أمر التدليس قد أفرغ له العلماء من الجهد ما يجعل بإمكاننا التنبه له و تجاوزه ، و إن كَثُر ، و هذا من أحد الأمور التي تتميز بها دراستنا هذه ، حيث أتشدَّدُ مع المعروفين بالتدليس ، و إن كانوا أئمة ، فيما لو انفردوا بالرواية .

و أما قوله عن البخاري بأنه كان يدلِّس بكاتب الليث عبد الله بن صالح فهو صحيح ، على ما أثبته الحافظ المزي في تهذيب الكمال عند ترجمة عبد الله بن صالح ، و لا يدري أحدٌ إن كان تدليسه مقصوداً ، إذ اعتاد [18] البخاري على ذكر الاسم الأول من الراوي إذا كان معروفاً ، كما هو كثير في صحيحه ، و ربما كان عبد الله بن صالح ثقة عند البخاري ، و لا يفوتنا أن ابن صالح هذا مختلف فيه ، و قد وثقه ابن معين و غيره ، و رفعوا من شأنه ، بينما تركه آخرون و اتهموه ، كابن حنبل و ابن خزيمة ، و يبدو لي أن العلة فيه لم تكن عن عمد ، بل عن سهو و غفلة ، و بالجملة فإني لا أوثقه ، و لا سيما إذا انفرد ، و ليس هو الوحيد من رجال البخاري الذين لا يُعتمد عليهم إذا انفردوا ، بل هنالك أكثر من مئة رجل من الضعفاء روى عنهم البخاري و مسلم في صحيحيهما ، و ذكر ابن حجر في مقدمة فتح الباري أسماءهم جميعاً ، و حاول الدفاع عنهم لصالح البخاري و مسلم ، فنجح في بعض ، و فشل في آخرين .

و أما زعمه أنَّ البخاري دلَّس بمحمد بن سعيد المصلوب فهو باطل ، لأن محمد هذا مشتهر بالكذب و الوضع ، و لم يختلف فيه اثنان ، و لم يذكر أحد لا الذهبي و لا غيره أن البخاري دلَّس به في صحيحه ، و إنما ذكر الذهبي أن البخاري ذكره في تاريخه – هو تراجم للرجال رواة الحديث – في عدة مواطن ، و بأسماء مختلفة ، ظنّاً

---

[18] - قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري – دار الحديث – القاهرة – تحقيق ابن باز – طبعة أولى ١٩٩٨ ص ٥٥٢ – ٥٥٤ في الكلام على عبد الله بن صالح [قال أحمد : فسد بآخره ، و قال صالح جزرة : كان ابن معين يوثقه ، و عندي أنه يكذب في الحديث ، و لقيه البخاري و أكثر عنه ، و ليس هو من شرطه في الصحيح ، و إن كان حديثه عنده صالحاً ، و لم يورد له في كتابه إلا حديثاً واحداً ، و علق عنه غير ذلك على ما ذكره المزي و غيره ، و قال النسائي : ليس بثقة ، و قال ابن المديني : ضربت على حديثه ، و قال أبو حاتم : الأحاديث التي أخرجها أبو صالح آخر عمره و أنكروها عليه ، أراه مما افتعل خالد بن نجيح ، و كان أبو صالح يصحبه ، و هو سليم الناحية ، و كان خالد يضع الحديث في كتب الناس ، ولم يكن أبو صالح يروي الكذب ، و قال ابن عدي : مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أسانيده و متونه غلط ، و لا يتعمد الكذب ، قال ابن حجر : ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أنه خلط بآخره ، و المقتضى أن ما وقع من حديثه عن أهل الحذق كيحيى بن معين و البخاري و أبي زرعة و أبي حاتم فهو من صحيح حديثه ، و الأحاديث التي رواها البخاري عنه بصيغة حدثنا أو قال لي أو قال المجردة قليلة ، أحدها في كتاب التفسير ، تفسير سورة الفتح حدثنا عبد الله حدثنا عبد العزيز ، و ذكر حديث ابن عمرو في تفسير إنا أرسلناك شاهداً و مبشراً ، و هو أبو صالح ، لأن البخاري رواه في موضع آخر] .

منه أن كل اسم لواحد مختلف عن الآخر ، و الحقيقة أنها أسماء متعددة لهذا الشخص الذي كان ملهما للتدليس لكثير من المحدثين الضعفاء ، و قد وصل عدد أسمائه إلى المائة اسم كما قيل ، و كان الضعفاء من المحدثين يذكرون في كل مرة اسماً مختلفاً ، و الشخص واحد لجعل الناس يأخذون بأحاديثهم ، وهو المسمى بالتدليس ، و معناه التزوير و الغش في الرواية ، و هكذا نجد أن الكاتب لم يفهم عبارة الذهبي فحملها على غير وجهها ، أو أنه فهمها و انحرف بها .

و أما زعمه أن ابن منده اتهم مسلماً بالتدليس ، فأقول : إن كان هذا صحيحاً فلا يحق لابن منده أن يتهم مسلماً بالتدليس ، و هو لم يعاصره ، لوفاة مسلم سنة ٢٦١ هجرية ، و ولادة ابن منده في ٣١٠ هجرية ، و الذي أعرفه أنَّ مسلماً لم يشتهر بالتدليس كشهرة غيره ، و مع ذلك فإن تدليس مسلم سيظهر لنا عندما ندرس حديثه بعناية لأن طرقه ستقارن بطرق غيره ، و لن نقتصر على رواياته فقط .

الفصل الرابع

ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل

هذا العنوان يوافق عنوان مؤلف للإمام الحافظ الذهبي ، و قد قسم فيه أئمة الجرح و التعديل على طبقات ، و لم أقبل منهم إلا أوثقهم بشهادتهم على بعضهم ، و في بعض الحالات الخاصة أستعين بغيرهم إن كان ثقة ، مجمعٌ على توثيقه ، و قد رجعت لمعرفة هؤلاء الأئمة إلى ثلاثة مؤلفين أئمة متأخرين ، نقلوا بدقة و جمعوا بصدق عن المراجع الأصول ، و كتبهم هي[١٩] :

١ ــ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي إمام عصره ، و قيل في كتابه : لم يؤلف مثله و لا يستطاع .

٢ ــ ميزان الاعتدال في أسماء الرجال و تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي ، و هو تلميذ المزي .

٣ ــ لسان الميزان و تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، إمام عصره ، و تلميذ الذهبي .

و إنَّ أهم ما يميز هذه المراجع المتأخرة دقة نقلها عن المراجع المتقدمة ، و التي هي الكتب الأصول في علم الرجال ، و قد كتب تلك الأصول مؤلفوها أنفسهم ، و هم أئمة الجرح و التعديل المعتمدين ، أو تلامذتهم رواية عنهم ، ومن هذه الأصول :

ــ تاريخ البخاري الكبير .

ــ العلل و معرفة الرجال رواية عن الإمام أحمد .

---

[١٩] ـ ذكرت في نهاية الكتاب الطبعات التي اعتمدت عليها لكل هذه المصادر و غيرها في تراجم الرجال ، تحت عنوان " كتب التراجم " ، كما ذكرت الطبعات التي اعتمدتها في جميع مصادري للبحث هناك ، و اكتفي في الهوامش بذكر اسم الكتاب و الجزء و الصفحة .

ـ الجرح و التعديل رواية ابن أبي حاتم عن أبيه .

ـ الضعفاء و المتروكون للنسائي .

ـ الكامل في الضعفاء لابن عدي .

ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني .

ـ المجروحين لابن حبان .

ـ العلل المتناهية لابن الجوزي

و غيرها من الكتب الأصول في علم الرجال ، و فيما يلي سأذكر أئمة الأئمة الذين اعتمدتهم في الجرح و التعديل ، و قد انتقيتهم بحسب شهرتهم في العدالة من بين عشرات الرجال الذين ذكرهم الذهبي في رسالته كأئمة للجرح و التعديل ، و هاك نبذة مختصرة جداً عن كل واحد منهم :

١ - شعبة بن الحجاج العتكي[٢٠] : ولد سنة ٨٢ للهجرة ، و مات سنة ١٦٠ ، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل فيما وصله من جمهور الأمة : " لم يكن في زمنه مثله في الحديث ، كان أمة وحده في الرجال " ، و قال سفيان الثوري و هو الإمام المعروف المعاصر له : " شعبة أمير المؤمنين في الحديث " ، و قال الشافعي ، و كان عهده قريب به : " لولا شعبة لما عرف الحديث في العراق " ، و قال يحي بن معين : " شعبة إمام المتقين " ، و قال يحي بن سعيد القطان : " ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة ".

وقيل فيه أنه اشتهر بكثرة العبادة و حب المساكين ، و أنه كان من أرقّ الناس ، و كان أول من فتش في العراق عن أمر المحدثين ، و جانب الضعفاء و المتروكين ، ثم تبعه يحي بن سعيد القطان ، ثم أحمد بن حنبل و ابن معين .

[٢٠] ـ انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ج١ ص ١٩٣ .

٢ – يحيى بن سعيد بن فروخ القطان[٢١] : ولد سنة١٢٠ للهجرة ، و مات سنة ١٩٨، و هو أستاذ ابن حنبل و ابن معين و ابن المديني كما في الثقات لابن حبان ، قال الذهبي : " محدِّث زمانه " ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : " ما رأيت مثل يحيى القطان ، كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة " ، و قال بندار ، و هو ثقة مشهور : " إمام أهل زمانه " ، و قال أبو حاتم الرازي : " حجة حافظ " .

٣ – محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني[٢٢] : مات سنة ٢٣٤هـ ، قال الترمذي صاحب السنن : " كان أحمد بن حنبل يعظم ابن نمير تعظيماً عجيباً " ، و قال أحمد : " ابن نمير درة العراق " ، وقد اشتهر بهذا اللقب كما في نزهة الألقاب ، و قال أبو حاتم : " ثقة حجة " ، و قال النسائي : " ثقة مأمون " ، و قال علي بن الحسين بن الجنيد : " ما رأيت بالكوفة مثله ، جمع العلم و الفهم و السنة و الزهد ، و كان فقيراً ، و أقول : لم يصل إلينا مصنفه ، بل أقواله فقط بالرواية .

٤ ــ عبد الرحمن بن مهدي[٢٣] : ولد سنة ١٣٥للهجرة ، و توفي سنة ١٩٨ ، قال الذهبي في التذكرة : " الحافظ الكبير و الإمام العلم الشهير " ، قال علي بن المديني : " أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي ، و علمه في الحديث كالسحر " ، و قال أحمد : " هو أفقه من يحيى القطان ، و أكثر حديثاً منه " ، و قال علي بن المديني أيضاً : " لو حلفت بين الركن و المقام ، لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن بن مهدي ، و هو أعلم بقول الفقهاء السبعة بعد الزهري و مالك ".

٥ ــ محمد بن إدريس الشافعي : الإمام المعروف صاحب كتاب الأم و السنن و عشرات المصنفات [٢٤]، و لد سنة ١٥٠ للهجرة ، و مات سنة ٢٠٤ ، قال أحمد بن

---

[٢١] - تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٩٨ .
[٢٢] - تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٤٠ .
[٢٣] - تذكرة الحفاظ ج ١ص٣٢٩ .
[٢٤] - تذكرة الحفاظ ج١ ص٣٦١ .

حنبل : " ما أحدٌ مسَّ محبرة و لا قلماً إلا و للشافعي في عنقه منَّه " ، و هو المجدد لأمر الأمة على رأس المئتين كما قالوا ، و قال أبو داود : " ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ " ، و قال أبو حاتم : " صدوق " ، و وثقه ابن معين و سائر علماء الأمة ، و قال ابن معين : " لو كان الكذب له مطلقاً لكانت مروءته تمنعه من الكذب " ، و قال ابن المديني لابنه : " لا تدع للشافعي حرفاً إلا كتبته " ، و قال أبو زرعة الرازي : " ما عند الشافعي حديثٌ غلط فيه " ، و قال القطان : " ما رأيت أعقل و لا أفقه من الشافعي ، و أنا أدعو الله له ، أخصه به وحده في كل صلاة " ، و اعتبره مسلم من أئمة الجرح و التعديل و الحديث ، و قد جمعت مناقبه في مصنفات عديدة كتبها ابن أبي حاتم و زكريا الساجي و الحاكم و البيهقي وابن عساكر و غيرهم .

٦ ـ يحيى بن معين[٢٥] : ولد سنة ١٥٨ للهجرة ، و مات سنة ٢٣٣ ، قال علي بن المديني : " انتهى العلم إلى يحيى بن آدم ومنه إلى ابن معين " ، و قال أبو داود : " عالم بالرجال " ، و قال ابن المديني أيضاً : " ما رأيت في الناس مثله " ، و قال أبو حاتم الرازي : " إذا رأيت البغدادي يحب أحمد فهو صاحب سنة ، و إذا رأيته يبغض ابن معين فهو كذاب " ، و قال أحمد : " كل حديث لا يعرفه ابن معين فهو ليس بثابت" .

٧ ـ أحمد بن حنبل : الإمام المشهور [٢٦] ولد سنة ١٦٤ للهجرة ، و مات سنة ٢٤١ ، و لم أجد أحداً ذكره إلا بالغ في تعظيمه ، قال القطان : " ما قدم عليَّ مثل أحمد ، حبرٌ من أحبار هذه الأمة " ، وقال عبد الرزاق ، و هو الإمام المعروف : " ما رأيت أفقه منه و لا أورع " ، وقال الشافعي : " خرجت من بغداد ، و ما خلفت بها أفقه ، و لا أزهد و لا أورع ، و لا أعلم من أحمد بن حنبل " ، و قال ابن المديني :

[٢٥] ـ تذكرة الحفاظ ج ٢ص٤٢٩ .
[٢٦] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٣١ .

" ليس في أصحابنا أحفظ منه " ، وقال قتيبة ، و هو ثقة معروف : " أحمد إمام الدنيا " ، و قال أبو عبيد ، و هو إمام مشهور : " لست أعلم في الإسلام مثله " ، و قال ابن معين : " لو جلسنا مجلساً للثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكاملها " ، و قال أحمد الدورقي ، وهو ثقة معروف : " من سمعتموه يذكر أحمداً بسوء فاتهموه على الإسلام " ، و قال أبو حاتم : " إمام و حجة " ، و قال النسائي : " الثقة المأمون ، أحد الأئمة " .

و قد و ضعت في مناقبه التآليف و المصنفات .

٨ ــ أبو بكر محمد بن إسحق الصاغاني[٢٧] : توفي سنة ٢٧٠ للهجرة ، قال ابن أبي حاتم : " ثبت صدوق " ، و قال الدارقطني : " ثقة ، و فوق الثقة ، و هو وجه مشايخ بغداد " ، و عن أبي مزاحم الخاقاني : " كان أبو بكر الصاغاني يشبه بيحيى بن معين في وقته " ، وقال الخطيب : " كان أحد الأثبات و المتقنين ، مع صلابة في الدين واشتهار بالسنة " ، و قال النسائي : " ثقة ، لا بأس به " .

٩ ــ زهير بن حرب أبو خيثمة[٢٨] : ولد سنة ١٦٠ للهجرة ، و مات سنة ٢٣٤ : وثقه ابن معين و النسائي ، و قدمه ابن نمير على الإمام أبي بكر بن أبي شيبة ، و قال أبو داود : " ما كان أحسن علمه " ، و قال النسائي : " ثقة مأمون " ، و قال الخطيب : "كان ثقة ثبتاً حافظاً متقناً " ، و قال أبو حاتم : " ثقة صدوق " ، و قال ابن حبان : " كان من أقران أحمد و يحيى بن معين ، و له كتاب في الرجال " .

١٠ ــ علي بن المديني[٢٩] : و لد سنة ١٦١ للهجرة ، و مات سنة ٢٣٤ ، قال أبو حاتم : " كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث و العلل ، و كان أحمد لا يسميه ، إنما يكنيه تبجيلاً له ، و ما سمعت أحمد سماه قط " ، و قال ابن

---

[٢٧] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ص٥٧٣ .

[٢٨] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٣٧ .

[٢٩] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٢٨ .

المهدي : " علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله " ، و كان شيخه سفيان بن عيينة ، و هو الإمام المعروف يقول : " لولا عليٌّ ما جلست " ، أي ليحدث الناس بحديث رسول الله ، و قال البخاري : " ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند عليٌّ بن المديني " ، و أُخذ عليه وقوفه بجانب أبي دؤاد في محنة خلق القرآن ، و قد أجمع جمهور العلماء أنه إنما فعل ذلك تقية خوفاً من الموت و التعذيب الشديد ، و أنه رجع على ما عليه الجمهور بعد زوال المحنة ، و قد تكلم العقيلي فيه بسبب ذلك ، و ذكرت هذا فيما سبق .

١١ ــ محمد بن إسماعيل البخاري[٣٠] : صاحب أشهر مصنف في الحديث النبوي ، ولد سنة ١٩٤ للهجرة ، و مات سنة ٢٥٦ ، قال ابن المديني له : " كل من أثنيت عليه فهو عندي الرضي " ، و قد قالوا فيه بالجملة : حافظ الدنيا و فقيه الأمة ، و أنه أفقه و أحفظ من الإمام أحمد بن حنبل ، و أنه أعلم الناس بعلل الحديث و الرجال ، و يدلُّ على ذلك إجماع أهل العلم من السلف و الخلف أن صحيحه الجامع يأتي في المرتبة الثانية بعد كتاب الله عز و جل من حيث الاستدلال الديني ، و قد أطالوا في الثناء عليه .

١٢ ــ عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي[٣١] : و لد سنة ٢٠٠ للهجرة ، و مات سنة ٢٦٤ ، قال الذهبي : " الإمام ، حافظ العصر ، كان من أفراد الدهر حفظاً و ذكاءً و ديناً ، و إخلاصاً و علماً و عملاً .

قال البخاري : " سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : نزل أبو زرعة عندنا ، فقال لي أبي : يا بني قد اعتضت عن نوافلي بمذاكرة هذا الشيخ " ، و قال أبو حاتم

---

[٣٠] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٥٥٥ .

[٣١] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ص٥٥٧ .

: " ما خلف أبو زرعة مثله ، و لا أعلم من كان يفهم في هذا الشأن مثله ، و قل من رأيت في زهده " .

١٣ ــ محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي[٣٢] : ولد سنة ١٩٥ للهجرة ، و مات سنة ٢٧٧ : و هو ابن خالة أبي زرعة السابق ، قال الذهبي : " الإمام الحافظ الكبير " ، و قال النسائي : " ثقة " ، و قال أبو بكر الخلال : " أبو حاتم إمام في الحديث " ، و قال ابن خراش : " كان من أهل الأمانة و المعرفة " ، و قال اللالكائي : " كان إماماً عالماً بالحديث ، حافظاً له ، متقناً ثبتاً " ، و قال الخطيب : " كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات ، مشهوراً بالعلم ، مذكوراً بالفضل " ، و عنه روى ابنه كتاب الجرح و التعديل ، الأشهر في هذا المجال .

١٤ ــ عباس بن محمد بن حاتم الدوري[٣٣] : و لد سنة ١٨٥للهجرة ، و مات سنة ٢٧١ : و هو صاحب ابن معين ، قال النسائي: " ثقة " ، و قال الذهبي : " كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ، ينبئ عن تبصره بهذا الشأن " ، و قال ابن أبي حاتم و أبيه : " صدوق " ، و قال ابن معين : " صديقنا و صاحبنا " ، و قال الخليلي : " متفق عليه " .

١٥ ــ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني[٣٤] : صاحب السنن ، ولد سنة ٢٠٢ للهجرة ، و مات سنة ٢٧٥ ، قال الذهبي : " الإمام الثبت ، سيد الحفاظ ، تلميذ الإمام أحمد ، و كان يشبه به ، قال أبو بكر الخلال : " أبو داود ، الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ، و تبصره بمواضعه أحد في زمانه ، رجل ورع مقدم " ، وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي : " كان أحد حفاظ الإسلام للحديث و علمه وعلله ، و سنده في أعلى درجة مع النسك و

---

[٣٢] ـ تذكرة الحفاظ ج٣ ص ٨٢٩ .
[٣٣] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ص٥٧٩ .
[٣٤] ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٥٩١ .

العفاف و الصلاح و الورع " ، وقال ابن حبان : " كان أحد أئمة الدنيا فقهاً و علماً و حفظاً ، و نسكاً و ورعاً و اتقاناً ، و قال الحاكم : " أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة " ، و أقول : إن كتبه تشهد عليه بالتقدم و المعرفة .

١٦ – مسلم بن الحجاج النيسابوري[٣٥] : صاحب المسند المعروف بصحيح مسلم ، الكتاب الثاني المعتمد في السنة النبوية بعد صحيح البخاري ، و لد سنة ٢٠٤ للهجرة ، و مات سنة ٢٦١ ، قال ابن أبي حاتم : "كان ثقة من الحفاظ " ، و قال أبو حاتم : " صدوق " ، و كان أبو زرعة و أبو حاتم يقدمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصره ، و قال بندار : " الحفاظ أربعة : و ذكر منهم مسلماً " ، و قال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء : " كان مسلم من علماء الناس ، و أوعية العلم " ، و له كتاب الكنى في معرفة الرجال .

١٧ _ أحمد بن شعيب النسائي : صاحب السنن[٣٦] ، القاضي ، الحافظ ، و لد سنة ٢١٥ للهجرة ، و مات سنة ٣٠٣ ، قدمه الدارقطني على ابن خزيمة مع قوله في ابن خزيمة : " إمام ثبت ، معدوم النظير " ، و قال الحافظ حسين بن علي فيما حكاه الحاكم : " النسائي إمام " ، وقال الدارقطني : " أبو عبد الرحمن النسائي مقدَّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره " ، و كان شرطه في الرجال أشدُّ من شرط البخاري و مسلم .

١٨ _ محمد بن إسحق بن خزيمة[٣٧] : صاحب المسند المعروف بصحيح ابن خزيمة ، ولد سنة ٢٢٣ للهجرة ، و مات سنة ٣١١ ، قال الدارقطني : " إمام ثبت ، معدوم النظير " ، و قال الذهبي : " الحافظ الكبير ، إمام الأئمة ، شيخ الإسلام ، انتهت إليه الإمامة و الحفظ في عهده بخراسان ، و قال أبو علي النيسابوري : لم أر مثل ابن

---

٣٥ ـ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٥٨٨ .

٣٦ ـ تذكرة الحفاظ ج ٢ص٦٩٨ .

٣٧ ـ تذكرة الحفاظ ج ٢ص٧٢٠ .

خزيمة ، و قال ابن حبان : " ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ، و يحفظ ألفاظها الصحاح و زياداتها ، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحق بن خزيمة " ، و سئل عبد الرحمن بن أبي حاتم عنه ، فقال : " و يحكم ؟ هو يسأل عنا ، و لا نسأل عنه ، هو إمام يقتدى به " .

١٩ ــ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازي[٣٨] ، راوي كتاب الجرح و التعديل عن أبيه ، ولد سنة ٢٤٠ للهجرة ، و مات سنة ٣٢٧ ، قال الذهبي : " الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام ، كتابه في الجرح و التعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ ، و قد شهد فيه علماء عصره كأبي يعلى الخليلي ، أخذ علم أبيه و علم أبي زرعة ، و كان بحراً في العلوم و معرفة الرجال ، و كان زاهداً يعد في الأبدال " ، و قال أبو الوليد الباجي : ثقة حافظ .

٢٠ــ عبد الله بن عدي[٣٩] : صاحب كتاب الكامل في الضعفاء ، و لد سنة ٢٧٧ للهجرة ، و مات سنة ٣٦٥ ، قال الذهبي : " الإمام الحافظ الكبير ، كان أحد الأعلام " ، قال ابن عساكر : " كان ثقة على لحن فيه " ، و سُئل الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء ، فقال للسائل : " أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ فيه كفاية لا يزاد عليه " ، و قال بعض علماء عصره : " كان عديم النظير حفظاً و جلالة ، و لم ير مثله ، و كان حفظه طبعاً " ، و أقول : كتابه الكامل دليل كاف على تبحره و حفظه .

٢١ ــعلي بن عمر الدارقطني[٤٠] : صاحب السنن و العلل ، ولد سنة ٣٠٦ للهجرة ، و مات في بغداد سنة ٣٨٣ كما في وفيات المصريين ، قال الذهبي : " الإمام شيخ الإسلام الحافظ الشهير " ، و قال الحاكم : " صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ

---

[٣٨] ـ تذكرة الحفاظ ج ٣ص٨٢٩ .

[٣٩] ـ تذكرة الحفاظ ج٣ص ٩٤٠ .

[٤٠] ـ تذكرة الحفاظ ج٣ص ٩٩١ .

و الورع و الفهم ، و أشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله " ، و قال الخطيب : " كان فريد عصره ، و إمام وقته ، و انتهى إليه علم الأثر و المعرفة بالعلل و أسماء الرجال ، مع الصدق و الثقة و صحة الاعتقاد و الاضطلاع من العلوم " ، و قال القاضي أبو الطيب الطبري : " الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث " ، و قال الذهبي : " كتابه في العلل تندهش له " .

٢٢ ـ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي[٤١] : صاحب تاريخ بغداد المشهور ، و لد سنة ٣٩٢ للهجرة ، و مات سنة ٤٦٣ ، قال الذهبي : " الحافظ الكبير الإمام ، محدث الشام و العراق " ، و قال ابن ماكولا : " كان الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة و حفظاً و اتقاناً و ضبطاً لحديث رسول الله ، و تفنناً في علله و أسانيده ، و لم يكن في البغداديين بعد الدارقطني مثله ، و قد شبه بالدارقطني " ، و قال السمعاني كما في الأنساب : " إمام عصره بلا مدافعة ، و حافظ و قته بلا منازعة " ، وقال ابن عساكر في تاريخه : " الفقيه الحافظ ، من ختم به ديوان المحدثين " .

٢٣ ـ القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر[٤٢] : صاحب تاريخ دمشق ، ولد سنة ٤٩٩ للهجرة ، و مات سنة ٥٧١ ، قال الذهبي : " الإمام الحافظ الكبير ، محدث الشام فخر الأئمة " ، قال السمعاني : " أبو القاسم ، حافظ ثقة ، متقن ديِّن ، خيِّر حسن السمت ، جمع بين معرفة المتن و الإسناد " ، قال ابن النجار : " أبو القاسم إمام المحدثين في وقته ، انتهت إليه الرياسة في الحفظ و الإتقان و الثقة و المعرفة التامة ، و به ختم هذا الشأن ".

[٤١] ـ تذكرة الحفاظ ج ٣ص١١٣٥ .
[٤٢] ـ تذكرة الحفاظ ج٤ ص١٣٢٨ .

و من الأئمة الذين **عدلت عنهم** بسبب عدم بلوغهم مراتب الكمال البشري في الحكم على الرجال ، مع أن أكثر أهل العلم أخذوا بأقوالهم ، مجموعة سأذكر بعضهم ، مع السبب الداعي لعدم اعتمادي عليهم كلاً على حدى ، علماً بأني أستأنس بآرائهم إذا أضيفت إلى آراء المعتمدين ، و وافقتها ، سواء في الجرح أو في التعديل ، و منهم :

١ _ محمد بن حبان البستي : ولد سنة ٢٨٠ للهجرة ، و مات سنة ٣٥٤ ، له كتاب الثقات ، و كان يتساهل في التوثيق و يوثق المجاهيل ، و لا يعتمد عليه في التوثيق مطلقاً إذا انفرد ، وله كتاب في المجروحين و الضعفاء ، نعتمده لأنه متشدِّد فيه ، فلا يجرح إلا من هو من أهل الجرح ، و هو أقل ما اتبعه في منهجي في هذا البحث .

٢ _ محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري : ولد سنة ٣٢١ للهجرة ، و مات سنة ٤٠٥ ، و له كتاب : " سؤالات ابن مسعود " له في الرجال ، و لم أعتمده ، و سنرى في هذا البحث كيف أورد الموضوعات في مستدركه على الشيخين ، و وثق الكثيرين من المتروكين و الضعفاء ، ذوي الأخبار واضحة الضعف أو الوضع .

٣ _ إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني : مات سنة ٢٥٦ للهجرة ، له كتاب في الضعفاء و أحوال الرجال ، لم أعتمده مطلقاً لاشتهاره بالنصب ، و تطرفه في الحكم على الرجال و عباراته اللاذعة .

٤ _ محمد بن الحسين أبو الفتح الموصلي الأزدي : مات سنة ٣٧٤ للهجرة ، له مصنف كبير في الضعفاء ، ضعفه الخطيب في تاريخه ، و هو معاصر له ، و قواه الذهبي ، و هو متأخر عنه.

٥ _ محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي : مات سنة ٣٢٢ للهجرة ، له كتاب " الضعفاء الكبير " ، و اشتط بتضعيفه كثيراً ، و ضعف خلقاً كثيراً من أهل التوثيق ، و هو في نفسه ضعيف كما قال الذهبي .

٦ _ أحمد بن عبد الله العجلي : ولد سنة ١٨٢ للهجرة ، و مات سنة ٢٦١ ، و لم يكن من رواة الحديث ، و له كتاب الثقات ، و ثّق فيه مجاهيل كما فعل ابن حبان ، ومن أمثلة ذلك توثيقه لرياح بن الحارث و لم يوثقه غيره ، و نقد أخذ عنه ابن حبان هذا التوثيق ، و رياح هذا من أهل القرن الأول ، و العجلي من القرن الثالث ، و لا ندري من أين أتى بتوثيقه .

الفصل الخامس

منهجي في نقد الإسناد

اعتمدت أولاً على جمع مصادر أسانيد الحديث من سائر المراجع الأصول التي تروي الحديث بالإسناد ، عبر سلسلة من الرجال إلى صاحبه الأول ، سواء كان النبي صلى الله عليه و سلم أو الصحابي ، ويكون موقوفاً عليه عندئذ ، و المصادر التي وقعت عليها[٤٣] هي كل ما توفر لدي من مطبوع ، و هي ٣٣٠ مصدراً مرتبة بحسب حروف المعجم ، حررتها في نهاية الكتاب مع المصادر ، تحت عنوان : " مصادر الحديث النبوي الأصلية " ، ينبغي الاطلاع عليها قبل متابعة القراءة .

و ربما يوافقني قارئي بأنه ربما لا يوجد إسناد صحيح لحديث نبوي يخرج عن هذه المصادر ، و لو أن كثيراً من المصادر الأصلية قد فقدت عبر الزمن ، إلا أن هذه المصادر التي بين أيدينا لا بد أن تغنينا عن غيرها ، و ذلك لأنه لا يوجد لدينا غيرها أصلاً ، و نحن نؤمن بأن الله سبحانه قد حفظ لنا دينه و أنه لن يضيعه ، و دليله كما مر معنا قوله تعالى في الحجر آية ٩ : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } ، و بالتالي لن يخرج حديث صحيح مهم في أمر الدين عن هذه المراجع المتوفرة ، و أما ما أقوم به لمعرفة الحديث الصحيح فهو يقوم على مراحل لكل حديث نبوي :

١ ــ أقوم بجمع الأسانيد للحديث الواحد من سائر مصادره السابقة ، و أجعل لكل لفظ مخالف لغيره أسانيده المستقلة ، حتى أرجح فيما بينها بعد دراسة أسانيدها ، و معلوم أن الحديث الواحد قد يأتي بألفاظ مختلفة ، و أحياناً متناقضة ، و عملية الفرز

---

[٤٣] ـ جمعت هذه المصادر من برنامج المكتبة الألفية للسنة النبوية بإصداراتها المختلفة ، و من مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ، و بعضها من مكتبتي الخاصة ، و يوجد الكثير من المصادر أيضا غير هذه ، و تحتاج لمزيد من العمل لحصرها جميعا .

هذه تحصر لنا أسانيد كل لفظ على حدى في شجرة واحدة ، تبدأ من الصحابي الراوي ، و تنتهي بصاحب المصنف الذي نأخذ منه ، و كثيراً جداً ما تتقاطع الأسانيد ، و تختصر علينا العمل .

٢ ــ بعد كتابة هذه الأسانيد للفظ الواحد على ورقة واحدة ، أقوم بدراسة طبقات الرواة فيما يلي الصحابة أولاً ، فإذا وجدت بين الأسانيد راوياً ضعيفاً ، طرحت كل الأسانيد التي تصل إليه و بينتها ، و اقتصرت على الرواة الثقات عن الصحابة ، ثم أنظر للرواة عنهم ، فإذا وجدت فيهم ضعيفاً طرحت سائر الأسانيد التي تصل إليه ، و هكذا حتى لا أنتهي إلا بالأسانيد الصحيحة التي تؤكد الحديث ، و تكون الأسانيد الضعيفة المطروحة مؤازرة لها .

٣ ــ قد لا أجد للحديث أي سند صحيح فأحكم بعدم صحة إسناده ، و إن كان في متنه ما ينكر لمخالفته للقرآن أو العقل الصريح حكمت بوضعه ، و أنه كذب مختلق .

٤ ــ و إذا وجدت أسانيده صحيحة من حيث الرواة نظرت في العلل التي تنتاب الأسانيد ، فإن وجدتها في الأسانيد طرحته ، و لم أعتمد عليه .

٥ ــ و اعتمدت في الجرح و التعديل على أقوال الأئمة الذين ذكرتهم فيما سبق غالباً ، و قدمت الجرح على التعديل ، و اجتهدت في معرفة جوانب ضعف الرواة ، و ذلك بمقارنة ألفاظ الحديث المختلفة ، و عندما يكون الراوي مختلفاً فيه ، قدمت جرحه على تعديله .

٦ ــ و من العلل التي اعتمدتها وجود مدلِّس في السند احتمل تدليسه ، أو خطأ عند المصنف الأول لانفراده بسلسة ما ، و غير ذلك من العلل .

٧ ــ و بعد الانتهاء من التأكد من صحة السند إلى الصحابي فإني أتأمل الصحابي الراوي إن كان روى مباشرة عن النبي صلى الله عليه و سلم ، أو نقلاً عن صحابي

آخر ، و أتأمل حياته وما عرف عنه ، و غير ذلك مما يتعلق بالرواية و الدراية ، و قد اتجه لنقده إن وجدت في روايته ما يستحق النقد .

٨ ــ فإذا تأكدت أن الحديث من أقوال النبي صلى الله عليه و سلم أو من فعله ، فإني أنظر إلى فقهه و مناسبته و أبعاده و أسبابه ، و ما هو الوجه الذي ينبغي لنا أن نفهمه منه ، و كل ذلك مدعوما بأدلة قرآنية و منهجية إسلامية ، بما يتوافق مع روح الإسلام و آفاقه ، و بما فهمناه من ذلك ، و اتفق عليه الأكثرية من علماء المسلمين .

و مبدئي في هذا أننا غير مطالبين بالظن في حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، أي لا يجب علينا أن نؤمن بأمر لم يتأكد لدينا تماماً أنه من أمر النبي صلى الله عليه و سلم ، و لا سيما أن كتاب الله مقدم على المحمول بالظن ، و فيه كفاية للأمة ، و في الصحيح من حديث رسول الله غنى عن الضعيف منه ، و المحمول على الظن الحسن .

و قد آن لنا أن ننقح السنة النبوية من أخطاء المحدثين ، و لا سيما في العصر الإسلامي الوسيط ، و الذين أولعوا برفع مرتبة الحديث ، فجعلوا الموضوع ضعيفاً و الضعيف حسناً و الحسن صحيحاً ، إلى أن صححوا بعض الموضوعات ، و أورثونا عنهم ذلك ، و قد ردوا على الأئمة الأوائل حكمهم بالوضع على كثير من الأحاديث ، كما فعل السيوطي مثلاً الذي صحح حديث : (أنا مدينة العلم و علي بابها) ، و قد حكم ابن الجوزي – من قبله بقرون عليه – بالوضع[٤٤] ، و هو حكمه الصحيح ، و كذلك فعل مثل السيوطي كل من المناوي و العجلوني ، و غيرهم من المتأخرين ، فأضروا و لم ينفعوا و أساءوا و لم يحسنوا .

[٤٤] ـ الموضوعات ــ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ٥١٠ ــ٥٩٧ هـ ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة ط١ ـ ج ١ص٣٤٩ .

و كذلك في العصر الحاضر وجدت أن علماء الحديث قد تأثروا بالمتأخرين منهم ، و سلكوا مسلكهم ، و مثالهم الآن الشيخ ناصر الدين الألباني ، الذي صحح كثيراً من الأحاديث الضعيفة دون دراسة مستفيضة ، بل و جدته أحياناً قد صحح بعض الموضوعات ، و يتهاون في حكمه على صحة الأحاديث ، فيقول في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم عن حديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، أنه غاية في الصحة[٤٥] ، و وقعت له على ما يقرب من مائة و خمسين طريقاً ، و لم أجده لا غاية في الصحة ، و لا غاية في الوضع ، و لا يسعني المجال هنا لضرب الكثير من الأمثلة .

و رأيت أن سبب هذه الأحكام هو التأثر الشديد و الجامد بمنهج المحدثين من أصحاب العصور المتأخرة ، و الالتزام بقواعد مصطلح الحديث و كأنها قوانين منزلة لا تناقش ، فالصحابي عندهم لا يناقش مع أن بعض الصحابة أتى بمناكير واضحة ، لدرجة أنهم أوقعوا شراح الحديث في حيرة لا منتهى لها ، كحديث أبي هريرة و ابن عمر : إن الله خلق آدم على صورته ، و قد وقف الإمام الذهبي مشدوهاً أمام هذا الحديث ، و لم يجرؤ على الحكم بوضعه لمجرد أنه ثبتت نسبته لأبي هريرة و ابن عمر ، و لفظ الحديث هذا جملة متكررة في العهد القديم من الكتاب المقدس لليهود و النصارى ، و استند بأن البخاري و غيره قد رووا هذا الحديث ، و لم يعرف الذهبي كيف يتأول هذا الحديث ليخرج أبا هريرة من هذه الورطة ، مع أنه روي عن ابن عمر أيضا و قد أعلو طرقه ، وقد ابتكر الكثيرون تأويلاً لأمثال هذه الأحاديث ليصرفوها عن ظاهرها المخالف لنص القرآن { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء } الشورى آية ١١ ، و كان أبو هريرة يصاحب بعض أحبار اليهود الذين دخلوا في الإسلام ، و ربما خلط

---

[٤٥] - السنة - أبو عمرو بن أبي عاصم - و معه ظلال الجنة في تخريج السنة لناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي للنشر ١٩٨٨ – لبنان .

كلامهم بحديث النبي صلى الله عليه و سلم ، و ما أحد بمعصوم ، و أبو هريرة لم يكن يقرأ و يكتب ، وقد ثبت خطؤه في عدة أحاديث ردتها عليه عائشة و ابن عمر ، و كان لا يجرؤ على التحديث في عهد عمر بن الخطاب ، و ربما روى هذا عن هذا و هكذا .

و كذلك اعتمد المتأخرون لتصحيح الحديث كثرة طرقه الضعيفة ، و إن كان ركيكاً تمجه النفس ، و صاروا يقولون عن بعض الموضوعات أن لها أصلاً لكثرة طرقها ، و لم يأخذوا بعين الاعتبار أن هذا الأصل قد يكون من وضع أحد الكذابين ، و سرقه منه أحد السارقين ، و هكذا حتى انتشر على الألسن ، و لسان النبي بريء منه .

و أقول أخيراً : إن الدين ينبغي أن لا يحتاج لمثل هذا التكلف ، بل يجب أن يبرأ من نسبة تلك الأكاذيب إليه ، و عليه فإنني لن أصحح إسناداً إلا إذا كانت صحته مؤكدة لا ريب فيها ، و لن أصحح حديثاً إلا إذا وجدته لا يخالف روح الإسلام و نصوص القرآن .

و سيخالفني الكثير في الرأي لما اعتادوا عليه من نمط التفكير في مثل هذا العلم ، و الاختلاف سنة من سنن هذا الكون ، و الذي أطمح إليه هو الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة .

الفصل السادس

تمهيد الشروع في القراءة

لا بد من التنويه إلى أنني لا أعمد في هذه القراءة أن أتتبع عثرات الكاتب ، و لا أن أردَّ على جمله بألفاظها ، و بالتالي فقد تجاوزت كثيراً من كلامه الشخصي لأنه لا يهم الحقيقة العلمية ، و اكتفيت بسرد المعلومات التي يدلي بها ، ثم قمت بالتعقيب عليها و تصحيح مسارها بحسب المنهج المقترح هنا ، و لا بد من إعطاء فكرة موجزة عن الكتاب ، و منهج المؤلف فيه :

١ ــ الكتاب يدعو لمذهب الشيعة الاثني عشرية ، و قد زعم أنه كان عالماً كبيراً من علماءِ السنة ، و لكن قراءته لكتاب المراجعات المليء بالمغالطات لمؤلفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي ، جعلته يستبصر و يتشيع على هذا المذهب ، و هو يزكي نفسه كثيراً ، و يَسِمُ نفسه بالعقلية الحرة و الإنصاف العلمي .

٢ــ ثم أتى ببعض الأخبار دون ذكر مصادرها ، و استدل بمراجع حديثية ليس لها مدلولها العلمي ، لأنها ناقلة عن غيرها ككتب السيوطي [٨٤٩ -٩١١ هـ] الذي لا يسند أحاديثه بنفسه لكونه من المتأخرين ، بل ينقل عن غيره ممن سلفه و يجمع دون أي تحقيق ، و الكاتب أيضاً يجمع باستدلاله بين المصادر الأصلية للحديث النبوي و الكتب الناقلة عنها معاً ، و يدلُّ هذا على بعده عن التطبيق العلمي لمنهج البحث ، إما جهلاً أو بنية مغالطة مقصودة .

و للتوضيح أذكر أنه ربما يورد عشرين مصدراً للحديث كما يسميها ، كجوامع السيوطي و الدر المنثور له أيضاً ، و زوائد الهيثمي [توفي ٨٠٧ هـ] ، و كنز العمال

للمتقي الهندي [٨٨٥ – ٩٧٥ هـ] ، و تفسير ابن كثير [المتوفي ٧٧٤ هـ] ، و غيرها ، و تكون جميعها قد نقلت هذا الحديث عن مصدر واحد فقط ، كمسند أحمد مثلاً ، و في هذا تضييع لوقت القارئ ، و خلط عليه بكثرة مصادر الحديث ، بينما مصدره واحد على الحقيقة ، و نحن هنا نتجاهل المصادر الناقلة كلياً ، و نكتفي بالبحث في المصادر الأصلية التي تسند الحديث لرجاله ، و التي أشرت إليها فيما سبق ، و أوردتها في المصادر آخر الكتاب .

٣ـ و قد انجرف الكاتب بعاطفته كثيراً ، و خرج من النقاش العلمي إلى المهاترة ، و اتهم غيره و نسي نفسه ، و ربما لا أعلق على شيء من هذا .

و عملي في هذه القراءة يقوم على تعقب أدلته و مراجعه و اعتماد المعتمد منها ، و التنبيه على مالا يعتمد عليه من المراجع ، و تبيان السبب في ذلك بكونها ناقلة عما سواها ، أو مراجع متهمة في نفسها بسبب هوية كاتبها وتطرفه لمذهب معين ، و ربما آثرت أن أنبه على ما لا يعتمد عليه من مراجعه ، ثم الاعتماد على مصادري التي ذكرتها للبحث عن الأحاديث النبوية ، و ذلك لأنها تستوعب كل ما وصل إلينا من المصادر ، و هكذا فنحن نحيط بدليله ، و نزيد عليه زيادة واسعة شاملة ، لنقترب من الحقيقة أكثر .

و من المهم أن أذكر أنه أورد أسماء مؤلفات مفقودة أو غير موجودة تحت أيدينا ، و إنما أتى بأسمائها من كتب الحديث المختلفة ، و التي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ، مثل كتاب الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور للسيوطي ، فإنه يذكر الحديث بدون أسانيد ، ثم يذكر مصادره عند القدماء ، فيورد كثيراً من أسماء المصنفات التي لم أعثر عليها مثل تفسير الثعلبي و تفسير ابن مردويه ، و الكاتب هنا إنما ينقل أسماء هذه المؤلفات عن السيوطي ، و لا يرجع فعلاً إليها ، كما نقل كثيراً عن كتب مماثلة ، و أورد أسماء كثيرة لم يطلع عليها بنفسه ، و إنما نقلها عمن سواه .

الفصل السابع

بداية القراءة

صفحة ١٠ :[٤٦] زعم أنَّ أبا حنيفة أخذ عن الإمام الصادق ، و زعم أن مقولة " لولا السنتان لهلك النعمان " ثابتة عنه ، و الحقيقة أنه ليس لهذه المقولة أصل ، و لم يقلها أبو حنيفة ، و الثابت أنَّ أبا حنيفة لم يأخذ عن جعفر الصادق إلا بعض الأحاديث كما تدل عليه رواياته القليلة عنه في مسنده ، و قد روى عن أبيه محمد الباقر ، و الثابت أنَّ شيخ أبي حنيفة الرئيسي هو حماد بن أبي سليمان ، و أنَّ أبا حنيفة أخذ عن غيره و لكن ليس كما أخذ عنه ، و أنَّ أبا حنيفة تتلمذ على يد عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهو إمام في العلم و الفقه ، و من أقران محمد الباقر ، كما أخذ أبو حنيفة أيضاً عن زيد بن علي أخي محمد الباقر ، و آراؤه أقرب للزيدية المعتدلة منها إلى الفرق الشيعية الأخرى ، و كل الروايات التي تزعم أن أبا حنيفة التقى بالباقر و الصادق لقاءات خاصة ليست مشهورة ، و لكن روايته عنهما في مسنده تدل عليها ، و لا تثبت أنه تتلمذ على يديهما ، و المعلوم أن عمر أبي حنيفة عند وفاة الباقر كان ٥٤ عاماً ، و قد توفي الصادق قبل أبي حنيفة بعامين ، و كان لقاء أبي حنيفة بالباقر في أول أمره بالفقه ، و أما القصة التي تزعم أن حواراً جرى بينه و بين الصادق بحضرة أبي جعفر المنصور فلم يروها إلا الحسن بن زياد ، و

---

[٤٦] - النسخة المشهورة حالياً حققها الشيخ عبد الكريم العقيلي تعادل الصفحة ١٠ هنا فيها الصفحة ٣٠ عند العقيلي ، و هي منشورة على شبكة الانترنت ، و نحن هنا نناقش الأفكار و النصوص ولا نتتبع أقوال المؤلف .

هو متهم بالكذب ، و قد ذكر ذلك الحافظ المزي في تهذيب الكمال عند ترجمة الإمام جعفر الصادق[٤٧] .

و أما أغلب مذهب أبي حنيفة فهو مأخوذ عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن الأسود النخعي عن عبد الله بن مسعود ، و هو يستند على رواية الحديث كبقية المذاهب الفقهية ثم على القياس و الاجتهاد ، و على ما سبق ، فالزعم بأنَّ أبا حنيفة أخذ مذهبه الفقهي عن جعفر الصادق باطلٌ لا صحة له .

و زعم في الصفحة نفسها أنَّ مالكاً أخذ فقهه عن كتب أبي حنيفة ، و هو كلام مستغرق في الجهل ، إذ لا يوجد رواية واحدة لمالك عن أبي حنيفة ، و إن أكثر روايات مالك قد أخذها عن نافع عن ابن عمر كما روى عن غيرهما ، و قد تتلمذ محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة على يد الإمام مالك ، و روى عنه الموطأ ، و هو أمر كان ينبغي على المؤلف أن يذكره لأنه يعلمه إن كان فعلاً قد تخرج من الأزهر كما يزعم[٤٨] .

كما زعم هنا أن الشافعي أخذ علمه و فقهه عن مالك عن ما في كتب أبي حنيفة عن الصادق ، وهو وهمٌ مبنيٌ على وهم ، فالشافعي تتلمذ على مالك ، ثم أخذ عن غيره الكثير ، و لم يصل ذلك إلى الصادق ، و قد حدَّث الشافعي عن عدد كبير من أهل العلم ، و اجتهد لنفسه كما اجتهد غيره ، و كان له مذهبه القديم في العراق ، ثم مذهبه الجديد في مصر ، نظراً لما تراءى له من جديد الأدلة .

---

[٤٧] - راجع ترجمة جعفر الصادق في تهذيب الكمال ، و لا يمكننا ذكر الجزء و الصفحة لكل ترجمة من تراجم الرجال هنا لأن عددهم كثير جداً ، و لم نرغب بالتطويل على القارئ ، و لكننا ذكرنا المصادر التي اعتمدنا عليها ، و يمكن الرجوع إليها

[٤٨] - نعتقد أن الكتاب " لماذا اخترت مذهب السنة " الذي نناقشه منحول ، و أن كاتبه لا علاقة له بأهل السنة لاختلافه الثقافي الواضح عن ثقافتهم ، و مما يؤسف له تأثر البعض بكتابات الآخرين دون تمحيص ، فقد قال الباحث برهان البخاري في مقالته عن جعفر الصادق ، المنشورة في جريدة تشرين بتاريخ ١٩٩٦\١\٧ ، و التي قرأتها في كتابه حديث الأحد ، صفحة ٤٤ ، أن الإمامين مالك و أبا حنيفة تتلمذا على يد جعفر الصادق ، و زعم أن معظم المصادر السنية تورد مدى إعجاب أبي حنيفة بالصادق ، استناداً إلى رواية الحسن بن زياد المتهم بالكذب كما مر معنا ، وهو كلام لا صحة له على الإطلاق ، و العبارة كلها لا تمت للحقيقة بصلة ، و كأنها مأجورة عاطفياً أو مادياً مع احترامنا الكبير للإمام جعفر الصادق و إجلالنا له ، و هو لا يحتاج لأن يكون مالك و أبو حنيفة من تلامذته حتى يثبت مدى علمه و جلالته ، و الحقيقة يجب أن تقال .

ثم زعم أن أحمد بن حنبل أخذ عن الشافعي إلى الصادق ، و هو باطل أيضاً ، فأحمد لم يأخذ عن الشافعي إلا النذر اليسير ، و مسنده و مذهبه لا يمتّا لمذهب الشافعي بصلة ، بل كان مستقلاً بمذهبه الذي يستند على رواية الحديث ، و كان صاحب اجتهاد كما كان غيره من العلماء ، بل لما تبدأ فكرة المذهبية كمدارس متبعة إلا فيما بعد هؤلاء عندما ذهب العلم و غاب الاجتهاد فأخذ كل جماعة بمذهب فلان من الأئمة كي لا يجهدوا أنفسهم بالبحث و التحري و حفظ الأصول .

و زعم أخيرا أن جميع المصادر السنية و الشيعية متفقة على ذلك ، و هو وهم و كما مر معنا فكيف يتفق عليه السنة و الشيعة ؟.

ص١٤:[٤٩] يناقش المذاهب الأربعة و يبين تناقضها و بالتالي يسقطها جميعا ليختار مذهب جعفر الصادق .

و الصحيح إن تناقض المذاهب الأربعة لا يعني تهافتها جميعاً ، و إن عدم فهم هذا التناقض يدل على عدم الرسوخ في العلم و سذاجة الفكر ، و إن ترجيح مذهب الصادق على غيره ترجيح بلا دليل ، و السبب أن سائر الأئمة بما فيهم الإمام الصادق كانوا يجتهدون بما يقع تحت أيديهم من نصوص ، و قد اختلفوا لاختلاف المصادر التي و قعوا عليها و لتضارب الروايات ، و إن الوصول إلى الحقيقة يتم بالترجيح بين الروايات المتضاربة وفق أصول منطقية و علمية ، و معلوم أن الأئمة في ذلك الزمان كانوا يعتمدون على الآثار التي وصلتهم عن النبي صلى الله عليه و سلم ، و لم يكن يتيسر لهم جمع سائر الآثار من سائر أنحاء الدنيا ، حيث افترقت بافتراق الصحابة حملة هذه الآثار ، بل بذل كل منهم ما في وسعه ، و اجتهد بحسب ما وقع عليه من العلم ، و كان من الطبيعي أن يختلفوا.

[٤٩] ـ تعادل الصفحة ٣٦ في النسخة التي حققها العقيلي .

و الإمام جعفر الصادق قد حدَّث عن جمع من العلماء أيضاً ، و ليس حديثه عن آبائه فقط كما يقول الشيعة ، بل و يزيدون أنه ملهم و لا يحتاج للرواية عن أحد و كأنه موحى إليه ، و كتب السنة طافحة بالرواية عنه عن غير آبائه ، و قد اجتهد هو الآخر بناء على ما وقع عليه من الآثار ، و أهل السنة يتهمون الرواة عنه عندما يشتهرون بالكذب ، أما الإمام نفسه فقد اعتمده أهل السنة كإمام مخضرم ، و تجد رواياته في سائر كتب أهل السنة ، و على رأسها مؤلفات أصحاب الكتب الستة ، كما ذكر صاحب تهذيب الكمال عندما ترجم له .

و الباحث عن الحقيقة يجب أن يتجرد عن المذاهب كلها ، و يجمع سائر الآثار و يرجح بينها ، و هو عمل شاق و عظيم و ينبغي التفرغ له قدر الإمكان ، و أما الباحث عن الحقيقة عند مذهب واحد فقط من الأئمة فلا بد أنه يهدر وقته ، و يقولب نفسه و يؤذيها .

و معلوم أن المذاهب الفقهية ليست محصورة عند أهل السنة بالمذاهب الأربعة في الوقت المبكر من التاريخ الإسلامي ، بل كان المجتهدون من أهل السنة أكثر من أن يحصوا كالليث بن سعد و سعيد بن المسيب و قتادة و مجاهد و الأوزاعي و الحسن البصري و السفيانان ، و غيرهم ممن لا يحصى ، قد روى كل منهم الآثار عن النبي و الصحابة و التزم بما رواه ، و إنما اشتهر من بينهم أصحاب المذاهب الأربعة لما أنتجوه من علم و فقه و لظروف اجتماعية و سياسية .

و كذلك عند الشيعة ، فهنالك إلى جانب مذهب الإمام جعفر يوجد مذهب الإمام زيد بن علي ، و غيره من أئمتهم بحسب مذاهبهم ، فليس هناك معنى للإدعاء بأن مذهب أهل البيت النبوي محصور بالإمام جعفر ، و لا سيما أن زيد بن علي هو عم الإمام جعفر و حفيد الحسين بن علي ، و قد تربى في كنف آل بيت النبوة ، و أخذ

عن آبائه و كثير من الصحابة ، و خالف الإمام جعفر في مسائل ، و الأمر كله لا يتعدى كونه اجتهاداً مباحاً مبني على الآثار المتوفرة لكل منهم .

ص١٥ :[٥٠] يهاجم الوهابية لهدمهم القبور ، و يذكر في هامش الصفحة أن مذهبهم يقول بتحريم الاحتفال بالموتى من الأنبياء و الأئمة ، و تحريم البناء على القبور و سوق القرابين إليها مما يتقرب به إلى الله ثم يذكر أن هنالك قبور مقدسة .

و أنا لن أدافع عن الوهابية كمذهب ، إلا أن القول بهدم القبور ليس اجتهاداً شخصياً منهم يخالف مبادئ الدين الإسلامي ، بل هم قد اعتمدوا على نصوص مروية عن النبي صحيحة ، و كذلك تحريم البناء عليها ، و ذلك من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، عندما قال لحيان بن حصين المكنى أبي الهياج الأسدي : (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ؟ ، ألا تدع تمثالاً إلا طمسته و لا قبراً مشرفاً إلا سويته) ، و قد رواه عنه أبو وائل و جرير بن حيان ، و أبو وائل هو شقيق بن سلمة ، ثقة مخضرم ، و حيان بن حصين ، ثقة ، و رواية جرير بن حيان متابعة لشقيق عن أبي الهياج ، و أخرجه عنهما بطرق صحيحة كل من مسلم و أحمد و الترمذي و أبو داود و الحاكم و النسائي[٥١] ، و الحديث صحيح إن شاء الله .

- و له متابعة ضعيفة السند عن يزيد و السكن بن إبراهيم عن أشعث بن سوار عن ابن آشوع عن حنش بن المعتمر ، و أخرجه أحمد في مسنده ، و ابنه عبد الله في زوائده على المسند باللفظ السابق .
- و له شاهد ضعيف السند رواه أبو محمد الهذلي عن عليّ ، وهو مجهول ، و لكن السند إليه صحيح ، و قد أخرجه أحمد بعدة طرق ، و كذلك ابنه في

---

[٥٠] - في الصفحة ٣٨ من النسخة التي حققها العقيلي .

[٥١] - صحيح مسلم ج٢ص٦٦٦ ، سنن النسائي الكبرى ج ١ص٦٥٣ ، مستدرك الحاكم ج١ص٥٢٤ ، مسند أحمد ج١ص٩٦ ، سنن الترمذي ج٣ ص ٣٦٦ ،سنن أبي داود ج ٣ص٢١٥ .

الزوائد من حديث شعبة ، و حجاج بن ارطأة عن الحكم بن عتيبة عن أبي محمد الهذلي عن عليّ ، و لفظ الحديث : (كان رسول الله في جنازة ، فقال : أيكم ينطلق إلى المدينة ، فلا يدع بها و ثنا إلا كسره ، و لا قبراً إلا سواه و لا صورة إلا لطخها ؟ ، فقال رجل : أنا يا رسول الله ، فانطلق ، فهاب أهلَ المدينة ، فقال عليّ : أنا يا رسول الله ، فانطلق ثم رجع فقال : يا رسول الله لم أدع بها وثناً إلا كسرته ، و لا قبراً إلا سويته ، و لا صورة إلا لطختها ، ثم قال رسول الله : من عاد لصنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد) .

_ كما أنَّ الطبري أخرجه بلفظ الهذلي في تهذيب الآثار من طريق آخر ، رواه الحكم بن عتيبة ، وهو مخضرم عن ثعلبة بن يزيد عن عليّ ، و السند قويٌ يرفع درجة اللفظ السابق لمستوى الصحة للموافقة بينهما .

_ وهناك شواهد أخرى تحرم البناء على القبور و الجلوس عليها و تزيينها و الكتابة عليها ، و لكنها ضعيفة السند ، و قد روى ذلك أحمد في مسنده و أبو داود و ابن ماجة و النسائي و عبد بن حميد و الترمذي في سننه ، و مسلم في صحيحه و ابن حبان و الحاكم و البيهقي جميعهم بطرق صحيحة إلى ابن جريج[٥٢] [و هو مدلس كبير] عن سليمان بن موسى [لم يدرك جابر و ضعفه النسائي و البخاري] و أبي الزبير المكي [صاحب جابر ، و هو ضعيف بالإجماع من قبل أهل عصره ، لا يحتج به[٥٣] ، و لم يسمع كل حديثه عن جابر[٥٤]] عن جابر بن عبد الله الصحابي المعروف بلفظ : (نهى رسول الله أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يجصص أو يكتب عليه) ، و في لفظ (أو يجلس عليها أحد) .

---

[٥٢] ـ وهو مدلِّس حاطب ليل كما قال مالك ، ولم ير أبا الزبير ، و روى الشافعي أنه استمتع بتسعين امرأة ، و كان يحتقن ليلاً بأوقية شيرج طلباً للجماع ، انظر سير أعلام النبلاء ج٦ص٣٣٣ .

[٥٣] ـ انظر ضعفاء ابن الجوزي ج٣ص١٠٠ .

[٥٤] ـ كما في التبيين لأسماء المدلسين ج ١ص ٢٠٠.

ـــ و هناك أحاديث أخرى ضعيفة السند عن أنس و أم سلمة و أبي سعيد الخدري بلفظ حديث جابر السابق ، و لكن لا يعتمد عليها .

و مما سبق نرى أن البناء على القبور و الجلوس عندها للتبرك بأصحابها و حتى الكتابة عليها غير جائز في الإسلام بحسب هذه الروايات الضعيفة ، و الحكمة من ذلك هو عدم توجه المسلم لغير الله ، و أنا أعجب للكاتب كيف عاد بالدين إلى ما قبل الإسلام ، أو إلى عادات أجنبية عن الدين كتقديس القبور ، و الاحتفال بالموتى و تقديم القرابين لهم ، أو لله عندهم ، و هذا كله من عمل المشركين في جزيرة العرب و بابل و سومر و آكاد و آشور ، و كلها من الثقافة الوثنية كما دلت على ذلك آثارهم ، و إنما جاءت الأديان السماوية و آخرها الإسلام ليمحو ذلك الارتباط بالأموات مهما عظم شأنهم ، و ليحيي ارتباط المؤمن بالله و حده بلا واسطة ، ليكون ابن وقته و زمانه ، و ينظر إلى الأمام فيجتهد كما اجتهدوا ، و يكون له من الخير كما كان لهم ، و بذلك يقدم لأمته خير ما عنده .

و أما مسألة قصد القبور من أماكن بعيدة للتبرك بأصحابها و إحياء لذكراهم كما يفعل الصوفية و الشيعة فهو محرم لا ريب في ذلك في دين الإسلام ، و الحديث المشهور في هذا مروي عن عدد من الصحابة و من أمثلة ذلك :

١ ــ ما أخرجه الحميدي و أحمد و عبد بن حميد و الدارمي و البخاري و مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجه و غيرهم بطرق صحيحة جميعهم إلى قزعة مولى زياد عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال : (لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام و مسجدي هذا و المسجد الأقصى) .

و معنى الحديث واضح أنه لا يجوز الحج إلى أي مكان بقصد التبرك الديني إلا إلى هذه الأماكن الثلاثة .

٢ــ و ذكر الحديث باللفظ نفسه عن أبي سعيد كل من أحمد و عبد بن حميد بأسانيد ضعيفة تتابع الرواية السابقة .

٣ــ و الحديث مشهور عن أبي هريرة رواه كل من البخاري و مسلم و أحمد و أبي داود و النسائي و ابن ماجة و الحميدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . ورواه بغير هذا السند عن أبي هريرة أيضاً كل من أحمد و الدارمي و مسلم و الحديث صحيح إن شاء الله .

و في رواية لأحمد : (أنَّ أبا بصرة الغفاري لقي أبا هريرة و هو آت من جبل الطور ، فقال له أبو هريرة : من أين أقبلت ؟ ، قال : من الطور صليت فيه ، قال : أما لو أدركتك قبل أن ترحل إليه ما رحلت ، إني سمعت رسول الله يقول : " لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاث مساجد ، المسجد الحرام و مسجدي هذا و المسجد الأقصى") .

و ما نعلمه أنه لا رسول الله و لا أحد من الصحابة و لا التابعين كانوا يتمسحون بقبور أحد ، أو يتذللون لصاحبه ، أو يذبحون عنده القرابين أو يقدسون قبره ، و إنما دفن رسول الله في مكان وفاته ، و لم يكن قبره من أصل المسجد ، ثم ضم للمسجد بسبب التوسعة ، و لا يعتبر قبره في المسجد ، و زيارة المسجد شيء ، و هو ما تجب فيه النية عند الزيارة ، و زيارة قبره شيء آخر صلى الله عليه و سلم ، و لو لم يكن للمسجد مكانة خاصة ، و لقبر النبي و شخصه أيضاً تلك لمكانة لما حدث هذا الاتصال العفوي بين القبر و المسجد ، و عليه لا يجوز أن يجري ذلك على أحد غيره ، فلا يدفن أحد في مسجد ، و لا يبنى مسجد على قبر أحد ، هكذا تقول النصوص ، و بهذا تسلم العقيدة .

ص ١٧ و ما بعدها : حكم على الشيعة الذين يدافع عنهم بأنهم الفرقة الناجية ، و لم يأت بدليل إلا قوله في الصفحة ١٩ : و الدليل على نجاتها قيام الأدلة كتاباً و سنة

، الثابتة عن الطرفين " الشيعة و السنة " ، و الواضح أنّ كلامه هذا ليس بدليل ، و ما سيأتي سيوضح لنا الأمر .

ص ١٩: ذكر أيضاً بعض الفتاوى التي تكفر الشيعة ، و تقيم على ذلك الأحكام الخاصة بتكفيرهم ، و أقول : إن وجد من يقول بهذا فقوله مردود عليه ، و اتهام المسلمين بالكفر كفر مردود على صاحبه ، و لا يكفر المسلم إلا إذا أنكر صراحة وجود الله أو جعل معه إلهاً آخر صراحة ، أو كفر برسالة الرسل و الكتب المنزلة و القدر خيره و شره من الله ، و اليوم الآخر ، و الشيعة كما نعلم يؤمنون بذلك قبل غيرهم .

ص ٢٣ : و قع في ريب من مذهب أهل السنة لاختلاف فقهائهم ، و دافع دفاع المغلوب في وجه علماء الشيعة كما قال ، ليبرر هذه الاختلاف ثم فشل ، و أقول : إنَّ عدم فهمه لاختلاف الفقهاء لا يعني بطلان سائر مذاهبهم كما أسلفنا ، كما لا يعني ضرورة الالتزام بأحدهم ، فضلاً عن أن أحداً منهم لم يقبل بذلك أصلاً ، و الالتزام إنما يكون بالكتاب و السنة ، و تأتي اجتهادات الفقهاء لتوضيح وجوه المسائل المبهمة ، لا لتفرض رأياً ، ولا عبرة من الناحية العلمية و الشرعية لمن قال بغير ذلك ، و هو ثابت عند علماء الأصول ، و إنما استحال الأمر إلى تقليد أصحاب المذاهب فيما بعد ، ثم فرض التقليد لواحد منهم بسبب الجهل و الجمود ، و قد حمل لواء هذا التضليل مع الأسف علماء بارزون ، أساءوا ولم يصلحوا ، وكانوا سبباً رئيسياً في انحطاط الأمة الإسلامية لأنهم ناطقون بشريعتها ، و قد تزمتوا فتأخرت الأمة حضارياً لقيادتهم العلمية لها ، و لتبعية الناس لهم ، و المعروف أن أصول ديننا الإسلامي موجودة بين أيدينا ، و أولها كتاب الله عز و جل الذي لم تصل إليه يد التزييف ، ثم سنة رسول الله و فقهها ، و الذي ينبغي علينا أن نشمر عن ساعد الجد

للبحث فيها ، و تنقيحها كاملة بأصول علمية منهجية للوصول من خلالها إلى الإسلام الصحيح ، و الخروج من الخلاف ، و هذا ما نرنو إليه في هذا البحث .

ص٢٤ : اعتماده على كتاب المراجعات ، و انبهاره ببلاغته و سبك جمله ، و عذوبة ألفاظه و حسن معانيه ، دلالة هامة على قصوره العلمي لاهتمامه بالشكل دون المضمون ، و قبوله للكتاب على ما فيه من مغالطات كبيرة لا تخفى على طلبة العلم ، فضلاً عن العلماء الذين ينسب نفسه لهم ، فقد قرأت كتاب المراجعات قبل قراءتي لهذا الكتاب الذي أناقشه ، و ذهلت منه بسبب كثرة المغالطات العلمية المقصودة فيه لتضليل العامة من الناس ، و كأن شخصية سليم البشري الذي يحاوره صاحب كتاب المراجعات ، و يقول أنه كان شيخا للأزهر في زمانه ، شخصية وهمية ، أو محرفة الأقوال ، و إلا فإنه لا يستحق أن يكون طالباً في الأزهر فضلاً عن كونه شيخاً له .

ص ٢٦: يورد حديث السفينة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (مثل أهل بيتي كسفينة نوح ، من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق و هلك) ، و يزعم أنه متفق على صحته عند الشيعة و السنة ، و الحقيقة أنه حديث موضوع ، و سنتبينه فيما بعد من خلال دراسته بفصل خاص.

و لابد لنا عند أول مناسبة لذكر آل البيت ، أن نذكّر بما نسيه الكثيرون ، و جهله الأكثر من الناس ، فالذين يدافع عنهم في هذا الكتاب هم أصحاب مذهب الاثني عشرية ، و هم فرع من الإمامية ، و الإمامية إجمالاً يضمون فرقاً شيعية كثيرة ، بعضها اندثر ، و لم يبق له أثر إلا في كتب المؤرخين كالصالحية و البترية و غيرهم ، و بعضها لا زال موجوداً كالزيدية و الإسماعيلية و الاثني عشرية و غيرهم[٥٥] ، و الاثنا

[٥٥] - راجع كتاب فرق الشيعة لمؤلفيه الحسن بن موسى النوبختي و سعد بن عبد الله القمي - ٣٠٠ هـ - مكتبة الرشد – القاهرة – ١٩٩٢ م – ط١ . و الكتاب أصله كتابين لهما ، و أحدهما نقل عن الآخر وكانا متعاصرين ، و هما من منظري الإمامية الإثني عشرية و أول من قال بها .

عشرية ينكرون على الفرق الشيعية الأخرى و يتبرؤون منهم ، و بالتالي فإن كلمة شيعة التي وردت في النصوص القديمة أوسع بكثير من مفهوم الكاتب الذي يريدنا أن نفهم منها أنهم الاثنا عشرية فقط ، وهم كذلك مثل غيرهم من الطوائف الشيعية ينكرون على إخوانهم من الشيعة كما ينكرون على أهل السنة ، و على هذا فإن أي خبر تاريخي يتكلم عن الشيعة فهو لا يعني الاثني عشرية بالضرورة ، لأن الاثني عشرية كمذهب قد تبلور و نضج و اكتمل بوفاة الإمام الحسن العسكري سنة ٢٦٠ للهجرة ، و هو الإمام الحادي عشر عندهم ، و ينتظرون بعده المهدي الذي يقولون انه ابن الحسن العسكري ، و لم يظهر بالطبع إلى الآن ، و يتأملون ظهوره في كل زمان لينصر مذهبهم و يقضي على سائر المخالفين ، و هي أسطورة الرجل المخلص المتواردة في سائر الأديان بدءاً من الزرادشتية إلى اليهودية فالمسيحية فالمانوية ، و حتى الإسلام بحسب ترتيبهم الزمني ، حيث ينتظر كل منهم مهديهم أو مسيحهم الخاص لتبدأ نهاية العالم .

و المفارقة عند فرق الشيعة أنهم جميعاً ينادون بإمامة أهل البيت حصراً ، و لكن كل طائفة منهم تنتقي لنفسها ما تشاء من رجال أهل البيت لتلبسهم ثوب الإمامة ، و كل منهم يزعم أن لديه نصاً على إمامة صاحبه ، و يصل الأمر بهم إلى إخراج جماعة من أشراف أهل البيت من دائرة الاستقامة ، و رميهم بشتى أنواع الاتهامات لاختلافهم معهم في الرأي كما حدث مع الإمام زيد بن علي بن الحسين ، الذي أنكر أصحاب الصادق عليه طلبه الإمامة لنفسه ، و عدّته الإثنا عشرية فيما بعد خارجاً عن الطريق ، و لا سيما أنه كان يذكر الشيخين أبا بكر و عمر بالخير و الفضيلة ، و هو عمل منكر عند الاثني عشرية .

و قد قامت عبر التاريخ ثورات شيعية كثيرة قادها أئمة من أهل البيت ، فأنكر الاثنا عشرية فيما بعد عليهم لأنهم لم يوافقوهم في انتقاء الأئمة ، و من هذه الثورات :

١- ثورة زيد بن علي بن الحسين ، و تلاها ثورة ولده يحيى بن زيد أيام الأمويين[٥٦] .

٢- ثورة المختار بن أبي عبيد الثقفي قبل الثورات السابقة ، و التي لم تكن تدعو لواحد من الأئمة ، و لكن الشيعة عامة كانوا عصبها الأساسي ، و كان المختار قد استغل عاطفتهم للوصول لمآربه [٥٧].

٣- ثورة الشيعة مع العباسيين عند قيام الدولة العباسية حيث ساند عامة الشيعة العباسيين في الوصول إلى الحكم ، و كان العباسيون قد استغلوا عاطفة الشيعة ، و اتفقوا معهم على أن تكون الثورة لمبايعة أحد أئمة آل البيت بالاختيار ، و لم يكن آل العباس من المبعدين عن مفهوم آل البيت في تلك الأيام ، و هذا ما ساعدهم لتعزيز موقعهم في الحكم على أنهم من آل البيت[٥٨] ، و كل ذلك يدل على أن مفهوم النص بالإمامة لم يكن موجوداً آنذاك ، و إنما وضع فيما بعد كما وضعت فلسفات بقية التيارات الإسلامية .

٤- ثورة محمد النفس الزكية بن عبد الله من أولاد الحسن بن علي أيام أبي جعفر المنصور الذي قضى عليه[٥٩].

٥- ثورة الحسين بن علي[٦٠] من أولاد الحسن بن علي ، أيام الخليفة العباسي الهادي .

٦- ثورة محمد بن جعفر الصادق أيام المأمون[٦١] ، ثم ثورة ولده علي بن محمد بن جعفر الصادق[٦٢] .

---

[٥٦] - راجع الكامل في التاريخ لابن الأثير –دار الكتب العلمية –بيروت –١٤١٥ –ط٢ -ج ٤ص ٤٤٣ .
[٥٧] - الكامل في التاريخ –المصدر المتقدم –ج ٣ ص ٤٨٩ .
[٥٨] - الكامل في التاريخ –المصدر المتقدم –ج ٥ ص ٦٣ و ما بعدها .
[٥٩] - الكامل في التاريخ –المصدر المتقدم –ج ٥ ص١٤٧ .
[٦٠] - الكامل في التاريخ –المصدر المتقدم –ج ٥ ص ٢٦٥ .
[٦١] - الكامل في التاريخ –المصدر المتقدم –ج ٥ ص ٤٢٢ .

و كلها تؤكد على عدم وجود نصوص الخلافة آنذاك عند الشيعة ، و يرد علينا الاثنا عشرية بأن هؤلاء الخارجين خارجون عن النصوص أيضاً ، وهو رد لا يتوافق مع عظيم مدحهم للشيعة عامة و آل البيت خاصة ، و لا سيما و أن بعض الخارجين هم من أولاد الأئمة الذين يدَّعون إمامتهم للأمة ، و لا يعقل أن يكون كل هؤلاء الثوار من أشراف آل البيت طلاباً للدنيا ، قد خالفوا نصوص الإمامة و هم يعلمون ، و عرضوا أنفسهم للقتل ابتغاء الحياة الدنيا ، و هم من أبناء و إخوة الأئمة الذين يعتبرهم الإثنا عشرية مطهرون من الرجس ، و معصومون ، و منصوص على إمامتهم من الله و رسوله .

٧ – ثورة إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق[٦٣] في اليمن زمن المأمون سنة ٢٠٦ للهجرة .

٨ – ثورة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أيام المأمون أيضاً ، سنة ٢٠٧ هـ ، يدعو فيها للرضا من آل البيت[٦٤] ، و هو عمل صريح ضد من يدعي وجود النص على الخلافة بأسماء محددة ، و القائم به رجال بارزون من آل البيت أنفسهم ، و الزعم بأن هناك نص على أسماء الأئمة طعن بسائر هؤلاء الثائرين كما أسلفنا ، و الذين هم أعلام من آل البيت النبوي ، و هو بالتالي طعن بآل البيت .

٩ – ثورة الحسن بن زيد سنة ٢٥٠ للهجرة في طبرستان[٦٥] .

١٠– ثورة يحيى بن الحسين ، ثم أحفاده في اليمن سنة ٢٤٦ للهجرة ، و كلهم زيديون[٦٦]، و لا يصدق عاقل أن سائر هؤلاء جهلوا النصوص على الإمامة أو

---

[٦٢] ـ الكامل في التاريخ – المصدر المتقدم – ج ٥ ص ٤٤٢ .
[٦٣] ـ الكامل في التاريخ – المصدر المتقدم – ج ٥ ص ٤٢٣ .
[٦٤] ـ الكامل في التاريخ – المصدر المتقدم – ج ٥ ص ٤٦٨ .
[٦٥] ـ الكامل في التاريخ – المصدر المتقدم – ج ٦ ص ١٥٨ .
[٦٦] ـ الكامل في التاريخ – المصدر المتقدم – ج ٦ص١٥٦ .

تجاهلوها عناداً و كفراً بها ، و هم السادة الأعلام من آل البيت النبوي ، و الأعلم بدين الإسلام و الأحرص على تطبيق مبادئه .

و كما نلاحظ أن أهل السنة كمذهب ديني لا سياسي ، لا ينكرون على أحد من آل بيت النبوة مادام معروفاً بالصلاح و التقوى ، و ما جرى في عهد الأمويين و العباسيين من مقاتلة لآل البيت السابقين إنما جرى بأيد أثيمة طمعاً في السلطة ، و لا يمت هذا إلى الإسلام بصلة ، بل إنّ علماء السنة تعرضوا للاضطهاد لدفاعهم أو تعاطفهم مع أولئك الثائرين من آل البيت ، حتى أننا نرى أبا حنيفة يسجن و يجلد ، و الشافعي يكاد يقتل ، و ابن حنبل يحاصر في منزله و يراقب بشدة ، وكل ذلك بسبب حبهم و ميلهم للرجال من آل البيت الذين عاصروهم ، و إيمانهم بعدالة قضيتهم في طلبهم لتحقيق العدالة .

كما نجد أن أهل السنة يأخذون الحديث النبوي من آل البيت كما يأخذونه من غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و بإمكان المتتبع لمصادر الحديث النبوي أن يدرك ذلك ، ففي مسند أحمد بن حنبل نجد أنه روى عن الإمام عليّ ما يزيد على ثمانمائة طريق لأحاديث مختلفة ، بينما لم يرو بمقدار ربع ذلك عن كل من أبي بكر و عمر و عثمان ، و كذلك روى عن ابن عباس بأكثر من ذلك ، و هو من أقرب الناس لعليّ أيام خلافته و ابن عم النبي و من أعلام آل البيت النبوي .

و لا نجد مرجعاً حديثياً واحداً لأهل السنة يخلو من الرواية عن آل بيت النبوة كل على حسب روايته ، و كذلك لو رجعنا إلى كتب الجرح و التعديل لوجدنا أعسل الكلام و أطيبه في تعديل الأئمة البارزين من آل البيت كمحمد الباقر و جعفر الصادق و غيرهم من الأئمة العظام ، و ليراجع كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ، و الميزان للذهبي لرؤية كل ذلك .

و على هذا فلا يصح الزعم القائل بأن أهل السنة يخفون رواية آل البيت تعصباً ، لأن هذا الزعم نتج من موقف عدائي فحسب ، و لا سيما أن كتب السنة قد طفحت بالرواية عن آل البيت ، حتى روى أهل السنة عدداً هائلاً من الأحاديث الموضوعة على آل البيت على سبيل حسن الظن ، و سنجد من أمثلتها الكثير في بحثنا هذا ، و إنما ابتلي آل البيت بالكذابين عنهم ، لأن هؤلاء الكذابين استغلوا حب الناس لآل البيت فنسبوا لهم ما شاءوا ليضلوا به كثيراً ، و أرى أن هذا هو السبب الجوهري الذي جعل الإمام البخاري يتجنب الراوية عن الإمام جعفر الصادق في صحيحه فقط ، و روايته له في الأدب المفرد ، و ذلك لعدم ثقته بمن يروون عنه لكثرة المفترين عليه ، و معلوم أن الصادق كان صاحب أتباع كثر ، و قد تلبس به الكثير من أصحاب البدع و الأهواء الذين نسبوا له الأباطيل ، و الشيعة الاثنا عشرية ينكرون رواية الإمام جعفر الصادق عن غير آبائه ظناً منهم أنه يترفع عنها ، لأن آباءه هم مصدر الرواية الوحيد عنده ، و الحقيقة أن هذا باطل لأن الصادق التزم السند بالرواية عن غير آبائه كما فعل باقي علماء المسلمين ، و سيأتي الكلام على ذلك فيما بعد .

والمعروف أن الشيعة الاثنا عشرية يوقفون الحديث على أئمتهم دون ذكر سند من فوقهم بحجة أنهم معصومون ، و أن كلامهم مثل كلام الأنبياء و كله تشريع ، و هذا هو الغلو الذي يرفضه العقل و الشرع .

ولا بد من الذكر هنا أن كلمة شيعي كانت في العهد الأول ذات مدلول حزبي سياسي ، و لم تكن ذات مدلول مذهبي ، لأن كل من زعم أن الأحق بخلافة المسلمين يجب أن يكون من آل البيت النبوي كان يسمى شيعياً ، و كان كثير من المسلمين يفضلون ذلك بعد عهد الإمام عليّ ، و لكن أحداً منهم لم يكن ينكر خلافة من سبقه من الراشدين كأبي بكر و عمر و عثمان ، كما فعل بعض الغلاة

المتأثرين بدعوات بعض الدعاة المغرضين ، الذين ربما كانوا من اليهود و الفرس المتأسلمين ، من الذين كان الإسلام سبباً في انهيار كياناتهم السياسية و الاجتماعية السابقة لوقت قريب ، و كانت هذه الدعاوى تلقى آذاناً بين بسطاء المسلمين ، و قد استغل هؤلاء عواطف المسلمين الذين كان معظمهم يرون الحق فيّ جانب عليّ بن أبي طالب في خلافه مع معاوية ، ليبثوا الحقد و الكراهية بين صفوف المجتمع الإسلامي ، و لينشروا الأفكار المغلوطة لحوادث التاريخ الإسلامي الأول ، و هنالك آلاف الآثار التي سطرها لنا التاريخ و التي تدلنا على روح التشيع التي كانت سائدة آنذاك بين العلماء المسلمين ، و كيف كان الغلاة من عامة الشعب و المتأثرين بأفكار أولئك المغرضين من اليهود و الفرس كعبد الله بن سبأ و ابن الراوندي وغيرهما ينكرون على العلماء ، و حتى لو كانوا من أئمة آل البيت كما حدث مع زيد بن علي بن الحسين حين تركوه لسيوف الأمويين بعد أن رفض التبرأ من أبي بكر و عمر .

و أما بعيداً عن السياسة ، و من الناحية الدينية فلم يكن هناك تمييز بين سني و شيعي ، و مذهب المسلمين الديني في تلك العصور المتقدمة كان واحداً بلا شك من حيث الاتجاه العام ، و هو ما عليه أهل السنة الآن بمختلف المذاهب الفقهية التي ورثوها عن تلك الحقبة بما فيهم مذهب جعفر الصادق الحقيقي الذي لا يختلف بجوهره عن المذاهب السنية الأربعة ، و نرى ذلك واضحاً في القول بتشيع الكثير من علماء تلك الفترة كابن عباس و أبي حنيفة و الشافعي و عبد الرزاق بن همام الصنعاني و الأعمش و وكيع بن الجراح ، و غيرهم الكثير جداً من علماء المسلمين الذين يحسبهم الشيعة الاثنا عشرية الآن أنهم من علماء أهل السنة ، بل من النواصب الذي يكرهون علياً و آل البيت ، بسبب عدم اتباعهم للمذهب الاثني عشري الذي لم يكن مولودا آنذاك ، مع أن كل أولئك العلماء قد قيل في حقهم أنهم كانوا

يتشيعون ، و على ذلك فالتشيع كان سياسياً حتى ظهرت الاثنا عشرية و تبلورت بعد ثلاثة قرون من عهد النبوة .

و الغريب أنَّ صاحب كتاب المراجعات الذي تشيع كاتبنا بسببه كما يقول استغل هذه النقطة ، و زعم أنَّ أهل السنة رووا عن الشيعة ، و أتى بأسماء هؤلاء و أمثالهم الذين كانوا من علماء أهل السنة إلا أنهم نعتوا بالتشيع لميلهم لرجال أهل البيت في عصرهم و حبِّهم لهم ، وهو ميل سياسي كما أسلفنا ، و لم يكن رجال أهل البيت يحملون أي مذهب فقهي مختلف أصولياً عن عامة الناس ، و أتى صاحب المراجعات بعبارات تدل على تشيع الكثير من رواة الحديث آنذاك من نصوص كتب الرجال عند أهل السنة ، ثم أراد منا أن نسلم بأحاديث الشيعة و أسانيدهم بسبب ذلك ، و هذه مغالطة كبيرة أراد الموسوي من خلالها أن يوهم القارئ أن سائر هؤلاء الشيعة من أهل السنة كانوا اثني عشرية مثله ، و أن أحاديث التشيع حسب مذهبه أتت عن طريقهم ، و هو زعم فاسد يعلمه هو بلا شك ، لأن أحاديث الاثني عشرية لم تأت مطلقاً عن طريق أولئك الأعلام ، بل كانوا يرفضون أفكارها جملة و تفصيلاً عندما تصل إليهم ، و ذلك لأن تشيعهم لم يكن مذهبياً كما أسلفت لعدم وجود المذهب أساساً ، و لم يكن آل البيت أنفسهم يتبنون مذهباً مستقلاً ، و لم تكن الإثنا عشرية قد ولدت بعد ، و سيرد معنا في سياق البحث العديد من الأمثلة على ذلك .

و على هذا فقد روى سائر المحدثين عن أولئك الأعلام الموسومين بالتشيع ، و لم يقدحوا فيهم لتشيعهم ، و إنما أنكروا على الغلاة من الشيعة الذين خالفوا جمهور المسلمين ، و خالفوا نصوص القرآن العظيم طعناً في الصحابة و أمهات المؤمنين .

و أما مذهب أهل البيت الحقيقي فهو مذهب رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و هو نفسه مذهب سائر أصحابه الذين تخرجوا من مدرسته ، و لم يميز جمهور المسلمين بين أحد من الصحابة طالما أنه تخرج من هذه المدرسة و حمل علمها ، و معلوم أن

كثيراً من أحكام الإسلام قد أخذها أهل السنة عن الإمام عليّ ، و غيره من آل بيت النبوة كابن عباس و غيره ، و منها على سبيل المثال غسل الرجلين في الوضوء التي رواها أحمد بن حنبل في مسنده عن عليّ بستة طرق عن أصحابه عنه ، و رواها سائر أهل الحديث عنه و عن غيره من الصحابة ، ثم ترى بعد ذلك الاثني عشرية يصرون على المسح ، و لا أدري عمن رووا رواياتهم تلك مخالفين بذلك جمهور الصحابة و سائر المسلمين بمن فيهم إمامهم الأول علي بن أبي طالب .

و العجيب أنّ الشيعة مازالوا يستذكرون الخلاف الأموي الشيعي إلى الآن ، و ينسبون لأهل السنة حبهم و ولاءهم لبني أمية – مع أن بني أمية انقرضوا تماماً – على حساب بغضهم لآل البيت ، و هو مما لا نسمعه إلا من الشيعة فقط ، و لا نعرفه بين أهل السنة ، و لا شك أنَّ هذا من وحي أعداء الإسلام لبث الفرقة بين المسلمين ، و عليه فيجب تنبه الشيعة لهذا الأمر ، و تبرئة أهل السنة من بغض آل البيت ، و لا سيما أنَّ مدائح آل البيت و الصلاة عليهم تسري على لسان كل مسلم ملتزم بإسلامه .

و معلوم أنَّ عملية قتل الحسين بن علي عليه السلام لا يمكن أن يقبل بها مسلم فيه لمسة من إيمان ، و لكن الحزن عليه لا يعني بالضرورة أن نقيم احتفالات سنوية من الحزن و البكاء ، و تزكية نار العداوة بين السنة و الشيعة ، و اتهام أهل السنة بقتل الحسين بقيادة الأمويين كما نراه في احتفالاتهم سنوياً ، و يتم من خلالها تحريض الشيعة بشكل مباشر أو غير مباشر ضد عامة أهل السنة[٦٧] استناداً على أمور وهمية باعتبارهم قتلة الحسين و ظلمة أهل البيت ، و كما أنَّ فيه مخالفة صريحة لنصوص الإسلام التي تنهى عن النوح و العويل على الميت في حال حداثة مواته ، فكيف لو

---

[٦٧] - لقد أدى هذا التحريض الطائفي المبني على اوهام تاريخية و علمية إلى نشوب حروب طاحنة و مدمرة للشعوب الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي ، و هو مما يوحي لنا أن المحرضين على هذه الفتن و الذين قاموا بتأصيلها دينياً لا يريدون الخير بالأمة الإسلامية ، و يريدون ضربها ببعضها بدلا من توحيدها و ترميم الخلافات فيما بينها .

كان موته قد مر عليه القرون الطوال كما في حالة الحسين ، حتى صار ذلك أضحوكة لغير المسلمين على الإسلام و أهله .

ص ٢٨ : يتعرض لمسألة التمسك و التعبد بأحد المذاهب الأربعة بأسلوب العوام من الناس ، مما يدل على عدم ارتباطه بالعلم و أهله ، ثم يعود و يورد حديث السفينة السابق ، و يردفه بحديث الثقلين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله و عترتي من آل بيتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبداً ، و إنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) ، و سأناقش هذا الحديث فيما بعد في محله من الاستدلال إن شاء الله .

ثم يذكر أنَّ المذهب الجعفري ذو سلسلة ذهبية من حيث سند الرواية ، و أقول : إن صحت الرواية إلى الإمام الصادق عن آبائه فالسلسلة ذهبية و لا شك ، أما إن لم تصح إليه فليست كذلك .

ص ٢٩ : قال : " جاء في حديث معتبر عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (نحن العروة الوثقى) " ، و لم يذكر مصدر هذا الحديث فلا عبرة به ، و كذا حديث : (نحن الصراط المستقيم) ، و لم يذكر مصدره أيضاً ، و لا شك بأن الاستدلال بأحاديث مجهولة المصدر ضربٌ من السير على غير هدى .

ثم استشهد بأبيات شعرية منسوبة للإمام الشافعي تدلُّ على تشيعه ، و قد ذكرت قبل قليل معنى تشيع الشافعي ، و أنه لم يكن مذهبياً اثني عشرياً ، لأنه توفي ٢٠٤ هجرية قبل تأسيس المذهب بمائة سنة ، و دليل ذلك أن الشافعي كان محباً لسائر الصحابة ، و قد نص الشافعي على ذلك بقوله في ديوانه :

شهدت بأن الله لا رب غيره ... و أشهد أن البعث حق و أخلص

و أنَّ عرى الإيمان قول مبين ... و فعل زكي قد يزيد و ينقص

و أنَّ أبا بكر خليفة ربه ... و كان أبو حفص على الخير يحرص

و أشـهد ربي أن عثمان فاضل		و أنَّ علياً فضله متخصص
أئمة قوم يهتدى بهداهم		لحى الله من إيـاهم يتنقص

و الواضح أن الشافعي هنا يدعو في الشطر لأخير على كل من ينتقص هؤلاء الخلفاء الأربعة ، و المعنى واضح.

و قد ينكر البعض أنَّ الاثني عشرية ينتقصون من قدر الصحابة الأوائل سواء من المهاجرين أو الأنصار ، و لرد هذا الانكار يمكننا الاستشهاد بالإضافة إلى هذا الكتاب الذي نقرأه بكتب أخرى مثل كتاب السقيفة للمظفر ، و هو كتاب يعبر عن رأي الشيعة الإثني عشرية بجملة الصحابة الأوائل ، و قد قرَّظ كثير من علماء الشيعة هذا الكتاب و عدّوه عملاً عظيماً ، و إنجازاً كبيراً في مجال تحليل التاريخ ، و كاتبه يقوم بتحليل نفسي على طريقة فرويد لكل من أبي بكر و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و غيرهم من أوائل المسلمين الذين نصروا رسول الله في ساعات عسرته ، و حملوا لواء الدين إلى مشارق الأرض و مغاربها ، و كان كل منهم أمة لوحده حتى جاء المظفر هذا فبين لنا حقيقتهم الغائبة ، فصوَّر لنا مدى بشاعتهم و تكالبهم على الدنيا ، و خيانتهم لله و رسوله ، بما يؤكد للقارئ أنَّ كاتب هذا الكتاب يريد قلب كل المبادئ و القيم التي ارتبطت بهؤلاء الصحابة على رؤوس من يؤمن بها ، و هم عامة المسلمين فيؤدي بالإسلام إلى الفناء دون أن يقدِّم أي دليل علمي موزون على تحليلاته الشخصية التي فرح بها علماء الشيعة أشد الفرح .

و عندما عمد صاحب كتاب السقيفة لسرد أدلته من الروايات ، ذهب إلى المصادر الشيعية لإيراد أدلة منها على سوء عمل الصحابة ، ثم خلط بها أدلة مقلوبة من كتب أهل السنة ليوهم قارئه بأنه محايد ، و أن أدلته مجموعة من الفريقين ، و يظهر القلب في الدليل واضحاً عندما يزعم أن النبي صلى الله عليه و سلم كما أخرج الخبر مسلم في صحيحه قال لعائشة غاضباً منها : (إنكن لأنتن صواحب يوسف) ، عندما

رفضت أن تبلغ علياً بإمامة الناس في الصلاة أثناء مرض موته ، بينما حقيقة الخبر في صحيح مسلم ، أن النبي قال لها ذلك عندما رفضت أن تبلغ أبا بكر والدها بإمامة الناس ، حيث خافت عليه من ألسنة القوم و تشاؤمهم به لأنه قام مقام رسول الله .
و عمد كاتب السقيفة أيضاً إلى التزييف عندما زعم أن عائشة فقط هي من روت حادثة إمامة أبي بكر بالناس في مرض وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، و نسب ذلك إلى صحيح مسلم ، و الصحيح أنّ مسلماً روى الحادثة ، و في الصفحة نفسها التي فيها خبر عائشة عن أربعة من الصحابة غيرها ، ومن ناحية أخرى ، و بعد البحث نرى أن رواة هذه الحادثة التي تنص على إصرار النبي على إمامة أبي بكر للناس في مرض موته قد رواها سائر أهل الحديث ، بمن فيهم البخاري و مسلم و أحمد بن حنبل و النسائي و الترمذي و ابن ماجه و عبد الرزاق و ابن أبي شيبة و سائر أهل الحديث ، و لم يخل مصنف حديثي من رواية الحادثة لشهرتها و أهميتها ، و استفاضة خبرها عن أكثر من عشر من الصحابة منهم عائشة أم المؤمنين و ابن عباس و أبو موسى الأشعري و عبد الله بن زمعة و أنس بن مالك ، و العباس عم رسول الله و بريدة الأسلمي و أبي سعيد الخدري و عبيد بن عمير الليثي و عبد الله بن عمر و غيرهم ، و ذكروا في الروايات أن عائشة أوعزت لعمر بن الخطاب بإمامة الناس بدلاً من أبي بكر فقال النبي لها : (إنكم لأنتن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس ، يأبى الله و المؤمنون إلا أبا بكر) ، و طبيعي أن يرفض غلاة الشيعة هذا الحديث مهما صح سنده و عظم استدلاله و فاضت شهرته ، و ذلك لأنه نص عن رضا الله و رسوله بأبي بكر ، و أنه المؤهل الوحيد لخلافة رسول الله ، و قاطع لكل من زعم أن رسول الله نص على خلافة علي بن أبي طالب له ، لأنه لو صح ذلك لأمره هو بإمامة الناس لأنه خليفته .

و لما لم يجد المظفر و سيلة للهرب من هذا الحديث الصحيح عمد إلى التشكيك به ، مستخدماً أساليب التضليل المختلفة ، و مستغلاً جهل قرائه و كسلهم في تتبع مزاعمه ، و وثوقهم به لأن أكثرهم من الشيعة ، و لا سيما أنَّ كبار علماء الشيعة مدحوا الكتاب و عظموه ، و اعتبروا كاتبه باحثاً علمياً رصيناً كما جاء في مقدمة الكتاب[٦٨] .

[٦٨] _ من المؤسف أن نجد العديد من الكتاب المعاصرين ينتهجون نهج المظفر و أمثاله في التضليل من أجل الوصول إلى غاية تخدم مصالحهم و أهواءهم ، و من أمثلة هؤلاء فرج فودة مؤلف كتاب " الحقيقة الغائبة " ، و الذي بنى فيه فلسفته عن الإسلام اعتماداً على أكاذيب المؤرخين و مبالغاتهم ، و كذلك محمود أبو رية في كتابه " أبو هريرة شيخ المضيرة " حيث هاجم أبا هريرة هجوماً شنيعاً غير منطقي ، و لا يستند فيه إلى أي حقيقة علمية ، بل إلى خيالاته الخاصة و استنتاجاته ، فصار يتلقف منه كل كلمة ليؤولها بأسوأ معانيها ، فتلتمس فيه صراحة و في أمثاله من الكتاب غلالة من الحقد ، تسيطر عليهم و تملي عليهم استنتاجاتهم ، و يطرحون كل دليل يوحي بالخير ، و يستبدلون بها أدلتهم الوهمية ، ليهاجموا بها من أرادوا ، فابتعدوا كل البعد عن الحقيقة العلمية التي يزعمون أنهم روادها .

الفصل الثامن

الشيعة والقرآن

أولا : آية الولاية :

{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} المائدة آية ٥٥ .

من هنا يبدأ الكاتب في **صفحة ٤٣** باستعراض أدلة الشيعة و حجتهم في التشيع ، لينصر مذهبه الاثني عشري الذي هو فرع من فروع التشيع ، و سنستعرض فيما يلي هذه الأدلة و نناقش أسلوب طرحه لها في بعض المواطن ، و نبدأ مع آية الولاية السابقة ، و التي يقول فيها ص ٤٣ : إن الأمة اتفقت سنة و شيعة على أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب ، ثم عدد مراجعه في ذلك ، و التي سأذكرها جميعاً هنا لنتعرف على أسلوبه في طرح الأدلة ، و كيفية تعامله مع القارئ ، ثم سأتناولها بالبحث و التحري فيما بعد :

١ : **مراجع المؤلف في آية الولاية ، و أنها نزلت في علي بن أبي طالب :**

ذكر ٢٩ مرجعاً يرجع كل منها لنمط من المصادر التي تتباين فيها قوة الاستدلال ، و ذلك لأن كثيراً منها ناقل عما سواه فلا قيمة استدلالية له ، و إيراده ضمن المصادر ضرب من الغوغائية في البحث العلمي الرصين ، و سأعرف أولاً بمصادره الأصلية التي يجوز الاعتماد عليها ، و التي تروي سبب نزول الآية بالسند المستقل ، أي السبب الذي رواه صاحب المصدر بسنده الخاص ، و سأنبه إلى أن بعض المصادر الأصلية

التي ذكرها غير متوفرة ، فهي إما مفقودة و إما غير مطبوعة بعد ، و هو بالطبع أوردها نقلاً عن مصادر أخرى ، و لم يكلف نفسه عناء البحث بها ، و إنما أورد أسماءها ليوهمنا بكثرة مصادره كما هي عادته في الاستدلال ، و عادة الكثير من المؤلفين ذوي التوجه المتوحد .

و لتمييز أسماء المصادر و المراجع التي اعتمد عليها نقسمها كالتالي :

آ ـ المصادر الأصلية التي اعتمد عليها المؤلف و المتوفرة بشكل مطبوع :

١ ـ كتب الحديث : الطبراني في الأوسط

٢ ـ كتب التفسير : تفسير الطبري

٣ ـ كتب أسباب النزول : أسباب النزول للواحدي .

٤ ـ كتب التاريخ : تاريخ ابن عساكر .

٥ ـ كتب أخرى : المتفق و المفترق للخطيب البغدادي ، و لم أجد فيه الآية ، و لا سبب النزول .

و قد ذكر أسماء لمؤلفين مشاهير نقلها عن الدر المنثور للسيوطي كما هو واضح من مراجعة الدر و المنثور ، و يظن الباحث لأول وهلة أن سبب نزول الآية موجود عند المؤلفات المعروفة لهؤلاء المشاهير و منهم :

١ ـعبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ، و لم يرو سبب النزول هذا في مصنفه .

٢ ـ أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ، له مجموعة مؤلفات متوفرة لم أجد في أي منها سبب النزول هذا ، و مؤلفاته هي : العظمة و ثواب الأعمال و أخلاق النبي و آدابه ، و الأذان ، و التوبيخ و التنبيه ، و السنن ، و الأمثال في الحديث النبوي ، و غيرها .

٣ ــ ابن مردويه ، و له تفسير غير مطبوع لم أعثر عليه ، و نقل اسمه مثل الأولين من الدر المنثور للسيوطي .

٤ ــ ابن أبي حاتم ، و له تفسير غير موجود أيضاً بكامله ، و منه مخطوط لبعض أجزائه .

٥ ــ عبد بن حميد ، و له المسند المعروف ولم أجد فيه الرواية المقصودة .

و أما باقي الكتب التي أوردها فكلها ناقلة عن المصادر الأصلية ، و لا يعتد بها في باب الاستدلال ، و سأعرف بها فيما يلي لتستبينها القارئ :

١ ــ الدر المنثور للسيوطي : و هو كتاب تفسير للقرآن ، ضخم ، جمع فيه السيوطي سائر الروايات في تفسير الآيات و أسباب نزولها دون دراسة و لا تمحيص ، و ذكر فيه المتناقضات من الأخبار جنباً إلى جنب ، و حذف أسانيد رواياته ، فجاء تأليفه بلا فائدة للقارئ العادي ، و إنما يستفيد منه الباحث أحياناً لمعرفة مصادر الأخبار ، و قد اعتمد مؤلفنا هنا على هذا الكتاب كثيراً حيث يذكر مصادر السيوطي جميعها التي تروي الحديث دون أن ينتبه إلى فقدان بعضها ، و عدم صحة مرجعية الأخرى ، و كذلك إبهام مواضع الرواية ، فالسيوطي يقول روى عبد الرزاق ، و لا يذكر أين روى ، و الكاتب هنا يردد قول السيوطي بقوله : روى عبد الرزاق ، و لا يدري أين روى عبد الرزاق !!.

٢ ــ تفسير الرازي ، و هو ناقل عن غيره بلا سند و لا عبرة برواياته مطلقاً .

٣ ــ تفسير الكشاف للزمخشري ، و هو ناقل عن غيره بلا سند ، و قد أخرج ابن حجر أحاديثه كلها ، و التي تروي هذا الخبر ، و هي إما ضعيفة أو متروكة السند على رأي ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة .

٤ ــ تفسير الآلوسي المسمى روح المعاني ، و هو ناقل عن غيره من كتب الحديث بلا سند ، فلا قيمة استدلالية له أيضاً في مبحثنا .

٥ ـ تفسير المنار لرشيد رضا ، و هو أيضا ناقل عن غيره بلا سند ، بل و مؤلف حديثاً كما هو معروف .

٦ ـ أحكام القرآن للرازي ، وهو ناقل بلا أسانيد أيضاً .

٧ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، و هو أيضا ناقل للأخبار بلا سند .

٨ ـ المحب الطبري في ذخائر العقبى ، و هو ناقل عن غيره بلا أسانيد ، و موضوعه مناقب أهل البيت ، و قد جمع فيه الموضوعات و غيرها .

٩ ـ التذكرة لابن الجوزي ، و هو كتاب في الوعظ نقل عمن سبقه ، و الرواية لم أجدها فيه أصلاً .

١٠ ـ كفاية الطالب للكنجي الشافعي ، و صاحبه شيعي مع تسميه بأهل السنة ، و أسانيده طويلة و مهلهلة ، و قد قتل بيد الناس في المسجد الأموي لتعامله مع التتار ، و استباحته لأموال الغائبين من المسلمين ، عاش في القرن السابع الهجري ، و زعم الشيعة أنه قتل لتأليفه هذا الكتاب ، وهو قول باطل مردود ، لأن غيره من الناس ألف بنفس الموضوع ، و لم يتعرض له أحد .

١١ ـ نور الأبصار للشبلنجي ، و هو في مناقب آل البيت ، شيعي من أبناء القرن التاسع عشر ، و لا أسانيد لرواياته .

١٢ ـ غاية المرام ، و هو كتاب شيعي معروف ، لا قيمة للاستدلال به ، لأنه بلا أسانيد معتبرة .

١٣ ـ كتاب الغدير للأميني ، و هو مرجع شيعي معروف لا يعول عليه أيضاً ، ونحن هنا في صدد مناقشة كتب الجمهور فقط .

و قد قام الكاتب بتكرار أسماء بعض المراجع السابقة التي بلغت ٢٩ مرجعاً ، و لا يمكن من الناحية العلمية إلا أن ننظر في أربعة مصادر منها ، و ذلك لأنها كتب أصول تروي الحديث بسنده ، و هي :

١ ــ الطبراني في المعجم الأوسط : و جدت الحديث في مجلد رقم ٧ برقم الحديث : ٦٢٢٨ : و في سنده خالد بن يزيد العمري ، قال فيه ابن حجر في موضوع تخريجه لأحاديث الكشاف : " متروك " ، و قال ابن حبان : " منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات " ، و خالد بن يزيد هذا يصل بسنده إلى عمار بن ياسر .

٢ ــ تفسير الطبري : و جدت الآية في المجلد ١٠ ص ٤٢٤ ، و لم يرو الطبري أنها نزلت في عليّ ، بل روى عكس ذلك حيث قال : " نزلت آية :{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ } ، في عبادة بن الصامت ، و ذكر لذلك ثلاثة طرق ، ثم قال : و أما آخر الآية : { وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ } ، قال بعضهم : نزلت في جميع المؤمنين ، و قال آخرون نزلت في عليّ " ، و لم يذكر أسانيداً ، ثم روى عن محمد الباقر ، و هو إمام كبير ممن يعتمدهم الاثنا عشرية ، و يعتبرونه الإمام المعصوم الخامس في سلسلة الأئمة الإثني عشر ، بطريقين صحيحين أنه قال في الآية ، عندما ذكر عنده إنها نزلت في عليّ ، فرد على ذلك بقوله : " إنه – أي علي – من المؤمنين " ، ثم قال الطبري : " و لم يقل أحد بخصوص ولايته بموجب الآية " .

٣ ــ أسباب النزول للواحدي : روى أن الآية نزلت بعليّ عندما تصدق بخاتمه ، و في السند كذاب كبير هو محمد بن السائب الكلبي ، الذي كان يكنى بأبي سعيد و أبي النضر ، و قال عنه ابن حبان في كتابه الضعفاء و المتروكين ج٢ ص ٢٥٣ : " محمد بن السائب الكلبي لا يحلّ ذكره في الكتب ، اعترف أنه كان سبئياً من غلاة الشيعة ، وكان يقول برجعة علي أمير المؤمنين ، و اعترف لسفيان الثوري بأنه كذب على أبي صالح ، فقال : كل ما حدثت به عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب " . و ذكر ابن حبان كلاماً كثيراً فيه دل على كذبه ، و بالإضافة لهذا الكذاب في هذا السند هناك محمد بن مروان السدي ، قال فيه ابن حبان : ج٢ ص ٢٨٦ المصدر

السابق : " لا يحتج به بأي حال من الأحوال ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، و قد حدث عن الكلبي " .

و هكذا نرى أن رواية الواحدي هذه ساقطة بلا جدال ، و كل رواية لهذا الحديث عن ابن عباس فهي عن الكلبي هذا .

٤ _ كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر : روى الحديث بطريقين أحدهما عن سلمة بن كهيل ، و هو الذي استشهد به المؤلف ، و روى الحديث عن سلمة أيضاً كل من ابن مردويه و ابن أبي حاتم و أبي الشيخ ، و جميعهم لم أعثر على رواياتهم ، و لا مؤلفاتهم ، و الكاتب نقل كلامه عن السيوطي عن مؤلفاتهم كما نرى .

و أما سلمة بن كهيل في رواية ابن عساكر المجلد ٤٢ من تاريخه ، فقد و جدتها موقوفة عليه ، و هو تابعي ، و قد رواها عنه موسى بن قيس ، و لا ندري إن صحت نسبة الرواية إلى سلمة بن كهل من أين أتى بها سلمة ، و ربما تلقفها عمن سمعها من الكلبي و أمثاله ، مع كون سلمة بن كهيل ثقة معتد به ، إلا أن الثقات لم يتوانوا عن الرواية عن المتهمين بالكذب في كثير من الأحيان ، و لذلك لا نقبل الرواية الموقوفة على أحد مهما كان ثقة ما لم يبين لنا مصدرها ، و أما الرواية الأخرى عند ابن عساكر فقد رواها عن طريق عبد الرحمن بن محمد بن سالم الرازي عن محمد بن يحي بن ضريس العبدي عن عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب عن آبائه إلى علي نفسه ، و لم يأت أحد بهذا السند سوى هذه السلسلة ، و لم ينسب أحد القصة إلى عليّ نفسه سواها أيضاً ، و أما عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب فقد نص ابن حبان على أنه وضّاع على آبائه ، و متروك لا يحل الاحتجاج به .

و أضيف أنه قد ذكر هذه الرواية أيضاً الحاكم النيسابوري في مستدركه ، و هي ساقطة و مسروقة من مصدر آخر ربما يكون الكلبي الذي وضع الكثير من الأخبار .

نتيجة البحث في مصادر المؤلف : لم أعثر على سند واحد صحيح للرواية ، بل هناك ثلاثة أسانيد مختلفة في كل منها أكثر من كذاب أو ضعيف ، و بالتالي القصة ملفقة و لا يعتد بها .

نتيجة البحث في مصادر الحديث الأخرى : راجعت مصادر الحديث كافة التي توفرت لدينا ، و لم أجد للقصة أثراً معتبراً ، و عليه فلا عبرة للاحتجاج بها ، و كل ما بناه الكاتب و من وراؤه فهو وهم بني على وهم .

٢ - استعراض أقول المفسرين و المؤلفين في أحكام القرآن في آية الولاية :

و أقتصر هنا على ذكر من استدلّ الكاتب بأقوالهم :

١ ـ السيوطي في الدر لمنثور : و قد نقل عنه الكاتب معظم مراجعه دون أن يراجعها ، و قد ذكر السيوطي مجموعة من الصحابة الذين جاء في شأنهم أن الآية نزلت بسبب حادثة تتعلق بهم ، و من هؤلاء الإمام عليّ حسب رواية الطبري و أبي الشيخ و ابن مردويه و جميعها قد شملها بحثنا السابق ، و السيوطي ناقل فقط .

٢ ـ الكشاف للزمخشري : ذكر رواية الواحدي عن الكلبي ، و خرّج ابن حجر طرق الرواية ، و لم تخرج عن نطاق ما ذكرته سابقاً .

٣ ـ الرازي في تفسيره : و ذكر الاختلاف في سبب النزول بين عبادة بن الصامت و أبي بكر الصديق و عليّ ، ثم رد على الشيعة الزاعمين أنها نزلت في عليّ .

٤ ـ الآلوسي في تفسيره روح المعاني : لم يأت بجديد سوى رواية ابن عساكر و الحاكم السابقة عن عيسى بن عبد الله و هي باطلة كما مر معنا ، و مما قاله الآلوسي معقبا : " لا نسلم بالإجماع على ورودها في الإمام عليّ لاختلاف العلماء في ذلك ، فقد روى النقاش في تفسيره المعروف عن أبي جعفر الصادق أنه قال : نزلت في

المهاجرين و الأنصار ، فقال له قائل : سمعت أنها في عليّ ، فقال الباقر : هو منهم ، و أخرج أبو نعيم في الحلية عن عبد الملك بن أبي سليمان مثل ذلك " .

و طالما أنه لم يصح أثر موصول عن سبب النزول فلا يجوز الخوض في مثل هذا الوهم ، و مما قال الآلوسي : لا نسلم بمعنى الولاية العامة – أي الرئاسة للأمة – في هذه الآية ، لأن الآيات قبلها قالت : { لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء} ، و لم يكن أحد من المسلمين يفعل ذلك بمعنى الولاية العامة أي الإمامة ، إنما كان هناك نصرة و محبة مع اليهود و النصارى ، فنهى الله عنها و أبدلها بولاية المؤمنين .

ثم قال الآلوسي : " و العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سبب النزول ، كما أن الآية لا تنص على التصدق أثناء الركوع ، لأن آيات القرآن لا تحمل على ذلك ، لقوله تعالى في مواضع أخرى : { وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} أل عمران ٤٣ ، و { وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ } سورة ص ٢٤، { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لا يَرْكَعُونَ } المرسلات ٤٨ ، و كلها لا تعني الركوع بالمعنى الإسلامي لأنه لم يرد في شرائع من قبلنا ، بل معناه الخضوع لله بأي شكل " .

ثم رد الآلوسي على كل شبهة في استدلال الإمامية بحجج قاطعة تستحق القراءة ، ولكنه أورد حديثين و جدت بعد البحث و التنقيب أنها لا يصحا و هما :

١ ــ عن حذيفة بن اليمان قال : (قالوا : يا رسول الله ، لو استخلفت ؟ ، قال : لو استخلفت عليكم فعصيتموه عُذِّبتم ، و لكن ما حدَّثكم حذيفة فصدقوه ، و ما أقرأكم عبد الله فاقرؤوه) ، رواه الترمذي و ابن ماجة و غيره ، و حكم الألباني بضعفه في ضعيف سنن ابن ماجة تحت رقم : ٧٩٨ .

٢ ــ عن علي بن أبي طالب : (قالوا : يا رسول الله من نؤمِّرُ بعدك ؟ ، قال النبي : إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، و إن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم ، و إن تؤمروا علياً و لا أراكم فاعلين

تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم إلى الصراط المستقيم) ، رواه أحمد في مسنده و الحاكم في مستدركه و غيرهما ، و لم يصح له طريق ، و في سنده عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء ، لم يوثقه سوى شريك القاضي و هو ضعيف أصلاً ، و في سنده من طريق آخر فضيل بن مرزوق ، و هو ضعيف ، و كذلك راوي الحديث المشهور أبي إسحاق السبيعي و شريك الذي روى عنه كل منهما مدلّس ضعيف ، فيه كلام كثير لا يعتمد على انفراده بمثل هذا الحديث ، الذي ينبغي أن يكون ذو شهرة لأهمية معناه .

٥ _ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مجلد ٣ ص ١٦١ : لم يأت بجديد نافع عما سبق و هو ناقل .

٦ _ أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص مجلد ٤ ص ١٠٢ : ذكر رواياته بلا أسانيد و هي تكرار لما سبق .

و إلى هنا تنتهي مصادر الكاتب التي اعتمد عليها ، و التي و جدنا فيها أن الروايات التي تنص على مراده مردودة بحسب قواعد علم الحديث ، و يوجد مقابلها روايات مضادة في المصادر نفسها و لكنه أخفاها ، و سأناقش معنى الآية لتمام الفائدة :

٣ _ تفسير آية الولاية :

و هي قوله تعالى في سورة المائدة ، آية ٥٦ : { إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ } .

لنفرض أن الخبر الوارد في نزول الآية في الإمام عليّ صحيح مع أنه باطل بلا شك ، فإنه ينبغي التنبيه إلى أن ارتباط نزول آيات القرآن بحدث أو مكان أو زمان لا يعني مطلقاً اقتصار تلك الآية على ذلك السبب ، و إلا لتعطل معنى القرآن الخالد ، و الذي هو معجزة الإسلام على مر القرون ، و لبقيت آياته مقتصرة على الزمن الذي

أنزلت فيه ، و من غير المنطقي أن نزعم أن الآية مرتبطة بولاية عليّ ، ثم اثني عشر رجلاً من بعده كما يعتقد الإثنا عشرية ، فالآية لا تنص على ذلك و لا تشير إليه فيما لو قرئت بمعزل عن هذه التكلفات ، و من الواضح أنها حتى لو نزلت بعليّ على وجه الخصوص فإن المقصود بها ضرب المثل به لا الحصر ، و لا سيما أنه لا توجد قرينة للحصر به وحده ، لأن أداة الحصر (إنما) تمثل الله و رسوله و جملة المؤمنين المحققين لركني الإيمان ، أي الصلاة و الزكاة ، مع الخضوع التام لله تعالى دون نفاق أو رياء و هو المقصود بالركوع ، و إن فهم الإمامة العامة من الآية غلط فاحش ، و تحميل للآية فوق ما تحتمله ، و لا سيما أنه توجد آية في سورة التوبة آية ٧١ : { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ} ، تؤكد أن الولاية ولاية إيمان و أخوة ، و ليست إمامة عامة .

و من البديهي أن نقول أنه لو أراد الله عز و جل التخصيص بالولاية لذكر ما تلا الله و رسوله بصيغة المفرد بقوله مثلاً : " الذي آمن و أقام الصلاة و آتى الزكاة و هو راكع " ، و لا يجوز إن كان الأمر لإمامة العامة أن تأتي الآية بصيغة الجمع ، لوقوع اللبس في الفهم على أمر خطير كهذا هوت فيه الأمة كما يتهمها الشيعة لتركها سبيل الحق بتركها إمامة عليّ ، و اعترافها بإمامة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ، ومن العبث أن نزعم أن الصيغة جاءت للجمع هنا للتفخيم ، لأن الله و رسوله أولى بالتفخيم من عليّ و سواه إن كان الأمر يتطلب تفخيماً ، و أعتقد أن التكلف فقط هو الذي يدعونا لفهم الآية على الشكل الذي يشير إليه الكاتب .

و نلاحظ أن الله عز و جل عندما أرسل رسوله ذكر اسمه أكثر من مرة في القرآن العظيم كي لا يظن الناس أنّ الرسالة ربما أتت لسواه ، فنص عليه صراحة بقوله : { مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ} الفتح آية ٢٩ ، { مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن

رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ } الأحزاب آية ٤٠ ، { وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّد } محمد ، آية ٢ .

فلو كان الأمر كما يقولون أنه نص من الله على إمامة عليّ و خلافته ، لذكر اسمه ولو مرة واحدة في القرآن الكريم ، لكنه لم يفعل مع أنه ذكر اسم زيد بن حارثة لأمر فقهي عارض ، لأنه يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَ } الأحزاب آية ٣٧ ، فأيهما أكبر ، الولاية العامة أم مسألة التبني و تحريمه في الإسلام ؟ ، و لو قلنا أنّ مسألة زيد بن حارثة كانت تمسّ أمانة النبي صلى الله عليه وسلم و سيرته بين الناس ، و لذلك نص الله عليها لتبرئة ساحته ، و تأكيداً للحكم الفقهي بحرمة التبني ، فإنّ مسألة الخلافة و الإمامة العامة ليست بأقل شأناً منها حتى يترك الله ذكرها صراحة في آي القرآن ، و الذين نعلمه بحسب القرآن أن الله و رسوله لم ينصا على أحد ، ولم يأمرا أحداً ، و قد تركا الأمر للناس ، و لا سيما أنّ العالم غير محصور بالمدينة المنورة و ما كان يتبعها آنذاك ، بل الإسلام أوسع بكثير و قد شمل مشرق الأرض و مغربها ، و قد أثبت التاريخ استحالة قدرة الحاكم على ضبط الأمور في رقعة متسعة ، و عليه فإن النص على سلالة معينة للخلافة فيه إجحاف بحق الأمة من الناحية المنطقية ، و هو من وحي الذين اعتادوا على حكم الملوك و تقديس سلالاتهم ، و ربما هي فكرة مستوحاة من التوراة التي تنص على قدسية سلالة هارون أخي موسى و يسمونها اللاويين ، و يحصرون الرئاسة الدينية و الكهانة فيها ، و قد تنبأوا بظهور ملك من سلالة داود فيما بعد ليحكم بني إسرائيل ، و ظهر المسيح على أنه من سلالة داود باعتباره ابن يوسف النجار كما نصت الأناجيل جميعها كملك موعود لبني إسرائيل ، و نلاحظ أن موضوع تقديس السلالة الحاكمة كان سائداً في كل الثقافات القديمة الدينية و غيرها ، وقد أخذت من بعضها ، بينما نجد أنّ الإسلام لم ينص على هذا بحسب ظاهر النصوص .

و نلاحظ عند قراءة الآية التالية لآية الولاية مباشرة : { وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُون } المائدة آية ٥٧ ، أنها تنفي الحصر السابق الموهوم بعليّ بن أبي طالب ، و أوضحت أنّ المؤمنين جميعاً هم المقصودون بالولاية بشكل إجمالي .

و يكرر الكاتب أقوال من سبقه من أنّ القرآن قد استخدم أسلوب التفخيم عندما قال في آل عمران آية ١٧٣ : { الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ } ، و أنها نزلت في فرد واحد و هو نعيم بن مسعود ، و الواقع أنه لو صح أنها في نعيم بن مسعود فقط فإن ذلك يؤكد أن القرآن ليس كتاب تأريخ للحوادث ، و إنما يعطينا قواعد و أصولاً للحياة و التشريع ، و الحادثة هنا حياتية تشريعية لها غاية واضحة ، و هي عدم الخوف من قوة العدو على أي حال ، و لو ذكرت بصيغة الفرد ، و هو نعيم بن مسعود ، لأصبحت الغاية من الآية مجرد إخبار بقصة تاريخية ، و ليست كمقصودها في حالتها الآن ، و الفرق واضح .

و كان أولى بالقرآن منطقياً أن يصغِّر شأن نعيم بن مسعود بدلاً من تفخيمه لأنه أتى بالمنكر من العمل ، و من الإجحاف الكبير أن نسوي بين علي بن أبي طالب و مسألة الإمامة العامة و الخلافة ، و نعيم بن مسعود و ما أقدم عليه من خطأ ، في أسلوب الخطاب القرآني مع تباين مناسبة ذكر كل منهما .

و كذلك لا نرى القرآن قد أتى بصيغة التفخيم لأحد على سبيل الإطراء و التعظيم فيما عدا رب العزة جل جلاله الذي حدث عن نفسه بضمير الجمع :

" إنا ، نحن ، أنزلنا ، كتبنا " ، و لم يفخم أحداً من رسله حتى يفخم من دونهم ، و إذا قال أحدهم إنّ علياً أفضل من الأنبياء ، فإننا نتوقف عن مناقشته لأنه يكون بذلك قد أنشأ ديناً جديداً لا يتعلق بنصوص القرآن الذي أتى على ذكر كافة الأنبياء

الذين تهمنا أخبارهم ، و لم يذكر علياً الذي هو خيرهم كما يقول ، و الواضح أن من يفسر الآية بأنها تشير إلى إمامة عليّ يحملها ما لا تحتمل .

و يتابع الكاتب قوله عن آخر الآية : " بأنها وصف غير شامل لجميع المؤمنين " ، و بالتالي قصر الآية على شخص واحد بوصف معين ، و هو عليٌ حين قدّم الصدقة و هو راكع بحسب الخبر المكذوب ، و هو تعطيل واضح للآية ، و تحريف بالمعنى ، لأن فيها وصفٌ شامل بديع لجميع المؤمنين ، و الذين نبهت الآية إلى الاقتصار على ولايتهم ، وهم الذين أثبتوا صدق إيمانهم بالتزامهم بركنين أساسيين و علامتين ظاهرتين صريحتين بوصف معين ، و هما : إقامة الصلاة ، و غايتها إصلاح علاقة العبد مع الله عز و جل ، و إيتاء الزكاة ، و غايتها إصلاح علاقة العبد مع أخيه الإنسان ، و وصف حال العمل بكليهما بالركوع ، و معناه تمام الخضوع و الانقياد لله عز و جل و البراءة من النفاق ، و بالتالي فالصلاة و الزكاة هما ركنا الإيمان ، و دليلا الولاء و البراء ، و هو دستور إسلامي عظيم لا يمكن أن نعطله لنفهم من الآية ذلك المفهوم الأبتر .

و البديهي أنّ الخلافة لو صحت بالنص لما جاز أن يغفل عنها القرآن صراحة كما أسلفت ، و لكنه لم يأت بها ، و أتى بقوله تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا } المائدة آية ٣ ، ليدلّ أن القرآن كامل ، و ليس فيه ذكر شيء من ذلك .

و يزعم البعض من الشيعة أن هذه الآية في إكمال الدين نزلت بمناسبة حديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و هذا الزعم باطل سنبينه فيما بعد .

ص٥١ : ذكر أنّ الزمخشري في تفسيره الكشاف صرح بنزول الآية السابقة (آية الولاية) بعليّ بن أبي طالب ، بينما نجد الزمخشري ينقل رأي القائلين بهذا فحسب و

لم يعتمده بنفسه ، و بالتالي فإن صيغة (صرَّح) التي أتى بها الكاتب هنا فيها تضليل للقارئ ، و إيهام له بأن الزمخشري قد تقبل هذا القول .

ص٥٢ : ذكر أنّ الواحدي في أسباب النزول فسر الآية بعليّ و شيعته ، و الحقيقة أنَّ الواحدي لم يقل ذلك مطلقاً و هو افتراء عليه ، راجع أسباب النزول للواحدي عند كلامه على أسباب نزول آية الولاية تجد أن الواحدي لم يقل هذا ، بل نقل أقوال غيره فقط ، وهو مطبوع على هامش تفسير الجلالين و موجود في كل بيت مسلم تقريباً .

ص ٥٣ : يستشهد بالكافي للكليني ، و هو كاتب شيعي معروف ، و لا قيمة للاستدلال به هنا لأنه المرجع الاثني عشري الأول ، و كذلك مثله آمالي الصدوق ، و يأتي منهما بأخبار عجيبة ، فيها اتهام لأصحاب رسول الله منقولة عن الكذابين ، لا نجدها في غير هذه الكتب ، كقوله عن عمر بن الخطاب : " لقد تصدقت بأربعين خاتماً و أنا راكع لينزل في ما نزل في عليّ فما نزل " ، و هو خبر موضوع للسخرية من عمر رضي الله عنه ، و قد بُني على وهم نزول الآية بعليّ ، و جميعه باطل.

ثم يقول الكاتب في خاتمة حديثه عن آية الولاية : " و إذا عرفت مما قدمنا لك من الأدلة سنة و شيعة فنقول : لا يجوز تقديم غير عليّ ، كما لا يجوز تقديم أحد على النبي .... " ، ثم يرى كل رأي مخالف لرأيه صاحب هوى ، و هو بذلك قد حكم على جمهور الصحابة بما فيهم الخلفاء الراشدين على أنهم أصحاب هوى ، مع أنهم حملة الدين إلى مشارق الأرض و مغاربها ، و بالتالي فقد ذهب الدين من أوله مع هؤلاء الصحابة ، و كانت الأمة شرُّ أمة بمخالفتها لربها و نبيها ، و هذا ما وجدته في بعض أقوالهم ، و أستغرب كيف يؤمنون بعد هذا بقول الله تعالى : { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ } آل عمران ١١٠، و كيف سيكون حال آخر الأمة على حال أولها هذا ...؟ .

و كما رأينا فهو لم يقدم دليلاً واحداً صحيحاً يقضي بولاية عليّ بن أبي طالب كخليفة لرسول الله مباشرة بلا فصل ، و لم يجد خيراً مما قدمه ، و ما قدمه لا تقوم له قائمة ، لمخالفته في الجوهر و الشكل لظاهر القرآن الكريم و جوهر الدين الإسلامي .

ثانياً : آية التطهير :

و هي قوله تعالى : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} الأحزاب الجملة الأخيرة من الآية ٣٣ .

ص ٥٣ : ذكر أن الشيعة يرون أنها نزلت في آل البيت النبوي خاصة ، و أقول : يفهم الشيعة الاثنا عشرية من كلمة أهل البيت أنها تدل على أناس مخصوصين ، و يؤمنون أن مصطلح أهل البيت مقصور عليهم ، و لا دليل على ذلك كما سنرى لاحقاً .

ثم قال الكاتب : إن السنة يروون أنها نزلت فيمن روى الشيعة أيضاً ، لكنهم ينحرفون عن معناها ، و سنرى ذلك بعد قليل .

ص ٥٤ : يناقش الآية من الناحية اللغوية نقلاً عمن سبقه من الشيعة الذين قالوا : إن الله تعالى لما خاطب نساء النبي صلى الله عليه وسلم خاطبهن بنون النسوة ، و لما أراد أن يذهب الرجس عن أهل البيت أتى بضمير التذكير ، و يدرك هذا أكثر العوام ...الخ .. ثم استشهد بكتاب تفسير شيعي لعليّ بن إبراهيم الذي روى عن زيد بن

علي ، ثم قال : " إنّ الدليل على خروج نساء النبي و أمهات المؤمنين من معنى آية التطهير أنَّ الله قد هددهنّ قبلها في نفس السورة ، و كذا في سورة التحريم " .

و نلاحظ نحن أنَّ قوله تعالى : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} ، هو جزء مقتطع من آية كاملة تخاطب نساء النبي صلى الله عليه و سلم ، و هي : { وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا } الأحزاب ٣٣-٣٤ .

و كما نلاحظ فإنَّ أيّ قارئ للآية يفهم أنّ هذه العبارة تخاطب نساء النبي ، و أنهن هنّ أهل البيت المقصودون بها ، و تبقى إشكالية وحيدة في الآية استغلها هؤلاء لصالحهم ، و هي قوله " عنكم " بدلاً من " عنكن " المفترضة ، و زعموا بسبب ذلك أن هذه العبارة لا علاقة لها بما قبلها و لا ما بعدها ، و لا أظن عاقلاً يقبل بهذا ، و إلا فالمتهم هو كلام الله عز و جل ، إذ كيف يقحم عبارة في نص لا تنتمي إليه ، مع أنه كتاب أحكمت آياته لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، و لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ..إلى آخر ما جاء في وصف دقة القرآن و تناغمه و انسجامه ، فهل يجوز أن يضع عبارة في غير مكانها الصحيح ؟!..

و الكاتب يقول : " إنَّ تغيير ضمير المخاطب من نون النسوة إلى ميم الجمع دلالة على فصل الآية عما قبلها ، و غفل أنَّ العبارة نفسها جزء من آية ، و ليست آية مستقلة بنفسها ، و الآية التالية لها جاءت جميعها بنون النسوة ، و لا شك أن في تغيير الضمير لطيفة إلهية مقصودة ينبغي أن نفهمها بما ينسجم مع سياق الآيات ، لا أن نجنح لخيالات تؤدي أخيراً للتشكيك بإعجاز القرآن و سلامته من النقص و الخطأ .

و الظاهر أننا إذا تأملنا الآيات السابقة لهذه الآية ، و بدايتها نفسها و ما بعدها ، لوجدنا أنها جاءت جميعها بصيغة الأمر لقصد التوجيه ، و كل عباراتها و جملها من الناحية البلاغية من ضروب الإنشاء ، بينما اعترضت هذه العبارة و التي أطلقوا عليها آية التطهير– مع أنها جزء من الآية – بصيغة الإخبار ، و مفتتحة بإنما التفسيرية التوكيدية ، و يسمى هذا الضرب من الكلام إطناباً ، و يفيد هنا حسب السياق الواضح : التفسير ، و فيه أيضاً إضافة العام إلى الخاص ، و تفصيل ذلك :

إنّ هذا التذييل بهذه العبارة بعد مجموعة الوصايا لأزواج النبي إنما جاء ليوضح الغاية من تلك الوصايا المتقدمة و المتأخرة ، و التي يوصي الله بها أزواج النبي باعتبارهن القدوة لنساء الأمة ، و المثل الأعلى كما أشارت السورة نفسها في بدايتها بقوله تعالى : { النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ } الأحزاب آية ٦ ، فشبه الله الأمة الإسلامية المؤمنة بالأسرة الواحدة القائم بأمرها هو النبي صلى الله عليه وسلم و هو الأب الأكبر ، و زوجاته هنّ أمهات هذه الأسرة ، و مهمة الأم التربية ، و هي الركن الأساسي بعد الرجل لصلاح الأسرة أو فسادها ، و بالتالي لا بد لنساء هذا النبي كي تكتمل مهمته و رسالته أن يكنّ القدوة الحسنة في الصلاح و التقوى ، لأنهنّ يمثلن بيت النبوة ، و بصلاحهن يصلح أهل البيت ، ويكون معنى عبارة التطهير على الشكل التالي : إنما يريد الله بهذه الوصايا التي يوصيكنّ بها أن يطهركنّ وما تبع لكنّ من أهل بيت النبوة .

و معلوم أنَّ أهل بيت الرجل لا يقتصر على نسائه ، و لكن نساؤه وراء خير هذا البيت أو شره ، أو لهنّ الدور الأكبر في ذلك من بعده ، و عليه فقد وجب الإتيان بالميم الجامعة في الآية ليشمل التطهير الذكور مع الإناث ، فيكون المعنى أوسع و أشمل ، و بما أن نساء النبي حملن مسؤولية أمومة المؤمنين فقد وجب التأكيد عليهن أن يلتزمن بأعظم الصفات لأنهن القدوة ، و قد بين في هذه العبارة التي ندرسها أن

الغاية من توجيهات الآيات أن يطهرهنّ مع أهل بيتهنّ الذي هو بيت النبي نفسه ، و يذهب عنهنّ الرجس مع سائر من انتمى إلى هذا البيت ، و لو جاءت العبارة بصيغة نون النسوة لاقتصر التطهير عليهن ، و لما تعدى إلى غيرهن ، و هو أمر واضح .

و أما مصطلح أهل البيت الذي يقول البعض بقصره على عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين فمردود عقلاً و نقلاً ، و بيان ذلك فيما يلي :

المعلوم أنّ أهل بيت الرجل هم زوجته و أولاده و عصبته ، وذلك مادامت زوجته تحت كنفه ، فإن طلقها خرجت عن كونها من أهله و لم تخرج عن كونها أم أولاده ، و بما أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يطلق زوجاته الذين بقين معه إلى آخر يوم من وفاته فهنَّ جميعاً أهل بيته ، و مما يؤيد هذا من القرآن الكريم قوله تعالى عن موسى : { فَلَمَّا قَضَى مُوسَىالأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ} ، القصص آية ٢٩ ، و المعلوم أن من كان معه هي زوجته ، بعد أن قضى أجل اتفاقه مع أبيها حسب القرآن ، حيث عمل لديه سبع سنوات و زاده ثلاثاً كمهر لها ، ثم أخذها و رحل بها ، و لم يذكر القرآن أهلاً لموسى غير زوجته .

و كذلك قوله تعالى في إسماعيل عليه السلام : { وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا} مريم آية ٥٥ ، فهل كان إسماعيل يستثني زوجته من هذا الأمر ؟ ، فعلى الأقل تقع زوجته في جملة أهله .

و كذا قوله تعالى عن امرأة لوط عليه السلام في أربع مواضع : { إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ (٥٩) إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ (٦٠) فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ (٦١) قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ} الحجر آية ٥٩ - ٦١، و العنكبوت آية ٣٢ و ٣٣ ، و الصافات آية ١٣٥ ، و هو نص قاطع على أنّ امرأة الرجل هي من

أهله لأنه استثناها منهم في هذه الآية ، و أما في السنة النبوية فقد ورد في مسند أحمد رواية برقم ١٣٥٧٦ ، في مسند أنس بن مالك بسند صحيح ، قال أحمد حدثنا عفان حدثنا حماد حدثنا ثابت عن أنس بحديث طويل جاء فيه : فجعل (أي النبي) يمر بنسائه و يسلم على كل واحدة : سلام عليكم يا أهل البيت ، كيف أصبحتم ؟ .

و روى ابن السني في عمل اليوم و الليلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن بنى بزينب بنت جحش ، و دعا الناس لطعام دخل على عائشة و قال : السلام عليكم يا أهل البيت ، فقالت : و السلام عليك يا رسول الله ، كيف وجدت أهلك ؟ ، ثم أتى حُجَر نسائه ، فقالوا له مثل قول عائشة .

و قد ورد في الآثار الصحيحة و المشهورة كما في صحيح مسلم ، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة ، قوله عليه الصلاة و السلام : (إنا آل محمد لا تحلُّ لنا الصدقة) ، و قد منعها بسبب هذا الحكم الشرعي عن آل جعفر و آل علي و آل عقيل و آل العباس ، حيث عدَّهم من أهل بيته جميعاً لقرابتهم له .

و روى هذا الخبر غير مسلم أيضاً و كان مشهوراً ، حتى إن زيد بن أرقم كان يفسر قول النبي كما سيأتي لاحقاً : (أوصيكم الله في أهل بيتي) ، إن أهل بيته هم من حرمت عليهم الصدقة ، رواه مسلم في صحيحه باب فضائل عليّ .

و روى الطبري في تفسيره ج ٢ ص ٣٨٣ : (إن مسروقاً ركب إلى عائشة فقال : " السلام على النبي و على أهل بيته ") ، مما يدل على شيوع استعمال مصطلح أهل البيت للزوجة ، و القرآن إنما نزل بلغة العرب .

و أما ما ورد من أخبار حول حادثة الكساء ، و سندرسها بالتفصيل لاحقاً مع قصص العباءة و المباهلة ، و التي فهم منها البعض أنّ آل البيت هم عليٌّ و فاطمة و

الحسن و الحسين فقط ، فهي على سبيل الاختصاص لا الحصر ، و لا يقدح هذا الاختصاص بغيرهم من آل البيت المقربين .

ص ٥٥ : يفهم من الآية : { إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ (٤) عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا (٥)} ، التحريم ، آية ٤ و ٥.

يقول في سياق فهمه لهذه الآية : إنَّ مفهوم الآية أنَّ نساء النبيّ لسن مؤمنات و لا قانتات و لا تائبات ..إلخ ، و لم يتابع قوله ليقول بحسب افتراضه : إنهنّ كذلك لسن مسلمات و لا ثيبات و لا أبكاراً ، كي لا يعرض نفسه لموقف حرج لا يستطيع الخروج منه ، بل اكتفى باقتطاع كلمات من الآية ليبني عليها استنتاجه المنطقي – كما يرى – من أسلوب الآية ، و ينفي عن أمهات المؤمنين كل صفة تربطهن بالإيمان و التقوى ، و هي طريقة عجيبة للاستنتاج اللا منطقي .

و اعتقد أن بطلان هذا الرأي واضح ولا يحتاج لكلام كثير ، و ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلق نساءه ، فتثبت بذلك هذه الصفات الايجابية في الآية لهنَّ كاملة ، و أيضاً فإنه لا يليق لنبيّ أن تكون زوجته لا تحمل تلك الصفات و تبقى زوجته حتى مماته كما حصل في حالة أزواج النبي ، و الآية توجه نساء النبي لصفات الكمال التي يجب أن يتحلين بها ، و أن لا يكنَّ مثل باقي النساء في الكيد و الاحتيال بعد ما فعلوه مع النبي .

و زعم أنَّ نساء النبي لم يتبن من أذاه ، و أنه هجرهنَّ شهراً بعد نزول الآية السابقة ، و هو تضليل للعامة ، و ذلك لأن سائر المحدثين و المفسرين أجمعوا على أن الآيات السابقة نزلت بعد هجره لهنّ تسعاً و عشرين يوماً ، و أنه خيرهنَّ بعد ذلك بين الاستمرار معه على حاله أو الطلاق ، فأبين جميعهنّ الطلاق ، و آثرن الدار الآخرة

على الحياة الدنيا ، و قد روى ذلك مسلم في صحيحه في باب الإيلاء و اعتزال النساء بعدة طرق عن عمر بن الخطاب ، و الواحدي في أسباب النزول بعدة طرق ، عن عائشة و ابن عباس و عمر ، وكذا البخاري روى مثلها ، و غيرهم من أهل الحديث و التفسير ، و كلهم أجمعوا على أن هجر النبي صلى الله عليه و سلم لنسائه كان سبباً في نزول هذه الآيات على عكس ما افتراه الكاتب .

ثم يقول الكاتب في الصفحة نفسها : " و أنَّ فيهن من حاربت علياً " ، و هذا الذنب هو حجة الشيعة الاثني عشرية العظمى و من والاهم للطعن بعائشة أم المؤمنين ، و هو يعتمد على قراءة التاريخ من قبل بعض الكتاب بوجهة واحدة في كتبهم التاريخية كما فعل اليعقوبي في تاريخه ، و أبو مخنف لوط بن يحي الذي اعتمد الطبري كثيراً من روايته ، و كان هذان من الشيعة ، و قد خالفا جمهور الأمة في طريقة سردهم لأحداث التاريخ الإسلامي الأول ، و قد برع أمثال هؤلاء الكتاب في سرد الحبكة القصصية للأحداث المثيرة في تاريخ الأمة ، و لا سيما موقعة الجمل التي يقصدها كاتبنا هنا ، و مازال خلفاؤهم إلى يومنا هذا بارعين في سرد قصة مقتل الحسين سنوياً على الجمهور المتعاطف ، بطرق تثير العواطف إلى حد كبير ، معتمدين على خيالاتهم الخاصة في أكثر أجزاء القصة ، يؤلفون بطرق قصصية مثيرة بعض الأحداث الخيالية في التاريخ الإسلامي ، فتثير عواطف الشيعة ضد أهل السنة بشكل كبير ، مثل كتاب : [الهجوم على بيت فاطمة] [٦٩] ، و الذي يتهم الكاتب فيه بشكل مثير جداً عمر بن الخطاب بمحاصرة بيت فاطمة بنت النبي ، و إحراقه و ضربها ، و إسقاط جنينها التي كانت به حاملاً بعد وفاة النبي ، و يسمون السقط محسناً ، و يثيرون الحقد الكبير ضد شخصية عمر بن الخطاب الخليفة العادل الذي كان له فضل فتوح فارس و الشام و مصر و أفريقية ، و قد اعتمد كاتب " الهجوم

[٦٩] - الكتاب موجود في مكتبة الحوزة الزينبية في دمشق منطقة السيدة زينب .

على بيت فاطمة " على مصادر للزنادقة و الشعوبيين الذين عمدوا دوماً لتشويه التاريخ العربي و الإسلامي الأول من أمثال ابن الراوندي[٧٠] و غيره ، و للأسف الشديد نجد جمهور الشيعة يصدقون هذا الافتراء ، و يرددونه فيما بينهم على أنه حقائق لا شك فيها .

و الحقيقة التي لا نشك فيها بحسب جمعنا للروايات المنطقية ، و التي يخلو أصحابها من الخلفية المذهبية ، و على رأس هؤلاء الرواة سيف بن عمر التميمي الذي أكثر الطبري عنه أيضاً في تاريخه : أنّ عائشة عندما خرجت إلى العراق قبل حرب الجمل لم تكن تقصد علياً ، بل كانت تريد قتلة خليفة المسلمين عثمان بن عفان الذين استتروا بستار عليّ ، و خرجوا معه من المدينة إلى الكوفة ، و لم يقتص منهم أحد ، مع أن جريمتهم كانت أعظم جريمة على وجه الأرض آنذاك ، فالمقتول هو خليفة المسلمين ، قتلوه بغير حد و لا حق و لا إثم يستحق القتل عليه ، وكانوا من الغوغاء و نُزَّاع القبائل ، بعد أن قدَّم لهم عثمان كل ما أرادوه منه حرصاً منه على عدم استبداده بالحكم دون الناس ، و لم يكن عليٌّ براض عن مقتل عثمان على الإطلاق كما تثبته الروايات الكثيرة التي حققناها في مسند عليّ ، بل كان موافقاً لرأي عائشة في إقامة القصاص في حق هؤلاء القتلة ، و اتفق معها على تنفيذ القصاص قبل المعركة ، إلا أنَّ هؤلاء القتلة الذي جاءوا مع عليّ ليروا ما سيصدر بحقهم تنبهوا للخطر الداهم عليهم ، فتوزعوا ليلاً بين صفوف جيش عليّ و عائشة ، و في ظلام الليل الدامس ، صاح كل فريق منهم أنّ الجيش الآخر قد غدر بنا ، و اتفقوا على قتل طلحة و الزبير و عائشة لأنهم كانوا هم أكثر الداعين لإقامة القصاص ، و قد حدث الهرج والاضطراب بين الجيشين ، و هذا ما أرادوه تماماً ، و تم ملاحقة طلحة و الزبير و

---

[٧٠] ـ المتكلم من أهل مرو الروذ ، سكن بغداد وكان معتزلياً ، ثم تزندق ، و قيل كان أبوه يهودياً ، سيرة أعلام النبلاء ج١٤ ص٦٠.

قتلهما بعد أن تنحيا و حاولا عدم القتال ، لعلمهما بأنه لا يجوز أن يقاتل المسلمون بعضهم ، و لا سيما أنّ عليّاً هو من كان على رأس الجيش الآخر ، و قام عليٌّ بإنقاذ عائشة من القتل المحتوم على يد أولئك الشذاذ الذين أشعلوا الحرب دفاعاً عن أنفسهم .

و بعد تلك المأساة التاريخية زعموا أنّ عائشة حاربت علياً و الحسن و الحسين ، و هو افتراء كبير عليها ، و على عليّ و الحسن و الحسين ، بل كان منهم أنفسهم من قتل عليّاً نفسه فيما بعد ، بعد أن كانوا من أتباعه في الظاهر ثم خرجوا عليه .

و خرج منهم أيضاً من جعل عليّاً معصوماً منزهاً عن الخطأ ، و فوق الأنبياء تارة ، و آخرون قالوا بألوهيته .

و لذلك ننصح بعدم الاعتماد على كل ما كتب في التاريخ ، و الاستفادة من ملكات النقّاد البصيرين في تفنيد الروايات و تمييز صحيحها من سقيمها ، و ننصح بقراءة كتاب تاريخ الدولة الاموية و الأحداث التي مهدت لها للدكتور يوسف العش ، فهو أفضل ما كتب في هذا المجال ، و كذلك كتبه الأخرى كلها جديرة بالقراءة و الاعتماد عليها ، لحياده و سلامة منهجه من الاحتيال .

ص ٥٥ : أورد أبياتاً مزورة لابن عباس ، لا يمكن أن تكون قد خرجت إلا من حاقد مبغض لعائشة ، نسبها زوراً لابن عباس كي يسيء لكليهما ، و ابن عباس كان من أكثر الناس احتراماً لعائشة لكونها أمّاً للمؤمنين بنص القرآن ، و ينبغي عليه أن يحترمها ، و الآبيات هي : تجمّلتِ تبغّلتِ ولوعشتِ تفيلتِ

لك التسع من الثمن و بالكل تملّكتِ

و الأبيات تسخر من عائشة بشكل كبير ، فتذكر كيف ركبت الجمل في موقعة الجمل ، و ركبت البغل فيما بعد ، و لو عاشت المزيد لركبت الفيل ، و المقصود أنها تصدرت للقيادة و الزعامة وهي غير أهل لها ، و أنها تجاوزت بذلك حدودها ، و

باعتبارها زوجة من تسع زوجات للنبي ، فهي ليس لها من ميراثه إلا التسع من الثمن ، لأن حصة الزوجة الثمن بوجود الأولاد ، و كان للنبي فاطمة من بعده من أولاده ، ولكنها مع ضآلة حصتها استولت على كل شيء ، و المقصود به زعامتها للناس في مطالبتها بإقامة القصاص من قتلة عثمان ، و خروجها على رأس الجيش ، مع أن سائر نساء النبي قعدن في بيوتهن .

و هذه السخرية و الاستهزاء بزوجة النبي في الدنيا و الآخرة – كما رواه عليّ بن أبي طالب نفسه ، و حققناه من حديثه الصحيح في مسند عليّ – لا تليق لا بابن عباس و لا بأي مسلم مؤمن بأن القرآن كلام الله عز وجل ، لأن القرآن ينص على أنها أم للمؤمنين ، و عليه ينبغي احترامها و إجلالها كالأم الحقيقة ، و معلوم أن الأم أحق الناس بحسن الصحبة ، لا بالسخرية و الاستهزاء .

و أما سبب نسبة الأبيات لابن عباس فلأن ابن عباس قد نسب إليه الكثير من الأخبار زوراً و بهتاناً كونه من أكثر الناس علماً و عطاء للعلم ، و قد مر معنا كيف أنّ محمد بن السائب الكلبي كان يكذب في الحديث ، و يخترع سنداً إلى ابن عباس ليتقبله الناس و مثله كثير .

و قد أخرج أحمد و أبو نعيم في الحلية و غيرهما عن ذكوان مولى عائشة عن ابن عباس أنه دخل عليها ساعة موتها ، و قال لها : " أبشري يا أم المؤمنين فوالله ما بينك و بين أن يذهب عنك كل أذى و نصب ، و تلقي الأحبة ، محمداً و صحبه إلا أن تفارق روحك جسدك ، كنتِ أحبَّ الأزواج إلى رسول الله و لم يكن يحب إلا طيباً ، و أنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات فليس في الأرض مسجد إلا و هو يتلى فيه آناء الليل و أطراف النهار ، و سقطت قلادتك في الأبواء فاحتبس النبي بالمنزل و الناس معه في ابتغائها حتى أصبحوا على غير ماء فأنزل الله : { فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا

} [٧١] فكان في ذلك رخصة عامة للناس ، و الله إنك لمباركة " ، فقالت عائشة : " دعني يا ابن عباس من هذا ، فو الله لوددت أني كنت نسياً منسياً " .

نلاحظ كيف يمكننا بسهولة أن نقبل الخبر السابق لمسايرته لمنطق العلاقة السليمة بين أصحاب رسول الله رضي الله عنهم ، فابن عباس يواسي أم المؤمنين و يذكر فضائلها لتستبشر خيراً ، و هي قد غلبها خوف الله عز وجل حتى لم تعد تثق بعمل لها أو منقبة ، و ترجو رحمة الله ، و هذا تماماً ما تعلمته من مدرسة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال : (و اعلموا أنه لن ينجو أحد منكم بعمله) ، قالوا : " و لا أنت يا رسول الله ؟ " ، قال : (و لا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته) .

و بحسب قراءتي للاثني عشرية ، وجدت أنهم يرفضون هذا المنطق من التواضع ، و يريدون من الرجل أن يمدح نفسه بنفسه كي يشهدوا له بالصلاح ، وقد نسبوا لعليّ بن أبي طالب مثلاً خطبته الشقشقية التي يمدح بها نفسه ، و غيرها من خطبه المنحولة في نهج البلاغة ، و هو ما لم يفعله عليٌّ مطلقاً في سائر حياته ، و لم يعرف عنه ، و استدلوا منها على عظمته ، بينما يجدون التواضع من الرجل مذمة له و منقصة ، كقول أبي بكر عن نفسه لما تولى الخلافة : " إني وليت عليكم و لست بخيركم " ، وقول عمر بن الخطاب : " لا أبقاني الله لمعضلة ليس فيها أبو الحسن " أي علي بن أبي طالب ، و هذا القياس فاسدٌ بلا شك في مدرسة النبي صلى الله عليه وسلم ، لقول الله في القرآن في سورة النجم آية ٣٢ : { فَلا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى} ، و ذمّه للذي يزكي نفسه : { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاء } النساء ٤٩ ، و حتى النبي نفسه كما مر معنا ذكر أنه لن ينجو

---

[٧١] - سياق هذه العبارة من الآية التي تنص على كيفية الوضوء كاملا كما في المائدة ٦ و النساء ٤٣ تنفي صحة هذه القصة التي تقول أن سبب نزول التيمم هو قصة فقدان عائشة لقلادتها ، لأن الآية تتحدث عن الوضوء بشكل إجمالي و ليس عن التيمم فقط ، و ليس من المعقول أن المسلمين لم يكونوا يتوضؤون قبل هذه الحادثة ، و الصلاة و الوضوء كانتا مشروعتين قبلها بكثير .

بعمله بل برحمة الله ، و عندما كان النبي يمدح نفسه فكان إنما يفعله اتباعاً لأمر الله في البيان كقوله : أنا سيد الأولين و الآخرين و لا فخر ...

ص ٥٦ : قال الكاتب : أفيليق مع أفعالهن المخالفة لآداب الزوجية فضلاً عن كونه رسول الله أن يشاركن أهل البيت في التطهير من الرجس و هنَّ منغمسات فيه ؟ ، و لو كانت شاملة لنساء النبي و خصوصاً عائشة لطبلت و زمرت و أسمعت الأحياء جميعا حتى الموتى ..إلخ ..

و أتعجب له كيف يصدر منه هذا الكلام في حق أم المؤمنين وهو مسلم ، و هي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أحب نسائه إليه بعد خديجة ، ثم يدعي دفاعه عن آل البيت و نسبته للدين الإسلامي ؟ ، و هل يجعل الله عائشة زوجة للنبي و هو يعلم أنها منغمسة في الرجس كما يقول ، و هل يحاول القول أنه يعرف عائشة أكثر من الله و رسوله ؟ ، ألم يقل الله في سورة النور ٢٧ : { وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ }، أوليس النبي طيباً حتى تكون زوجته منغمسة في الرجس ؟ ، و هل تسكن نفس النبيّ إليها لو كانت كما يقول ، و هل يطلب النبيّ من نسائه الأخريات الإذن ليمرّض في بيت عائشة آخر أيامه و ليموت و يدفن في حجرتها و هي منغمسة في الرجس !.

لا أعتقد أنّ هذا الكلام يخرج من مسلم يعي ما يقول ..

لننظر إلى قوله تعالى في سورة الأحزاب آية ٥٣ : { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا } ، فقد اعتبر في الآية أن مجرد النظر لنساء النبي فيه أذى للنبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف بهذا الكلام الشنيع الذي يهاجم به عائشة و سواها من أمهات المؤمنين ، و قد قال الله في ذلك : { إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا (٥٧) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا

بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا } الأحزاب آية ٥٧ – ٥٨ ، و توضّح الآيات التالية أن ذلك العمل لا يخرج إلا من المنافقين .

ص ٥٦ : أورد أنّ النبي صلى الله عليه و سلم حين حادثة الكساء و نزول آية التطهير في بيت أم سلمة منع أم سلمة من الدخول تحت الكساء مع عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين بقوله لها : (لا ، قفي مكانك) ، كما أخرج عائشة و زينب بمثل ذلك .

و الحق أنّ آية التطهير هي جزء من آية كما بيَّنا ، و لم تنزل منفصلة لوحدها كما تزعم الرواية ، و أما ما أورده من إخراج أم سلمة من تحت الكساء فهو أبطل من الرواية السابقة ، و إخراج عائشة و زينب كذلك ما هو إلا افتراء آخر على النبي صلى الله عليه وسلم مبني على روايات باطلة أساساً و سنبين كل ذلك لاحقاً .

ص ٥٧ : يستشهد بخروج نساء النبي من زمرة أهل بيته أنه لم يباهل بهن نصارى نجران ، مع أنّ الآية تنص على دعوة نساء آل بيته للمباهلة ، و قال : إن هذا أعظم موقف تنازع فيه الحق و الباطل ..إلخ .

إلا أن رواية المباهلة أصلاً مختلف فيها ، و ذهب أناس إلى أنها لم تحدث أصلاً لأن النصارى خافوا منها ، و سأعود لدراسة روايتها فيما يأتي عند ذكرها كدليل أساسي .

و أظن أنه من الواضح أنه لا يحق لنا أن ننفي انضمام أزواج النبي لآل بيته لمجرد عدم دخولهم تحت الكساء ، والذي لا أدري كم شخصاً يمكنه أن يدخل تحته و هو كساء شخص واحد ، عندما قال النبي صلى الله عله وسلم مشيراً إلى فاطمة و عليّ و الحسن و الحسين : (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً) ، و ذلك لأنّ سائر هذا لا ينفي انضمام أي شخص خارج هؤلاء الأربعة عن دائرة

آل البيت ، و كذلك في المباهلة إنَّ صحت ، و ليس هذه إلا شبه أدلة يستمسك بها الكاتب لنصرة رأيه رغم الأدلة الكثيرة التي تنقضه .

في الصفحة نفسها ٥٧ يقول : (على أن المتبادر من لفظة آل بيت النبوة هم علي و فاطمة و الحسن و الحسين) ، و لكنَّ هذا عند بعض الشيعة فقط ، و ليس عند غيرهم ، لأن سائر الصحابة كانوا يفهمون من لفظ آل البيت بني هاشم و بني المطلب ، و قد نصّ على ذلك كثير من الروايات الصحيحة المتواترة و المستفيضة كما في صحاح البخاري و مسلم و ابن خزيمة و غيرهم من كتب الحديث و الفقه التي بنت أحكاماً كثيرة على ذلك ، بل إن الدولة العباسية قامت على أساس الدعوة لآل البيت باعتبار بني العباس من آل البيت ، و قد كان جمهورها شيعة الكوفة بالدرجة الأولى ، و عامة الشيعة الذين لم يحصروا مفهوم آل البيت بعليّ و فاطمة و الحسن و الحسين ، و كانت الدعوة العباسية للرضا من آل البيت ، و بويع العباسيون على هذا الأساس ، مما يدل على اشتمال مفهوم آل البيت في ذلك العصر لغير أولاد عليّ بن أبي طالب ، و الاثنا عشرية لم تتبلور كمذهب منفصل إلا في نهاية القرن الثالث الهجري عند وفاة الحسن العسكري الإمام الحادي عشر بدون ولد يخلفه في الإمامة ، كما أكّد عليه مؤرخو الشيعة أنفسهم كالأشعري القمي و النوبختي ، فافترض مؤسسو المذهب وجود ابن مخفي للحسن العسكري ، و أطلقوا عليه اسم محمد المهدي ، و اعتبروه غائباً ، و انتظروا خروجه للناس حتى يومنا هذا ، و لم يخرج بعد بالطبع ، و اختلقوا حوله قصصاً خيالية كثيرة تجدها مجموعة في كتاب بحار الأنوار للمجلسي في الجزء رقم ١٠٠.

حديث الثقلين : ص ٥٧ : ذكر حديثاً يعتبر من أعمدة حجج التشيع ، و هو حديث : (إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله و عترتي أهل بيتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً) .

و قال في الهامش : " أخرجه مسلم " ، و لم يخرجه مسلم بهذا اللفظ ، و زعمه هذا تضليلٌ كبير ، و قال أيضاً أخرجه الترمذي و الدارمي و أحمد بن حنبل ، و هم أخرجوه جميعاً بهذا اللفظ ، و لن أخوض الآن في تحقيق الحديث بهذا اللفظ لأنه سيأتي بعد قليل كدعامة أساسية في حجج الكاتب تحت قسم الشيعة و السنة النبوية ، و سأبيّن هناك أنّ الحديث لا يصح بهذا اللفظ ، بل هو محرّف عن لفظه الصحيح الوارد في صحيح مسلم ، و الصحيح هو : (إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله ، ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً ، و حثَّ على كتاب الله و رغَّب فيه ، و عترتي أهل بيتي ، أوصيكم الله في أهل بيتي - ثلاثاً -) .

و لا بد من التنويه هنا أنّ الكاتب يقصد باستشهاده بهذا الحديث أنّ التمسك بآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كزعامة دينية و مرجعية وحيدة فرض لازم على الأمة كفرض التمسك بكتاب الله عز وجل ، و الحديث باللفظ الذي ذكره باطل ، والأهم من ذلك أن آل البيت أوسع بكثير مما يظنون ، و حتى لو أردنا أن نحصر آل البيت كما أرادوا بعليّ وفاطمة و الحسن و الحسين و ذريته ، فإن من ذريته من لا يتفق مطلقاً مع الإثني عشرية منذ بداية تأسيسها إلى وقتنا الحاضر ، ولو أنها كانت تعتمد على نصوص حقيقية لما خرج عليها أكابر آل البيت أنفسهم عبر التاريخ ، و على رأسهم زيد بن علي بن الحسين مؤسس الطائفة الزيدية التي لا تعترف بالاثني عشرية ، و لا بنصوصها في تسمية الأئمة ، و هو حفيد الحسين بن علي ، و هذا على فرض وجود تلك الأفكار في عهده ، و نحن لا نعتقد هذا مطلقاً ، فالنصوص حديثة العهد اكتملت بوفاة الحسن العسكري الإمام الحادي عشر ، و لعدم وجود

عقب له ، و لفقت في نهاية القرن الثالث الهجري بحسب الظاهر لتكتمل النظرية ، و أقدم تصنيف لهم هو الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة ، و هو المرجع الأول ، و المؤسس الفقهي الحقيقي للاثني عشرية .

و كذلك في كل طبقة من طبقات أولاد الحسين نجد أنّ أكثرهم لا يمت للاثني عشرية بصلة و لا يعترف بها ، و أعني بذلك عدم التزامهم بأئمة الاثني عشرية ، و نحن طبعاً كما ذكرت ننفي وجود نصوص الإمامة في عهدهم لعدم وجود دليل عليها ، و لذلك كان بعضهم ينظر إلى الآخر نظرة الأقران لاجتهاد كل منهم بعلمه ، و في عصرنا الراهن فإننا نجد الخلاف مازال قائماً بين مختلف المنتسبين لآل البيت من أولاد الحسين و ذريته ، و هم متوزعون بين مختلف الطوائف الإسلامية ، و على ذلك فمن غير المنطقي أن يأمرنا الله و رسوله باتباع آل البيت ، و هم على ما هم عليه من الاختلاف في العقائد و المذاهب ، و كل منهم يزعم أنَّ الحق إلى جانبه مع استواء نسبه و علمه بالآخرين ، و هذا ما يدعونا لرفض لفظ الحديث السابق لكونه غير منطقي .

حديث السفينة : و لفظه : (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ، و من تخلف عنها غرق و هوى) ، و قال في الهامش : رواه جماعة كثيرة من أعاظم أهل السنة ، منهم الحاكم في المستدرك ، و أقول : الحديث أيضاً غير صحيح مطلقاً ، و لم يروه أعاظم أهل السنة كما ادعى ، و سنرى دراسته لاحقاً مفصلاً تحت عنوان **الشيعة و السنة النبوية** ، و ينطبق عليه ما قلته قبل قليل أنّ أهل البيت هم أشتات بين فرق و مذاهب المسلمين ، و ليسوا كياناً واحداً حتى يصح فيه مثل هذا القول .

ص ٥٨ : يستشهد بأبيات منسوبة للشافعي مرة أخرى ، و الشيعة بشكل عام يعجبهم الاستشهاد بأبيات الشافعي المعروف بجمال تعابيره الشعرية ، و لكونه صاحب مذهب فقهي مخالف لهم ، و قد أكثر من الثناء على آل البيت النبوي ، فيرون فيه حجة لهم ، و الغريب أنهم لم يتنبهوا إلى أنَّ هذا الأمر يدل على حبّ أهل السنة لآل البيت النبوي و إجلالهم لهم ، بل فهموه على عكس ذلك ، و اتهموا الشافعي بسوء العمل عندما عرف قدر آل البيت ثم حاد عنهم و اختار مذهبه المغاير لهم ، و هو نظر قاصر بالتأكيد لأنَّ آل البيت النبوي كما ذكرنا قبل قليل ليس لهم مذهب موحد ، بل افترقوا في سائر الأمة ، و الإثنا عشرية فقط هم الذين يعتقدون أنهم يحتكرون مذهب آل البيت لأنفسهم ، و على عادة بعضهم في تهويل الأقوال ، قام عبد الحسين دستغيب في كتابه : " سلسلة أصول الدين في كتاب النبوة و الإمامة " ، من منشورات طهران بالاستشهاد بالشافعي أيضاً ، و لكن بأبيات ملفقة لا يمكن للشافعي أن يقول بها و هي :

كفى في فضل مولانا علي وقوع الشك فيه أنه الله

فمات الشافعي و ليس يدري عليٌّ ربّه أم ربّه الله

و نستنكر جداً أن ينسب دستغيب هذا القبيح من القول للشافعي ، و أن يضمن هذه الأبيات في كتاب يشرح فيه أصول الدين عند الشيعة الاثني عشرية .

ص٥٩ : يقول الكاتب و هو ما يزال يناقش آية التطهير و عدم دخول نساء النبي في مضمونها : و ظاهر أن اختصاص الأزواج أو إشراكهن مع أهل البيت في هذه الآية الكريمة مفتعل ضد أهل البيت عليهم السلام ، و كثيراً ما أتوا بما يضاد أهل البيت بالمفتعلات ، و الأمر واضح ، فيجب حذف تلك الأحاديث المدخولة من الوضاعين الدجالين ، و تطهير كتب السير و التواريخ منها .

ونذكّر أنّ عملنا هنا هو ما يدعو إليه تماماً من تطهير الحديث من أعمال الوضاعين ، و نرجو أن نوفق في ذلك ، و لن يكون هذا في صالح الكاتب بالتأكيد .

ويقول بعد ذلك : إذا يتحتم أن تكون آية التطهير خاصة بأئمة الهدى من العترة الطاهرة الذين هم ذرية رسول الله ..

وهو وهم بني على وهم ، و لاسيما أنه لا يشمل سائر من عرف بالإمامة من آل البيت ، سواء عند الاثني عشرية أو عند غيرهم من الشيعة ، لأن الآية عامة كما هو واضح ، ثم يستدل بعد ذلك أنّ الآية تفيد النص على عصمة أولئك الأئمة ، و هو مبالغة لا يمكن القبول بها ، لا سيما أنّ النتيجة الأولى التي بنى عليها هذا الاستنتاج باطلة من جذورها .

ص ٦٠ : أورد حديثاً مزعوماً لم أجده في أي مرجع حديثي و هو : " الحسن و الحسين إمامان قاما أو قعدا " ، ثم يزعم أنّ الإمامة بنص الله لا بتولية الناس ، و هو كلام لا أصل له من الصحة لأن الإسلام لم ينص على أي طريقة محددة لتعيين الإمام .

و يقول بعد ذلك : إنّ الإمام البحراني – وهو من علماء الاثني عشرية المعروفين بالتأليف و التصنيف – أورد في غاية المرام أكثر من مئة و عشرين حديثاً في حصر أهل البيت بهم دون نساء النبي ، ثلثها من طرق أهل السنة ، و أقول :

لو شاء الإمام البحراني و غيره من علمائهم أن يأتوا بآلاف الطرق و الأحاديث لفعلوا ، و لهان عليهم ذلك ولكن من أين ؟ ، لا تدري ! ، و الحقيقة أنه لا يوجد طريق واحد صحيح لأهل السنة يفيد هذا ، و إيراد الإمام البحراني لهذا الكم الهائل من الأحاديث المزعومة ليس بمستغرب عليه ، و كلها زبد و غثاء ، و سيتبين لنا من خلال حصر هذه الأحاديث و طرقها ، و الذي بدأ الكاتب هنا باستعراضها على

طريقته ، و سأقوم الآن بدراسة كافة الأحاديث المتعلقة بهذه الآية ليتبين لنا صحيحها من سقيمها .

كما أسلفت فإن الكاتب يخلط بين نماذج المصادر التي يعرضها لنا ، ولن أعوّل على عرضه و خلطه بينها ، بل سأذكر المصادر الأصلية التي ذكرها ، و سأضيف إليها المصادر المتوفرة الأخرى ليكون بحثنا شاملاً لسائر ما روي في فكرة الآية ، و طبعا سنقتصر على الكتب التي روت الحديث بالسند ، و نهمل كل ما عدا ذلك مما ذكره الكاتب و هو كثير ، لأنها تنقل عن الكتب المسندة التي ندرسها و لا فائدة من عرضها .

نلاحظ أنه يوجد مجموعة من الأحاديث التي تذكر الآية أو جزء الآية الذي ندرسه ، وهي : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } و يمكن تصنيفها على الشكل التالي :

أولاً : الأحاديث التي تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمر ببيت فاطمة لفترة من الزمن اختلف فيها ، و كان يقول : الصلاة يا أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيراً .

ثانياً : الأحاديث التي تزعم أنّ الآية نزلت في الخمسة أهل الكساء حصراً و هم النبي صلى الله عليه وسلم و علي و فاطمة و الحسن و الحسين .

ثالثاً : أحاديث الكساء و زياداتها المضطربة جداً ، و التي تنصّ على أن النبي صلى الله عليه وسلم ألقى كساءه على فاطمة و عليّ و الحسن و الحسين ، و تلا تلك الآية : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } ، و اضطربت الزيادات بين من يزعم أن النبي رفض أن يضم أحداً إليهم في دعائه : (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً) ، و بين زاعم أن النبي وافق على ذلك .

و سأعرض أولا لدراسة كل حديث مع زياداته فأبين حقيقة أسانيده ، ثم أعرض لمفهوم الحديث و ما يستفاد منه ، لأن الكاتب يغالط نفسه مرتين هنا ، الأولى لعدم اعتباره للسند و نقده ما دام يوافق هواه و رأيه ، و الثانية لفهمه للحديث بالطريقة التي يرغب بها فقط .

= **أولاً** : الأحاديث التي تقول أن النبي كان يمر ببيت فاطمة ، و يقول : الصلاة يا أهل البيت ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس و يطهركم تطهيراً .

نلاحظ أنّ الرواة اتفقوا على النص السابق بلفظه ، و اختلفوا في تحديد المدة الزمنية التي كان رسول الله يفعل بها ذلك ، و بما أن الكاتب يستشهد بالسيوطي في الدر المنثور ، و السيوطي بدوره يستشهد بابن مردويه و ابن أبي حاتم و ابن المنذر ، و سائر تفاسيرهم غير موجودة الآن فإننا سنقوم باستنتاج طرقهم من خلال الراوي الأول للحديث ، و اشتراك المصادر المتوفرة الأخرى للرواية بروايتها للحديث عن نفس الراوي ، و سأذكر أولاً رواة الحديث من أصحاب المصنفات ، ثم أرتب النتائج على ضوء الاختلاف في تحديد الفترة الزمنية مع تبيان مواطن الضعف في الإسناد ، و سنرى أنه لا يوجد سند واحد صحيح لهذه القصة مع كثرة رواياتها ، و الذين أخرجوا بأسانيدهم القصة هم :

١ ــ الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك بلفظ ستة أشهر ، و في السند عليّ بن زيد بن جدعان ، و جميع من روى الحديث بلفظ ستة أشهر رواها عن عليّ بن زيد هذا ، و هو ضعيف متهم كما قالوا عنه في تهذيب الكمال و غيره .

٢ ــ الطبري في تفسيره عن أنس بن مالك من طريق عليّ بن زيد السابق باللفظ السابق ، و عن أبي الحمراء بلفظ سبعة أشهر ، و رواه عنه أبو داود الأعمى ، و هو كذّاب وضّاع معروف ، كما في ميزان الاعتدال للذهبي ، و المجروحين لابن حبان .

٣ ــ الطبراني بطريقين إلى عليّ بن زيد نفسه باللفظ السابق ، و كذلك عن أبي الحمراء بلفظ ستة أشهر بالطريق السابق ، و كذلك جاء برواية بلفظ أربعين صباحاً عن أبي سعيد و رواها عنه عطية بن سعد العوفي ، و لا أشك أنَّ أبا سعيد هذا ليس هو الخدري الصحابي المعروف ، بل هو محمد بن السائب الكلبي ، الوضّاع المعروف ، الذي كان عطية يروي عنه ، و يوهم أنه الخدري كما مر معنا .

٤ ــ الترمذي عن أنس من طريق عليّ بن زيد السابق .

٥ ــ الحاكم عن أنس من طريق عليّ بن زيد أيضاً ، و له رواية من طريق الحسين بن الفضل البجلي ، و هو مفسر له مناكير و غرائب ، و قد رواه الحسين هذا عن حماد عن أنس و هو باطل ، لأن حماد لم يرو عن أنس بل جاءت سائر روايات عليّ بن زيد السابقة على السياق التالي : حماد عن عليّ بن زيد عن أنس ، و الخطأ إما من الحاكم أو من الحسين بن الفضل حيث أسقط عليّ بن زيد من السند.

٦ ــ ابن أبي شيبة عن أنس من طريق عليّ بن زيد نفسه باللفظ السابق .

٧ ــ و ممن ذكرهم السيوطي كرواة للحديث ، و لم تتوفر مؤلفاتهم : ابن مردويه ، الذي انفرد بلفظين آخرين للحديث أحدهما ثمانية أشهر عن أبي الحمراء و الآخر بلفظ تسعة أشهر عن ابن عباس ، و لم يذكر أحد غيره الحديث بهذين اللفظين ، كما روى الحديث بلفظ ستة أشهر عن أبي الحمراء مثل غيره .

النتيجة : من دراسة المصادر السابقة و غيرها ممن لم أجد فيه أثراً للحديث ، بما فيها بعض المصادر التي استشهد بها الكاتب ، و لم يوجد الحديث فيها ، كالواحدي في أسباب النزول و غيره ، يمكننا تلخيص اختلاف الروايات حسب لفظ الفترة الزمنية على الشكل التالي :

١ ــ بلفظ أربعين صباحاً : تفرد بها عطية بن سعد عن أبي سعيد ، و رواها الطبراني و ابن مردويه و الدارقطني في المؤتلف و المختلف .

٢ ـ بلفظ ستة أشهر : تفرد بها عليّ بن زيد بن جدعان ، و رواها أحمد بن حنبل و الطبراني و الطبري و الترمذي و الحاكم و ابن أبي شيبة و ابن المنذر .

٣ ـ بلفظ سبعة أشهر : تفرد بها أبو داود الأعمى و رواها الطبري و ذكرها ابن مردويه مع ألفاظ أخرى ، منها تسعة أشهر و ثمانية أشهر و ستة أشهر ، و كلها مضطربة عن أبي الحمراء .

٤ ـ بلفظ ثمانية أشهر : عن عطية بن سعد ، و انفرد بها شاذان ، و هو منكر الحديث ، و رواها أبو الشيخ في الطبقات .

و هكذا لم يرو هذا الحديث سوى عطية بن سعد و عليّ بن زيد و أبو داود الأعمى ، و كلهم من غلاة الشيعة المشهورين ، و ممن أجمع العلماء على ضعفهم في الرواية ، و على عدم الاعتماد على ما انفردوا به من الروايات ، وقد اختلفوا كثيراً في تحديد الفترة الزمنية في لفظ الحديث ، و بالتالي لا يمكن قبول صحة الحديث ، و لو صح فهو لا يعني حصر آل بيت النبوة بعليّ و فاطمة و الحسن و الحسين .

= **ثانياً** : الآثار التي تزعم أن الآية نزلت في الخمسة حصراً ، و هم أهل الكساء :

و هي مدار استناد الكاتب الأساسي ، لأنّ سواها ممن يذكر آية التطهير حسب ما يسمونها ، لا ينص على حصر نزول هذا الجزء من الآية بالخمسة بشكل مباشر ، و بالتالي لا يمكن استخدامها كأدلة من الناحية العلمية على حصر نزول الآية بهم .

و كما ذكرنا قبل قليل إن آية التطهير جزء لا يتجزأ من آية تخاطب نساء النبي ، و بالتالي لا يمكن نزول شطر من الآية في وقت و نزول نهايتها في وقت آخر ، و لا سيما أنّ جملة التطهير هي نهاية الآية ، و ليست معترضة حتى يمكن إقحامها فيها فيما بعد ، و هذا يعني أنّ كل زعم بأن لشطر الآية الأخير سبب نزول مختلف عن أول الآية هو زعم زائف يخالف المنطق و التفكير السليم ، و يحمل النص القرآني ما لا يحتمله ، و لا شك أنَّ هذه المزاعم هي من وضع أشخاص يرغبون في نصرة فكرة

خاصة بهم ، و أما أنّ النبي صلى الله عليه و سلم قرأ هذه الجملة من الآية ، و قصد بها عليّ و فاطمة و أولادهم ، فإن هذا لا يعني أنها خاصة بهم ، بل يعني أنها تشملهم أيضاً ، و أظنُّ أنّ هذا من السهل الاقتناع به على عكس الادعاءات الأخرى ، و أما الآثار التي يستند عليها الكاتب لاثبات أنّ جزء الآية نزل مستقلاً ، و أنّه محصور بالخمسة أهل الكساء أي النبي و عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين ، فهي كعادته مصادر مختلطة بين أصلية و ناقلة ، و سنكتفي بايراد الأصلية ، و نضيف عليها ما لم يذكره لزيادة التحقق :

١ ــ الطبري و الواحدي و ابن أبي حاتم و الطبراني و البزار ، و لم أجده عند غيرهم ممن استدل بهم ، و جميعهم رووا هذا الأثر بأنَّ الآية نزلت في الخمسة فقط عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد ، و لا نشك أنّ أبا سعيد هذا هو محمد الكلبي الكذاب ، و هما الاثنان من الغلاة ، و ذكرنا أنّ الكلبي كان من أتباع عبد الله بن سبأ بحسب اعترافه لسفيان الثوري ، و أنّه كان يؤمن برجعة عليّ كما في ميزان الاعتدال للذهبي في ترجمته .

٢ ــ الطبراني و الخطيب في الموضح و البخاري في تاريخه برواية انفرد فيها شهر بن حوشب عن أم سلمة ، و شهر هذا ضعيف و متهم بالسرقة ، و لا يعتمد عليه مطلقاً ، و يمكن مراجعة سيرته في تهذيب الكمال و ميزان الاعتدال ، و هكذا لم أعثر في بطون الكتب سوى على هذين الطريقين ، و صاحب كل منهما متهم في نفسه و حديثه لا يؤمن عليه ، و الجدير بالذكر أنّ الكاتب أغفل روايات تنص على أنّ الآية نزلت في نساء النبي صلى الله و سلم ، و روى ذلك الطبري و الواحدي و غيرهما عن عكرمة[٧٢] مولى ابن عباس ، و كان مجازاً منه بالعلم و الفتوى ، و كان

[٧٢] ـ لم يفت الكاتب أن يطعن بعكرمة البربري و يساويه بمقاتل بن سليمان المعروف بالكذب ، و الحقيقة أن الفرق بينهما كبير لأن مقاتلاً اتفق الجميع على كذبه بينما اعتبر كثير من العلماء عكرمة عالماً و صالحاً للرواية راجع تقريب التهذيب

يمشي و ينادي في الأسواق رداً على الذين يزعمون أنها نزلت في غير نساء النبي و يقول : " ليس الذي يذهبون إليه – أي غلاة الشيعة و و اضعي هذا الأثر – إنما نزلت في نساء النبي صلى الله عليه و سلم " ، و كان يقول : " من شاء باهلته أنها في نساء النبي " ، و الحقيقة أننا لسنا بحاجة لرواية عكرمة المتهم أيضاً للتأكيد على أنّ الآية لا تخصّ أصحاب الكساء نزولاً ، و إنما تشملهم مع سائر مع ينتسب لآل البيت النبوي ، و ذلك لأن سياقها واضح في النص القرآني ، و هي تعني أنّ الله يريد بتعاليمه الخاصة لآل البيت النبوي أن يطهرهم من الرجس عندما يلتزمون بها ، و هي لا تنص على أنهم مطهرون من الرجس حتماً و معصومون كما يفهمها البعض ، و هي بمثابة قوله تعالى : { وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ } النساء ٢٧ ، و هي تعني أنّ الله يريد أن يتوب علينا بعد التزامنا بتعاليمه ، و لا تعني أنه تاب علينا مهما قمنا به من قبائح الأعمال !.

و الأدلة التي استعان بها الكاتب لا تقوى على ضرب هذا السياق و المفهوم من الآية.

= **ثالثاً : حديث الكساء** : ص ٦١ ، و يكرره فيما بعد بزيادات مختلفة تخدم غرضه ، و يعرض عن ذكر الروايات التي تخالفه و ترد استدلاله ، و الحديث مروي عن عدد من الصحابة سأذكرهم بالتفصيل مع ذكر الكتب المسندة التي تروي الحديث بزياداته المضطربة جداً ، ثم أفند الروايات الصحيحة من غيرها ليتبين الحق من الباطل ، و الكاتب يستدل بهذا الحديث و ما قبله على اختصاص نزول آية التطهير بالخمسة ، و يستنتج منها عصمتهم من الذنوب ، و أنّ الخليفة بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ ثم ابنه الحسن ثم الحسين ثم التسعة من ولده متتابعين حسب النصوص

برقم ٤٦٧٣ مؤسسة الرسالة ط١ تحقيق عادل مرشد ، و وجدت بنفسي أن عكرمة لم يسلم من الاتهام بالكذب فقد اتهمه به كل من ابن عمر و علي بن عبد الله بن عباس و مالك بن أنس كما في كتب الضعفاء كضعفاء ابن الجوزي و غيره .

الثابتة عند الفريقين كذا يقول ص ٦٦ ، مع أن كلامه هذا جميعه لا يقول به و لا يرويه إلا فريقه من الاثني عشرية فقط ، و قد خالفته فيه سائر الأمة التي اتهمها بقول هذا بلا دليل .

و أما حديث الكساء الذي ينص : (أنّ النبي صلى الله عليه و سلم جمع عليّاً و فاطمة و الحسن و الحسين تحت كسائه ، ثم قال : اللهم هؤلاء أهلي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً) ، فاختلفت الروايات بعد هذا الدعاء بشكل متناقض و مضطرب ، حيث ردّ أم سلمة في بعض الروايات عن دخولها تحت هذا الدعاء و قبلها في روايات أخرى ، كما قبل غيرها في روايات أخرى ، و الكاتب يقتصر على الروايات التي توافقه ، و هي أنّ النبي ردّ أم سلمة و لم يدخلها في زمرة أهله أو دعائه ، و هي روايات لا شك موضوعة لتخدم هذا الغرض كما سيظهر .

إذ بعد البحث الكثيف و الواسع في مصادر الحديث الأصلية المسندة ، و جدت الحديث عند كل من :

١ - أبو يعلى الموصلي في مسنده - ٢- ابن أبي حاتم في تفسيره ، و هو غير موجود ، و أخذت روايته عن ابن كثير في تفسيره - ٣ - الطبراني في معاجمه - ٤ - الترمذي في سننه - ٥ - الطبري في تفسيره للآية - ٦- الحاكم في المستدرك - ٧ - ابن أبي شيبة في مصنفه - ٨ - البيهقي في سننه - ٩ - أحمد بن حنبل في مسنده — ١٠- مسلم في صحيحه - ١١- البغوي في مصابيح السنة -١٢- الخطيب في تاريخ بغداد .

و وجدت أن الحديث مروي عن : ١ - أم سلمة — ٢ — واثلة بن الأسقع — ٣ - عائشة — ٤ - سعد بن أبي وقاص — ٥ - جعفر بن أبي طالب .

و يمكننا تقسيم الدراسة لهذا الحديث إلى ثلاثة أقسام : ١ - الأحاديث التي روت خروج أم سلمة من الدعاء و من أهل بيت النبوة ، ٢ - الأحاديث المعاكسة التي

روت دخولها في الدعاء و في آل البيت ، و دخول غيرها فيه أيضاً ، مثل واثلة بن الأسقع – ٣ – الأحاديث التي روت الحديث بدون زيادة .

١= الأحاديث التي روت خروج أم سلمة من الدعاء ، و من كونها من أهل البيت النبوي ، و سأذكر زيادات هذه الأحاديث و مصادرها و مواطن الخلل فيها ، و الزيادة تأتي بعد سؤال أم سلمة : " و أنا من أهلك ؟ " :

١ – زيادة قول النبي : " لا و أنت على خير " : تفرد بإخراجها أبو يعلى في مسنده ، و لم يستشهد به الكاتب ، و تفرد بروايتها عطية بن سعد العوفي ، و هو من الغلاة كما مر معنا .

٢ – زيادة قول النبي : " تنحي فإنك إلى خير " : رواها ابن كثير نقلاً عن ابن أبي حاتم الذي تفرد بها ، و في سندها مجهول هو ابن عم العوام بن حوشب ، و بالتالي فالسند ضعيف لا يصح .

٣ – زيادة : " فجذبه من يدي و قال : إنك إلى خير " : تفرد بإخراجها الطبراني ، و في طريقها شهر بن حوشب ، و هو ضعيف الحديث متهم ، و قد سبق ذكره .

٤ – زيادة قول النبي : " أنت على مكانك " : رواها الترمذي و الطبراني من طريق محمد بن سليمان الأصبهاني ، و هو ضعيف ، ضعفه النسائي و ابن أبي حاتم و غيرهما .

٥ – زيادة : " فو الله ما أنعم ، و قال : إنك إلى خير " : تفرد الطبري في تفسيره ج٣ ص٤٨٥ بروايتها من طريق عبد الله بن عبد القدوس ، و هو غالي متطرف ، قال القطان فيه : ليس بشيء ، و قال النسائي : ليس بثقة و ضعفه الدارقطني ، راجع ميزان الاعتدال ج٢ ص ٤٥٧.

٦ – زيادة قول النبي : أنت من أزواج النبي : رواها الطبري من طريق عطية بن سعد عن الكلبي ، و الطبراني من طريق عليّ بن زيد بن جدعان ، و كلاهما متروكان ، و متهمان بهذه الروايات .

٧ – زيادة قول النبي : " إنك إلى خير ، أو أنت إلى خير ، أو إنك أهل خير ، أو إنك لعلى خير " : رواها الطبراني و الطبري من طريق عطية بن سعد ، و هو ضعيف كما مر معنا ، و الطبري من طريق شهر بن حوشب و هو متهم ، بطرق عديدة ، و الحاكم من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، و هو ضعيف أيضاً ، و ليس بحجة .

و هذه هي كل النصوص التي تزعم خروج أم سلمة من الدعاء ، و من آل البيت النبوي ، و ينسحب هذا على باقي الأزواج ، و كلها أتت عن طريق الضعفاء و المتروكين المتهمين ، و لا يعتد بها .

٢= الأحاديث التي روت دخول أم سلمة و واثلة بن الأسقع في حلقة أهل البيت ، و دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بالتطهير :

آ – الأحاديث المروية عن أم سلمة :

١ – زيادة إنك من أهلي : رواها الطبري و الطبراني و الحاكم بطرق صحيحة ليس فيها مجروحين عند أهل الجرح و التعديل ، و قد اجتمعوا في سلسلة أسانيدهم عند موسى بن يعقوب عن هشام بن هاشم عن وهب بن عبد الله بن زمعة عن أم سلمة ، و هي أصح الروايات عن أم سلمة ، وقال الحاكم فيها صحيح على شرط البخاري ، و وافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ، و هي تدحض كل الروايات المخالفة السابقة ، و تعني أن أم سلمة و أزواج النبي جميعهم آل بيت النبي بداهة

بحسب الآية ، و أنه إنما يخص بالدعاء هؤلاء الأربعة خاصته ، و هم عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين .

٢ – زيادة و أنتِ : رواها الطبراني و ابن أبي شيبة باسناد واحد ينتهي إلى عوف بن أبي جميلة ، و هو ضعيف .

٣ – زيادة إن شاء الله : رواها الطبراني من طريق شريك بن أبي نمر ، و هو ضعيف .

٤ – زيادة : بلى إن شاء الله : رواها الطبراني و البيهقي من طريق شريك بن أبي نمر و ابن دينار ، و كلاهما ضعيف .

ب ـــ الأحاديث المروية عن واثلة بن الأسقع :

حيث سأل واثلة النبي نفس سؤال أم سلمة بقوله : " و أنا من أهلك يا رسول الله ؟ " و ذلك لأن النبي فعل ذلك أمامه أيضاً ، فقال النبي لواثلة : (و أنت من أهلي) :

١– رواها الطبري و الطبراني بسند اجتمعا فيه عند كلثوم المحاربي عن شداد أبي عمار عن واثلة ، و كلثوم هذا وثقه أبو حاتم الرازي في الجرح و التعديل ، و ضعفه بعضهم ، و لم أجد أحداً من الأعلام قد نص على تضعيفه لأني لم أجده في تهذيب الكمال و لا في غيره من المطولات من كتب الرجال ، و الذي يقوي هذا السند ماروله الطبراني و الحاكم من طريق الأوزاعي الإمام المعروف عن شداد أبي عمار عن واثلة باللفظ نفسه ، و قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، و وافقه الذهبي .

٢ – و رواها الطبري أيضاً من طريق عبد الكريم بن أبي عمير ، وهو ضعيف لجهالة فيه .

٣ – رواها البيهقي من طريق العباس بن الوليد بن مزيد ، و هو صدوق ، و السند حسن يعضد ما سبقه .

و إلى هنا تنتهي روايات واثلة التي تنص على دخوله في أهل البيت ، ونلاحظ أنها طرق لا بأس بها تساند بعضها ، و ربما ترفع الحديث لدرجة الصحة .

٣= الأحاديث التي روت الحديث بلا زيادة ، أو ورد فيها زيادات لا قيمة لها في مجال بحثنا ، و سنذكرها :

آ – عن أم سلمة : رواها الحاكم من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، و تقدم ضعفه ، و الطبري من طريق سعيد بن زربى ، و هو متروك ، و الطبراني و البخاري في تاريخه الكبير من طريق شهر بن حوشب بزيادة : " اللهم فاجعل صلواتك و بركاتك على آل محمد " ، و هي من نسج خياله ، و هو متروك ، قال فيه الأشعري : يروي عن الثقات المعضلات و عن الأثبات المقلوبات ، وقالوا فيه : باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر ، و قال فيه ابن عدي : ممن لا يتدين ولا يحتج به ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، و قال ابن عون : إنّ شهراً تركوه ، و قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال يحيى بن بكير : كان على بيت المال فأخذ منه دراهم فقالوا فيه : باع شهر دينه بخريطة ، و قال الدولابي : لا يشبه حديثه حديث الناس ، و قال عباد بن منصور : حججت مع شهر فسرق عيبتي ، و عاب شعبة بن الحجاج على ابن بهرام لأنه حدث عن شهر ، راجع تهذيب الكمال في ترجمة شهر بن حوشب ، و الغريب أن مسلم روى له في صحيحه بعد كل هذه الشهادات السلبية من الأكابر ، و ربما روى له مقروناً بغيره .

ب ــ عن واثلة الأسقع :

١ — رواه الحاكم من طريقين في أحدهما العباس بن الوليد بن مزيد ، و هو صدوق ، و السند الآخر أصح منه إذ ليس فيه مجروح ، و رواه البيهقي من طريق العباس السابق ، لكن مع الزيادة السابقة (و أنت من اهلي).

٢ ــ رواه أحمد في مسنده و أبو يعلى في مسنده عن واثلة من طريق محمد بن مصعب القرقسائي عن الأوزاعي عن شداد عن واثلة ، و كلهم ثقات ماعدا محمد بن مصعب فهو صالح في نفسه وضعفه الهيثمي ، ولكن تابعه في رواية أبو يعلى الوليد بن مسلم و عمر بن عبد الواحد .

ج ــ عن عائشة أم المؤمنين : أخرجه مسلم في صحيحه وأحمد والطبري والحاكم والبغوي والبيهقي وابن أبي شيبة جميعهم رووه من طريق واحد عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن عمته صفية بنت شيبة عن عائشة ، و زكريا بن أبي زائدة أجمعوا على ضعفه تقريباً ، و كذا مصعب بن شيبة و خاصة فيما حدث به عن عمته صفية فهو ليس بمحفوظ ، و قد تفرد به هنا ، لذا فهو منكر و غريب ، و لا سيما أنّ أحاديث عائشة لم تكن خافية على الناس حتى تقتصر بها على صفية بنت شيبة ، و بالتالي فالحديث غير صحيح من هذا الطريق ، و الله أعلم .

د ــ عن جعفر بن أبي طالب : أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي ، قال الذهبي عنه في تلخيص المستدرك : " ذاهب الحديث " ، و الحديث لا يصح عن جعفر .

هـ ــ عن سعد بن أبي وقاص : أخرجه الحاكم و البيهقي من طريق علي بن ثابت الجزري ، و هو متروك ، و لا يصح الحديث عن سعد هذا .

النتيجة : نلاحظ أنَّ الألفاظ التي استشهد بها الكاتب ، و التي تنص على خروج نساء النبي صلى الله عليه وسلم من معنى أهل البيت باطلة ، و يرد عليها ما صح سنده أن النبي صلى الله عليه و سلم قال لأم سلمة : (إنك من أهلي) ، و قال لواثلة بن الأسقع : (و أنت من أهلي) ، و لا حجة للكاتب فيما استدل به.

و الحديث بمجمله إن صح فهو يفيد بأن النبي أراد ضم هؤلاء الأربعة لأهل بيته ، و هم من أحب الناس إليه ، و أن يبارك عليهم على وجه الاختصاص لا الحصر ، و

أن يدعو لهم بالتطهير و ذهاب الرجس ، و لا يعني التطهير العصمة من الذنوب و الأخطاء كما يفهمه الغلاة بلا دليل ، فالله يقول مخاطباً عامة المسلمين : { يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ} المائدة ٦، فهل يعني أنه يريد أن يعصمنا ؟ .

و من خلال مراجعتي لكتب الحديث النبوي وجدت أن لفظ الأهل يستخدم عادة للزوجة ، و هو اصطلاح معروف في اللغة ، و حتى في اللغة الدارجة في الجزيرة العربية حتى الآن ، و من أمثلة ألفاظه في الحديث : (هذا عن محمد و أهل بيته – أتى أهله – واقع أهله – جامع أهله – فراق أهله –ينقلب إلى أهله – لا يأت أهله طروقا – يوقظ اهله ...) ، و غير ذلك ، و لا يمكن أن نستثني من هذه العبارات زوجته لأن الكلام هنا موجه إليها حصراً ، كما وجدت أن لهذا اللفظ معنى عام كقوله : (الحقي بأهلك) ، و منه نرى أن كلمة الأهل إذا أطلقت فهي لسائر القرابة بما فيهم الزوجة ، و إذا خصصت فهي للزوجة حصراً ، و يفهم الإطلاق و التقييد من سياق الكلام ، و الظاهر من سياق الآية القرآنية أن الخطاب الإلهي موجه لنساء النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لشرف نسبتهن له ، و أنَّ الآية لا تنص على العصمة و ذهاب الرجس مطلقاً ، بل هي دعوة لهنّ للالتزام بالشرع ليحصل لهنّ هذا التطهير الروحي و ذهاب الرجس ، و إنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث السابق – إن صح – أن يستوحي من نص الآية دعاء خاصاً لعليّ و فاطمة والحسن و الحسين حباً منه لهم ، و معلوم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يدعو بآيات القرآن ، و هو هنا من هذا القبيل .

و نلاحظ أنَّ أحداً من الناس زمن النبوة أو ما بعد النبوة لم يحمل هذا الحديث المفترض على محمل الغلو كما فعل الشيعة فيما بعد ، لأنه لم يكن يعني غير ما ذكرت ، و الدليل عليه أنَّ أم سلمة عندما سألت مستفهمة عن الأمر بقولها : " و أنا من أهلك ؟ " ، أجابها ببساطة : (إنك من أهلي !) ، لأنَّ الآية القرآنية تنص

عليها من جملة نساء النبي ، و كذلك لم يجد النبي صلى الله عليه وسلم حرجاً أن يقول لواثلة بن الأسقع : (و أنت من أهلي) ، تطييباً لخاطره ، و نلاحظ الفرق بين (إنك من أهلي) و بين (و أنت) ، ففي اللفظ الأول تأكيد لأمر مسلم به ، بينما في الثاني إدخال واثلة في أمر يشك فيه أنه منه أم لا ؟!.

و كلنا يعرف الحديث القائل : (سلمان منا أهل البيت) ، و كلنا نعرف أنه فارسي ، و من كل ذلك نرى أنه ليس لأهل البيت ميزة اصطفائية عن باقي البشر سوى قرابتهم من النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا لا ينقص من قدرهم بالطبع بل يزيدهم شرفاً .

و نلاحظ أيضاً أن الكاتب هنا أبرز لفظين باطلين للحديث و اهتم بهما ، و هما : (لا ! قفي مكانك - فجذبه من يدي) في ص ٥٤ و ٥٦ ، و تجاهل الألفاظ الصحيحة التي امتلأت بها كتب الحديث لأنها لا تخدم مصالحه ، وهو دليل تطرف واضح .

و قد فعل مثله تماماً الطباطبائي في تفسيره الميزان ، و هو من أعاظم أئمة الاثني عشرية ، حيث استشهد بحديث في صحيح مسلم عن زيد بن الأرقم ، يقول فيه زيد شارحاً بأن نساء الرجل لسن من أهل بيته ، و ذلك عند سؤال الناس له : " نساؤه من أهل بيته ؟ " ، فقال زيد : " لا ، إن الرجل تكون عنده امرأته لفترة من الزمن ثم يطلقها " ، وسكت الطباطبائي عن الرواية الأخرى للحديث عن زيد نفسه ، و التي تنقض السابقة ، و يقول فيها : (نساؤه من أهل بيته ، لكن أهل بيته من حرموا الصدقة و هم آل العباس و آل عقيل و آل جعفر و آل علي) ، و في هذه المقولة يجعل زيد بن الأرقم نساء النبي صلى الله عليه وسلم من أهل بيته بشكل بديهي ، ويضم إليهن من حرمت عليه الصدقة لنص النبي عن حرمة الصدقة على آل محمد ، و قد حرمها على المذكورين في مقالة زيد ، و في هذا رد على الذين يحصرون آل

البيت بآل عليّ وحدهم ، و عندما راجعت أسانيد الروايتين المتناقضتين عند مسلم ، و هما في باب فضائل عليّ ، وجدت أن الرواية التي استدل بها الطباطبائي هي الضعيفة لأن فيها حسان بن إبراهيم ، و قد قال فيه النسائي و ابن عدي : ليس بالقوي و يغلط و يحدث بإفرادات ، و أقول : هذا الحديث من إفراداته ، و لم يحدث به أحد غيره كما سيتبين لنا فيما بعد عند دراسة حديث الثقلين ، و وجدت أن الرواية الثانية ، و التي تنص على أن نساء النبي من أهل بيته هي الرواية الصحيحة و التي يجب اعتمادها لصحة سندها ومعناها.

و بمثل منهج الطباطبائي و كاتبنا ، سلك كاتب آخر من المدرسة نفسها كتب كتاب " الكلام الجلي في ولاية أمير المؤمنين عليّ " ، حيث أصرّ على إثبات ولاية عليّ بالنص ، و إسقاط خلافة أبي بكر و عمر و عثمان ، و أنهم غاصبون للخلافة غير مدركين لقيمة الإمام عليّ ، مع أننا يفترض أن نتجاوز هذه الخلافات التي مضى عليها بضعة عشر قرناً ، و لكنهم يصرون على نبشها و إيهام الناس بواقعيتها ، و قد استشهد بكلام كتبه الفخر الرازي و ينسبه له في تفسيره ، و لكن الرازي ينقل رأي معلم الإثني عشرية في عصره ، و هو محمود بن الحسن الحمصي ، وهو ليس بكلام الفخر الرازي ، ثم يعرض عن ذكر رد الفخر الرازي على هذا الكلام ، و هو رد بالغ في الإفحام و إسقاط مزاعم ذلك المعلم ، و هذا تزوير واضح على الفخر الرازي ، و أستغرب كيف يتدين به أولئك الناس .

إذا لم يتبرأ كل منا من تعصبه و تزويره للحقائق لمجرد نصرة مذهبه على حساب الحقيقة ، فإن الأمة ستبقى تتخبط في جهلها إلى قيام الساعة ، و لا يحتاج الأمر إلا قليلاً من الصدق مع الذات ، و قليلاً من الشجاعة .

ص ٦٢ : يكرر ذكر الأحاديث و المراجع التي يستدل بها بما لا يفي بشيء جديد و ينتهي **ص ٦٥** بقوله : " ففي هذه النصوص الصريحة المتواترة المروية لدى عامة

المسلمين دلالات واضحة ... على خروج أزواج النبي من الآية و نزولها في الخمسة دون غيرهم و لا ينكر ذلك إلا متعصب لغير الحق .." ، ثم قال **ص ٦٦** : " فقد ثبت مما ذكرنا أن آية التطهير مختصة بالخمسة أصحاب الكساء ، و دالة أيضاً على عصمتهم من جميع الذنوب و الآثام .. و تحقق و ثبت أن الخليفة بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ بن أبي طالب ، و بعده الحسن ثم الحسين ثم التسعة من ولد الحسين ، متتابعين حسب النصوص الثابتة لدى الفريقين " .

و أعجب له كيف يبني على أوهامه أوهاماً أشد منها ، و قد تكلمنا قبل قليل في معنى التطهير و أنه لا يعني العصمة ، و أنّ الآية ليست مخصصة بآل عليّ ، و أعجب لعاقل كيف يستنبط من الآية ، و هي تخاطب نساء النبي و آل بيته ، أن الخليفة بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ ، ثم أولاده ، مع أنّ الآية لم تذكره و لم تشر إليه ؟.

ثم يفتري بقوله أنّ هناك نصوصاً ثابتة تنصّ على ذلك لدى الفريقين أي الشيعة و السنة ، بينما الحقيقة أنه لم يقل بذلك إلا فرقة واحدة من خمسة عشر فرقة من فرق الشيعة ، و هي فرقة الكاتب الإثنا عشرية ، و سنناقشها عند دراسة حديث إثنا عشر خليفة .

و المتابع لمقالات الشيعة المختلفة يجد أنّ بعضهم زعم أن النبي نص على الإمامة إلى الحسين ثم جعل الأمر شورى و هم الجارودية ، ومنهم من كان ينتظر عودة موسى بن جعفر الصادق ، و أنه المهدي المنتظر ، و منهم من ينتظر محمد بن الحنفية ، و منهم من ينتظر الثاني عشر و هم الاثنا عشرية الذين نبحث في مقالتهم ، و اتهم بعضهم الآخر بالكفر ، و اجتمعوا على تكفير عثمان ما عدا البترية التي انتسب إليها الإمام أبو حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي السني ، و قال أغلبهم بتكفير الشيخين أبي بكر و عمر .

لقد حان الوقت للعودة إلى الذات و الخروج من هذه الترهات ، و نبذ الأسلوب التلقيني في الدين و تقديس أقوال الأقدمين ، و العودة إلى التفكير السليم و الحر في البحث عن الحقيقة ، و تفسير القرآن بحسب ظاهره فقط دون الاعتماد على أي تفاسير قديمة متأثرة بمفاهيم ارتبطت بعصورها ، و لا تمت إلى الحقيقة بصلة ، فالقرآن صالح لكل زمان ، و ينبغي التعامل معه على أنه أنزل إلينا ، و بالتالي أن نفهمه بلغة هذا العصر ، لا أن نحوله إلى كتاب صراع مذهبي و طائفي و وثيقة تاريخية فقط !! .

ص ٦٦ : يذكر أنّ العصمة شرط في الإمام عند الشيعة و يستدل بالآية على عصمة علي و ولديه ، و أنّ كل واحد منهم نص على إمام بعده ...

و الحقيقة أن العصمة ليست لأحد من البشر و لا دليل عليها لأحد ، لأن الكمال لله و حده ، و لا يكون بعد الأنبياء معصوم لأنّ عصمة الأنبياء ترتبط أصلاً بالوحي و ليس بالتكوين الشخصي للأنبياء ، و ذلك لأنهم بشر مثلنا كما نصت عليه آيات القرآن الكريم ، و البشر يعتريه الخطأ و النسيان و غير ذلك من الأمور البشرية ، و قد أكدت نصوص القرآن على أخطاء الأنبياء ، و تنبيه الله لهم بالوحي ، و توبتهم ، و ذكرتها مراراً لتبيان بشريتهم ، ولكن ما ورثناه من تقديس الأنبياء جعلنا لا ننتبه لهذا ، و طبعاً تلك الأخطاء لا تقدح بالأنبياء لأن الوحي محيط بهم ، بل كان لا بد منها لاثبات بشريتهم ، و مثاله قوله تعالى : { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} ، ١٢١ طه ، و هو صريح بخطأ آدم و غوايته ، و لكن الله تداركه بالوحي : { فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} البقرة ٣٧ ، و نلاحظ أنّ أخطاء الأنبياء ليست سلوكية أو أخلاقية بل هي إدارية غالباً ، كما حدث مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم في قصة الأعمى ابن أم مكتوم ، و قصة أسرى بدر ، و قصة الإذن للمنافقين بالقعود عن الجهاد ، و الخطاب الإلهي للنبي في هذه الحالات يؤكد وقوع الخطأ من النبي ، و هو خطأ إداري في الأمور الاجتهادية لا ضرر كبير فيه ، و

قد نبهه الوحي إليه و عصمه من العودة لمثله ، هذا هو مفهوم العصمة الذي نفهمه من سيرة النبي و نصوص القرآن ، و يدعم قولنا هذا أنّ الصحابة من حول النبي كانوا يفهمون معنى العصمة هذا تماماً ، و يدركون أنه بشر مثلهم فيحاورونه و يراجعونه ، و يتأكدون من قوله أو عمله أهو وحي من الله أم اجتهاد شخصي ، و قد رأينا هذا في صلح الحديبية ، و اختيار موقع قيادة المعركة في بدر ، و حادثة تأبير النخل ، و حادثة يوم الخميس التي سماها ابن عباس الرزية ، وطبل بها المغرضون تطبيلاً عظيماً ، و سنأتي على ذكرها فيما بعد إن شاء الله ، و يدعم كل ذلك من القرآن قوله تعالى : { إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا (١) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا } التوبة ١ -٢ ، { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ} محمد ١٩ ، و هو خطاب مباشر للنبي يدل على أنّ له ذنوباً ، و إلا كان لغواً لا معنى له ، و قوله تعالى في طبيعته البشرية : { وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلا }الإسراء ٧٤ ، و قوله : { كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ} الفرقان ٣٢ ، و قوله : { أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ} المائدة ٤٩ ، و كذلك ما جاء في سياق الحديث عن قصص الأنبياء فيونس بن متى جاء فيه : { إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} الصافات ١٤٠ ، و هذا وصف فيه إظهار لخطئه ، و نبّه الله نبينا عليه بقوله : { وَ لا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ (٤٨) لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ } ٤٨-٢٩ القلم ، وكذلك فيما جاء في موسى عندما عاتبه الله على عجلته في سورة طه : { وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَا مُوسَى (٨٣) قَالَ هُمْ أُولاء عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى (٨٤) } ، فرد الله عليه معاتباً :{ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ } طه ٨٥ ، ومما جاء في آدم : { وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا } طه ١١٥ ،

و هو ذكر للنسيان عند الأنبياء لبشريتهم ، وكذلك ذكر أنهم يمرضون : { وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} الأنبياء ٨٣ ، ويقتلون : { وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ } البقرة ٦١ ، و يأكلون و يشربون : { مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ} المائدة ٧٥ ، و أما الأحاديث النبوية والآثار فكلها تدور في هذا الفلك ، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ، و لعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من أخيه فأقضي له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار) رواه أحمد و غيره بأسانيد صحيحة ، وحتى الأخبار بالمغيبات فهي من تعليم الله عز وجل حصراً لقوله تعالى : { و لَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ } ، الأعراف ١٨٨ ، و قوله في سورة الجنّ : { عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا} ، فإذا كان هذا للأنبياء و هم محاطون بالوحي الذي سرعان ما يوجههم إن أخطأوا لأنهم حملة رسالة ، فكيف نزعم أنّ العصمة جارية على من دونهم ممن لا يستقبلون الوحي ؟ ، لقد ذهبت هذه المغالاة في أصحابها لمساواة عليّ مع الأنبياء بل تفضيله عليهم ، و كذا تفضيل الأئمة المزعومين من بعده على الأنبياء ، حتى خرج من بين أتباعهم من ادعى الوحي والنبوة ، ثم من ادعى الألوهية.

و لو كان يجب على الله كما يقول بعض الشيعة أخذاً عن المعتزلة أن ينص على خليفة بعد رسول الله حفظاً للأمة من الضياع فلماذا لم يظهر هذا الأمر بالقوة كي لا تضيع الأمة ؟ ! ، أو لماذا يقطع هذه السلسلة عند الإمام الحادي عشر و يخفي الثاني عشر لآخر الزمان ؟ ومن للأمة بين هذا وذاك ؟! .

و لو صح الزعم بجواز ولاية الفقيه في هذه الفترة فهل الفقيه معصوم عن الخطأ ، وكيف تجوز إمامته و هو خطَّاء ؟! ، أليس في هذا هدمٌ للأساس الأول الذي تقوم عليه الإمامية ألا و هو عصمة الإمام عن الخطأ ؟!. { أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ (٣٧) إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا يَتَخَيَّرُونَ (٣٨) } .

لقد أرسل الله عز وجل رسوله و أمره بتبليغ الرسالة :{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } المائدة ٦٧ ، و قال في الحاقّة : { وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ (٤٧)} ، و قال : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا } المائدة ٣ ، مما دلَّ على أنّ الرسالة بلغت ، و أنّ الأمانة أُدِّيَت كاملة غير منقوصة ، و أنّ القرآن العظيم لم يغفل شيئاً من الرسالة ، و أنه هو الأصل ، و إنّ أمراً خطراً كالإمامة و تسلسل الأئمة المزعوم يجب أن يذكر صريحاً في القرآن كي لا يختلف عليه الناس ، لأنه أصل كما يقولون من أصول الدين ، و إلا فليس القرآن رحمة للناس : { وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَ رَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَ لاَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إَلاَّ خَسَارًا} الإسراء ٨٢ ، بل ضياع و هلاك لتفريطه في أهم مسألة من مسائل الحياة الإسلامية ، و إنّ سلوك سبيل التأويل للغرض الخطير المبهم سلوك صعب لا يرتضيه العقل ، و لا تقبل به الحكمة ، و لا المنطق السليم .

حتى إنّ القرآن العظيم لا يشير إشارة واحدة واضحة إلى ما يسمى بإمام الوقت المزعوم ، مما يجعلنا نؤكد أنّ هذه الأفكار قد أقحمت على الدّين إقحاماً ، و أن لا أصل لها ، ويؤكد هذا أن دعاة هذه الأفكار عند تدوين العلم الديني ، و ذلك زمن نشأة هذه الملل و الطوائف في القرون الثاني و الثالث و الرابع الهجري ، صاروا يضعون الأسباب الموهمة لنزول الآيات فيما يدعمون به دعواهم ، ويقومون بتأويل كل

آية لصالحهم ، لذلك ترى أنّ معظم القرآن عند بعضهم قد نزل في عليّ وحده ، و منها آية التبليغ السابقة ، وآية إكمال الدين ، و أن الله أراد بها ولاية عليّ و إعلانها ، وسيتبين لنا فيما يأتي حقيقة مصادر هذه الادعاءات عند البحث في أسباب نزولها ، لأنهم يستندون عليها بقوة ، و يؤوِّلونها ، و ليس لهم في مدعاهم إلا التأويل .

ص٦٦: يقول إن دليله الثاني هو أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام تكرر منه إدعاء الخلافة في كتب التاريخ ، كما ثبت في خطبته الشقشقية ، الثابتة لدى جمهور المسلمين حيث يقول فيها : " لقد تقمصها ابن أبي قحافة – يعني أبي بكر الصديق — و إنه ليعلم أنّ محلي منها محل القطب من الرحى ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير " ، و قال الكاتب : إن فاطمة و الحسن و الحسين و أولاده التسعة ادعوا الخلافة ، فيجب تصديقهم لعصمتهم ، و عدم جواز الكذب عليهم .. ثم قال : و إن العلامة الحلي جمع ألفي دليل على أن الخليفة بعد رسول الله هو عليّ بن أبي طالب .

و الحقيقة أنه لا يوجد دليل واحد ثابت على كل هذه الادعاءات ، و العبارة الواردة في الشقشقية المزعومة ليست للإمام عليّ ، لأن سياقها لا يدل على تواضع الإمام الذي نعرفه ، و لا على مدى علاقته الحسنة بأبي بكر و غيره من الصحابة ، و مما يدل على ذلك مناشدته للناس في الرحبة كي يشهدوا له بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم به يوم الغدير ، وهو يذكرهم بها بكل تواضع ، و كذلك حديثه الصحيح المروي عنه بطرق كثيرة : (ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر و عمر) ، وهو حديث مسند معروف ، رواه أحمد بن حنبل بستة عشر طريقاً ، و طفحت به كتب الحديث .

و معلوم أن جامع كتاب نهج البلاغة الذي ينسب للإمام عليّ ، و فيه هذه الخطبة ، إنما هو الشريف الرضي الشاعر المعروف ، و هو شيعي توفي سنة ٤٠٥هجرية ، و

لم يذكر لكتابه أي مصادر أو مراجع ، و بينه و بين الإمام عليّ أكثر من ثلاثمئة سنة ، مما أدى لحكم أكابر العلماء على مجمل الكتاب بالضعف ، و عدم ثبوت معظمه عن الإمام عليّ ، و لاسيما هذه الخطبة الشقشقية التي يزعم أنّ ابن عباس هو الذي رواها ، و لم يذكر أحد غيره ذلك ، و هو غير منطقي لأنه لا يعقل أن يخطب الإمام بواحد فقط ، و ابن عباس قد نسب إليه الكثير من الأخبار الكاذبة ، ومنها ما يسمى بالإسراء و المعراج المنسوب لابن عباس ، و تفسير ابن عباس بكامله موضوع عليه ، و هو معروف عند أهل العلم .

وقد رد جمهور العلماء على مزاعم نسبة نهج البلاغة للإمام عليّ بمجمله ، وممن نص على ذلك الإمامين الذهبي و ابن حجر ، وقد ألفت تصانيف عديدة في هذا المجال ، و أكملها ما قام به الدكتور صبري إبراهيم السيد من جامعة قطر و عين شمس[٧٣] ، و نشرته دار الثقافة في الدوحة ، و قد بذل جهداً عجيباً في البحث عن مصادر أخرى للخطب الموجودة في نهج البلاغة ، و قدم لكتابه بكلام نفيس ذكر فيه أقوال المؤيدين و المعارضين لنسبة سائر نهج البلاغة للإمام عليّ ، وبعد بحث طويل توصل إلى أن ٤٤% من الخطب فقط في نهج البلاغة يمكن نسبتها للإمام عليّ ، و لم تكن الشقشقية منها بالطبع ، و ذلك للسبب الذي ذكرته قبل قليل عن حسن علاقة الإمام علي بأبي بكر و عمر و سائر الصحابة ، و قد استشهد المحقق بخطبة للإمام علي ذكرها أبو الفرج الأصفهاني صاحب العقد الفريد ، و الباقلاني صاحب إعجاز القرآن و التي خطبها عليّ بعد وفاة أبي بكر و قال فيها : (رحمك الله أبا بكر ، كنت والله أول القوم إسلاماً ، و أخلصهم إيماناً ، و أحدبهم على الإسلام ، و أحناهم على أهله ، و أشبههم برسول الله خلقاً و فضلاً ، و هدياً و سمتا ... إلخ) وهي تتوافق مع الأحاديث الثابتة عن عليّ في أبي بكر و عمر ، و مع سيرته معهما .

---

[٧٣] ـ نهج البلاغة ، تحقيق صبري ابراهيم السيد ، دار الثقافة ، الدوحة .

وقد لاحظت أمراً مثيراً في نص الخطبة الشقشقية ، و هو عدم وجود إقرار بوجود نص على الخلافة كما يزعمون ، و واضح أنّ موضوع الخطبة كان أمر الخلافة ، و وجود النص كان أقوى دليل يمكن أن يتمسك به الإمام عليّ ضد أبي بكر و غيره إن صح الأمر ، و لم تذكر الخطبة إلا أنّ الإمام آثر الصبر على الأمر ، وهو أمر غير مقبول شرعاً إذا كان فيه مخالفة نص إلهي ، إذ لا يجوز الصبر على مخالفة النصوص و لا سيما من الإمام المقتدى به ، و بالتالي فقد أوقع نص الخطبة الإمام عليّ في مأزق شرعي فيما لو صحت نسبتها إليه مع صحة زعم الشيعة بوجود نص عليه ، و هو ما لا يدل عليه و لا يقبل به عقل أصلاً ، لمخالفته للوقائع و روح التشريع .

ونلاحظ أيضاً كيف تم تحوير المعتقدات منذ ذلك الزمن البعيد ، والافتراء على الأئمة ، و قيام أناس بارزين بدعم ذلك حتى توارثته الأجيال على أنه الدين الصحيح .

و أما زعمه بأن فاطمة و الحسن و الحسين قد طالبا بالخلافة فكله افتراء لا يصح ، و كذلك الأئمة التسعة و سنعرض له فيما بعد ، بل من المشهور أنّ جعفر الصادق قد تخلى تماماً عن فكرة المطالبة بالإمامة السياسية ، و اكتفى بالإمامة الدينية ، و كذلك فعل من بعده بسبب يأسهم من تحقيق أي نصر عسكري أو سياسي على الدولة القائمة آنذاك ، و هي الدولة العباسية ، و قد أدى هذا لابتكار فكرة المهدي المنتظر الذي لن يخرج للناس إلا آخر الزمان بعد أن تملأ الحكومات الحالية الأرض جوراً و ظلماً ، و ذلك بعد أن مات الحسن العسكري ، و هو معزول عن الناس في سامراء بأمر من الخليفة العباسي ، و لم يخلف له إمام لأنه لم يكن له ولد ، و الناس لا تستطيع مقابلته إلا من خلال رجل كان يدّعي التجارة ، و تم حلّ مشكلة عدم وجود إمام حي قائم بافتراض عقلي لوجود إمام حي غائب ، لا يسمح له بالخروج إلا آخر الزمن ، و هو المهدي المنتظر ، و سموه محمداً أبا القاسم ، ليتوافق مع روايات الأحاديث النبوية التي تقول أن هناك مهدياً يتوافق اسمه مع اسم النبي ، و يكون من

سلالته بما يشبه أسطورة اليهود المسيحانية تماماً ، و انتظارهم لملك من سلالة داود ممسوحاً بالزيت و النار ، أي المسيح ، سيأتي آخر الزمن ، و يعيد مجد إسرائيل و يقضي على الأمم الأخرى ، كما ينتظر المسيحيون عيسى بن مريم كذلك لينصر الصليب ، و سبق الجميع بانتظار المسيح الزرادشتية التي سبقت نصوصها كل الديانات السماوية ، و كانت ملهماً كبيراً لها .

و هكذا تنتظر جميع الأمم التي تصدق بنبوءة السماء و الوحي الإلهي كل منها مسيحها و منقذها في آخر الزمن ، و كل منها يعتقد أنّ مستقبل الزمن سيكون في صالحه فقط على حساب الآخرين .

\

ثالثاً : آية المباهلة :

و هي قوله تعالى : { فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }، آل عمران آية ٦١ .

ص ٦٧ قال الكاتب : فقد أجمع المفسرون على اختلاف مذاهبهم ، و مشاربهم بنزولها في الخمسة الأطهار محمد و عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين ...ثم استشهد **ص ٧٨** بحديث ذكره ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة ، و هو أنّ علياً احتج يوم الشورى على أهلها طلباً للخلافة .

و الواقع إنما ذكر ابن حجر ذلك الزعم ليردّ عليه ، و ابن حجر الهيثمي قد أورد في كتابه هذا الصواعق المحرقة الكثير من الأحاديث الموضوعة ، و حذف أسانيدها ، فجاء كتابه مهلهلاً .

ثم ذكر الكاتب بعد ذلك قصة نزول الآية ، و استشهد بمختلف المصادر كعادته ، و منها المفيد و منها غير ذلك ، و بعضها للشيعة مثل : [ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ، نور الأبصار للشبلنجي ، ذخائر العقبى للمحب الطبري ، كفاية الطالب للكنجي الشافعي، مطالب السؤول لمحمد بن طلحة الشافعي ، تذكرة سبط ابن الجوزي ، غاية المرام للإمام البحراني] ، و كلها تصانيف شيعية إثنا عشرية تسمى بعضها بأسماء أهل السنة للدعاية ، و قد أكثر الكاتب من الاستدلال بها من أول الكتاب لآخره ، و لا حاجة لنا باستعراضها .

و من المصادر الناقلة عن أهل السنة ، و التي استشهد بها مما لا ينفعنا البحث فيها لعدم ذكر أسانيد الأخبار فيها : الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ، تفسير الرازي ، تفسير الكشاف للزمخشري ، تفسير الدر المنثور للسيوطي ، تفسير البيضاوي ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، معالم التنزيل للبغوي و غيرها من الكتب الناقلة .

و سأذكر الآن كل ما يتعلق بهذه الآية من المصادر الأصلية ، و نناقشها كما فعلنا فيما مضى لنصل إلى النتيجة المطلوبة ، و سنتعرض لآراء المفسرين في ذلك :

دراسة الكتب المسندة : بعد الدراسة المسهبة لما يتعلق بآية المباهلة ، وجدت أنها مذكورة في المصادر على شكلين : أولاهما في سياق قصة سعد بن أبي وقاص و معاوية التي طلب فيها معاوية من سعد أن يسب علياً ، و ثانيها في سياق ذكر الحدث مباشرة ساعة نزول الآية ، و سأعرض لكل جانب على حدى :

أولاً : قصة سعد و معاوية : حيث قال معاوية بن أبي سفيان لسعد بن أبي وقاص : ما منعك أن تسب أبا تراب ؟ ، فقال سعد : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن تكون لي واحدة فهي أحبُّ إليَّ من حُمُر النّعم ، سمعت رسول الله يقول له و قد خلفه في بعض مغازيه ، فقال له عليّ : يا رسول الله خلفتني مع النساء و الصبيان ! ، فقال النبي : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من

موسى إلا أنه لا نبي بعدي !) ، و سمعته يقول يوم خيبر : (لأعطين الراية رجلاً يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله) ، فتطاولنا لها ، فقال النبي : (ادعُ لي عليّاً) ، فأُتي به أرمداً فبصق في عينيه ، و دفع الراية إليه ففتح الله عليه ، و لما نزلت هذه الآية : (فقل تعالوا ندع أبناءنا و أبناءكم) دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّاً و فاطمة و حسناً و حسيناً ، فقال : (اللهم هؤلاء أهلي) .

١ – و قد روى هذه القصة بهذا اللفظ و الترتيب كل من مسلم و الترمذي و الحاكم و البيهقي و الدورقي في مسند سعد ، و جميعهم من طرق متقاربة إلى بكير بن مسمار ، رواها عنه حاتم بن إسماعيل ، و هو ثقة له أوهام .

٢ – و من ناحية أخرى روى النسائي و البزار هذا الحديث عن حاتم بن إسماعيل نفسه عن بكير بن مسمار بلفظ مختلف ، و فيه ذكر آية التطهير ، بدلاً من آية المباهلة .

٣ – و أتى النسائي بطريق أقوى إلى بكير بن مسمار عن محمد بن المثنى عن أبي بكر الحنفي عن بكير بن مسمار ، و لم يذكر فيه سوى حديث الراية و المنزلة ، أي لم يذكر آية التطهير و لا آية المباهلة .

٤ – و من جهة أخرى فقد جاءت القصة بلفظ آخر فيه ذكر حديث الولاية : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، بدلاً من ذكر آية المباهلة ، و رواها كل من الطبراني و ابن ماجة و أبو بكر بن أبي شيبة و ابن أبي عاصم من طريق عبد الرحمن بن سابط عن سعد ، و هو طريق منقطع لأن ابن سابط لم يلق سعداً .

٥ – و جاء الهيثم بن كليب الشاشي بطريق انفرد فيه ، ووافق لفظه اللفظ السابق ، و في سنده المهاجر بن مسمار و ابنه إبراهيم يروي عنه ، و كلاهما ضعيفان .

٦ – و تفرد ابن أبي عاصم بطريق فيه سفيان بن عيينة و ابن أبي نجيح ، و هما متهمان بالتدليس ، و رواه باللفظ السابق ، و ليس فيه آية المباهلة .

النتيجة : نلاحظ أن القصة مروية عن سعد على أربعة أوجه ، أصح الطرق فيها ما رواه النسائي ، بأن سعداً ذكر خصلتين لعليّ تمنعه من سبابه ، و هما : حديث الراية و حديث المنزلة ، و أما الأحاديث الأخرى كالمباهلة و التطهير و الولاية فلا نجزم بواحدة منها ، مع ترجيح آية التطهير لاقتراب ثبوتها أكثر من الاثنتين الأخريين ، و لا سيما حديث الولاية لأن معناه عظيم ، و يستبعد أن يستشهد به سعد بشكل عرضي إلى جانب سواه من الفضائل ، و الأقرب إلى المنطق أن يستشهد بكون عليّ من أهل بيت رسول الله ، و له حرمة عظيمة تمنعه من سبابه .

و عليه فلم يثبت هذا الحديث بشكل قاطع لتفرد حاتم بن إسماعيل به ، و هو صاحب أوهام ، و قد روي بغير هذا اللفظ كما رأينا ، و فيه خلاف .

ثانياً : الحديث الذي يروي **قصة المباهلة** ذاتها : رواها كل من الواحدي في أسباب النزول ، و أبو نعيم في دلائل النبوة ، و البيهقي في دلائل النبوة ، و أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ، و ابن إسحق في سيرة ابن هشام .

١ – الواحدي :

آ – ذكر رواية موقوفة على الحسن البصري ، و هو تابعي لم يشهد القصة ، و لا ندري عمن رواها ، و لم يذكر فيها عليّ من بين الذين باهل بهم رسول الله وفد نصارى نجران .

ب– و رويت عن جابر بن عبد الله قصة المباهلة من طريق بشر بن مهران ، و هو متروك الحديث .

٢ ـ أبو نعيم الأصبهاني :

آ – رواها من طريق بشر بن مهران السابق ، و هو متروك.

ب – و رواها عن ابن عباس من طريق الكلبي عن أبي صالح ، و هو أسقط الأسانيد و أكذبها .

٣ ــ البيهقي :

آ – من طريق سلمة بن عبد يشوع عن أبيه عن جده و هم مجاهيل لا اعتبار بهم ، و القصة المروية بهذا السند طويلة و فاحشة الخطأ من بدايتها ، حيث تقول : إن وفد نصارى نجران قد أتى النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول : طس ، أي سورة النمل ، و المعلوم أن سورة النمل نزلت بمكة ، و قدوم وفد نجران تم في المدينة ، و في السنة العاشرة للهجرة ، و القصة لم يذكر فيها أيضا عليّاً بل فاطمة و الحسن و الحسين فقط .

٤ ــ ابن أبي شيبة : روى الحديث موقوفاً على الشعبي ، و هو تابعي لا ندري عمن حدث عنه ، و لم يذكر عليّاً أيضاً.

٥ ــ ابن إسحق : ذكر أنّ وفد نجران رفض المباهلة أصلاً ، و أنّ النبي لم يأت بأهل الكساء ، و لا أراد المباهلة بهم .

و يمكننا أن نضيف أنّ السيوطي قال في الدر المنثور : أن الحاكم ذكر في روايته الحسن و الحسين فقط ، بينما نجد البيهقي قد رواها من طريق الحاكم ، و التي ذكرناها سابقاً ، و فيها سلمة بن عبد يشوع عن أبيه عن جده ، و ذكر فاطمة مع الحسنين ، و قال السيوطي : " إنّ ابن أبي شيبة و سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن جرير و أبا نعيم رووها عن الشعبي ، و ليس في روايتهم ذكر عليّ " ، ولكني لم أجد روايتي ابن جرير و سعيد بن منصور في كتبهم .

هذا و قد ذكر السيوطي روايات كثيرة ليس فيها ذكر لقصة المباهلة على الشكل السابق ، بل ذكرت أنّ وفد نجران رفض مبدأ المباهلة أصلاً كما رواه ابن إسحق ، و ذكر السيوطي أيضاً رواية ابن عساكر عن جعفر الصادق عن أبيه : " أن النبي دعا أبا بكر و عمر و عثمان و عليّ و أولادهم للمباهلة " ، و لا نشك بأنها مكذوبة

على جعفر الصادق ، و السيوطي على عادته لا ينبه لشيء من ذلك ، و لا يرجح بين الروايات .

و أما الطبري المفسر الكبير ، و الذي يروي الحديث بأسانيده الخاصة فلم يذكر القصة على هذا النحو ، و لم يأت على ذكر المباهلة ، و لو صح عنده شيء لما تركه ، و هو الفقيه ، و البحر الواسع من العلم ، ولا يمكن زعم تطرفه ضد الإمام عليّ و قد جمع لحديث الولاية فقط مصنفاً خاصّاً في مجلدين .

و أما الزمخشري المعتزلي ، فقد ذكر قصة المباهلة في تفسيره الكشاف بصيغة رُوي ، و هي صيغة تضعيفية ، و لم يذكر مصادر روايته ، و لما راجعت مصادر محقق الكشاف عرفان العشا وجدت أكثرها لا يروي القصة على النحو الذي أتى به الزمخشري .

و أما الرازي فقد خلط بين قصة آية التطهير التي رويت عن عائشة ، و قد مرت سابقاً ، و بين حديث المباهلة ، و لم يذكر سنداً لكلامه سوى قوله : " و اعلم أنها كالمتفق عليه بين أهل التفسير و الحديث " ، و كلامه هذا لا يصح لما مر معنا ، و مع ذلك فقد ذكر الرازي مناظرة بينه و بين إمام اثني عشري ردَّ فيها على زعمه أن عبارة أنفسنا و أنفسكم تعني أن نفس عليّ كنفس النبي ، و بالتالي فهو فوق الأنبياء ، حيث احتج الإثنا عشرية أنه من المتواتر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من سواه من الأنبياء ، فرد الرازي : " و من المتواتر أيضاً أنّ عليّاً ليس بنبيّ ، و النبيّ أفضل من غيره " .

و **الخلاصة** : أنه لم تأت رواية ذكر عليّ مع فاطمة و الحسن و الحسين إلا من طريق بشر بن مهران ، و هو متروك الحديث كما مر معنا ، و هي تقول : (أنفسنا و أنفسكم أي الرسول و عليّ) حيث فسر أنفسكم بعليّ ، و بالتالي جعله ممثلاً للمشركين ، و هو باطل كما نرى .

و أما بقية المصادر التي استشهد بها الكاتب فكلها ناقلة عن هذه المصادر التي ذكرتها و لا قيمة للاستدلال بها ، و منها تفسير البيضاوي ، و الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، و الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ، و الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، و أسد الغابة لابن الأثير ، و تلخيص المستدرك للذهبي ، و معالم التنزيل للبغوي و غيرها.

رابعا : آية المودة :

وهي قوله تعالى : { قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى } .

و هي جزء من آية ٢٣ من سورة الشورى ونصها : { ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ} .

قال الكاتب : اتفق المفسرون الشيعة على أنها نزلت في أهل البيت ، و كذلك أهل السنة إلا طائفة ضئيلة تفسرها على غير ما أنزل الله .

و الواقع أنّ الشيعة قد اتفقوا على أنّ القرآن كله تقريباً قد نزل في أهل البيت خاصتهم ، و لا سيما الإمام عليّ ، و أما قوله بأن طائفة قليلة من أهل السنة قالت بأن الآية لم تنزل بأهل البيت فهو معكوس تماماً ، و يستشهد في هامش الصفحة التالية أنّ هؤلاء القلة أمثال ابن تيمية و ابن كثير و من حذا حذوهم من مناوئي أهل البيت و حملة الروح الأموية ..؟ .

و نستغرب جداً هذا الاستنتاج العجيب منه ، و لا سيما أنّ الدولة الأموية قد اندثرت قبل ابن تيمية و ابن كثير بمئات السنين ! ، فكيف يكون هذين متأثرين بتوجهها السياسي ؟ ، طبعاً هو يعتقد أنَّ الدولة الأموية هي التي خطت التاريخ و

الفقه الإسلامي ، و زيفت كل شيء في تاريخنا و تراثنا ، و أننا نعيش على الوهم الأموي الخادع ..!

ثم أورد كعادته كمّاً كبيراً من المصادر كدليل على ما ذهب إليه ، و أكثرها كتب ناقلة عن غيرها ، و لا قيمة علمية استدلالية بها ، و نحن سنذهب إلى المصادر مباشرة كالعادة ، و ذكر هنا كتب شيعية أخرى : كالفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ، و إسعاف الراغبين للصبان ، و رشفة الصادي لابن شهاب الدين ، و تفسير الحجازي ، و العمدة لابن بطريق ، و غيرها من كتب السنة كالمواهب للعسقلاني ، و شرح الزرقاني عليه ، و تفسير أبي السعود ، و اتحاف الميت للسيوطي ، و كلها ناقلة عن المصادر التي سنذكرها .

و زعم أنّ البخاري روى أنّ الآية نزلت في قربى آل محمد ، و هو كلام باطل تماماً ، لأنّ البخاري في صحيحه ، و الترمذي في سننه ، و البغوي في معالم التنزيل ، و مسلم في صحيحه ، و أحمد في مسنده ، و ابن جرير الطبري في تفسيره ، و ابن مردويه في تفسيره على ما ذكره السيوطي في الدر المنثور ، و سعيد بن منصور في سننه ، و ابن سعد في طبقاته ، و عبد بن حميد في مسنده ، و الحاكم في مستدركه ، و البيهقي في الدلائل ، و الطحاوي في مشكل الآثار ، و ابن ابي حاتم في تفسيره على ما ذكره السيوطي ، و ابن المنذر في تفسيره على ما ذكره السيوطي أيضاً في الدر المنثور ، و الواحدي في تفسيره بطرق كثيرة صحيحة إلى ابن عباس رواها عنه سعيد بن جبير و عكرمة و طاوس و الشعبي و غيرهم رووا جميعهم عن ابن عباس أن معنى الآية الوحيد : " إلا أن تصلوا ما بيني و بينكم من القرابة " ، و هي الرواية المشهورة الصحيحة و المعتمدة في تفسير الآية عند جمهور الأمة الإسلامية .

و إنما جاء في صحيح البخاري أنّ ابن جبير زعم أن معناها قربى آل البيت ، فصحح له ابن عباس ، و قال له : " إنّ النبي لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة ، فقال : إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة " .

و أما الذين رووا أن الآية تعني قربى آل محمد فهم :

١ – الواحدي في تفسيره و الطبراني في معجمه الكبير ج٣ ص ٢٦٤١ من طريق حسين الأشقر ، و هو متروك ، و كذلك ذكر الطبري رواية أخرى عن الكلبي ، و هو أقبح من حسين الأشقر ، كما روى الواحدي رواية بذلك من طريق عبد الغفور أبي الصباح ، و هو معروف بالكذب و وضع الحديث .

٢ – و رُوي الحديث أيضاً في سياق خطبة نسبت للحسن بن علي جاء في لفظها : " و إنا من أهل البيت الذين افترض الله سبحانه مودتهم و ولايتهم ، فقال فيما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم : { قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى }" ، و نلاحظ كيف أضيفت كلمة و لايتهم في العبارة التي استخدمت كتفسير للآية و هي ليست فيها ، و ليس ذلك إلا لأخذ كلمة الولاية هذه على أنها الولاية العامة و خلافة أمور المسلمين ، و قد رواها بألفاظ مختلفة كل من :

١= الحاكم في المستدرك ج٣ ص ١٧٢ : و بسياق طويل واضح الوضع ، و في سنده الحسن بن محمد بن يحيى ، و هو متهم ، و ينتهي السند إلى علي بن الحسين عن الحسن ، و قد تفرد الحاكم بهذا الخبر و تفرده غير مقبول .

٢= الطبراني من طريق سلام بن أبي عمرة إلى أبي الطفيل بسياق منكر مختلف ، و سلام متروك .

و من الجدير بالذكر أن هذه الخطبة المزعومة قيل فيها أنّ الحسن قالها عند طعن أبيه الإمام عليّ ، بينما نجد مجموعة من المصنفين رووا خطبة الحسن في هذه المناسبة بلفظ

مختلف تماماً و هم : أبو يعلى و أحمد و أبو نعيم ، و لم تتفق في ألفاظها و أسانيدها ولا يصح سند منها .

و روى ابن جرير الطبري أنها – أي الآية التي نناقشها – في أهل البيت من ثلاثة طرق بألفاظ و أشكال مختلفة :

عن علي بن الحسين من طريق أبي الديلم ، وهو مجهول لم أجد اسمه إلا عند الأردبيلي في رجال الشيعة ، و لم يرو إلا عن جعفر الصادق ، أي لم يدرك الحسين ، و الصباح بن يحيى المزني متهم ، و إسماعيل السدي متروك الحديث .

و عن سعيد بن جبير رواها عنه أبو العالية ، و هو مجهول لم أجده في كتب الحديث كراوٍ عن سعيد بن جبير ، و في الطريق غيره من الضعفاء كيحيى بن كثير و غيره .

و عن عمرو بن شعيب و هي موقوفة عليه ، و بالتالي منقطعة السند ، و لا يمكن معارضتها للرواية المشهورة الصحيحة السابقة .

هذا و قد جاء للآية تفاسير أخرى كلها ضعيفة الأسانيد و لا يصح واحد منها ، و تنحصر معانيها في :

١ – أن تتقربوا إلى الله بطاعته : و قد رويت بطرق كثيرة إلى الحسن البصري ، و هي موقوفة عليه ، و كذا لابن عباس .

٢ – أن تتبعوني و تصدِّقوني و تصلوا رحمي : و رُويت عن مجاهد .

٣ – ارقبوني في الذي بيني و بينكم ولا تعجلوا إليّ و دعوني للناس : رواها الواحدي ، و عزاها لمجموعة عن ابن عباس .

٤ – أنّ النبي كانت له عشرات الأمهات من المشركات إذا مر بهم آذوه بهن ، فنزلت الآية كي لا يؤذوه بهن ، و نسبها السيوطي إلى عبد بن حميد عن عكرمة ، و هي غريبة ، و عكرمة متهم بالكذب من كبار أهل عصره رغم شهرته .

٥ – إلا أن تصلوا قرابتكم : انفرد بها الطبري موقوفة على عبد الله بن القاسم ، و لا عبرة بموقوف .

و هكذا لم يرو أحد الثقات من المحدثين أنّ المقصود بالآية هم عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين ، بل أجمع المحدثون الأعلام أنّ الآية تعني : أن تصلوا ما بيني و بينكم من القرابة ، و الآية نزلت في مكة بالإجماع حسب الروايات الصحيحة ، و لم يكن عليٌّ قد تزوج فاطمة بعد ، و لم يكن للحسن و الحسين و جود بعد حتى يؤمر الناس بمودتهم .

و على هذا لا تصح الرواية التي تتهم الأنصار بأنهم اغتاظوا من الآية لأنها تأمرهم بحبّ آل محمد ، و هو تصوير قبيح لعلاقة الأنصار بالإسلام ، و هذه الرواية المزعومة انفرد بها يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس ، و هي موضوعة ، لأنّ الآية نزلت في مكة و لم يكن للأنصار وجود بعد ، و يزيد بن أبي زياد هذا متهم بوضع الحديث ، و قد وضع حديث الرايات السود لنصرة بني العباس ، و هو معروف عنه ، و قد استشهد المؤلف بهذه الرواية عن الأنصار ص ٧٩.

و كما قلنا في آية التطهير لا يجوز سلخ عبارة من الآية لغرض تفسير مشبوه ، و عبارة :{ قل لا أسألكم عليه أجراً } ، إنما هو جزء مقتطع من آية كاملة في سياق آيات قبلها و بعدها نزلت كلها في مكة .

و أما المفسرون فقد اجتهد الطبري في شرح الآية بما يوافق الحديث الصحيح ، و الذي أجمع عليه أهل العلم ، و هو أنّ معنى الآية : إلا أن تودّوني في قرابتي منكم ، و دعم تفسيره بقوله : إنّ وجود (في) في العبارة يؤكد أنّ المقصود بها أن يودوه من خلال قرابته بهم ، و لو قصد أهل بيته لقال :(بالقربى) ، أو لقال (ذا القربى) ، أو (تودوا قرابتي) ، و لو قصد التقرب إلى الله لقال : (تقربوا إلى الله) ...إلخ .

و هذا كان رأي أغلب المفسرين ، و إنما شذّ الزمخشري ، و نقل أبو السعود و الرازي كلامه و لا عبرة بهم ، و لا سيما أنّ الزمخشري معروف بآرائه الخاصة .

و نلاحظ كيف زعم الكاتب أنّ جماعة ضئيلة من أهل السنّة خالفوا ما ذهب إليه ، مع أن العكس هو الصحيح ، و إذا راجعنا ما قاله الواحدي في تفسيره الوسيط ، و الطبري في تفسيره ، و ابن حجر في تخريج الكشاف ، و البغوي في تفسيره ، و السيوطي في الدرّ المنثور جميعهم نجدهم عند عرضهم لتفسير الآية هذا قد ضعفوا الرواية التي يحتج الكاتب بها ، و رجحوا رواية البخاري و جمهور الأمة عليها ، فهل نثق بعد هذا و ما سبقه بأدلة الكاتب ؟!.

ص ٨٠ –٨١: استشهد بثلاثة أحاديث غير صحيحة ، و هي :

١ – رُوي عن عليّ : (شكوت إلى رسول الله حسد الناس لي ، فقال : أما ترضى أن تكون رابع أربعة ، أول من يدخل الجنة أنا و أنت و الحسن و الحسين ....إلخ) ، و لم أجد هذا الحديث سوى عند الطبراني ، و في سنده يحيى بن يعلى و محمد بن الحسن الطحان ، و كلاهما ضعيف ، و للحديث تتمة طويلة و ركيكة واضحة الوضع و الاختلاق .

٢ – عن النبيّ : (حُرِّمت الجنّة على من ظلم أهل بيتي و آذاني في عترتي) ، قال المؤلف : رواه الثعلبي من حديث عليّ ، تخريج الكشاف .

و هنا يعود الكاتب إلى تعمية جديدة على القراء ، و الحقيقة التي لم يذكرها أنّ مخرج أحاديث الكشاف ابن حجر العسقلاني قال عند تخريجه الحديث : فيه عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه و هو كذاب ، و قال الكاتب : رواه الطبراني في الأوسط عن عثمان .

و لم أجده في معاجم الطبراني الثلاثة كلها ، و الحديث الموضوع هذا أورده القرطبي في تفسيره دون تعليق عليه ، و قد دمج اللفظان السابقان بحديث واحد .

٣ – عن النبيّ : (أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم) ، و هو موضوع سيأتي تخريجه فيما بعد تحت عنوان و ضعه الكاتب : " نبذة لطيفة من الأحاديث الواردة في فضل أمير المؤمنين " .

<u>ص ٨٢</u> : يستشهد بحديث واضح الاختلاق أورده صاحب كفاية الطالب في مؤلفه[٧٤] ، و هو : (أنّ أعرابياً أراد أن يبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله : هل تريد أجراً ؟ ، قال : إلا المودة في القربى ، قال : قرابتك أم قرابتي ؟ ، قال : قرابتي ، قال : هات أبايعك ، فعلى من لا يحبك و لا يحب قرابتك لعنة الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : آمين) .

و لا بد من التنويه هنا إلى أنّ الغلو في إيراد الشواهد المختلقة لا يؤدي إلى حبّ آل البيت بل ربما أدى إلى النفور ، وقد نبه إلى ذلك الإمام عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب كما ورد في حلية الأولياء ج٣ ص١٣٦ حيث قال : " أحبّونا

---

[٧٤] - يكثر المؤلف من الاستشهاد بروايات هذا الكتاب ، و هو لمؤلفه محمد بن يوسف الكنجي ، و لم أجد أحداً قال عنه أنه شافعي سوى الشيعة ، و حقيقته أنه من أئمة الشيعة ، و كان من أعوان التتار في غزوهم لبلاد المسلمين كما فعل الطوسي قبله و ابن العلقمي و هم من أئمة الإثني عشرية ، و قد قتل الناس الكنجي هذا في المسجد الأموي بسبب تحريضه للتتار ، و تآمره معهم على أموال المسلمين و إيذائه لبعضهم ، و ليس لأنه ألف هذا الكتاب بالطبع كما زعم محقق كتابه محمد الهادي الأميني في مقدمته ، و معلوم أنّ ابن عساكر خصص الجزء ٤٢ من تاريخه ليذكر مناقب عليّ بن أبي طالب ، و كذلك أكثر أحمد بن حنبل من الروايات في مناقب أهل البيت و لم يمسوا بسوء بسبب هذا ، و قد أجمع المؤرخون كابن كثير و ابن تغري بردي و أبو شامة المقدسي أنّ الكنجي هذا كان رافضياً جمع كتابه هذا ليتقرب إلى رؤساء الرافضة في الدولتين الإسلامية و التترية ، و أنّ انضمامه للتتر ضد المسلمين و أخذه أموال المسلمين لصالح التتر كانا السبب الرئيسي في مقتله سنة ٦٥٨ للهجرة أي بعد غزو هولاكو لبغداد بسنتين ، و قد اعترف محقق الكتاب أنه كان محدثاً مغموراً لم يترجم له بشكل كاف ، و نلاحظ في كتابه هذا أنه جمع الروايات الصحيحة و الباطلة و هي الغالبة في فضائل عليّ ، و ذكر أسانيده الطويلة و كلها تصل إلى الوضاعين الكذابين ، و قد رواها قبله مجموعة من المحدثين كابن عساكر و أبو نعيم الأصبهاني و الطبراني و غيرهم بالإضافة لأحاديث خاصة بالشيعة لم يذكرها غيرهم ، و كلها خرافات لا يليق نسبتها للإسلام ، و أما تشبيه محقق الكتاب لهذا الرجل بالنسائي فبعيد جداً ، لأن النسائي لم يحالف أعداء المسلمين عليهم أولاً ، و لأن شدة النسائي على معاوية بين قوم يحبونه و يتعصبون له كانت سبب ضربه الشديد الذي أدى لوفاته كما قيل ، و ليس بسبب تأليفه لكتاب خصائص عليّ .

حبّ الإسلام ، و لا تحبّونا حبّ الأصنام ، فإنه ما برح بنا حبّكم حتى صار علينا عاراً " ، وفي روايات : " أحبّونا حبّ الإسلام لله عز وجل فإنه ما برح بنا حبّكم حتى بغضتمونا إلى الناس " ، مما يدلّ على أنّ مختلقي هذا الحبّ المزيف كانوا معاصرين له ، و يدعون الناس له بهذا الشكل الغريب الذي أساء إليه بدل أن يُحسِن ، و قد جاء في المصدر نفسه حلية الأولياء ص١٣٧ : " أتى نفرٌ من العراق إلى الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام ، فقالوا في أبي بكر وعمر و عثمان ، فلما فرغوا قال لهم : ألا تخبروني ؟! ، أنتم { الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ} ؟ ، قالوا : لا ، قال : فأنتم { وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } ؟ ، قالوا : لا ، قال : أما أنتم فقد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين ، و أنا أشهد أنكم لستم من الذين قال الله فيهم : { وَالَّذِينَ جَاؤُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ } (الحشر ٨ – ١٠) ، اخرجوا فعل الله بكم ... " .

كما روى محمد بن عاصم الثقفي (في جزئه ، برقم ٤٢) عن شبابة بن سوار عن فضيل بن مرزوق ، و هو شيعي ، قال : " سمعت الحسن بن الحسن أخا عبد الله بن الحسن و هو يقول لرجل ممن يغلو فيهم : و يحكم أحبّونا لله فإن أطعنا الله فأحبونا ، و إن عصينا الله فأبغضونا ، فقال له رجل : إنكم ذو قرابة رسول الله و أهل بيته ، فقال : ويحكم لو كان الله عز وجل نافعاً بقرابة من رسوله بغير عمل بطاعته لنفع بذلك من هو أقرب إليه منا : أباه و أمه ، والله إني لأخاف أن يضاعف للعاصي منا العذاب ضعفين ، و الله إني لأرجو أن يؤتى المحسن منا أجره مرتين ، ثم قال : لقد

أساء بنا آباؤنا و أمهاتنا إن كان آباؤنا ما تقولون في دين الله ثم لم يخبرونا به ، و لم يطلعونا عليه و لم يرغبونا فيه ، فنحن و الله كنا أقرب منهم قرابة منكم ، و أوجب عليهم حقاً ، و أحق بأن يرغبونا فيه منكم ، ولو كان الأمر كما تقولون أن الله ورسوله اختار علياً لهذا الأمر و القيام على الناس بعده ، إن كان علياً لأعظم الناس في ذلك خطيئة و جرماً إذ ترك أمر رسول الله أن يقوم فيه كما أمره أو يذر فيه إلى الناس ، فقال له الرافضي : ألم يقل رسول الله : من كنت مولاه فعلي مولاه ؟! ، قال : أما و الله أن لو يعني رسول الله بذلك الإمرة و السلطان و القيام على الناس لأفصح لهم بذلك كما أفصح لهم بالصلاة و الزكاة و صيام رمضان و حج البيت ، و لقال لهم : أيها الناس إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له و أطيعوا ، فما كان من وراء هذا شيئاً فإن أنصح الناس كان للمسلمين رسول الله " .

و أخرج هذا الخبر المزّي في تهذيب الكمال ، و ابن سعد في طبقاته ، و ذكره ابن حجر في التقريب في ترجمة الحسن بن الحسن .

و مما جاء في تهذيب الكمال ج٥ ص ٣٧٦ : روى أبو بكر بن خيثمة أخبرنا مصعب قيل لعمر بن عليّ : هل فيكم أهل البيت إنسان مفترضة طاعته ؟ ، قال : لا و الله ما هذا فينا ، من قال هذا فهو كذاب ، قال : و ذكرت له الوصية – أي بالإمامة لعليّ – فقال : و الله مات أبي و ما أوصى بحرفين ، قاتلهم الله إن كانوا إلا يتأكّلون بنا .

و عُمر هذا كان الابن الأكبر لعليّ زين العابدين ، و كان مبجلاً و مقرباً من أخيه محمد الباقر ، و انظر كيف سماه أبوه عُمر ، و كيف سمى عليُّ بن أبي طالب ابنه عمر ، و فعل ذلك بنوه من بعده ، و قد سموا جميعاً من أبنائهم بأسماء الأجلّاء من الصحابة الذين يطعنهم الزاعمون لتبعيتهم لهؤلاء الأئمة ، فقد سموا بأسماء أبي بكر و عمر و عثمان و عائشة و طلحة و الزبير ، و لو كانوا يرون في أولئك الصحابة شيئاً

لما سمّوا أولادهم بأسمائهم ، و الرجل لا يسمي أولاده إلا بأحبّ الأسماء إليه ، و تيمناً بصاحب هذا الاسم .

كما جاء أيضاً في ترجمة عليّ زين العابدين في تهذيب الكمال و غيره ، أنه كان يجالس أسلم مولى عمر بن الخطاب و عبيد الله بن عتبة بن مسعود و ذكوان مولى عائشة و عمر بن عثمان بن عفان و مروان بن الحكم و أبا هريرة ، وأنه كان يسمع منهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و يطلب العلم منهم ، ولا يجد في نفسه حرجاً ، و كذلك كان يجلس إلى زيد بن أسلم يطلب العلم منه ، و كان زيد بن أسلم عبداً ، فعاتبه المتكبرون و الجهّال الذين زعموا فيه كمال العلم منذ ولدته أمه ، فأنكر ورد عليهم ، و كذلك كان يسأل سعيد بن جبير ، و قال في ذلك : " إنّ الناس يأتوننا بما ليس عندنا " ، أي أنه كان يجد حرجاً في عدم معرفته الإجابة عن كل سؤال يوجه إليه فيطلب العلم عند أهله ، و ليس هذا إلا من كمال فضله و تواضعه و حكمته ، و قال فيه جمهور العلماء : كان أفقه أهل بيته ، قليل الحديث و أحبهم إلى مروان و ابنه عبد الملك ، و قد أرسل له المختار بن عبيد الثقفي الذي ادعى التشيع لآل البيت مئة ألف درهم يغريه كي يؤيده في ثورته ضد الأمويين ، فأرسل الإمام إلى عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي آنذاك يخبره بذلك ، و يدل هذا على عدم قبول زين العابدين للمختار ، و لا لثورته و لا لفكرة الخروج على الحاكم أصلاً ، و لا بد أنّه وجد عبد الملك يقيم أركان الإسلام فلم يجز الخروج عليه لأنه لم ير كفراً بواحاً ، و هذا هو الحكم الشرعي الذي كان سائداً آنذاك ، و تناقله العلماء فيما بينهم .

و على هذا لم يثبت أنّ أحداً من هؤلاء الأئمة الاثني عشر قد طالب بالخلافة على الشكل الذي صوّره الكاتب ما عدا الحسين بن علي الشهيد بكربلاء ، و الذي لم يرض بيعة يزيد بن معاوية لمعرفته به ، و اعتبر أنّ ولاية العهد باطلة ، فثار مطالباً

بإقامة خلافة إسلامية حقيقية ، و هو اجتهاد منه ، و لم يكن خروجاً على الإمام حسب رأيه لأنّه لم يبايعه أصلاً ، و كذلك فعل عبد الله بن الزبير مثله ، و استقل بمكة سبع سنوات ، و لا يوجد دليل يقول بأن الحسين كان يطالب بالخلافة لنفسه لأنه يرى نفسه إمام الأمة من دون غيره ، بل كان يرى في نفسه الأهلية لقيادة الأمة قيادة صالحة أفضل من قيادة يزيد المشهور بالمجون آنذاك .

النتيجة : تبين لنا أنّ جمهور الأمة الإسلامية اتفق على أنّ الآية لم تنزل في أصحاب الكساء ، و إنما نزلت في مكة ، و بحسب السياق قبل وجود ما يسمى بأصحاب الكساء ، و إن الروايات المخالفة إنما جاءت من الرواة المتهمين فقط ، و على فرض أنّ دعوى الكاتب صحيحة فهي لا تعني الولاية بل المودّة فقط ، و ليست المودّة كالولاية ، و بما أنّ الآية نصّت كما يقول على أهل البيت ، فلا يجوز لنا أن نتجاوز المودة إلى الولاية العامة لأن القرآن دقيق في تعابيره ، و الآية تقصد أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لا يريد أجراً كبيراً على دعوته ، و لو كانت الآية تقصد الولاية لأهل البيت فإنها تعني التسليم و الانقياد الكامل لهم ، و هل هناك أجرٌ أكبر من هذا ؟ .
و بالتالي فحمل الآية على ولاية آل البيت باطل نقلاً و عقلاً ، و أما قوله **ص ٨٢** : فلله درُّ كتب السنة فإنها أثبتت مدعى الشيعة ..إلخ ..
فهو وهم ، لأنه لم يذكر كل ما جاء في كتب السنة بخصوص هذا الأمر ، و ليس هذا بمذهب العالم النزيه .
و أما استنتاجه **ص ٨٢-٨٣** : بأنّ الآية تعيّن بها أنّ الإمام بعد رسول الله بلا فصل هو عليّ ، فالآية لا توحي به و لا تشير إليه ، وهو وهم بني على وهم ، و قد بينت ذلك .

خامساً : آية الصلوات :

ص٨٣ : وهي قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } ، الأحزاب آية ٥٦ .

كعادته يستدلّ بما ليس بدليل للخلط على الناس ، فالآية واضحة صريحة ليس فيها أدنى ذكر لآل البيت ، و قد اتفق المسلمون أجمعهم أنّ النبي صلى الله عليه و سلم علم أصحابه الصلاة عليه ، و ضمّ آله إليه ، و لم يقل و لو في مناسبة واحدة ، و لم ينقل عنه قطّ أنّه حدّد آله هؤلاء الذين طلب الصلاة عليهم معه ، و أنه حصرهم بعليّ و فاطمة و الحسن و الحسين دون سواهم ، بل أطلق ذلك دائماً كما مر معنا في بحث معنى كلمة الآل ، و لا داعي لاستعراض مصادره التي زعم فيها أنّ كثيراً من علماء السنة نهج على منهج الشيعة في اعتبار ضمِّ الصلاة على آل رسول الله إلى الصلاة على رسول الله أمر مطلوب شرعاً ، و أقول : إنّ سائر علماء السنة قالوا بذلك ، و ليس فيهم مخالف كما أراد أن يوهم ، و سائر المصادر التي ذكرها بل سائر كتب السنة و جمهور المسلمين روت ذلك ، و لكن لم يرو أحد منهم أن المقصود بالآل حصراً عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين .

و قد أكثر من مراجعه كالعادة و كلها بلا طائل و أكثرها لا قيمة علمية له .

و أما قوله : **ص ٨٩** : أنّهم أفردوا بالصلاة عليهم من دون الناس فهو غير صحيح لأنّه يجوز أن تصلّي على من تشاء من الناس بقولك اللهم صلّ على فلان ، لأن النّبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كما سيأتي .

و لم يكن ضمُّ النبي لآله في الصلاة عليه إلا حباً منه لهم ، و طلبه الخير لهم لأنهم رحمه و أهل قرابته ، و الصلاة من العبد تعني دعاء الخير له كما اصطلح عليه العلماء ، و من الله الرحمة ، و لذلك قال الله عز وجل : { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ

وَمَلائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا } الأحزاب آية ٤٣ ، أي أنّ الله يرحمكم بهدايته فيخرجكم من الظلمات إلى النور ، و كذلك الملائكة تدعو الله عز و جل أن يرحم المؤمنين و يثبتهم على الهداية و يغفر لهم ، قال تعالى : { الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ } ، غافر آية ٦ .
و جاء في الآية : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيم } التوبة ١٠٣ ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما أتاه أحد بصدقة الزكاة قال : (اللهم صلِّ على آل فلان) ، و قد اشتهر عنه قوله : (اللهم صل على آل أبي أوفى) ، و قد رواه البخاري و مسلم ، و سائر كتب الحديث ، و هو صحيح .
و عليه فقد أُمرنا أن نصلّي على النبي تكريماً له و تعظيماً لشأنه ، و قد أحبّ رسول الله أن يجمع هذا الفضل لآل بيته ، فعلّم أصحابه أن يصلوا على آل بيته عندما يصلّون عليه ، ومن برّنا له وجب علينا أن نصلّي على آل بيته ، و ليس الأمر منصوص عليه من الله في القرآن ، بل هو بطلب من النبيّ ، و جاءت بعض الروايات في مسند زيد بن عليّ ، و عند الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة أن جبريل علّم النبي كيفية الصلاة عليه و على آله ، و قد روي أنّ النّبي علّم الصحابة صيغ مختلفة من الصلاة عليه ، منها المجملة و منها المفصلة ، و منها صلاة تخصص فيها أزواج النبي بأسانيد صحيحة رواها البخاري و مسلم و أبو داود و النسائي و ابن ماجة و أحمد و مالك و البيهقي و ابن السني و غيرهم ، و هي تناقض قول الكاتب بأن المقصود بالصلاة عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين فقط ، و قوله إن الآية نزلت بهم .

ص ٨٩ : يغمز أبا بكر و عمر و عثمان بقوله : لا تصح صلاة مكلف بدونها – أي الصلاة على النبي و آله و يقصد عليّاً و فاطمة و الحسن و الحسين –كائناً من كان ، و لو كان صدِّيقاً أو فاروقاً أو ذا نور أو نورين ..

و قوله بأن الصلاة لا تصح إلا بالصلاة على النبي و آله لا يصحّ ، و لو قال به الشافعي أو الزيدية كما في مسند زيد ، لأنه لا يوجد دليل عليه ، و معظم الفقهاء لم يقولوا بذلك ، و لم يجعلوا الصلاة على النبي ركناً من أركان الصلاة ، فلو تركت لضرورة أو نسيان فالصلاة صحيحة ، و أما لو تركت جحوداً فلا نعتقد أن الصلاة تصح لخلل في العقيدة ، لا لخلل في أركان الصلاة .

ص ٩٠ : يكرِّر على عادته أنّ حبّ آل محمد واجب ، و ذلك ليوحي بأن أهل السنّة لا يحبّون آل محمد ، و هو كلام مردود لأنّ أهل السنة يحبّون آل محمد أكثر من سواهم ، بل و ينشئون صغارهم على ذلك ، و محبّة آل البيت و على رأسهم عليٌّ و فاطمة و الحسن و الحسين من محبّة النبي صلى الله عليه وسلم ، و كل من يخالف هذا فليس من أهل السنّة بلا شك .

ص ٩١ : قال : أخذني العجب و اعترتني الدهشة عندما وقفت على هذه الأخبار الكثيرة ..

و يبدو أنّها دهشة الجاهل عندما يرى ما لم يتعلمه من قبل ، و يؤكد هذا أنّ الكاتب لم يكن يوماً من أهل السنّة كما يدّعي ، فكيف يكون دارساً في الأزهر ، و قاض في حلب ! .

ثم قال : فكيف ساغ للقوم تقديم غير أهل البيت عليهم ..

و طبعاً يقصد جمهور الصحابة ، و الجواب : أنّ سبب ذلك هو أن جمهور الصحابة لم يكن مطِّلعاً بعد على هذه الأدلة ، لأنها لم تكن موجودة بعد ، و إنما تمَّ تلفيقها بعدهم بوقت طويل .

و ما يتضح من الأدلة الإسلامية ، من قرآن و سنّة نبوية أنّ الإمامة لا تختص بنسب و لا بقوم دون قوم ، فمن كانت فيه الأهلية لقيادة المسلمين من علم و فقه و قوة و حسن إدارة ، و قام بدعمه معظم المسلمين باتفاقهم فإنّ الأمر له حق ، على أن يقوم بحدود الله كاملة لا يخاف في الله لومة لائم ، و لا يهمنا بعد ذلك إن كان هذا الإمام من أهل البيت النبوي أو من غيره إذا وجدت فيه الكفاءة التي تقدمه على من سواه ، و هذا ما تم تطبيقه في العهد الأول منذ خلافة أبي بكر إلى خلافة عثمان ، و نلاحظ أنّ الأمّة الإسلامية كانت آنذاك في أكثر أزمانها إيماناً و التزاماً بمبادئ الدّين ، و إخلاصاً في فتوح البلاد لإعلاء كلمة الإسلام ، و لذلك أرجح أنّ المتضررين من تلك الحقبة هم الذين أرادوا تشويه صورة الأمة و قوّادها بتصويرهم بأبشع صور الاستغلال و النفاق و التآمر ، و قد استغلوا بعض حوادث التاريخ السياسية ليبنوا عليها أحقاداً تاريخية ، و ليبنوا عليها قصصاً وهمية لا حصر لها من أجل تفرقة الأمة ، و بث الضغينة بين صفوفها للإجهاز عليها ، بعد إضعافها من الداخل ، انتقاماً لما حلّ بهم ، و كان من أكثر المتضررين من الفتوحات الأولى اليهود الذين قضي على وجودهم في الجزيرة العربية منذ زمن النّبي ، و الفرس الذين قضي على إمبراطوريتهم تماماً في عهد عمر بن الخطاب ، و تابع عثمان فتوحاته التي ابتدأها أبو بكر أولاً ، و لذلك يكرهون عائشة و طلحة و الزبير لأنهم أرادوا الانتقام من قتلة عثمان ، و كذلك تضرّر المرتدون من العرب بعد وفاة النبي مباشرة ، و الذين قضى عليهم أبو بكر تماماً بالقوة ، و كان رأس حربة الجيوش الإسلامية آنذاك خالد بن الوليد نجم حروب الردة و فتوحات العراق و الشام و مصر ، و لذلك ترى هؤلاء الناس يكرهون كل ما يمت لتلك الفترة القوية المشرقة من تاريخ الأمة بصلة ، و يتذرعون بحبهم لآل البيت ، و يؤلفون عليهم من الأخبار و الأحكام الباطلة ما صار

قواعد لازمة عند أسلافهم الذي تأثروا بتعاليم الآباء ، و لم يملكوا الوقت و لا الإمكانيات لإعادة النظر ، و التحري في تراثهم الماضي .

و من ناحية أخرى فقد تميز عهد عليّ بن أبي طالب في خلافته بالفتن ، و الحروب الداخلية ، و توقف الفتوحات تماماً ، حتى أنه لم يستطع أن يحجّ مرة واحدة أيام خلافته ، بخلاف عثمان في خلافته ، و الذي كان يحجّ كل عام كما قال الدينوري ، و نحن نعزو هذه الفتن لطبيعة أتباع عليّ و اختلافهم عليه ، و لأنهم كانوا وراء الفتنة الأساسية ، و هي قتل عثمان ، و دعوتهم له للانتقال إلى العراق ، و الابتعاد عن مدينة النبي صلى الله عليه و سلم ، و طواعيته لهم ، ثم خروجهم عليه ، و تثاقلهم عن نصرته إلا قليلاً منهم ، كما أنّ الفتوحات ضمت الكثير من الناس الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم عن رغبة و طواعية ، و كانوا متأثرين بثقافاتهم و عقائدهم السابقة ، و رفضوا أن يُمحَو حضارياً لصالح الإسلام ، فساهموا إلى حدٍّ كبير في تلك الفتن سراً و علانية ، و كان الكثير منهم من أهل العراق ، و يتظاهرون بأنهم من أتباع عليّ و شيعته .

و من ناحية أخرى فإنّ أغلب أمهات الأئمة الإثني عشر سبايا من بنات ملوك الفرس و أشرافهم ، الذين سلبت الفتوحات الإسلامية كل أمجادهم ، و بالتالي فإن نصف عائلات الأئمة الاثني عشرية من سادات الفرس المكلومين بشدة من الخلفاء سادة الفتوحات الإسلامية و قوادهم ، و هذا سيجعل من أولئك الناس الذين دخلوا في الإسلام مكرهين سبباً كافياً لكي يهاجموا التاريخ الإسلامي الأول ، و ينحازوا لأقربائهم من الأئمة ، و يبتكروا أسباباً تدعم حججهم في ذلك ، و يتلاعبوا بعواطف المسلمين الذين يحبّون نبيهم و آل بيته ، فيخرجوا من كل هذا بمدرسة تدعوا لإقناع حاملي تلك العواطف من عامّة الناس بأنّ آل البيت ظُلموا و قُهروا بنية مبيتة

من الخلفاء و قوّاد المسلمين الأوائل ، و بالتالي تفترق الأمة إلى فريق مصدِّق و فريق مُنكِر ، و تقتتل فيما بينها .

و يدعم تحليلنا هذا أنّ المذهب الشيعي بدأ في العراق مهد فارس القديمة ، و انتشر في مناطق النفوذ الفارسي قديماً ، و انحصر فيه منذ نشوئه و حتى تاريخنا الحاضر تقريباً ، و كان الفرس يحتضنون اليهود ، و يحالفونهم ، و يسكنونهم في مناطق نفوذهم في العراق و إيران و اليمن مقابل اضطهاد الرومان لأولئك اليهود ، و كان لهذه الدعوة دعاة نشطين من مناطق النفوذ الفارسية اليهودية القديمة هذه على مرّ التاريخ ، و قد فشلت تماماً في المناطق الأخرى من العالم الإسلامي كمصر و أفريقيا في عهد الدولة الفاطمية ٢٩٧-٥٨٧ هـ ، بسبب عدم منطقيتها ، وعدم وجود بذور الكراهية للفاتحين المسلمين الأوائل و عظماء الأمة في غير المناطق السالفة .

و نعود للكاتب الذي يعترض على ابن أبي الحديد المعتزلي **ص ٩١** في قوله : " الحمد لله الذي قدم المفضول - يعني أبا بكر - على الفاضل - يعني عليّاً -) .

لأنّ كاتبنا يرى أنّ أبا بكر لم يقدمه الله بل قدّم نفسه ، و أنّه لا يصح أن يُقرن بعليّ ، و نردّ عليه بحديث عليّ نفسه الذي مرّ معنا سابقاً ، و هو صحيح ، كثير الطرق و مشهور ، أوردت كافة طرقه في كتابي مسند عليّ ، يقول فيه عليّ :

" ألا أنبئكم بخير هذه الأمة بعد نبيها ، أبو بكر و عمر " .

ص ٩١ : يقول : ثم كيف اجترأ القوم - و يقصد أهل السنة و جمهور المسلمين - أيضاً على الطعن في شيعة آل بيت الرسول الذين هم تولوا الله و رسوله و الذين آمنوا ...و الشيعة آخذين بكل ما جاء عن الله و رسوله لم يحيدوا عنه قيد شعرة ..

و الواقع أنّ طعن المسلمين بالشيعة سببه تلك الكراهية التي يكنونها للصحابة و أمهات المؤمنين ، واعتمادهم على الأخبار الموضوعة غالباً لدعم رؤاهم ، و لو اتسموا بالعقلانية و الحيادية لما طعن بهم المسلمون ، بدءاً من عليّ بن أبي طالب الذي

أحرق – كما يُروَى – بعضَ الدعاةِ إليه بسبب غلوِّهم فيه ، و قد اشتهر عنه دفاعه عن أبي بكر و عمر ، و تبرؤه من قتل عثمان و من قاتليه ، و قد زوَّج ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب ، و سمّى ابنه على اسمه و هو عمر بن عليّ .

و قد سجل لنا التاريخ حوادث الطّرد التي كان يتعرض لها غلاة الشيعة من قبل أئمتهم أنفسهم ، بعد سماعهم لتطرفهم في الدعوة إليهم ، فالحسن كره منهم غدراتهم به ، و قد تنازل بسبب ذلك عن الخلافة لمعاوية لخذلانهم له ، بعد أن طعنه أحد الخوارج ، و الخوارج هم قتلة أبيه بعد أن كانوا من شيعته ، و أسلموا الحسين للأمويين بعد أن وعدوه بالنصر ثم خذلوه ، فقتل في مأساة كربلاء الشهيرة ، و طرد عليٌّ بن الحسين المتكلمين في أبي بكر و عمر و عثمان كما مر معنا من مجلسه ، و حاولوا حمله على مقاتلة الأمويين فرفض ذلك ، و لو فعل لكانت نهايته كأبيه بلا شك ، و خذلوا ابنه زيداً من بعده لرفضه التبرأ من أبي بكر و عمر ، فمات شهيداً بسيوف الأمويين أيضاً ، و أرادوا حمل محمد الباقر على تفسير آية الولاية بأنها تقصد عليّاً فرفض ذلك كما مرّ معنا ، و قد سجلت حوادث كثيرة يعترف بها الشيعة أنّها إنكار من الأئمة لتطرفهم و غلوّهم فيهم ، و لكن تفسيرهم لها هو أنّ الأئمة كانوا يفعلون ذلك تقية أي نفاقاً و تزويراً ، و من يرى إمكانية تزوير الإمام للحقيقة و إنكاره لها بحجة التقية يبرر لنفسه كل عمل من هذا القبيل .

ثم يقول الكاتب : و صفوة القول : ثبتت الخلافة لعليّ بعد رسول الله من هذه الآية ، إذ قرنه الله به مع رسوله في ذكر الصلاة عليه ، فلا يجوز تقديم أحد عليه .. فتأمل إن كنت حراً أيها القارئ الكريم ...

و هكذا يجد أنّ التأمل الحر يؤدي لأن نفهم من الآية التي ليس فيها أي إشارة ، و لا ذكر لعليّ أنه خليفة لرسول الله ، و أنها تنص على ذلك !.

سادساً : آية التبليغ :

ص ٩١ : و هي قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } ، المائدة آية ٦٧ .

يشرح الكاتب الآية و سبب نزولها نقلاً عن كتاب مصابيح الجنان للكاشاني ، و هو من كتّاب الشيعة و مؤلفيهم ، و عندما راجعت المصادر ، و جدت أنّ الكاشاني ينقل القصة حرفياً عن كتاب المناقب للخوارزمي ، و الذي ساق سنده و الحمد لله ، ليتبين لنا أن أصل الحديث لكذّاب مشهور اسمه أبو هارون العبدي ، و لم يروه أحد غيره ، و كان أبو هارون متفنناً باختلاق الأكاذيب و نسبتها للنبي و آل البيت ، مستهزءاً بالشيعة الذين يصدّقون أي خبر يعزز مشاعرهم ، مهما كان الخبر ضعيفاً و غير منطقي .

و القصة طويلة ركيكة جداً يذكر فيها تهنئة عمر لعليّ بالولاية العامة يوم غدير خم ، و قول أبي سعيد الخدري : لم ننصرف حتى نزلت : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا..} ، و إنشاد لحسان بن ثابت في مديح عليّ ، و نتيجتها أنّ النبي نص على ولاية عليّ لأمور المسلمين بخطبته في غدير خم ، و قوله له : (من كنت مولاه فعليّ مولاه) .

و الحقيقة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد خطب في غدير خم ، و لم يرو خطبته تلك بسند مقبول و قوي سوى مسلم في صحيحه ، و من وافقه في سنده ، و ليس فيها ما زعمه الكاتب هنا في روايته ، من تهنئة عمر لعليّ بالولاية ، أو قول الخدري بنزول الآية ، أو إنشاد حسان بن ثابت ، و كل هذا افتراء لا يصح ، و تحريفٌ لمعنى الخطبة برمته ، و التي جاءت بحديث الثقلين الذي ذكرناه سابقاً ، و سندرسه بالتفصيل فيما بعد .

و سند الخوارزمي فيه مجموعة من المجاهيل كمحمد بن عبد الرحمن الذراع ، و الحسن بن عليل العنزي ، و عبد الله بن إسحق البغوي ، و المفضل بن الجعفري ، و شيعة غلاة مثل عليّ بن الحسن العبدي ، و عبدوس بن عبد الله بن عبدوس الهمداني ذكرهما الأردبيلي في رجال الشيعة ، و شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي ، و هو صاحب أخبار عجيبة ، و قد روى عنه الموفق الخوارزمي هذه الرواية من عجائبه في كتابه المناقب الذي امتلأ بمثل هذا السند .

زعم الكاتب ص ٨٧ : أنّ علماء الإسلام قاطبة اتفقوا على نزول آية التبليغ بعليّ ، و أنها لتوطيد الخلافة له في ذلك اليوم ، و أنّ رواة حادثة الغدير من الصحابة أكثر من مائة و خمسين صحابي...

و أقول : إنّ علماء الإسلام قاطبة اتفقوا على أنّ الآية لم تنزل بعليّ ، و أنها غير مرتبطة على الإطلاق بحادثة غدير خم ، و أنّ عدد الصحابة الذين رووا حادثة غدير خم و التي لا علاقة لها بهذه الآية عدد يسير جداً سنراه لاحقاً.

ثم زعم أنّ ثلاثين صحابياً شهدوا لعليّ بحديث الولاية ، و الصحيح أنهم لم يتجاوزا العشرة ، و سنرى ذلك عند تحقيق حديث الولاية .

و زعم أنّ أنس بن مالك الصحابي المعروف خادم النّبي رفض أن يشهد لعليّ بحديث الولاية فدعا عليه عليّ فأصابته دعوته ، ثم قال في الهامش : و قد ذكرها جلّ المؤرخين منهم ابن قتيبة الدينوري في كتابه المعارف ص ١٩٤ ، و عندما نقّبت المراجع التاريخية لم أجدها سوى عند ابن قتيبة هذا ، و الذي أنكرها بعد أن رواها بلا سند ، ثم قال بعدها : ليس لها أصل .

و استشهد الكاتب على هذه القصة برواية للإمام أحمد الذي لم يذكر أنساً في روايته ، بالإضافة إلى أنّ راوي القصة الأول هو زاذان معروف بغلوّه ، و سنقسم بحثنا هنا إلى أقسام لنحدد وجهة الأدلة المتعلقة بآية التبليغ :

أولا= سبب نزول آية التبليغ و أدلته أنها في عليّ :

١ ــ الواحدي في أسباب النزول : رواها عطية بن سعد ، المدلّس الذي سبق ذكره كثيراً ، و المتهم بالرواية عن الكلبي الوضّاع المتطرف ، و نلاحظ أنّ الواحدي زعم أن للشطر الأول من الآية سببٌ مستقلٌ في النزول عن شطرها الثاني ، و قال : إن الشطر الأول نزل في عليّ ، و باقي الآية نزل للسبب الذي عليه جمهور علماء المسلمين ، و هو كلام غير منطقي ، إذ لا يمكن تجزئة الآية إلى نصفين ، و جعل لكل قسم منهما سبباً خاصاً بالنزول بعيداً جداً عن الآخر ، و السبب في نزول الآية الذي أجمع عليه علماء الأمة هو أنّ النّبي كان يتخذ حرساً لنفسه خوفاً من أذى المشركين ، فنزلت هذه الآية فصرف حرّاسه ، و لم يذكر الواحدي في تفسيره الوسيط عند هذه الآية ما ذكره عنها في كتابه الثاني أسباب النزول .

٢ ــ السيوطي في الدر المنثور : يأخذ الكاتب عنه بكثرة لأن السيوطي أكبر جامع للروايات مع تناقضها ، و لا يذكر أسانيداً لها ، وقد ذكر السيوطي روايات جمهور المسلمين بخلاف ما يستشهد به كاتبنا هنا ، و أما الروايات التي تزعم أنّ الآية نزلت في غدير خم فهي عند ابن أبي حاتم و إبن مردويه و ابن عساكر ، وكلها عن أبي سعيد ، و لا أشك أنّ عطية السابق هو الذي رواها عن أبي سعيد السابق ، و هو الكلبي ، كما ذكر السيوطي عن ابن مردويه عن ابن مسعود : " كنا نقرأ على عهد رسول الله { إنّ علياً وليُّ المؤمنين } ، و لا يُدرى ما هو سند هذه الرواية الفريدة التي تنصّ على فقدان آيات من القرآن .

و أما الروايات المخالفة لرواية عطيّة السابقة فقد ذكرها السيوطي نقلاً عن الطبراني و ابن مردويه و عبد بن حميد و الترمذي و ابن جرير الطبري و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و أبو الشيخ و الحاكم و أبي نعيم والبيهقي و ابن حبان ، و قد أجمع سائرهم أنّ سبب نزول الآية خوف النبيّ من المشركين في تبليغ رسالة الإسلام ، و أنَّ الله

أخبره بأنه عصمه منهم ، و أنّه بعد نزولها صرف حرسه ، و قد رووها عن جماعة من الصحابة منهم : أبو سعيد الخدري ، عائشة ، عصمة بن مالك ، ابن عباس ، أبو ذر الغفاري ، أبو هريرة ، جابر بن عبد الله .. و يمكن القول أنّ هذا الإجماع السابق يقطع الطريق على رواية عطية ، و يحكم عليها بالوضع .

٣ ـ الرازي في تفسيره : ذكر تسعة أسباب لنزول الآية إحداها أنّها في عليّ ، و الرازي ناقل للروايات السابقة ، و قال إنّ من روى نزولها في عليّ : ابن عباس و البراء و محمد بن علي ، و لم يذكر أسانيداً و لا مصادراً .

٤ ـ النيسابوري : و هو الثعالبي في تفسيره ، و لم يذكر السبب السابق بل ذكر رأي الجمهور ، و الكاتب يستشهد به جزافاً .

٥ ـ الشوكاني : كرّر روايات السيوطي السابقة ، و لا قيمة للاستدلال به .

٦ ـ القندوزي الحنفي : ليس مرجعاً لأهل السنة ، و قد حوى الصحيح و الموضوع ، و نقل هنا الرواية عن غيره بلا سند .

٧ ـ الآلوسي : ذكر رواية الشيعة لذلك فيما ينسبونه للصادق و الباقر و ابن عباس ، و أنها في ولاية عليّ ، و ذكر رواية ابن مردويه السابقة بقراءة ابن مسعود ، ثم ذكر أبياتاً لأحد الشيعة ، و قال : " إنّ الشيعة زادوا على الحديث زيادات منكرة ، و وضعوا خلاله كلمات مزورة ، و طعنوا في الصحابة لزعمهم أنّهم خالفوا نصَّ النبي صلى الله عليه وسلم " ، و علّق على الأبيات السابقة بقوله للشاعر : " لا غفر الله تعالى له عثرته و لا أقال " ، و ذلك بسبب تشنيعه على الصحابة .

ثم قال الآلوسي : إنّ أخبار الغدير التي فيها الاستخلاف غير صحيحة ، و لا مسلّمة لدى أهل السنّة أصلاً ، ثم ذكر قصة الغدير ، و أهمها الخطبة النبوية ، و ذكر تصحيح الذهبي لها عن زيد بن أرقم : (لما رجع رسول الله من حجة الوداع و نزل غدير خمّ أَمر بدوحات فقُمِّمْن ، ثم قال : " كأني قد دعيت فأجبت ، إني قد

تركت فيكم الثقلين : كتاب الله و عترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض ، الله تعالى مولاي ، و أنا ولي كل مؤمن ، ثم أخذ بيد عليّ فقال : من كنت مولاه فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه " ، فما كان في الدوحات أحدٌ إلا رآه بعينه و سمعه بأذنه) .

ثم قال الآلوسي : و روى ابن جرير عن عليّ بن زيد و أبي هارون العبدي و موسى بن عثمان عن البراء تهنئة عمر لعليّ ، وهذا ضعيف ، فقد نصّوا أنّ هؤلاء ضعفاء ، وكذلك عن أبي إسحق السبيعي ، و هو مردود الرواية .

وروى ضمرة بإسناده لأبي هريرة نزول آية : { اليوم أكملت لكم دينكم } ، بعد قول النبي : (من كنت مولاه فعليّ مولاه) ، و أنّه يوم غدير خم ، و من صامه كتب له صيام ستين شهراً ، وقال : منكر جداً ، و نصَّ في البداية و النهاية على وضعه .

ثم قال : و قد اعتنى بحديث الغدير الطبريُّ ، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما سائر طرقه و ألفاظه ، و ساق الغثَّ و السمين ، و الصحيح و السقيم على ما جرت به عادة كثير من المحدثين ، فإنهم يوردون ما وقع لهم في الباب من غير تمييز بين صحيح و ضعيف ، و كذلك ابن عساكر فعل مثله ، و قال الذهبي : لا و الله ! نزلت تلك الآية يوم عرفة قبل غدير خمّ بأيام .

ثم قال الآلوسي : و الشيخان - أي البخاري و مسلم - لم يرويا خبر الغدير لعدم وجوده على شرطهما ، و وجه إستدلال الشيعة بخبر : (من كنت مولاه فعليّ مولاه) ، أنّ المولى بمعنى الأولى بالتصرف ، و هي عين الإمامة ، و لا يخفى أنّ أول الغلط في هذا الاستدلال جعلهم المولى بمعنى الأولى ، و قد أنكر أهل العربية ذلك قاطبة ، بل قالوا : " مَفْعَل " بمعنى أفعل أصلاً ، و لا يجوِّز ذلك إلا أبو زيد اللغوي متمسكاً بقول أبي عبيدة في تفسيره : { هي مولاكم } ، أي أولى بكم ، و رُدَّ عليه بأنه يلزم

عليه صحة فلان مولى فلان ، كما يصح أولى من فلان ، و اللازم باطل إجماعاً ، فالملزوم مثله ، و تفسير أبي عبيده بيانٌ لحاصل المعنى ، و يعني : النار مقركم ومصيركم و الوضع اللائق بكم ، و ليس نصاً في أنَّ لفظ المولى ثمة بمعنى أولى ، و لو سلَّمنا بأن معناه الأولى ، فلا يتحتم أن يكون أولى بالتصرف ، فربما أولى بالمحبة أو غيرها ، فقول الله تعالى : { إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه و هذا النبي ..} ، لا يعني أنهم أولى به من حيث التصرف و الحكم ، بل المحبة و الانتساب .

ثم ذكر الآلوسي قرينتين على أن المراد به المحبة ، وقال : لو أراد الخلافة لصرّح بها ، و يدل على ذلك ما رواه أبو نعيم عن الحسن بن الحسن السبط أنهم سألوه عن هذا الخبر : هل هو نصٌّ على خلافة أمير المؤمنين ؟ ، فقال : لو كان النبي أراد خلافته لقال : (أيها الناس هذا وليُّ أمري ، و القائم عليكم بعدي فاسمعوا له و أطيعوا) ، ثم قال الحسن : " أقسم بالله سبحانه أن الله تعالى و رسوله لو آثروا عليّاً لهذا الأمر ، و لم يُقدِم عليٌّ عليه لكان أعظم الناس خطأ " ، ثم أسهب الآلوسي في الاستدلالات المنطقية الكثيرة على رد مزاعم الإمامية بكلام نفيس يطول بنا ذكره ، و من أحب التوسع فليراجع تفسير الالوسي روح المعاني ج٤ ص ٢٨٨ ، طبعة دار الفكر .

و ختم الآلوسي كلامه بقوله : إنَّ تخصيص تتمة الآية : { و الله يعصمك من الناس } ، و هو يقصد الكفار ، يبعد دعوى الشيعة بأنَّ الآية نزلت به ..ا هـ .

لكن البعض لا يرون حرجاً في اتهام الصحابة المقربين بكيل الأذى لرسول الله إذا أراد تولية عليٍّ عليهم ، لأنهم يتهمونهم بالردة و النفاق ، و تتمة الآية عندهم تشير إلى أنّ الله سيعصمه من أصحابه المقربين إذا أرادوا به أذى بسبب إعلانه تولية عليّ ، فقلبوا آيات القرآن رأساً على عقب ليقنعوا الناس أنَّ أعداءِ النبي و الدّين ، هم المسلمون الصحابة الأوائل الأشدُّ قرباً للرسول .

و ذكر الآلوسي عن ابن مردويه و الضياء في مختاره عن ابن عباس : (أنَّ النبي سُئل : أي آية أنزلت من السماء أشدُّ عليك ؟ ، قال : كنت بمنى أيام موسم ، و اجتمع مشركو العرب و أفناء الناس في الموسم ، فأنزل جبريل : { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } ، فناديت ..إلى آخر الرواية ...) .

و كلنا يعلم خطبة النبي في حجة الوداع ، و قوله للناس بعد كل فقرة من كلامه : (ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد) ، و هي دليل ناصع على أنّ التبليغ المطلوب هو ما حوته خطبة الوداع في الحج ، و ليس شيء آخر .

و نعلم أنَّ خطبة الوداع تلك قد حوت مبادئ الدين ، و لم يذكر فيها أي إشارة على الاستخلاف ، مما يدلّ على عدم وجوده في الإسلام أصلاً ، و أنّ الأمر متروك للناس .

و نلاحظ هنا بعد أن انتهينا من عرض بعض كلام الآلوسي حول الآية أسلوب الكاتب في النقل من المصادر ، حيث أخفى ما ذكره الآلوسي من طعن لدليله ، فقلب الحقيقة على رأسها ، و زعم أنّ الآلوسي اعتمد دليله ، و هو تزوير واضح .

٨ ــ تفسير المنار : متأخّر ، بل معاصر لنا ، لا قيمة له في مجال نقل الأخبار ، لأنه نقل عمن سبقه ، و قد ذكر نقولات السيوطي السابقة .

وإلى هنا تنتهي مراجع الكاتب من التفاسير ، و يعرض بعدها الروايات في الحديث النبوي ، حول حديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و كل ما ذكره ثبت وضعه ، و اختلاقه على النبي صلى الله عليه وسلم و على صحابته ، و سيأتي ذكر ذلك عند دراسة حديث الولاية بعد قليل .

ثانياً : أسباب نزول الآية عند رواة الأخبار :

و أما آية التبليغ السابقة فقد وجدت سبب نزولها عند المحدثين ممن لم يسبق ذكرهم ، و وجدت أنهم اختلفوا في سبب النزول من طرق ضعيفة سأذكرها ، و معظم المحدثين لم يذكروا شيئاً في سبب النزول لعدم توفر المادة لديهم ، و تفصيل ذلك كما يلي :

١ — البخاري و الترمذي و ابن خزيمة و الدارقطني و الدارمي و ابن ماجة و أبو داود السجستاني و النسائي و الحميدي و الشهاب القضاعي و الطيالسي و البيهقي و البزار و البغوي و أبو يعلى الموصلي و غيرهم ، لم يتعرضوا لسبب نزول هذه الآية ، و لم يذكروا أي شيء حولها في مسانيدهم .

٢ ــ الطبري في تفسيره : ذكر أسباباً مختلفة ، و لم يذكر في واحد منها أنها نزلت في غدير خمّ ، و لو صح عنده أو وجد أي طريق صالح لذكره ، لأنه لا يوفر رواية صالحة ، و لا سيما أنه ألّف كتاباً في حديث الولاية الذي كان زمنه يوم غدير خم قيل أنه في مجلدين كما مر معنا ، و لا نعرف عنه شيئاً الآن .

٣ ــ أحمد بن حنبل في مسنده : روى من طريق شهر بن حوشب ، و هو ضعيف و متروك : (إن المائدة نزلت على النبي جميعاً ، و إن كانت من ثقلها لتكسر الناقة) ، و تفرد به ، و هو منكر .

٤ ــ أبو عوانة و مسلم في مسنديهما : ذكرا الآية في معرض حديث لعائشة : تقول فيه : (إن النبي صلى الله عليه و سلم لم يكتم شيئاً مما أنزله الله عليه بدليل هذه الآية) ، و ذكرتها بدون أي تعليق عليها لأنها واضحة .

٥ ــ الطبراني :

آ — في المعجم الأوسط : روى من طريق عطية بن سعد العوفي سبباً يتوافق مع بعض روايات الطبري ، و ليس فيه ذكر لغدير خم ، و لا أنّها في عليّ ، و لو وجد شيئاً من ذلك لما تركه عطية بسبب تشيعه .

ب – في المعجم الكبير : كذلك روى بطريق ضعيف عن ابن عباس : (أنّ أبا طالب كان يرسل مع النبي حرساً فنزلت الآية) ، و هو خبر شديد النكارة ، لأن المائدة من آخر ما نزل من القرآن في المدينة كما هو معروف ، و أبو طالب مات في الفترة المكية ، و لا أدري كيف يقبل الطبراني بذكر هذه الرواية .

و لم يذكر الطبراني مع كثرة أخباره الضعيفة و الموضوعة أنها نزلت في غدير خم أو بعليّ بن أبي طالب .

و مما سبق نلاحظ مدى تضليل الكاتب عندما يقول ص ٩٢ : أجمع المفسرون من السنة و الشيعة على أنها نزلت في غدير خم في شأن عليّ في تحقيق أمر الإمامة ....إلخ .

و الحقّ أنّ جمهور المسلمين لم يتوفر في رواياتهم طريق صحيح واحد في هذا ، بل وجد في غيره من الأسباب طرقاً صحيحة أخرى ذكرها الطبري تركناها خشية الإطالة .

سابعاً : آية إكمال الدين :

و هي قوله تعالى في جزء من الآية ٣ من سورة المائدة : { .. الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا ..}.

ص ١٠٠ : يزعم كما في الآية السابقة أنها نزلت في غدير خمّ بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، مما يعني أنّ الوحي الإلهي مسخر هنا لخدمة إعلان ولاية عليّ قبل حديث الولاية هذا و بعده ، و لكن دون أن يأتي على ذكر اسمه صراحة ليغنينا عن هذه المواربة التي لا معنى لها ، و لا دليل عليها ، بل يدلّ سياقها على بطلانها .

و هذه العبارة في الحقيقة مقتطعة من آية طويلة في تحريم ما يؤكل من الطعام و هي كاملة : { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الْدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمَوْقُوذَةُ وَ الْمُتَرَدِّيَةُ وَ النَّطِيحَةُ وَ مَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَ أَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَ اخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }

، و أدلة الكاتب كما سبق لا قيمة لها و هي :

١ ـ الدر المنثور للسيوطي : و نقل عن ابن مردويه و ابن عساكر عن أبي سعيد الخدري ، و هو الحديث السابق عند ذكر آية التبليغ ، و قد ذكرتُ أنّ وراء هذه الرواية عطيّة بن سعد ، و هو غير ثقة و لا مأمون ، و أحد وضّاعي أخبار الشيعة ، و ربما يكون العيب فيمن فوقه من السند الذي لا نعلمه من أمثال محمد بن السائب الكلبي ، الوضّاع للأخبار و الأحاديث .

٢ ـ الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي هريرة : و جدته من طريق شهر بن حوشب ، و هو متروك كما سبق ، و قد أورده الأردبيلي في رجال الشيعة ، و في السند أيضا مطر الوراق ، و هو ضعيف ، و الحديث يزعم أنّ عمر بن الخطاب قال لعليّ : " بخٍ بخٍ لك يا ابن أبي طالب ، أصبحت مولاي و مولى كل مسلم " ، فأنزل الله : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا } .

٣ ـ فرائد السمطين للحمويني الشافعي ، و هو كتاب شيعيّ حوى الأخبار الموضوعة بكثرة ، و لا ينظر فيه ، و لم أعثر له على نسخة مطبوعة .

٤ ـ الخوارزمي في مناقبه : و هو شيعيّ أيضاً ، و قد افتتح كتابه بالأكاذيب ، و حوى بداخله الأعاجيب من الأخبار ، و لا يعوّل على أسانيده الساقطة برمتها ، و

قد ذكر قصة الغدير عن أبي هارون العبدي الكذاب المعروف ، و في سنده أيضاً خمسة مجاهيل ، لم أعثر لأحدهم على أثر لا في رجال السنة و لا في رجال الشيعة .

٥ ـ تاريخ اليعقوبي : و صاحبه شيعيٌّ معاصر للحكم البويهي الشيعي أيام الدولة العباسية من ٣٣٢ – ٤٤٧ هـ ، أي أنّه متأخر جداً عن الفترة الأولى للتاريخ الإسلامي ، و قد غالط الأحداث التاريخية الأولى ، و لم يأت على ذكر الأسانيد بما يخبر به ، بالإضافة إلى تصريحه دوماً بأنه نقل عن غيره بلفظ قيل .

و مما سبق نلاحظ مدى ضعف حجة الكاتب في زعمه بأنَّ هذه الآية نزلت في عليّ في غدير خمّ بعد حديث الولاية ، مقابل الروايات الصحيحة و المتواترة المشهورة عن عمر بن الخطاب و ابن عباس ، بأنّها نزلت في يوم عرفة في حجة الوداع ، و قد رواها كل الكبار من المحدثين كالبخاري و مسلم و النسائي و أحمد و الحميدي و الطبري و الواحدي في أسباب النزول و تفسيره الوسيط ، و الطبراني في معجمه الكبير ، و ذكر ذلك سائر أهل التفسير بلا خلاف .

ثامنا : آية المعارج :

قوله تعالى : { سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ (١) لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٍ } ، المعارج آية ١-٢ .

ص ١٠٢ : يستشهد بمجموعة مراجع لا قيمة علمية لها ، بعضها لا نعتمد عليه لايراده الأخبار الخرافية كالشبلنجي في نور الأبصار ، و سبط ابن الجوزي في التذكرة ، و ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ، و بعضها ناقل بلا سند كتفسير أبي السعود ، و نزهة الصفوري ، و تفسير القرطبي الذي قال إنّ الآية نزلت في النضر بن الحارث ، و أنّه هو الذي سأل عن العذاب فكان مصيره القتل صبراً في بدر ، و الآية بالتالي مكيّة ، و الكاتب يزعم أنها نزلت في غدير خم ، و قد ذكر القرطبي و أبو السعود هذه الرواية فقالا : و قيل أنها نزلت في الحارث بن النعمان الفهري لأنه رفض ولاية عليّ .

و نلاحظ من كلمة قيل أنّ الرواية مجهولة المصدر ، و كما ذكرت فالاجماع منعقد بين أهل العلم على أنّ سورة المعارج مكية ، و أنها نزلت في النضر بن الحارث الذي قتل في بدر ، و ذلك قبل حادثة غدير خم ببضع سنين .

حديث الولاية :

حديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه)

ص١٠٤: يبدأ استشهاده الطويل بهذا الحديث وسائر ماحيك حوله من روايات وقصص لا أصل لها .

وقد كان هذا الحديث مثار جدل بين أهل العلم ، و لم يجتمعوا على قول واحد فيه ، فقد عدَّه ابن الجوزي في الموضوعات ، بينما أفرد له الطبري على ما قيل مجلدين لبيان طرقه الكثيرة ، بينما لم يروه كثير من أهل الحديث ، وقد قال ناصر الدين الألباني في تحقيقه لكتاب السنة لابن أبي عاصم : " إنّ الحديث صحيح غاية في الصحة " ، و ذلك لكثرة طرقه ، و لكني جمعت بنفسي مئة و عشرين طريقاً لم يصح منها سوى طريق واحد ذكره أحمد بن حنبل في مسنده ، و ابن أبي شيبه في مصنفه ، و النسائي في كتاب الخصائص في السنن الكبرى ، و الحاكم في المستدرك ، جميعهم عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن عبد الملك بن أبي غنية عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة الأسلمي ، و هي سلسلة وحيدة ، و رجالها وُسموا بالتشيّع ، لكنهم لم يخرجوا فيه إلى الغلو ، بل كان تشيّعهم من قبيل رد الفعل على السلطة السياسية الأموية و العباسية التي أعلنت عداءها للمعارضين من أهل البيت النبوي ، و بالتالي لم يؤخذ عليهم هذا الموقف ، و وثقوا جميعاً و لكن السند وحيد ، و بالتالي فالحديث من الآحاد ، و لمزيد من العلم حول طريقة البحث عن رتبة الحديث لابد من ذكر التفاصيل التالية :

= من روى الحديث من أهل المصنفات : ١-أحمد بن حنبل في المسند -٢-الحاكم في المستدرك -٣-عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه -٤-أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه -٥-الترمذي في سننه -٦-ابن ماجه في سننه -٧-النسائي في السنن الكبرى -٨-النسائي في فضائل الصحابة -٩-البزار في مسنده -١٠-الطبراني في

الكبير -١١-الطبراني في الأوسط -١٢-الطبراني في الصغير -١٣-الخطيب في تاريخ بغداد -١٤-ابن أبي عاصم في السنة - ١٥-ابن عدي في الكامل -١٦- ابن حبان في صحيحه — ١٧- أبوعوانة الأسفراييني في مسنده - ١٨- زوائد عبد الله بن أحمد على مسند أبيه - ١٩- أبو نعيم الأصبهاني في الحلية -٢٠- الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده -٢١- ابن عساكر في تاريخ دمشق -٢٢- الدار قطني في المؤتلف والمختلف -٢٣-الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز -٢٤- المحاملي في آماليه .

٢- من لم يروِ الحديث من أهل المصنفات المشهورة : ١- البخاري -٢- مسلم - ٣- أبو داود -٤- الدارمي - ٥- ابن خزيمة - ٦- البغوي - ٧- البيهقي في سننه وشعبه -٨- الشهاب القضاعي - ٩- الحميدي -١٠- أبو يعلى الموصلي - ١١- عبد ابن حميد .

وقد روي الحديث عن سبعة عشر صحابياً ، روى عنهم خمسة و خمسون تابعياً ، و لسهولة الدراسة فقد قسمت الروايات بحسب مناسباتها حيث نجد أنّ للحديث ثلاث مناسبات ذُكر فيها ، و ذُكر أيضاً مجرداً بلا ذكر سبب ، و نلاحظ كثرة الروايات و تناقضها في تفصيل الأحداث ، مما يحدو بنا أن ننهج منهجاً صارماً في البحث عن حقيقتها :

أولاً : في سياق قصة بعث النبي صلى الله عليه وسلم لعليّ بن أبي طالب إلى اليمن و معه بريدة الأسلمي ، و قد رويت القصة بلفظين متناقضين ، أحدهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة حين شكا عليّاً إليه: (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، واللفظ الآخر أنه قال له : (أتبغض عليّاً) ، فقلت : نعم ، قال : (لا تبغضه ، وإن كنت تحبه فازدد له حباً ، فو الذي نفسي بيده لنصيب آل عليّ في الخمس

أفضل من وصيفة) ، حيث أن سبب الشكوى كان لأن عليّاً استأثر بجارية سباها أثناء البعث ، و نلاحظ أنّ سياق اللفظ الثاني يتوافق مع مفردات القصة أكثر من اللفظ الأول ، و لكن من و راء رواية كل منهما :

١- رواية : (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، من كنت مولاه فعلي مولاه ، أو بلفظ : (من كنت وليّه فعليّ وليّه) ، رُويت من طريق طاووس و ابن عباس و عبد الله بن بريدة جميعهم عن بريدة :

أ – طاووس :

– روى ابن عدي و الأصبهاني الحديث عنه من طريق حسين الأشقر ، و عنه محمد بن علي بن خلف ، و الاثنان ضعيفان لا يحتج بهما .

– روى عبد الرزاق و الطبراني الحديث عنه من طريق معمر عن ابن طاووس عن أبيه ، و لكنّ الطبراني يروي الحديث بواسطة عبد الرزاق ، و عبد الرزاق متهم بخطئه عن معمر ، و الطريق ليس بحجة ، و الطبراني له أخطاء .

– روى الطبراني الحديث عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينه عن عمرو بن دينار عن طاووس و تفرد به ، و سفيان متهم بالتدليس ، و الطريق وحيد غريب ، لم يذكره أحد سوى الطبراني الذي انفرد بغرائب .

ب- ابن عباس : روي الحديث من طريقه بطريق واحد فقط ، أصحابها مشاهير ثقات كما ذكرته قبل قليل ، و هناك روايات عن ابن عباس مباشرة تذكر الحديث ، و كلها ضعيفة الأسانيد سأذكرها في القسم التالي .

ج- عبد الله بن بريدة : روى الحديث عن أبيه بلفظين متناقضين ، وبطرق شبه صحيحة لكل منهما ، وقد روى له البخاري في صحيحه رغم تكلم علماء الحديث فيه ، وقد شككوا في سماعه من أبيه ، و أجمعوا على أنَّ أخيه أصحّ منه حديثاً ، وإحدى روايتيه تذكر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم رد على بريدة عند شكايته عليّ :

(من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و كل طرق هذه الرواية تجتمع عند سليمان بن مهران الأعمش ، و هو من أعلام الحديث إلا أن فيه بعض تشيع ، و بعض تدليس ، و قد ذكر هذه الرواية كل من الحاكم عن وكيع بن الجراح و أبي عوانه ، و أحمد بن حنبل عن وكيع ، و ابن أبي عاصم عن ابن أبي شيبة عن وكيع ، و كلاهما وكيع و أبو عوانة عن الأعمش عن سعد بن عبيدة ، و هو ثقة كبير عن ابن بريدة عن أبيه : الحديث ، كما رواه أبو معاوية الضرير و فيه ضعف يسير عن الأعمش ، و ذكره أحمد بن حنبل و النسائي و ابن أبي عاصم باللفظ السابق .

و هناك رواية مخالفة تفرد بها الأجلح الكندي ، و هو ضعيف يروي المناكير ، و رواها من طريقه النسائي و ابن عساكر ، و يزعم الأجلح فيها أنّ بريدة كان رسول خالد بن الوليد في شكاية عليّ ، و أنّ النّبي قال له : (لا تقعنّ في عليّ ، فإنّه منّي و أنا منه ، و هو وليّكم بعدي) ، و هي رواية شاذة و غريبة ، و لا يمكن قبولها لتفرد الأجلح بها .

و أما الرواية الثانية المروية ، و هي الراجحة عن ابن بريدة فإن جواب النبي صلى الله عليه وسلم لبريدة هو : (أتبغض علياً ؟) ، فقلت : نعم ، قال : (لا تبغضه و إن كنت تحبه فازدد له حباً ، فو الذي نفسي بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة) .

و قد حلف عبد الله بن بريدة حسب رواية النسائي أنّه ليس بينه و بين النبي صلى الله عليه و سلم في هذا الحديث سوى أبيه ، و قد روى الحديث بهذا اللفظ كل من البخاري و النسائي و ابن عساكر و أحمد بن حنبل و الحافظ المزي في تهذيب الكمال من أربعة طرق صحيحة تعدد الراوي فيها عن ابن بريده ، و بالتالي فإن هذه الرواية أرجح و أقوى من السابقة التي انفرد بها الأعمش .

٢ – قصة بريدة الأسلمي من رواية البراء بن عازب ، و قد تفرد بها الترمذي عن عبد الله بن زياد عن الأحوص بن جواب عن يونس بن أبي إسحق عن أبي إسحق عن البراء : و زعمت هذه الرواية أنّ البراء كان رسول خالد في شكاية عليّ ، و أن النبيّ قال له : (ما تقول في رجل يحبُّ الله و رسوله و يحبُّه الله و رسوله) ، و نلاحظ اختلاف الحديث و انفراده عن الأسانيد الصحيحة للقصة ، و بالجملة فالرواية شاذّة و إسنادها فيه أبو إسحق ، و قد اختلط بآخره ، و عثرت له على روايات غريبة عديدة ، و الأحوص بن جواب فيه ضعف ، و يونس ضعيف أيضاً .

٣ – قصة بريدة الأسلمي من رواية عمران بن حصين ، و قد تفرد بها جعفر بن سليمان الضبعي ، و هو معروف بتطرفه و غلوه ، و تزعم القصة أنّ أربعة من أصحاب النّبي اجتمعوا على شكاية عليّ ، و أنه ردّهم بقوله : (إنّ عليّاً مني و أنا منه ، و هو وليّ كل مؤمن بعدي) ، ونلاحظ التشابه الكبير بين لفظ هذه الرواية و بين رواية الأجلح السابقة ، و كأنّ أحدهم سرق من الآخر ، و قد ذكر هذه الرواية الترمذي و النسائي و ابن حبان و ابن أبي عاصم ، و ما أعجب له أنّ ناصر الدين الألباني قد صحح رواية جعفر الضبعي هذا عند تحقيقه لكتاب السنّة لابن أبي عاصم ، و قال : صحيح على شرط مسلم ، و جعل رواية الأجلح التي تناقضها في تفاصيل القصة ، و توافقها في اللفظ الأخير شاهداً و متابعاً للحديث ، مع أنّ قصة بعث اليمن هذه قد رويت بأسانيد تربو على الثلاثة عشر طريقاً ، تخالف هاتين الروايتين و تسقطهما ، إذ ليس فيها رجال بضعف هذين المذكورين بل فيها طرق صحيحة يحتج بها مطلقاً كرواية البخاري و غيره ، و مشكلة الألباني في عدم دقة نتائجه عدم شموليته في البحث عن كافة مصادر الرواية و المقارنة بينها كما نهجناه هنا .

ثانياً – المناسبة الثانية لرواية حديث الولاية أتت في سياق خطبة النبي صلى الله عليه و سلم في غدير خم بعد عودته من حجة الوداع ، و ذلك في الثامن عشر من ذي الحجة ، و الذي يعتبره الشيعة أعظم الأعياد ، و يقولون أنه تم فيه تنصيب عليٍّ على عرش الخلافة على مسمع من عشرات الآلاف من الناس ، و يحيكون كثيراً من الروايات حول هذا الحدث ، و بعد الدراسة المستفيضة ، و البحث تبين أن خطبة الغدير لم تصح إلا عن زيد بن الأرقم ، و لفظها كما في صحيح مسلم ، و لم يذكر فيها مسلم حديث الولاية ، و لذا يتهمه الشيعة و يعتبرونه قد أخفى الحقيقة ، و سنشرع بالتعرف على روايات زيد بن الأرقم للخطبة ، وتفنيدها ثم نذكر من نسبت إليه الخطبة من غيره من الصحابة ، و تحقيق ذلك :

آ – الروايات عن زيد بن أرقم التي ذكرت حديث الولاية في سياق الخطبة : و قد روى عن زيد تسعة أشخاص نورد رواياتهم باختصار :

١. أنيسة بنت زيد من طريق سلمة بن الفضل ، و هو متطرف لا يحتج بروايته ، و قد تفرد بهذه الرواية الطبراني .

٢. أبو إسحق السبيعي ، و فيه ضعف ، و عمرو ذي مرة ، و هو مجهول ، من طريق حبيب بن حبيب أخو حمزة الزيات ، و هو ضعيف ليس بحجه ، و تفرد بهذا الطريق الطبراني كما رواه ابن أبي عاصم عن أبي إسحق من طريق شريك القاضي ، و هو ليّن الحديث .

٣. عطية بن سعد العوفي ، و هو ضعيف سبق ذكره ، و قد ذكر الطريق إليه الطبراني و أحمد بن حنبل .

٤. يحيى بن جعدة من طريق كامل أبو العلاء ، وهو مختلف فيه وقد تفرد برواية عن حبيب بن أبي ثابت بسياق غريب لم يأت به غيره عنه ، وقد ذكرها الطبراني وذكر الرواية أيضا ابن أبي عاصم .

٥. أبو الطفيل ، و هو أصغر صحابي حيث ولد عام أُحد ، و فيه تطرف ، و قد ذكره الدينوري في معارفه في غلاة الشيعة ، و تكلم بعضهم بحديثه ، و لم يكثروا لحرمة صحبته ، و قد انضم لشيعة عليّ أولاً ، ثم انضم للمختار بن أبي عبيد الثقفي ، حاملاً لواءه كما زعمه الدينوري في المعارف ، و المختار رجل معروف باستغلاله لعواطف الشيعة الذين عظموه كثيراً لقتله قتلة الحسين ، و قد استغل المختار سذاجة العامة من الشيعة بعد فشل ضرار بن صرد في قيادتهم إلى النصر ضد الأمويين ، و كان له تخرصات يذكرها المؤرخون ، و محاولات فاشلة لكسب تأييد عليّ زين العابدين إمام الشيعة آنذاك ، و عبد الله بن عمر الذين كان يحظى بتعظيم كبير بين أهل السنة ، و قد رفض عليّ و ابن عمر الاعتراف به كما أبعده ابن الزبير ، و الذي يهمنا أنّ أبا الطفيل هذا انساق وراءه مما يضفي على شخصيته استفهاماً معيناً يجعلنا نتوقف عند رواياته .

وقد روى أبو الطفيل حديث الولاية بوجهين : الأول في سياق خطبة غدير خم و هو ما سنذكره الآن ، و الثاني في سياق مناشدة عليّ بن أبي طالب للناس في الرحبة ليعترفوا بأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد حدَّث بحديث الولاية .

وسأورد الآن طرق من روى خطبة الغدير بزيادة حديث الولاية عن أبي الطفيل :

آ . سلمة بن كهيل ، و كان فيه تشيع ، و هو ثقة ، وقد عابه الأردبيلي في جامع الرواة لأنه لم يكن إثني عشرياً ، وقال عنه بتري غير محمود المذهب ، وروى الحديث من طريقه أحمد بن حنبل والمحاملي بسند جيد إليه ، والحاكم بسند ضعيف بسبب محمد بن سلمة بن كهيل وحسان الكرماني ، و كلاهما ضعيف .

ب . حبيب بن أبي ثابت ، و هو مدلس بكثرة روى عنه الأعمش و فيه تدليس ، و روى عنه أبو عوانه الذي قيل فيه إذا حدّث عن غير كتابه ربما وهم ، و قد ذكر هذا السند الوحيد عن حبيب بن أبي ثابت كل من أحمد بن حنبل و النسائي و الحاكم و

ابن أبي عاصم ، و قد تفرد ابن أبي عاصم برواية سقط منها أبو الطفيل ، و خالفت هذه الرواية رواية حبيب المعروفة عن زيد ، و التي سأذكرها لا حقاً .

ج . فطر بن خليفة ، و هو من عامة الشيعة مثل سابقيه ، لم يرو له البخاري إلا مقرونا بغيره ، و لم يرو له مسلم مع أنه روى لعبيد الله بن موسى ، و كان فيه تشيع كبير ، و وصفه ابن حجر في التقريب بأنه صدوق ، و هي مرتبة أقل من ثقة ، و قد أخرجه الطبراني بطريقين إليه ، أحدهما جيد .

إذاً : ثلاثة طرق للحديث عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم .

٦- ميمون أبي عبد الله وقيل فيه : رذل ، منكر الحديث ، لاشيء ، و قد أخرج الرواية عنه كل من أحمد و النسائي و الطبراني و ابن أبي عاصم .

٧- أبو الضحى و هو مسلم بن صبيح لم يذكر له رواية عن زيد ، كما راجعته في تهذيب الكمال ، و ذكر روايته ابن أبي عاصم وغيره من طرق فيها إسماعيل السدي ، و هو ضعيف الحديث ، وعلي بن عابس ضعيف بالإجماع ، و خالد لم أعرفه .

٨- أبو هارون العبدي سبق الإشارة إليه ، و أنه وضّاع كذّاب ، و قد ذكر أن بينه و بين زيد رجلاً لم يسمِّه ، و قد أخرج روايته الطبراني من طريقين .

٩- أبو ليلى الحضرمي من طريق يونس بن أرقم ، و تفرد به ، و في حديثه لين كما في ميزان الاعتدال .

وإلى هنا تنتهي الروايات عن زيد بن أرقم فيما يختص بحديث الولاية عقب خطبة غدير خم ، و كل الروايات المنسوبة إلى غيره لا تصح كما سنذكره بعد قليل ، و نلاحظ أنه لا يوجد سند واحد سلم من عيب ، إذ أنّ أصحَّ الأسانيد السابقة ما وصل إلى أبي الطفيل ، و هو نفسه فيه شيء ، و لاسيما أنَّ هناك أسانيداً صحيحة لاتُرد ، و هي أقوى من سائر الأسانيد السابقة تذكر خطبة الغدير عن زيد بن أرقم

نفسه دون زيادة حديث الولاية ، بل إنَّ هذه الزيادة الأخيرة لا تدخل في الحديث إلا بدخول أبي الطفيل في السند على الصحيح من الروايات ، و قد روى خطبة غدير خم عن زيد بن أرقم بدون حديث الولاية ، و بطرق صحيحة ، و تحت اسم حديث الثقلين كل من مسلم و البيهقي و الحاكم و البغوي و الدارمي و ابن أبي شيبه و أحمد بن حنبل و ابن أبي عاصم و أبو عوانة والطبراني ، و كلهم متفقون على لفظ مسلم ، و سنذكره في بحث لاحق بالتفصيل ، و قد رواه عن زيد بن الأرقم كل من زيد بن حيان ، و هو ثقة ، و حبيب بن أبي ثابت المذكور سابقاً ، و هو ثقة يدلس كثيراً ، و لكن رواية زيد بن حيان تدعم روايته ، و ربما يكون حبيب سمعها من زيد بن حيان و أسقطه من السند ، و كل شيء وارد عند المحدثين ، و تكون الحقيقة متأرجحة بين زيد بن حيان و أبي الطفيل ، و نحن نرجح زيد ن حيان ، و الله أعلم .

٢. الروايات عن غير زيد بن الأرقم لحديث الولاية في غدير خم وفي غيره : و سأذكر الروايات عن الصحابة مع بيان كل رواية :

١ـ سعد بن أبي وقاص : روي الحديث عنه في سياق حديثه مع معاوية بن أبي سفيان ، و قد ذكرت تفصيل ذلك عند ذكر المباهلة فراجعه ، و روى في غير هذه المناسبة من أكثر من طريق هي :

آ . من طريق موسى بن يعقوب ، و هو ضعيف ، سيء الحفظ ، أنكر حديثه ابن المديني ، و أخرج طريقه النسائي و ابن أبي عاصم و البزار .

ب . من طريق يعقوب بن جعفر ، و هو مجهول ، و أخرج له النسائي و ابن أبي عاصم متابعاً بموسى السابق .

حـ . من طريق الحارث بن مالك ، و هو مجهول و عبد الله بن شريك متروك ، أخرج له ابن أبي عاصم .

ء . من طريق عبد الله بن داود ، لم أعرفه ، و قد اتفق النسائي و ابن أبي عاصم في سلسلة السند إلى أيمن الحبشي ، حيث روى له النسائي الحديث وليس بينه و بين سعد أحد ، بينما وضع ابن أبي عاصم رجلين في سلسلة السند بينه و بين سعد ، هما أبو أيمن و بريدة ، و لا بد أنَّ أحدهما أخطأ خطأً فاحشاً ، وقد ذكر ابن حجر في التقريب أنَّ أيمن الحبشي مات سنة ١٤٤هـ ، و بالتالي كان بينه و بين سعد جيلين أو راويين على رواية ابن أبي عاصم ، و أبو أيمن الذي ذكره أبو عاصم لم أعرفه ، و كذا بريدة .

٢. علي بن أبي طالب :

آ. من طريق كثير بن زيد و سليمان بن عبد الله ، كلاهما فيه ضعف ، و أخرج لهما ابن أبي عاصم .

ب . من طريق نعيم بن حكيم و شبابه بن سوار ، و كلاهما ضعيفان ، و الراوي عن عليّ هو أبو مريم الكوفي ، و هو ضعيف ، و ذكر هذه الرواية عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مسند أبيه .

حـ . من طريق الحسن بن الحسين العرني ، و تفرد به ، و قد اتفق الحاكم و ابن أبي عاصم و البزار في السند إليه ، و قد وهم محقق مسند البزار فيه ، و ظنه حسين الأشقر ، لأن البزار نفسه أو غيره قلب الاسم إلى الحسين بن الحسن ، و الحسن العرني هذا ضعيف ، و في السند أيضاً إياس بن نذير الضبي و أبوه ، و هما مجهولان ، و السند ساقط ، و قد ذكرت الرواية أنَّ علياً ذكر طلحة بحديث الولاية قبل موقعة الجمل ، و أن طلحة رجع عن قتال عليّ بسببه .

٣. البراء بن عازب : و ذكر فيها تهنئة عمر بن الخطاب لعليّ بالولاية ، و قد تفرد به عليّ بن زيد بن جدعان ، و هو كوفي متروك ، و في السند غيره من الضعفاء ، و لكنه هو المتهم بالرواية .

٤ . حذيفة بن أسيد :

آ . وذلك في سياق خطبة منسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، زعم الراوي فيها أن النبي قال : (نبأني الحكيم الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه ..) ، و هو كلام مبتذل لا يصحّ أن يخرج من نبي مرسل أو من عاقل فيه أدنى نظر ، و في السند زيد بن الحسن الأنماطي ، و هو من غلاة الشيعة ، و قد ذكر الخطبة نفسها الطبراني عن زيد ، و في السند يحيى بن جعدة و كامل أبو العلاء ، و قد بينت سقوط هذا السند سابقاً .

ب . و عنه أو عن زيد بن أرقم شكَّ شُعبة ، و هو علم من أعلام الحديث ، و الراوي عن أحدهما أبو الطفيل عامر بن واثلة السابق الذكر ، و في الطريق محمد بن جعفر لم أعرفه ، و ربما كان غندر ، وهو إمام في الحديث ، و أخرجه الترمذي ، و تفرد به .

٥ . حبشيّ بن جنادة : تفرد بالرواية عنه سليمان بن قرم الضبي ، و هو ضعيف من الغلاة لا يحتج به ، و قد أخرج روايته ابن عدي في الكامل في الضعفاء ، و ابن أبي عاصم .

٦ـ جابر بن عبد الله الأنصاري : بلفظ : كنّا بالجحفة إذ خرج علينا رسول الله فأخذ بيد عليّ فقال : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و فيه مُطَّلب بن زياد و عبد الله بن محمد بن عقيل ، ضعَّف الأول ابن سعد و أبو حاتم الرازي ، و ضعَّف الثاني ابن خزيمة و أبو حاتم الرازي و ابن معين ، و أخرج الحديث ابن أبي شيبة ، و ابن أبي عاصم .

٧. جرير بن عبد الله البجلي : ذكر خطبة الغدير بسياق غريب منكر ، ليس فيه حديث الولاية ، و إسناده ساقط ، فيه بشر بن حرب ، و غيره من الضعفاء ، و أخرجه الطبراني .

٨. ابن عباس :

آ . روى عنه أبو بلج الفزاري حديثاً طويلاً أخرجه كل من النسائي و الطبراني و ابن أبي عاصم ، و قد تفرد به عنه ، و فيه لفظ : (من كنت وليّه فعليٌّ وليّه ، و هو وليّكم بعدي) ، و الفزاري ضعيفٌ ليس بحجة .

ب . من طريق الفضل بن الربيع ، و هو ضعيف لا يتابع ، و في السند الخلفاء العباسيون كأبي جعفر المنصور الذي لا نأمنه على حديث رسول الله بعد أن قتل محمد النفس الذكية من آل بيت النبوة ، و قتل عمه عبد الله للاستئثار بالحكم ، و قتل أبا مسلم الخراساني صاحب الفضل عليه في وصوله للسلطة خوفاً من منافسته عليها ، و أخرج الرواية الخطيب البغدادي في تاريخه .

٩. عمار بن ياسر : و ذلك في سياق سبب نزول آية : { إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ } المائدة ٥٥ ، و قد تفرد به خالد بن يزيد العمري ، و هو متروك ، و لا يحل الاحتجاج به كما قال ابن حبان ، و قد أخرج هذه الرواية الطبراني في معجمه .

١٠. زيد بن أرقم : و ذلك دون ذكر الخطبة ، و ذلك من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل ، و هو متروك ، و أخرج الحديث الطبراني .

١١. مالك بن الحويرث : من طريق مالك بن الحسين بن مالك ، و هو منكر الحديث ، و أخرج الحديث الطبراني .

١٢. أنس بن مالك : تفرد بالرواية عنه عليُّ بن زيد بن جدعان ، و هو متروك كما سبق ذكره ، و أخرجه الخطيب في تاريخه .

١٣. أبو هريرة :

آ ـ بحديث طويل فيه تهنئة الصحابة لعليّ بالولاية ، و فضَّل صيام ١٨ ذي الحجة ، بسياق منكر غريب ، و فيه مطر الوراق ضعيف ، و ضميرة بن ربيعه و عليّ بن سعد الرملي كلاهما فيه ضعف ، و أخرج الحديث الخطيب في تاريخه .

ب ـ شهادة لأبي هريرة بأنه سمع النبي يقول : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و زاد بعضهم زيادات منكرة عليه ، و سائر طرقه تجتمع عند يزيد الأودي ، و عنه ابنه داود بن يزيد الأودي ، و هو متروك ، و قد أخرج الحديث كل من الطبراني و ابن عدي و النسائي و ابن أبي شيبة ، و تفرد الطبراني بطريق عن إدريس بن يزيد الأودي من طريق عكرمة بن إبراهيم الأزدي ، و هو متروك لا يجوز الاحتجاج به .

١٤ـ أبو أيوب الأنصاري : في قصة تنبض بالوضع ، حيث تزعم أنَّ أبا أيوب سلّم على عليّ بصيغة : السلام عليك يا مولانا ، فلم يعرفه عليّاً حتى عرّفه على نفسه ، و من من الصحابة لا يعرف أبا أيوب الأنصاري ! ، و لا سيما عليّ بن أبي طالب ، و بالجملة فالسياق ركيك ، و قد تفرد بها رياح بن الحارث الذي لم يوثقه غير العجلي و ابن حبان ، مع تأخرهما كثيراً عن عصره ، و قد اعتمد الذهبي و ابن حجر توثيقه بناء على توثيق العجلي و ابن حبان اللذان يوثقان المجاهيل بدعوى الستر ، و الحقيقة أن هذه الرواية و سياقها تؤكد أنّ الرجل لا يعتد به ، و لا ينبغي أن يوثق ، و قد أخرج هذا الحديث أحمد بن حنبل و الطبراني و ابن أبي شيبة و ابن أبي عاصم بسند صحيح إلى رياح .

١٥ـ عمر بن عبد العزيز : في رواية موقوفة عليه رواها أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد ، و هو متروك ، و في السند مجاهيل ، و الرواية منكرة متناً بسبب ركاكة سياقها ، و ساقطة سنداً لاعتبار ضعف الرواة والإرسال ، و كما روى الرواية نفسها الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز .

ثالثاً . ذكر قصة مناشدة عليّ لأصحاب رسول الله الذين سمعوا النبي يقول : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، ليشهدوا بما سمعوا ، و ذلك في الرحبة مكان لقائه بالناس أيام خلافته في الكوفة من أرض العراق ، وقد اختلفت الرواة حول عدد الصحابة الذين شهدوا له بصحة حديث النبي له : (من كنت مولاه فعلي مولاه) يوم غدير خم ، و منهم من قال أنهم خمسة أو ستة ، ومنهم من قال اثنا عشر ، ومنهم من قال ثمانية عشر أو ثلاثون ، و هذان العددان الأخيران لم يُذكرا إلا برواية واحدة شاذة ، و قد استشهد بها الكاتب ، و اعتمد عليها لأنها تذكر أكبر عدد من بين الرواة .

ونلاحظ أنّ أكثر الرواة اتفقوا على أنّ عدد الصحابة الذين شهدوا بالحديث اثنا عشر ، و زعم البعض أنهم بدريون ، و هو غير صحيح و غير منطقي ، و منهم من حدد بروايته أشخاصاً كأبي هريرة و أنس بن مالك و غيرهم ، و سائر الذين حُدِّدوا في هذه الروايات ليسوا بدريين ، و سنشرع الآن باختصار تفنيد روايات حديث المناشدة ، و التي رويت عن ثمانية أشخاص يزعمون أنهم شهدوا حادثة المناشدة و هم :

(١) ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة : و قد سبق الحديث عنه ، و رُوي عنه هنا أنه حضر بنفسه مناشدة عليّ للصحابة ، و قد تفرد بالرواية عنه فطر بن خليفة عند سائر المصنفين ، و قد زعمت الرواية أنّ أبا الطفيل وقع في نفسه شيء من الحديث فذهب إلى زيد بن أرقم و سأله ، فقال له زيد : و ما تنكر ، لقد سمعته من رسول الله ، و قد أخرج هذه الرواية كلٌ من :

١. أحمد بن حنبل في مسنده من طريقين إلى فطر بن خليفة :

آ . من طريق حسين بن محمد : و قال إنّ عدد الشهود ثلاثون صحابياً ، و قد انفرد به عن فطر ، و هو شاذ مردود ، و يروي عن فطر مباشرة .

ب ـ الفضل بن دكين : و هو ثقة كبير ، وقال إن الشهود جماعة ولم يحدد عدداً وهو يروي عن فطر مباشرة .

٢ـ البزار في مسنده رواه من طريقين عن عبيد الله بن موسى عن فطر ، و لم يحدد عدداً بل قال : ناس .

٣ـ ابن حبان رواه من طريق يحيي بن آدم و أبي نعيم الفضل بن دكين ، و هما ثقتان عن فطر ، و لم يحدّدا عدد الشهود .

٤ـ النسائي : من طريقين أحدهما ضعيف و الآخر جيد عن فطر ، و لم يحدد عدداً بل قال : جماعة .

و مما سبق نلاحظ أنّ خمسة رواة عن فطر لم يحددوا عدد الشهود مقابل واحد ، و لذا نرفض روايته ، و نقبل رواية الجماعة ، و نقول لم يحدّد فطر عدد الشهود في الرواية .

(٢) ـ زيد بن أرقم : زعم بعض الرواة أنّ زيداً حضر المناشدة ، و أنه كان فيمن كتم ، فعميَ بسبب دعاء عليّ عليه ، و نلاحظ ما يلي :

١ـ معارضة هذه الرواية لرواية فطر بن خليفة السابقة التي زعمت أنّ زيداً لم يكن حاضراً ، و أنه قصده بعدها و سأله ، فأقر و لم ينكر .

٢. لا نظنّ أنّ أبا الطفيل يقصد زيد بن أرقم و يشك في رواية و شهادة جمهرة من الصحابة بما فيهم عليّ بن أبي طالب ، مما يوحي بأن : رواية فطر السابقة غير منطقية .

٣. نستبعد أيضاً صحة رواية الحديث عن زيد بن أرقم لمجموعة أسباب :

١. أن الطبراني وحده هو الذي روى الحديث هذا عن زيد من طريقين : أحدهما عن أبي الطفيل صاحب الرواية السابقة نفسه ، و التي تزعم أنّ زيداً لم يكن حاضراً ، و

بين الروايتين كما هو واضح تناقض صريح ، بإضافة إلى أنّ شريكاً القاضي ، و هو لين الحديث ، و غيره من الضعفاء قد انفردوا بهذا الطريق .

٢. و الطريق الثاني عن زيد في هذه الرواية جاء من طريق أبي إسرائيل الملائي ، و هو من الغلاة ، و ضعيف لسوء حفظه ، و غيره من الضعفاء كيحيى الحماني و إسماعيل بن عمرو البجلي ، و قد روي الحديث عن زيد بن وهب و أبي إسماعيل المؤذن عن زيد .

٣. اختلفت الطرق السابقة عن زيد في تحديد عدد الشهود بين ستة عشر و اثني عشر .

ومما سبق لا يمكننا اعتماد الروايات السابقة لتناقضها و اختلافها ، و ضعف رجالها ، بالإضافة إلى تفرد الطبراني بهذه الطرق الأخيرة ، و لم يسلم الطبراني من الخطأ في أسانيده و رواياته حسب رأي النقاد المعاصرين له ، و الذين أتوا من بعده[٧٥] .

(٣) ـ عميرة بن سعد : اختلف الرواة كالعادة في تحديد عدد الشهود في الحديث وهذا بيان طرقه و من أخرجه :

آ . الطبراني : روي الحديث عنه بثلاث طرق ، في كل طريق عدد الشهود يختلف عن غيره :

١ـ من طريق عمرو بن أبي قيس ، و هو ضعيف ، و ذكر أنّ عدد الشهود ثمانية عشر .

٢. من طريق الأجلح الكندي ، و هو ضعيف ، و ذكر أنّ عدد الشهود ثلاثة عشر .

٣. من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي ، و هو ضعيف ، و ذكر أنّ عدد الشهود اثنا عشر ، و في روايته زيادة رواها عنه أبو نعيم الأصبهاني أيضاً ، و سأذكرها في الفقرة التالية .

---

[٧٥] ـ انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ترجمة سليمان بن أحمد الطبراني .

ب . أبو نعيم الأصبهاني : روى من نفس طريق الطبراني الذي هو من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي ، و هو مجمعٌ على ضعفه ، و زاد في الحديث تحديد ثلاثة من الشهود ، و هم أبو هريرة و أبو سعيد الخدري و أنس بن مالك ، و من طريق وحيد ذكره أبو نعيم ، و المسؤول عنه سليمان بن أحمد أو أبو نعيم نفسه : أنهم قاموا كلهم إلا واحداً دعا عليه عليٌ ببلاء حسن ، فما مات حتى رؤي بين عينيه بقعة بيضاء لا تواريها العمامة ، و نلاحظ أنَّ هذه الروايات منفردة و شاذة ، و لم تخرج عن أسانيد قوية و رجال ثقاة ، فلا يمكن بالتالي قبولها .

و نلاحظ التخبط في الروايات ، فمرة يتهم زيد بن أرقم ، و مرة أخرى أنس بن مالك ، و كلها تخرصات و أخبار موضوعة من قبل غلاة متطرفين لم يتقنوا الصنعة فظهر زيفهم .

ج . النسائي : وقد اجتمع مع الطبراني و أبي نعيم في الرواية عن طلحة بن مصرف ، و هو ثقة ، عن عميرة بن سعد إلا أنّ النسائي تفرد بطريق فيه هانئ بن أيوب ، و هو ضعيف ، و عبيد الله بن موسى ، و هو متهم بالغلو ، علماً أن البخاري روى له في صحيحه ، و قد ذكر في روايته أنّ عدد الشهود بضعة عشر شاهداً .

د . ابن أبي عاصم : من طريق آخر يصل إلى الأجلح الكندي ، و قد سبق ذكره في الضعفاء عن عميرة بن المهاجر أو المهاجر بن عميرة و أنَّ عدد الشهود اثنا عشر ، و اعتقد أنّه قد وقع خطأ في اسم عميرة بن سعد في هذه الرواية فتحول إلى عميرة بن المهاجر ، و قُلب .

هـ . الحميدي : في مسنده من طريق الأجلح عن طلحة بن مصرف عن عميرة بن سعد .

ونلاحظ مما تقدم أنه لا يمكن الوثوق بسائر الطرق التي وصلت إلى عميرة بن سعد اليامي في رواية هذا الحديث ، بالإضافة إلى قول القطان كما في الجرح و التعديل ج٧ص٢٣ و الميزان و التهذيب و غيرهم : لم يكن ممن يعتمد عليه ، و لا شك أن القطان لم يجتمع بعميرة لأنه متأخر عنه ، و الظاهر أنه ضعفه لشكّه في مجمل رواياته .

(٤) ـ زاذان : و هو ضعيف و يخطئ كثيراً ، و ليس بالمتين ، و قد زعم أنّ الشهود ثلاثة عشر رجلاً ، و قد أخرج روايته أحمد بن حنبل و ابن أبي عاصم ، و في سنده عبد الملك بن أبي سليمان فيه ضعف ، و عند تحقيق أحمد شاكر لمسند أحمد لم يعرفه لأن أحمد لم ينسبه بل اكتفى بقوله عن عبد الملك ، و قال أحمد شاكر أن من قبله من العلماء لم يحددوا هوية عبد الملك هذا ، و بمقارنة بسيطة مع سند ابن أبي عاصم لهذا الحديث عن زاذان نكتشف أنهما متحدين في الطريق ، و أنه عبد الملك بن أبي سليمان ، و هذا أحد فوائد الدراسة الشمولية لمصادر الحديث النبوي .

(٥) ـ حبة العرني : و هو متروك الحديث بالإجماع ، و قد تفرد في الرواية عنه تنبيها عليه ابن عدي في الكامل في الضعفاء ، و في السند أيضاً محمد بن سلمة بن كهيل ، و عباد بن يعقوب ، و هما متروكان أيضاً.

(٦) ـ عبد الرحمن بن أبي ليلى : و هو متهم أيضاً في حفظه ، و شبهوه بمطر الوراق في سوء حفظه ، إلا أن سائر الروايات عنه اتفقت على أن عدد الشهود إثنا عشر شاهداً ، و رواه كلٌ من :

آ ـ البزار و المحاملي : من طريق جعفر الأحمر ، و هو متروك عن يزيد بن أبي زياد و مسلم بن سالم ، و كلاهما ضعيف .

ب ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل ، و أبو عوانة الأسفراييني ، و الخطيب البغدادي : جميعهم عن يزيد بن أبي زياد الذي تفرد به عندهم عن ابن أبي ليلى ، و

كان يزيد غالياً من الغلاة ، و من أئمتهم و منع الاحتجاج به أئمة عديدون كيحيى و ابن المبارك و غيرهم .

ج . عبد الله بن أحمد بن حنبل : تفرد برواية من طريق الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ، و هو مجهول ، و في السند غيره من الضعفاء ، و ذكر في روايته أنّ ثلاثة لم يقوموا فأصابتهم دعوة عليّ ، و هذه الرواية هي التي استشهد بها الكاتب هامش صفحة ٩٧ و قال : أخرجه أحمد ، و الحقيقة أنّ أحمد لم يخرجه بل ابنه عبد الله ، و لا تكاد تجد سنداً صحيحاً لعبد الله في زوائده التي انفرد بها عن أبيه ، و الذي يهمنا هنا أنّ السند ساقط ، و أنّ الرواية لا يحتج بها .

(٧) ـ عمرو ذي مرة : و هو مجهول ، روى عنه أبو إسحق السبيعي ، و لم يحدد عدد الشهود ، و أبو إسحق متهم عند بعض العلماء لأنه اختلط بآخره ، و كان يدلس وروى حديثه :

آ . الطبراني : و في سنده الأجلح و ابنه عبد الله ، و هما ضعيفان .

ب . النسائي : و في سنده إسرائيل حفيد أبي إسحق ، و هو ثقة عند البعض كجده أبي اسحق ، و لكن تكلموا فيه بقدر كلامهم في جده .

والسند مهلهل من أوله لأن أوله مجهول .

(٨) ـ سعيد بن وهب منفرداً أو معه زيد بن يثيع الذي هو مجهول الحال ، و لم يرو عنه سوى أبو إسحق السبيعي سابق الذكر ، و قد تفرد بهذه الروايات عن سعيد ، أو عن سعيد و زيد معاً أبو إسحق ، و أخرج الحديث من طريقه كل من :

آ . النسائي بثلاث طرق .

ب . أحمد بن حنبل بطريق واحد .

وقد اختلفت الطرق في مفردات الحديث ، و كلها عن أبي إسحق السبيعي المذكور .

وهكذا تنتهي الطرق التي عثرت عليها لحديث المناشدة ، و أصحها ما وصل لأبي الطفيل و أبي إسحق ، و لا يسلم أحدهما من مقال .

وبالنظر لسائر طرق حديث الولاية السابقة نكاد لا نجد طريقاً يسلم من مقال فيه سوى حديث ابن عباس عن بريدة ، و الذي رواه الفضل بن دكين عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية عن الحكم بن عتيبة ، و كلهم يتشيعون ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة ، و السلسلة وحيدة ، و أستغرب أنّ أحداً غير سعيد بن جبير لم يرو الحديث عن ابن عباس مع كثرة طلابه ، و أنّ أحداً لم يرو الحديث عن ابن جبير سوى الحكم بن عتيبة ، و أنّ أحداً لم يرو عنه سوى عبد الملك ، و أنّ أحداً لم يرو عنه سوى الفضل بن دكين[٧٦] ، مما يجعلني أتوقف في تصحيح الحديث لا سيما أنّ خطبة الغدير كانت بمحضر آلاف الصحابة ، و لا يعقل تواطؤهم جميعاً على إخفاء هذا الحديث مع أهميته ، و لو من باب الفضائل ، و كيف أنهم لم يذكروه في موقعة الجمل أو صفين مع ذكر أحاديث أخرى لتلك المناسبات في فضائل عليّ ، و لا نجد بعد ذلك إلا أهل الكوفة رواة للحديث ، مع تداول الناس لأحاديث أخرى في فضائل عليّ بلا حرج ، و اشتهارها بين العامة و الخاصة ، كحديث الراية و المنزلة و غيرها ، و التي رويت بطرق كثيرة صحيحة لا خلاف عليها .

وعلى الفرض الجدلي أنّ للحديث أصل ، و أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في خطبة الغدير ، و أنا أستبعد قوله في قصة بعث اليمن ، و شكاية بريدة لأنه لا ينسجم مع سياق القصة ، بل يرجح عليه رواية البخاري و النسائي و التي سبق ذكرها ، و على ما سبق ، و بالنظر لرواية جاءت في مسند أحمد عن أبي سعيد الخدري أنَّ الناس على زمن رسول الله اشتكوا علياً فقام النبي خطيباً ، و قال : { أيها الناس لا تشكُوا علياً ، فو الله إنه لأخشى في ذات الله أو في سبيل الله } ، مما

[٧٦] - ربما قد وجدت روايات أخرى عديدة و لكنها فقدت عبر الزمن ، ولم تصلنا ، ولا يمكننا اعتماد الافتراضات بلا دليل .

يدلُّ على قدم قبول الناس لعليّ بشكل عام ، وبتعبير أدق أنه لم تكن له شعبية كشعبية أبي بكر مثلاً ، و ربما دعا هذا الأمر خوف النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمه من أذى الناس ، فنبّه الناس بشدة على ذلك في خطبة الغدير بقوله : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، و ذلك كي لا يتعرض له أحد ممن يؤمن بالله و رسوله للأذى ، هذا إن صح الحديث ، و لاشك أنّ المسلمين آنذاك لم يفهموا من الحديث إن صح أنه يعني الخلافة ، لأن الخلافة مفردات مخصوصة غير الولاية ، و التي تأخذ معان عديدة ، و أشهرها عقد الولاء و الأخوة الإسلامي ، و هو المقصود بالحديث إن صح ، و الله أعلم .

ثم إنه من غير المنطقي أن يجتمع أصحاب رسول الله على التآمر على ابن عم النبي في وصيته له و لهم في خلافته عليهم ، ثم يسكت هو بنفسه عنها دون أن يشير إليها سائر أيامه الطويلة بعد وفاة النبي ، و لا ينقل ذلك عنه علماء الأمة الذين نقلوا عنه الشيء الكثير من الأخبار الصحيحة ، فيما عدا ما يرويه بعض الشيعة بلا أسانيد كالخطبة الشقشقيه التي تنقض بمحتواها أصل الوصيّة ، أو ما رووه بأسانيد ساقطة لا يعترف أحد عليها إلا هم .

و من ناحية أخرى فإن الزعم القائل بأن النّبي صلى الله عليه وسلم أوصى لعليّ بالخلافة ، و أنّ الصحابة نكثوا الوصية أمر يهدم الإسلام من جذوره أولاً ، و يفيض بالخرافة ثانياً ، فالنبي مأمور من الله ، و لا يعقل أن يربط الله مصير أمة برجلٍ لا يوحى إليه .

ولو افترضنا أنه بلغ الذروة في الكمال ، و هذا ما لم يثبته التاريخ ، فلا يعقل أن يترك الله الأمة بعد أن ربطها أول أمرها بأئمة كاملين هملاً بلا إمام ، بعد الإمام الحادي عشر ، ثم يطلب منها أن تؤمن بأسطورة الغائب الموجود و المنتظر فرجه .

و الأمر بالجملة لا يخلو من تأثر بفكرة الوراثة الملكية للسلطة ، و تحويل الإسلام و قوانينه الإنسانية العالمية العامة إلى قوانين ملكية وراثية تحاكي عروش فارس القديمة ، و التي لا أرى إلا أن هذه الأفكار قد انبثقت من بين رعاياها و خلفائهم ، و العجيب أنّ الأئمة الذين زعموا بإمامتهم لم يقم لأحدهم إمامة حقيقية ، و ملكٌ مستقرٌ ، فكيف يقوم الدين بهم و هم مطاردون و معزولون ، يتعرضون للقتل و الإرهاب .

إنّ العقل و المنطق السليم الذي أمرنا الله أن نستخدمه للتفكر بآياته و آلائه و وجوده يرفضان هذا النمط من التفكير ، و إنّ أكثر علماء الأمة الإسلامية لا يوافقون عليه ، و إنّ النقل الصحيح الدقيق عنهم يقرر خلافه ، و لا يفهمن مغالط متعقب للعثرات أنّ هذا يعني معاداة عليّ و آل بيته و سلالته من الأئمة المذكورين ، بل نعتقد أنه لا يصح إيمان أحد و إسلامه ما لم يكنُّ لهم أعظم مشاعر الحب و التقدير لما قدموه للإسلام أولاً ، و لقربهم و كونهم أسرة الرسول ثانياً ، و كفى به فخراً لهم .

ص٩٦ : ذكر أنّ سائر المؤرخين رووا أنّ علياً قام على المنبر بعد أن فاء إليه أمر الخلافة ، و ناشد الذين سمعوا بأذنهم و رأوا بعينهم ، فقام ثلاثون صحابياً فيهم اثنا عشر بدرياً شهدوا أنّ الرسول قال : من كنت مولاه فعلي مولاه .. و نلاحظ كيف استخدم أكبر رقمين في الروايات ليضعهما في رواية واحدة ، و لم تجمعها رواية واحدة كما مر معنا ، كما أنّ هذين الرقمين إنما جاءا بروايات منفردة منفصلة بأسانيد ساقطة ، و زعم أنّ علياً ناشد الناس بعد أن فاء أمر الخلافة إليه مباشرة ، و هو تزييف و وهم ، لأن ما ورد في سياق بعض الروايات السابقة أن المناشدة كانت قبل موته بمئة يوم فقط ، و ذلك بسبب كثرة تجرؤ الناس عليه كالخوارج ، و غيرهم

من شيعته المزعومين و الأمويين ، وإن صح هذا الخبر فإنه إنما يدعم ما ذهبنا إليه من معنى الولاية ، و عدم ذكره لها قبل ذلك .

حادثة تهنئته بالولاية

ص ١١٠ : زعم أنّ النّبي أمر الصحابة بما فيهم أبو بكر و عمر بتهنئة عليّ بالولاية العامة ، و ذكر من مصادره خمسة و عشرين مصدراً ما بين مصدر شيعيّ أو ناقل بلا سند ، و لا يوجد منها من كتب الحديث المسندة سوى ما جاء في مسند أحمد من حديث البراء بن عازب السابق ، و الذي سبق دراسته ، و تبين لنا أنّ واضعه أو سارقه عليّ بن زيد بن جدعان ، و قد انفرد به مع عطية بن سعد العوفي ، و كذلك في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي عن أبي هريرة ، و قد سبقت دراسته ، و بيّنّا زيفه .

و قال **ص ١١٢** بعد ذكر مصادره الغثة من الكتب و المؤلفين : إلى غير ذلك من أئمة الحديث و التفسير و التاريخ من رجال السنة ممن لا يسع درج أسماءهم بين راوٍ مرسلٍ له إرسال المسلمات ، و بين راوٍ له بمسانيد صحاح برجال ثقاة ، تنتهي إلى غير واحد من الصحابة كابن عباس و أبي هريرة و البراء و زيد بن أرقم و غيرهم .

والحق كما أسلفنا أنَّ أحداً لم يروه بسند واحد صحيح ، بل لم يروه سوى من ذكرتهم قبل قليل ، و كل رواياتهم أباطيل .

ص١١٢: أعجبه الكلام الموجود في كتاب سر العالمين ، و المنسوب زوراً للإمام الغزالي ، و قد أورد مؤلفه حادثة التهنئة ، ثم زعم أنّ غلبة أهواء الصحابة دعتهم لنكران الوصية بالخلافة فور موت النبي صلى الله عليه وسلم ، و قال الكاتب بعد استشهاده بهذا : الحمد لله الذي أنطق الغزالي بالصواب الذي فيه حجتنا و إثبات مُدّعانا في كتابه سر العالمين ، إذ أنطق الله لسانه بالحق و أفصح عن الواقع مع ما يحكى عنه من العصبية و اللجاج ، و الحق ينطق منصفاً و عنيداً .

و الظاهر بأحسن الأحوال أنّ الكاتب لا يعلم بأن كتاب سر العالمين ليس للغزالي ، لإجماع سائر المحققين من مسلمين و غير مسلمين على ذلك ، و قد ذكر أحمد

شوحان آراؤهم عند تحقيقه للكتاب ، و يرجح أنه من وضع أحد الشيعة المتصوفة ، وقد نسب للغزالي ليلاقي رواجاً بين الناس ، و آراء الغزالي في كتبه المشهورة تنقض ماجاء في سر العالمين .

ثم يقول الكاتب في الصفحة نفسها : تأمل أيها القارئ المنصف الحر ،كيف أن الله أظهر حق الشيعة من كتب القوم ..!.

و عجباً له كيف ينسب للقوم و يقصد بهم السنة ما ليس لهم ، ثم يزعم أنه يستدل برواياتهم و أرائهم ، و قد مر معنا ما يكفي للتدليل على تضليله لعامة القراء .

ص١١٨: وبعد تكراره لأفكاره السابقة و مناقشاته التي تجاوزناها ، يقول : قدمنا لك خمس آيات – مع أنه قدم أكثر – تدلّ على اختصاص عليّ بالخلافة الفورية وهي :

١ـ آية التطهير : و قد ثبت أنها غير خاصة بعليّ و آله بالإضافة لعدم إشارتها للخلافة أصلاً .

٢. آية الولاية : و قد ثبت بطلان نزولها في عليّ ، و بالتالي بطلان تأويلها على ذلك .

٣. آية المباهلة : و ثبت أيضاً بطلان نزولها في عليّ ، و إن صحت فهي لا تشير إلى الخلافة و لو إشارة .

٤. آية المودة : و ثبت أيضاً أنها لا علاقة لها بعليّ ، و لو كانت فيه لكانت نصاً في إبعاده عن الخلافة .

٥. آية التبليغ : و ثبت أيضاً أنها ليست في عليّ بإجماع أهل الحديث و التفسير .

وهكذا لا نجده يقدم دليلاً واحداً قرآنياً على صحة مدعاه ، و كل ما أتى به من الآيات فإنما حملها ما لا تحتمله ليخدم غرضه فحسب ، و لو وجد في كتاب الله أقوى منها لأبرزه ، و لكنه لم و لن يجد ، و بالتالي سقط مُدّعاه من أوله لآخره .

ص١١٩: يقول : إنّ التستري ذكر أربعاً وثمانين آية نزلت في عليّ .

و نعلم أن الشيعة يجعلون سائر القرآن في عليّ بالطريقة نفسها التي ساقها الكاتب في الآيات السابقة .

الفصل التاسع

الشيعة و السنة النبوية

ص١٢٠: قال : إن أخذ الشيعة للسنة النبوية إنما هو من طريق أئمة معصومين .
و الواقع أنه لا دليل على عصمتهم ، و ليس بمعصوم إلا الأنبياء بما يوحى إليهم ، ولارتباطهم برسالة السماء ، و تدل آيات الكتاب و أحداث السنة النبوية أنّ الأنبياء أنفسهم ليسوا بمعصومين ببشريتهم ، و إنما بوحي من الله ، و ما من نبي تقريباً إلا و ذكر القرآن له عثرة وتوبة ، ثم إحاطة وعناية إلهية به ، و قد مرّ ذكر ذلك فيما مضى من بحثنا هذا .

ثم قال : لم يرو لنا أصحاب السير والتواريخ أنّ أحداً من الأئمة الاثني عشر أخذ من صحابي أو تابعي .

وأقول هذا غير صحيح كما مر معنا ، بل إن كتب الحديث و التاريخ ذكرت أن سائر الأئمة المذكورين قد رووا عن غير آبائهم بل إنّ بعضهم لم يرو عن آبائه ، و هذا بيان ببعض شيوخ الأئمة المذكورين من غير آبائهم كما في تهذيب الكمال مع توضيح و إضافة مني :

١. الإمام علي بن أبي طالب : روى عن أبي بكر الصديق و عمر بن الخطاب و المقداد بن الأسود و زوجته فاطمة .

وقد روى له أصحاب الحديث جميعهم ، و استنبط سائر الفقهاء من أحاديثه كثيراً من الأحكام تخالف ما هي عليه عند الشيعة الآن ، كغسل الرجلين في الوضوء لا مسحهما ، و تحريم زواج المتعة ، و أنصبة الزكاة ، و وضع اليدين في الصلاة على

البطن ، و تفضيل أبي بكر و عمر على سائر الصحابة بما فيهم عليٌ نفسه ، و كثير مما لا يحصى من الأحكام التي رويت عنه بتواتر و شهرة .

٢ـ الإمام الحسن بن علي : روى عن خاله هند بن أبي هالة ، و غيره ، و لم يكن مكثراً من الرواية ، و قد روى له أصحاب السنن الأربعة ، و البخاري في صحيحه و أحمد و سائر علماء الحديث كما وجدته ، و من الضروري التنبيه على أن مؤلف تهذيب الكمال إنما اقتصر على ذكر رجال الكتب الستة ، و لم يذكر رجال غيرهم ، و لو تتبعنا ذلك لتضاعف شيوخ كل إمام من هؤلاء الأئمة عما مذكور هنا .

٣ـ الإمام الحسين بن علي : روى عن خاله هند بن أبي هالة و عمر بن الخطاب ، و لم يكن مكثراً من الرواية أيضاً ، و قد روى له أصحاب السنن الأربعة و أحمد و سائر علماء الحديث .

٤ـ الإمام عليّ زين العابدين بن الحسين : روى عن ذكوان مولى عائشة ، و ابن عباس ، و مروان بن الحكم ، و المسور بن مخرمة ، و أبي هريرة ، و عائشة ، و أم سلمة ، و صفية بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، و عمرو بن عثمان بن عفان ، و أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، و عبيد الله ابنه ، و سعيد بن المسيب ، و ابن مرجانه ، و زينب بنت أبي سلمة ، و قد روى له أصحاب السنن الأربعة و أحمد ، و سائر علماء الحديث .

٥ـ الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين : عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص ، و أنس بن مالك ، و جابر بن عبد الله ، و حرملة مولى أسامة بن زيد ، و سعيد بن المسيب ، و سمرة بن جندب ، و عبد الله بن جعفر ، و ابن عباس ، و ابن عمر ، و عبد الله بن أبي رافع ، و عطاء بن يسار ، و محمد بن الحنفية ، و نعيم بن عبد الله المجمر ، و يزيد بن هرمز ، و أبي سعيد الخدري ، و أبي مرة مولى عقيل ، و

أبي هريرة و بينهما عبد الله بن أبي رافع ، كما روى عن عائشة و أم سلمة مرسلاً ، و روى له الأربعة و أحمد و سائر علماء الحديث .

و جاء في ترجمته في تهذيب الكمال : أنه سئل عمن ينتقص أبا بكر وعمر ؟ ، فقال : أولئك الُمرَّاق ! [أي الخارجين عن الدين] .

و قال : كان عليٌّ بالكوفة خمس سنين فما قال فيهما إلا خيراً ، و ما قال فيهما أبي إلا خيراً ، و لا أقول إلا خيراً ..

٦ـ الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر : روى عن : عبيد الله بن أبي رافع كاتب عليّ ، و عروة بن الزبير ، و عطاء والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، و ابن شهاب الزهري ، و ابن المنكدر ، و نافع مولى عمر ، و مسلم بن أبي مريم ، و روى له الستة و أحمد و سائر علماء الحديث ، و جاء في ترجمته في تهذيب الكمال : أنه عرض عليه مذمة أبي بكر وعمر – و معلوم أنّ أبي بكر الصديق جده لأمه – فقال : أيسب الرجل جده ، لا أنالني شفاعة محمد يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما و أبرأ من عدوهما .

٧ـ الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق : روى عن عبد الله بن دينار ، وعبد الملك بن قدامه الجمحي ، ولم يكن من المكثرين في الرواية ، وروى له الترمذي وابن ماجة وأحمد وغيرهم .

٨ـ الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم : روى عن عبيد الله بن أرطأة بن المنذر ، و قد روى له ابن ماجه حديثاً واحداً كما روى له غير أصحاب الكتب الستة ، و لم يكن من المكثرين .

ولم أجد لباقي الأئمة ذكر في تهذيب الكمال مما يعني أنّ أصحاب الكتب الستة لم يرووا عنهم شيئاً ، و هو للوهلة الأولى مأخذ على علماء الحديث يستغله الشيعة ، ولمعرفة السبب في ذلك فإنه لابد من دراسة متعمقة للأسباب الداعية لعدم الرواية

عنهم قبل إطلاق الأحكام الافتراضية التي لا تستند على مرتكز علمي ، و من الضروري الانتباه إلى أنّه ليس كل إمام من هؤلاء كان من رواة الحديث حتماً ، و ليس كل فرد بقادر أو راغب بجمع الحديث و روايته .

ص١٢١: زعم أن علياً شتم على سبعين ألف منبر ، وهو عدد خيالي يتهم به الأمة الإسلامية بلا برهان ، فمن ذا الذي أحصى تلك المنابر آنذاك فتبين له وجود هذا العدد الضخم منها ، و هل كانت الأمة كلها مجتمعة على شتم عليّ ؟ .

ولو رجعنا إلى كتب الحديث لوجدنا كيف أنّ سائر علماء الحديث رووا حرمة سب الإمام عليّ ، و أجمعوا عليها ، و ما فعله معاوية من سبّه و قتاله لم يوافقه أحد من أهل العلم و التقوى ، بل انتشر بين العام و الخاص أنّ معاوية كان باغياً ، للحديث المشهور عن قتل عمار بن ياسر عن النبيّ : (تقتله الفئة الباغية) ، و قد قتله جيش معاوية .

وأما قوله هامش **ص١٢٢:** أنّ معاوية قد خرج من الإسلام بقتاله و سبّه لعليّ ، فهو مستند إلى أنّ عليّاً يمثّل النبيّ ، فهو إمام معصوم برأيه ، و هو بمقام النبي صلى الله عليه وسلم ، و نحن لا نرى هذا لأنه لا دليل عليه ، و أما معاوية فإن حبّ السلطة قد غلبه ، و إن إرسال عليّ له لكتاب عزله في بداية خلافته هو الذي جعله يرفضه ، و لا يعلم ما في القلوب إلا الله ، ولكنّه أخطأ خطأً شنيعاً بل ، و خرق في الإسلام خرقاً لم يصلحه الدهر ، لأنه استن للأمة القتال فيما بينها على كرسي السلطة بدلاً من الشورى .

ويقول **ص ١٢٢ :** إنّ الشيعة هم أهل السنة الحقيقيون لأنهم أخذوا السنة عن آل بيت النبوة بلا واسطة .

بينما الواقع أنّ آل بيت النبوة قد أخذوا السنة عن الصحابة ، و عن آبائهم كما ورد قبل قليل من روايتهم عن غير آبائهم ، و لا سيما أنّهم غير مقتصرين على هؤلاء

الأئمة الإثني عشر ، بل هم موزعون بين أهل السنة و طوائف الشيعة الأخرى كالزيدية ، و غيرها ، ممن يخالفون مذهب الكاتب الإثني عشري .

أولا : حديث الدار (الإنذار)

ص١٢٣: يورد الدليل الأول لديه من السنّة النبوية على خلافة عليّ للنبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، بعد أن أتحفنا بأدلته السابقة من آيات القرآن الكريم ، و حديث الدار هو الذي ورد في سياق قصة من أول أيام السيرة النبوية ترتبط بقوله تعالى : (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) ، حيث جمع الرسول أقرباءه حسب الرواية وطلب منهم أن يؤمنوا بما جاء به فلم يذعنوا إلا عليّ بن أبي طالب ، فقال فيه النبي: [**هذا علي وزيري و وصيّي وخليفتي من بعدي**] .

وهذا القول الأخير لاشك أنه موضوع ، و الراجح أنه قد وضعه عبد الغفار بن القاسم الذي كان يضع الحديث ،كما قال : ابن المديني ، و قالوا فيه : كذاب متروك ،كما في ميزان الاعتدال للذهبي ، و لم يمدحه سوى ابن عقدة لأنه ليس بأفضل منه .

وذكر كاتبنا لهذا الحديث مراجع تنقل عن بعضها البعض على أنها مصادر ، و ابتدأ برواية الطبري الذي رواها بسنده عن عبد الغفار بن القاسم ، و في السند إليه أكثر من ضعيف كمحمد بن إسحق و عبد الله بن الحارث بن نوفل .

وإذا راجعنا تفسير الطبري عند قوله تعالى : { وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ} الشعراء ٢١٤ ، لوجدنا أنه روى قصة نزول هذه الآية بست وعشرين طريقاً ، و لم تذكر هذه الحادثة التي تقول أنّ النبي جمع أقرباءه على طعام ثم دعاهم ، إلا طريق واحدة هي المذكورة عن عبد الغفار السابق ، و هي تخالف سائر الروايات .

وبالنسبة لحديث عبد الغفار بلفظه السابق فقد رواه عنه أبو نعيم في الحلية والطبري أيضا في تاريخه ، وفي تهذيب الآثار ، و ابن اسحق الذي دلسه بقوله : " عن رجل أوصاني بعدم ذكر اسمه " ، والطحاوي في مشكل الآثار ، و الأخيران لم يذكرا لفظ الحديث الأخير ، و الذي هو محور الاستشهاد هنا ، و قد تفرد البزار بمثل هذه

الأسانيد التي تصل إلى عبد الغفار بلفظ (أيكم يقضي ديني) ، و هو غريب بهذا السند .

وزعم الكاتب أنّ الحديث قد رواه أحمد في مسنده برجال ثقات ، و الحقيقة أنّ لفظ أحمد و من روى بسنده يختلف بشكل جذري عن اللفظ المستشهد به ، لأن لفظ حديث أحمد يقول : (أيكم يبايعني على أن يكون أخي و صاحبي) ، و ليس خليفتي من بعدي و وزيري و وصيي ، إلى آخر ما لفقه عبد الغفار .

و بالإضافة لاختلاف اللفظ فإنّ الحديث لم يرو من وجه صحيح ، فقد تابعه عند أحمد و ابن عساكر و ابن سعد و البخاري في تاريخه الكبير ، و الطبري في تهذيب الآثار و سائر طرقه ضعيفة ،كما قال الدكتور أكرم ضياء العمري في السيرة النبوية الصحيحة عند دراسته وعرضه لحادثة الدار كما تسمى حيث قال: " رواه أحمد من طريق عباد بن عبد الله الأسدي ، و هو ضعيف ، و شريك ، و هو سيء الحفظ ، و قد عنعنه عن الأعمش و هو مدلس ، قال : و رواه ابن سعد في الطبقات ، و في إسناده الواقدي و يزيد بن عياض ، و هما متروكان ، و كذالك رواه ابن أبي حاتم في تفسيره بإسناد فيه عبد الله بن عبد القدوس ، و هو رافضي ضعيف " .

كما رواه الطحاوي من طريق عبد الله بن عبد القدوس و بتر آخره ، و ابن عساكر من طريق يزيد بن عياض و هو متروك ، و من طريقي أحمد ، و اللذان هما ضعيفان لما ورد قبل قليل في أحدهما ، و لوجود ربيعة بن ناجذ في الثاني ، و هو مجهول ، وثقة ابن حجر متابعاً العجلي و ابن حبان ، و هما متساهلان يوثقان المجاهيل ، و صحح الحديث أحمد شاكر بناء عليه ، و هو وهم لا يصح ، لأن الحديث عن مجهول لا ينبغي أن يصحح ، و قد رواه عن أبي صادق و هو متكلم فيه ، و رواه النسائي من الطريق السابق ، و سائر الطرق الواهية السابقة تختلف فيما بينها بألفاظ و سياق

الحديث ، و لا يمكن أن تقوي بعضها بعضاً ، و قصة الدار تعتمد عليها ، و بالتالي لا تصح .

وقد هاجم الكاتب **ص ١٢٧** ابن تيمية لأنه حكم بوضع الحديث ، و اتهمه بالمتعصب العنيد لأنه احترم علمه و عقله .

و أخيراً فإنّ قصة الإنذار المرتبطة بهذه الآية قد رواها : الطبري في تفسيره ، و مسلم في صحيحه ، و البخاري في صحيحه و تاريخه الكبير ، و البيهقي في سننه و في البعث و النشور بطرق صحيحة ، و ابن منده في الإيمان ، بأربع وعشرين طريقاً قوياً ، و لا تمت لقصة الدار بصلة ، بل تجمع تلك الروايات ذات الأسانيد الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت عليه هذه الآية ، خرج إلى الصفا ، و نادى عشيرته كل عائلة باسمها ، ثم دعاهم إلى الإسلام فأنكروا عليه ، و قال أبو لهب : تباً لك ، ألهذا جمعتنا ؟! ، فنزلت سورة المسد ، و هي حادثة مشهورة يعلمها أغلب العموم من المسلمين فضلاً عن وجودها بأسانيد صحيحة في كتب الحديث عند تفسير آية : [وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ] ، كما جاءت عند البخاري في تاريخه الكبير[٧٧] عن عائشة بتفصيل أكثر ، و هي أنّ رسول الله صلوات الله عليه نادى بأعلى صوته ، فقال فيما قال : يا صفية بنت عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد ، يا بني عبد المطلب ، إني لا أملك من الله شيء ، سلوني من مالي ما شئتم ، و ذكرها ابن منده في كتاب الإيمان ، كما ذكر غيره عن ابن عباس قصة إنكار أبي لهب السابقة ، و سائر الروايات عن أبي هريرة و عائشة و ابن عباس و قبيصة بن المخارق و زهير بن عمرو و أبي اليمان متناسقة فيما بينها و تكمل بعضها بعضاً و طرقها صحيحة جميعها ، و تخالف القصة المزعومة التي استشهد بها الكاتب و التي لايوجد لها سند واحد صحيح .

---

[٧٧] ـ البخاري في التاريخ الكبير [١٥٦/١]

ثانيا : حديث الثقلين

ص ١٣٠: وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه : (إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله و عترتي آل بيتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً) .

و قال : إنَّ الفريقين رويا الحديث و اعترفا به ، ثم قال: إن تعدد رواته وطرقه ينبئنا عن تعدد مواطنه ، و منها يوم عرفة و يوم الغدير ، و عند مرض موته و عند وصاياه لأمته .

و الصحيح كما ذكرته من قبل أنه لم يرو أحد من علماء الحديث قاطبة هذا الحديث إلا بمناسبة واحدة و هي يوم الغدير ، و اللفظ الصحيح للحديث بالسند الصحيح ليس كما يورده ، و ذلك لأنَّ الشطر الأخير منه موضوع عليه ، و زيادة لا تصح و لم تأت إلا عن رواة الشيعة .

و قد بذلت جهداً في معرفة ألفاظ الحديث و طرقه كما بينته من قبل ، و سأضيف هنا ، و قد رواه كثير من علماء السنة باللفظ السابق ، و رواه غيره باللفظ الصحيح ، و تبين لي أن مدار الحديث على لفظين اثنين ، أحدهما هذا اللفظ الذي أورده الكاتب ، و هو يومئ بفرض الالتزام بالقرآن و أهل البيت دون أن يحدد منهم أحداً ، و بديهي أنّ أهل البيت قد تفرقوا و اختلفوا فمنهم سنّي و منهم شيعيّ ، و منهم غير ذلك ، و حتى الشيعة منهم قد اختلفوا فيما بينهم اختلافاً شديداً ، و بالتالي فإنّ متن الحديث يومئ ببطلانه قبل دراسة سنده .

بينما نجد اللفظ الآخر للحديث يقول : (**إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله** (**و حثَّ عليه و رغَّب فيه**) **و عترتي من آل بيتي ، أوصيكم الله في آل بيتي**) ، و معناه كما هو واضح : الالتزام بكتاب الله ، و التواصي بآل بيت النبوة ، و هو لا يعني الانتقاد بل الإحسان فحسب ، و نلاحظ أنّه لفظ مقبول عقلاً و قابل للتعليق .

و قد وجدت زيادات على الحديث منها في أوله و منها في آخره ، و لم تصح جميعها ، و لكل زيادة علة أتت من الرواة الضعفاء ، و إن عملية الترجيح بين اللفظين السابقين للحديث أمر يتطلب جهداً عظيماً ، و ذلك لأنّ مقدار رواية كل واحد منها تساوي مقدار رواية الآخر من حيث عدد الطرق ، و لبيان ذلك سأعرض دراستي حول الحديث كما يلي :

أولاً: اللفظ الذي استشهد به الكاتب بقوله: (ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً) .

رواه كل من : ١- البزار -٢- الترمذي -٣- عبد بن حميد -٤- الحاكم -٥- أبو يعلى -٦- أحمد بن حنبل -٧- الطبراني -٨- البغوي -٩- النسائي -١٠- ابن أبي عاصم -١١- الدار قطني في المؤتلف والمختلف .

ونلاحظ من مجموع الروايات أنه روي عن عدد من الصحابة ، و أكثر الطرق إلى كل منهم منفردة و هذه هي :

= أبو هريرة : روى الحديث عنه البزار ، و قد تفرد به صالح بن موسى بن عبد الله قال فيه يحيى : ليس بشيء و لا يكتب حديثه ، و قال البخاري : منكر الحديث ، و قال النسائي : متروك ، و قال أبو حاتم : منكر الحديث جداً ، و عليه فإسناده سقط .

= عليّ بن أبي طالب : روى الحديث عنه البزار و تفرد به ، و فيه الحارث الأعور ، و هو كذاب مشهور لا يؤخذ عنه .

= جابر بن عبد الله : روى الحديث عنه الترمذي و الطبراني و تفرد به زيد بن الحسن الأنماطي ، و هو ضعيف ليس بحجة .

= زيد بن ثابت : روى الحديث عنه عبد بن حميد و ابن أبي عاصم ، و تفرد به شريك القاضي ، و هو لين الحديث.

= زيد بن أرقم : وهو الذي اختلف عليه في لفظ الحديث حيث روى عنه بشكليه وقد روى الحديث عنه بهذا اللفظ :

١- الحاكم : تفرد به عن محمد بن الحسين بن مصلح ، و قالوا فيه : روى عنه الحاكم و أتى بالعجائب ، أقول و سنده هذا فيه رواية مسلم بن صبيح عن زيد ، و لم أجد لمسلم رواية عن زيد ، لا في تهذيب الكمال ، و لا في غيره ، و السند عجيب .

٢- الحاكم : تفرد بطريق فيه محمد بن سلمة بن كهيل ، و قد سبق ذكره في الضعفاء ، و قد أدخل في السند ابن واثلة بن أبي الطفيل و زيد بن أرقم ، و هو غلط لأن ابن واثلة هو نفسه أبي الطفيل .

٣- الحاكم و النسائي و الترمذي و ابن أبي عاصم من طريق حبيب بن أبي ثابت ، و هو يدلس بكثرة ، و يرسل ، و قد رواه عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم و فيه نظر ، و حادثة هذا الحديث هي نفسها حادثة الغدير التي درسناها سابقاً ، و التي رواها أبو الطفيل عن زيد عندما شكّ بشهادة الصحابة لعليّ بحديثه : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ، لكن الرواة لا يذكرون الصلة الوطيدة بين الحديثين غالباً .

= أبو سعيد الخدري : روى الحديث عنه أحمد بن حنبل و الترمذي و ابن أبي عاصم و الطبراني و البغوي و أبو يعلى الموصلي و الدارقطني ، بطرق عديدة اجتمعت كلها عند عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد ، و هو سند لا يمكن قبوله كما ذكرت سابقاً ، لأنّ عطيّة كان يروي عن الكلبي الكذاب ، و يكنيه بأبي سعيد ، و يوهم أنه الخدري .

= أبو ذر : انفرد به الدارقطني بإسناد ساقط فيه الحسن العرني و غيره .

ثانياً : اللفظ الصحيح الذي أعرض عنه الكاتب و الذي عارض اللفظ الأول و لم يرو عن غير زيد بن أرقم من الصحابة و ذلك في حادثة الغدير ، و قد رواه كل من :

= مسلم بثلاث طرق صحيحة ، و طريق رابع فيه حسان بن إبراهيم الكرماني ، و هو يخطئ ، و قد ذكرت الحديث عند بحث معنى كلمة أهل البيت .

= الدارمي: بطريق صحيح يجتمع مع طريق مسلم .

= ابن أبي شيبة بطريق صحيح .

= الحاكم بطرق عديدة ، و بأسانيده نفسها السابقة التي روى بها اللفظ الأول عن زيد من طريق حبيب بن أبي ثابت عن زيد مباشرة ، و أرى أنَّ بينهما رجلاً أرسله حبيب ، و أعجب للحاكم كيف يقبل على نفسه أن يروي اللفظين المختلفين للحديث بالأسانيد نفسها ، ثم لا يرجح بينها و لا يعلق عليها .

= البيهقي من طرق يصل بعضها إلى الحاكم لأنّه متأخر عنه ، و الأخرى تصل لطرق مسلم و الدارمي .

= البغوي رواه عن طريق الحاكم .

= ابن أبي عاصم من طريق فيه مقال إلى الأعمش ، و بعده صحيح.

= الطبراني بسياق منكر طويل من طريقين ضعيفين :

١ – عن زيد بن أرقم روى عنه أبو الطفيل و تفرد به عنه حكيم بن جبير ، و قد قال فيه أحمد بن حنبل : ضعيف منكر الحديث ، وقال شعبة : أخاف النار أن أحدث عنه ، و قال الدار قطني : متروك ، و قال النسائي : ليس بالقوي وله روايات منكرة جداً ، وفيه قوله : (فلا تقدموهما فتهلكوا و لا تعلموهما فإنهما أعلم منكم) ، و هو يشبه لفظ حديث مجهول المصدر يستدلون به و مروي عن جابر بن عبد الله ، و يزعمون أنه أتى محمد الباقر ليحدثه به ، و ليذكر له أسماء الأئمة الإثني عشر بحديث طويل .

٢- اللفظ الآخر بسياق مختلف فيه نكارة و غرابة ، و قد روي عن حذيفة بن أسيد الغفاري ، و روى عنه أبو الطفيل و فيه معروف بن خربوذ فيه مقال ، و زيد بن حسن الأنماطي : ضعيف منكر الحديث ، لم يرو له من أصحاب السنن إلا الترمذي ، و قد روى له حديث واحد ، و هو حديث الثقلين باللفظ السابق ، و قال عنه غريب .

ثالثاً : جاء الطبراني في معجمه الكبير برواية رقم : (٢٥٠٥) ، و بسند ساقط بلفظ غريب لخطبة الغدير ، مروي عن جرير بن عبد الله البجلي ، و لا ينظر إليه ، و ليس فيه حديث الولاية ، و لا غير ذلك مما نبحث فيه .

و هكذا نجد مما سبق أنَّ اللفظ الصحيح للحديث هو اللفظ الوارد حسب رواية مسلم و الدارمي والبيهقي و ابن أبي شيبة و الحاكم و ابن أبي عاصم من بعض طرقهم ، و ذلك لأنَّ أسانيدهم فيها صحيحة لا غبار عليها .

و نلاحظ أنّ اللفظ الصحيح لهذا الحديث لا يوحي بالاعتصام بأهل البيت كأئمة معصومين ، بل هو وصية من النبي صلى الله عليه وسلم للاعتناء بهم ، و عدم كيل الأذى لهم ، و ما وقع في كربلاء و ما سبقها و ما تلاها من اعتداءات على آل البيت النبوي الذين طالبوا بإقامة الدين و نشر العدل بين الناس ، و إعلاء كلمة الله وحده سواء كانت هذه الاعتداءات من الأمويين أو العباسيين فلا شك أنها كانت خرقاً للدين و امتهاناً لوصية رسول الله ، و لم يرض به أحد من علماء الأمة الثقات ، و كانوا كلما حاول أحدهم أن ينصر رجال آل البيت كأبي حنيفة و الشافعي و أحمد و غيرهم يكال له الأذى من السلطة القائمة ، ولكن أحداً من هؤلاء الأئمة لم ير عصمة رجال آل البيت لعدم وجود دليل نقلي أو عقلي على ذلك ، كما أنه لم يثبت بالحديث السابق أنّ النبي صلى الله عليه وسلم حدث به في غير غدير خم ، و أما دعوى تعدد مناسباته و لا سيما في مرض وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلم

يقل بها سوى الغلاة لاتهام الصحابة بعصيان النبي فيه بعد وفاته مباشرة ، و هي دعوى باطلة لا دليل عليها ، و تسيء للدين نفسه .

و أما قول الموسوي كما يستشهد به **ص ١٣٦** بأنّ للحديث مناسبات عديدة و بسياقه الذي أورده فلا دليل عليه ، و لم نجد غير الطبراني مخرجاً له ، و أسانيد الطبراني قد مرت سابقاً و تبين سقوطها ، و نسب الحديث للنبهاني و السيوطي ، و هما ناقلان عن الطبراني ليس إلا .

و المعنى الذي يذهبون إليه في الحديث يفسده الواقع ، فكم من رجال عرف نسبهم لآل بيت النبوة و اشتهروا بالآفاق ، و قد اختلفوا و أضلوا كثيراً ، و منهم من ادعى الألوهية أو النبوة و أتى غيرهم بالمنكرات ، و آخرون بتولي أعداء الدين و خيانة الإسلام و المسلمين فكيف يصح أن ننظر إليهم بعين القدوة فضلاً عن الاعتصام ، وسيجيبنا الكاتب بأن الاعتصام يكون فقط للاثني عشر إماماً بأحاديث واهية و أضعف من هذه التي يحتجون بها .

ثالثاً :حديث المنزلة

ص ١٤٠: و هو قول النبي صلى الله عليه وسلم لعليّ بن أبي طالب : **[أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي]** ، و ذلك حين خلفه على أهل بيته في المدينة عند خروجه صلى الله عليه وسلم لغزوة تبوك ، و تكلم المنافقون و قالوا : ثقل عليه ابن عمه ، فخرج عليّ ، و تجهّز ليلحق بالنبيّ الذي رده قائلاً له هذا الحديث ، تطييباً لنفسه و ليرد به كلام أعداء الدين .

إلا أنّ الشيعة فيما بعد اعتبروا هذا الحديث نص بالخلافة ، و أنّه روي في مناسبات كثيرة و عن عدد كبير من الصحابة ، و عند التحقيق نجد أنّ الحديث لم يروه سوى سعد بن أبي وقاص الذي كان حاضراً سامعاً لما يخاطب به النبيّ عليّاً ، و ربما روى الحديث أيضاً عليٌّ نفسه ، و كل من روى الحديث عن غير سعد فإنه ينقل عنه و ليس للحديث سوى هذه المناسبة ، و بما أنّ الحديث صحيح و قد روي بطرق كثيرة إلى سعد ، فقد وجد فيه البعض منفذاً ليقول بأن مناسباته عديدة ، و أنه روي عن غير واحد حيث وضع بعضهم طريقاً إلى غير سعد ، و أضافوا إضافات واضحة الاختلاق على نص الحديث .

و قد أجريت كالعادة دراسة على الحديث ، و بينت طرقه الصحيحة و الضعيفة كما يلي :

أولاً: روي الحديث عن سعد بن أبي وقاص بأكثر من مئة طريق فيها الكثير من الطرق الصحيحة ، و كلها تنتهي إلى سعد و قد ذكرها كل من : ١- البخاري -٢- مسلم -٣- أحمد -٤- النسائي -٥-الحاكم -٦- أبو نعيم -٧- ابن أبي عاصم -٨- البغوي -٩- البزار -١٠- الدورقي في مسند سعد -١١- ابن حبان -١٢- عبد الرزاق -١٣- ابن أبي شيبة -١٤- البيهقي -١٥- المحاملي وغيرهم.ولفظه كما ذكرته قبل قليل هو الصحيح .

ثانياً: الروايات الأخرى:

= عن علي بن أبي طالب نفسه : و رواه أبو نعيم و الطبراني بطرق جيدة إلى سعيد بن المسيب ، و تفرد به عن عليّ بن أبي طالب ، و ربما صح هذا الطريق .

= ابن عمر : مع زيادة (لا نبوة و لا وراثة) ، و فيه عبد الغفور بن سعيد الأنصاري ، و هو متروك ، و قد أخرج هذا الطريق الطبراني في الأوسط و تفرد به .

= أم سلمة : من طريق يحيى بن سلمة ، و هو متروك ، و انفرد به الطبراني .

= جابر بن عبد الله : من طريق شريك القاضي و عبد الله بن محمد بن عقيل كلاهما ضعيف ، و انفرد به أحمد بن حنبل .

= البراء و زيد : بطريقين فيهما سلسلة من الضعفاء و المتروكين أخرجهما الطبراني وانفرد بهما .

= أسماء بنت عميس : مجموعة طرق إلى موسى الجهني ، و ذكرها أحمد و النسائي و ابن عدي عن فاطمة بنت عليّ عن أسماء .

= أبو هريرة : أخرجه ابن عدي من طريق حبيب بن زريق ، و هو وضّاع معروف و من طريق كثير بن زيد الذي ضعفه أبو زرعة و ابن معين و النسائي و ابن أبي حاتم .

= ابن عباس : روي عنه بوجهين : الأول : بسياق منكر غريب و في طريقه ليث و هو متروك ، و أخرجه الطبراني في الأوسط .

و الثاني : حديث أبي بلج الفزاري الطويل و يذكر فيه فضائل عليّ ، و واضح أنه يجمعها من مصادر شتى ، و لا بأس أن يكون سمع بهذا الحديث فجعله عن ابن عباس ، و أضافه لفضائل عليّ ، و الفزاري ضعيف ، و الحديث أخرجه الطبراني و النسائي .

= أبو سعيد الخدري : من طريق عطية بن سعد ، بلفظ حديث سعد ، و أخرجه ابن المبارك في الجهاد ، و عطية متروك تكلمنا عنه كثيراً .

و كما ذكرت فإن للحديث زيادات منكرة لا تصح ، كقوله : (إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي) ، و لفظه شاذ يخالف الرواية المشهورة الصحيحة ، و النبي صلى الله عليه وسلم خلف عليّاً على أهله لا على المدينة كما سيأتي ، و دليله مراجعة عليّ للنبي بقوله : (أتخلفني على النساء والصبيان) ، بالإضافة للنصوص الصحيحة في سياق اللفظ المشهور للحديث ، و التي تدل على أنّه خلفه في أهله ، و الاختلاف حول من استخلفه النبي على المدينة في غزوة تبوك كما سيأتي ، كما أن النّبي أمر أبا بكر أن يصلّي بالناس في مرض موته ، و حتى الشيعة يعترفون بهذا ، و البعض يقلل من أهمية ذلك و يشكك به ، كما فعله المظفر في كتابه السقيفة ، مع أنّ صلاة أبي بكر بالناس من المتواتر ، حيث صح عن أكثر من واحد من الصحابة بما لا يدع مجالاً للشك بوقوعه ، و معلوم أنّ الصلاة بالناس لا يقوم بها بحضرة النبي و بمرضه إلا من ينوب عنه إذا غاب ، و لو كان الأمر لعليّ لما أقرَّ النّبي أبا بكر ليصلّي بالناس و عليٌّ حاضر .

وأما استدلال الموسوي في المراجعات كما ذكره الكاتب **ص ١٤٢** على أنّ الحديث نص قاطع على استخلاف عليّ فهو بعيد من وجوه عديدة :

١- أنّ النّبي لم يستخلف عليّاً على المدينة ، و إنما في أهل بيته حيث قال له : (إنما خلفتك على أهلي وأهلك) ، ومن المعلوم من علماء السيرة النبوية أنّ النبي صلى الله عليه وسلم استخلف سباع بن عرفطة على المدينة ، و كان فيها عليّ بن أبي طالب و روي عن ابن هشام أنه استخلف محمد بن مسلمة الأنصاري ، و قيل عبد الله بن أم مكتوم ، و المجمع عليه أنّ النبي استخلف عليّاً على أهله لا على المدينة بكاملها ، و أنه قال له : إنما خلفتك على أهلي و أهلك ، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى .

٢ – لو عدنا إلى هارون و موسى ، و مكانة هارون من موسى حسب القرآن لتبين لنا أنّ هارون كان وزيراً لموسى و ليس خليفته ، و كان هارون مستضعفاً بين قومه : {وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأعْدَاء وَ لاَ تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} الأعراف : آية ١٥٠ ، و المعلوم أنَّ من يكون هكذا ضعفه بين قومه لا يصح أن يُستخلف عليهم ، و لا وجهة للتشبيه بين هارون و عليّ في هذا الشأن .

٣ – إنّ حادثة استخلاف موسى لهارون كانت منفردة ، و كذلك استخلاف النبيّ لعليّ على أهله كان منفرداً و لا يؤخذ منها حكم ، و لا سيما أنّ الحادثتين كانتا في حياة النبيين ، و على هذا شبَّه النبيُّ هذا الحدث بذلك ، و لا سيما أنَّ عليّاً قال للنبيّ : أتخلفني ! ، أي: أتتركني ! وليس استخلفتني ! أي أتجعلني خليفة لك ، و الفرق واضح بين اللفظين .

٤ _ لماذا أنكر عليٌّ استخلافه بهذه الطريقة لو كان معناها خلافة عامة ، و ليست على النساء و الصبيان فقط ، بل لكان فرح بها و قبلها بدون اعتراض .

٥ — و قد جاء في أحد روايات الحديث كما أخرجه المحاملي ص ٢٥١ برقم ٢٤٤ أنَّ عليّاً تبع رسول الله و هو يبكي و يقول له : أتخلفني مع الخوالف ؟ ، فأجابه الرسول بقوله : (ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) ، مما يدلّ على أنّ الرسول أراد تطييب خاطره ، و ردَّ ما كان ظنه من سوء في نفسه كونه تركه مع الخوالف ، فمنحه مرتبة عظيمة يتمناها كل مؤمن .

٦– قال ابن تيمية في منهاج السنة ج٣ ص ١٠ و ما بعدها : " سافر النبيّ قريباً من ثلاثين ، و استخلف على المدينة غير واحد ففي الأبواء سعد بن عبادة ، و في بواط سعد بن معاذ ، و في طلبه كرز بن جابر الفهري زيد بن حارثة ، و في غزوة العشيرة

أبا سلمة بن عبد الأشهل ، و في بدر ابن أم مكتوم ، و في كل غزوة يترك بالمدينة رجلاً من المهاجرين و الأنصار إلا في تبوك فقد استنفر الناس كافة و لم يتخلف إلا عاص أو معذور ، و النساء و الصبيان، و لهذا كره عليٌّ الاستخلاف ، و قال : أتخلفني مع النساء والصبيان ؟ ، فبين له النبيّ أنّ الاستخلاف ليس نقصاً فقد خلف هارون موسى في قومه " .

و لا بد أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم جعل عليّاً على أهله بسبب خلو المدينة ممن يدافع عنها و عنهم إذا هوجموا من عدو داخلي أو خارجي ، و ليس رجلٌ مثل عليّ يمكن أن يجابه الجمع ، فهو معروف بالشجاعة و الفروسية و القوة ، و عليه فقد كان ائتمان النبي له على أهله شرف عظيم له ، نبهه عليه النبيّ بالحديث المذكور .

٧ - من المعلوم أنَّ هارون مات في حياة موسى عليه السلام فهل يموت الخليفة قبل الإمام ؟! ، و قد ذكر النووي في شرحه على صحيح مسلم ج ١٥ ص ١٧٤ أن هارون مات قبل موسى بأربعين يوماً .

ص ١٤٥ : يذكر أنّ سعداً روى حديث المنزلة مع بغضه لعليّ ، و كأنه كشف عن قلبه ، و لا يمكنني إلا أن أفهم منه سوى أنّ الكاتب يبغض سعداً ، و سعد كان من أول المسلمين و المهاجرين ، و من المقربين إلى رسول الله ، و فيه نزلت الآية : (و إن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما) ، و هو من العشرة المبشرين بالجنة ، و قد شهد له عليُّ بن أبي طالب بالفضل حين قال فيما ثبت عنه في سائر كتب الحديث ، و بأسانيد صحيحة : " ما رأيت أحداً جمع له رسول الله أبويه إلا لسعد ، حيث قال له يوم أحد : (ارم سعد ، فداك أبي وأمي) " ، و لا يدل ذلك مع امتناع سعد عن مسبّة عليّ في عهد معاوية الذي أمر بسبِّ عليّ ، وتعريض نفسه لغضب معاوية إلا على علاقة المودة الإسلامية التي كانت تربط بين الصحابيين .

ص ١٤٦: يعود ليستدل بهذا الحديث على عصمة وخلافة عليّ ، و هو استدلال لا يصح كما بينا و لا قيمة علمية استدلالية له على ما يذهب إليه ، كما أنّ من نتائج هذا الاستدلال خيانة أبي بكر وعمر و عثمان و أصحاب الشورى و جمهور الصحابة بما فيهم علي نفسه و آل بيته ، الذين لم يثوروا و يطالبوا بتطبيق شرع الله بعد وفاة النبي مباشرة ، و لا نجد في ذلك من أخبار المطالبة سوى ما وضعه الغلاة في بعض شراذم الآثار أنّ عليّاً و أولاده طالبوا بها بشكل خجول .

رابعاً : حديث السفينة

ص ١٤٦ : قال كالعادة : أجمع علماء الحديث قاطبة على صحة هذا الحديث ، و أنه من الأحاديث المستفيضة التي كادت تبلغ حد التواتر .

و الحقيقة أنَّ الحديث غير صحيح ، و لم يجمع على صحته على الإطلاق ، و لفظ الحديث يقول: (**مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق وهوى**).

وبالإعراض عن مصادر المؤلف و مراجعه التي لاتسمن و لا تغني من جوع لأنها تنقل عن غيرها فقط ، أستعرض مصادر الحديث الأصلية و أبين طريقه .

و قد زعم أنّ مسلماً و أحمد بن حنبل قد رويا الحديث ، و الحقيقة أن معظم المصنفين لم يرووا الحديث كأصحاب الكتب التسعة : البخاري – مسلم – النسائي – أبو داود – ابن ماجه – الترمذي – أحمد – مالك – الدارمي – و غيرهم ، و لم يرو الحديث إلا البزار و الطبراني والحاكم و ابن أبي شيبة و الخطيب و ابن سلامة القضاعي في الشهاب ، و القمي في الأربعين ، و أبو نعيم في الحلية ، و الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، و الدار قطني في المؤتلف و المختلف ، و هذه طرقهم :

= البزار بأربع طرق و ابن سلامة بثلاث طرق و أبو نعيم بطريق واحد جميعهم من طريق الحسن بن أبي جعفر و قد تفرد به ، و هو متروك رواه عن اثنين من الضعفاء ، أحدهما يقال له أبو الصهباء ، و الآخر هو عليّ بن زيد بن جدعان الذي زاد فيه : (من قاتلنا آخر الزمان كان كمن قاتل مع الدجال) ، و يصل الحديث إلى أبي ذر عندهم .

= البزار وتفرد به من طريق ابن لهيعه ، و هو ضعيف لا يحتج به ، و يروي الحديث عن ابن الزبير .

= الطبراني و الحاكم في المستدرك من ثلاث طرق تصل إلى حنش بن المعتمر ، و هو متروك ، وفي سنده أيضاً ثلة من الضعفاء كعبد الله بن داهر ، و هو متهم بالكذب ، و عبد الله بن عبد القدوس ضعيف ، و من طريقهما جاءت زيادة تقول : (و مثل باب حطة لبني إسرائيل من دخله كان آمناً) ، و في طريقه مفضل بن صالح ضعيف ، ليس بحجة ، و أحمد بن عبد الجبار فيه ضعف ، و السند ينتهي إلى أبي ذر أيضاً .
و رواه الطبراني من طريق عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد ، و قد ذكرنا مراراً أن روايته هذه لا يمكن قبولها ، و قد جاء فيها أيضا زيادة (و مثل باب حطه) ، و لا بد أنّ أحداً من رواتها سرقها من واضعها الأول .
= ابن أبي شيبه بطريق واحد انفرد به ، و فيه غير واحد من الضعفاء مثل معاوية بن هشام يخطئ كثيراً ، و الأعمش مدلس ، و قد عنعنه ، و المنهال ضعفه ابن معين ، و هو يروي عن عبد الله بن الحارث ، و ليس له رواية معروفة عنه ، و ابن الحارث يروي عن عليّ هذا الحديث ، بينما ليس له رواية عن عليّ مباشرة في سائر رواياته عنه ، بل يكون بينهما رجل ، و هكذا فالإسناد مهلهل بضعف رجاله و كثرة علله .
= و رواه الخطيب البغدادي ، و قد استشهد الكاتب به ، و في طريقه أبان بن عياش ، و هو من قدماء الكذابين ، و متروك بالإجماع ، و حتى الشيعة ضعفوه ، و لم يأخذوا بروايته على ما ذكره الأردبيلي في جامع الرواة ، و قد قال فيه شعبة : لأن أشرب من بول حمار فأرتوي خيراً لي من أن أقول : حدّثنا أبان بن عياش .
= الدارقطني من طريق الحسن بن الحسين العرني عن عليّ بن الحسن العبدي عن محمد بن رستم أبي الصامت الضبي عن زاذان أبي عمر عن أبي ذر ، و هو إسناد ضعيف من أوله لآخره تفرد به الحسن بن الحسين العرني ، و هو ضعيف.

= القمي الشيعي في الأربعين بلفظ إنّ مثل عليّ و فاطمة في الأمة كمثل سفينة نوح ، و سنده بين غلاة و مجاهيل .

و هكذا كانت أسانيد هذا الحديث مهلهلة ، و تؤكد على عدم صحته ، و كل ما بناه عليه الكاتب باطل لا ينظر فيه .

خامساً : حديث مدينة العلم

ص ١٥٣ : و لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم : (**أنا مدينة العلم وعلي بابها**) ، و له لفظ آخر : (**أنا دار الحكمة وعلي بابها**) ، و هو حديث مشهور يتناقله أهل السنة و يعتمده الشيعة ، و الحق أنّ الحديث لا يصح بلفظيه ، و إن حسّنه بعض العلماء المتأخرين بسبب تعدد طرقه الضعيفة ، و قد رواه الضعفاء في أصله عن بعضهم ، و فيهم الكذابون و المتروكون و الذين كانوا وراء هذا الحديث غالباً .

و الحديث إمّا أن يكون صحيحاً قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، و إما أنه لا يثبت عنه ، و هذا الحديث لا يصحُّ بأي وجه ، و الذي رووه أقل بكثير ممن لم يرووه ، و الذين نصّوا على وضعه جهابذة العلماء في هذا الشأن ، و لم يصححه أو يحسنه إلا المتأخرون ، و الذين لا يُعوّل على تصحيحهم لتساهلهم ، و قد نقل العلماء المتأخرون آراء من سبقوهم من علماء الحديث حول هذا الحديث ، فالعجلوني نقل في كشف الخفا ، و كتبه محمد الحوت في الأحاديث المشكلة في الرتبة ، و الحوت نقل كلام المناوي و السيوطي ، و نقل السيوطي في اللآلئ كلام ابن الجوزي فيه في موضوعاته ، و قد اطلعت على سائر كلامهم و آرائهم في هذا الحديث ، و سأعرض فيما يلي دراستي له :

وجدت أنّ الحديث روي بألفاظ عديدة فجاء عدد طرقه من حيث المصنفين الأوائل حوالي الخمسين طريقاً ، و تجتمع أكثرها في طريقين مشهورين للحديث ، و باقي الطرق منفردة :

أولاً: ١- من طريق أبي الصّلت عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي بلفظ : (أنا مدينة العلم و عليٌّ بابها ، فمن أراد المدينة فليأت الباب) .

و قد اشتهر هذا الحديث بهذا السند بحديث أبي الصلت ، و هو المتهم الرئيسي بوضع الحديث ، و قد جاءت أكثر طرق المصنفين من طريق هذا الرجل ، و قالوا : سرق منه الحديث باقي رواته عن أبي معاوية ، و قد روى الحديث بسنده هذا كل من الطبري في التهذيب و الطبراني و الحاكم في المستدرك و صححه ، و جزم الذهبي في تلخيصه بوضعه ، و ابن عدي في الكامل ، و ابن المغازلي ، و ابن الجوزي في الموضوعات و جزم بوضعه ، و ابن عبد البر في الاستيعاب ، و العقيلي في الضعفاء و جزم بوضعه ، و ابن عساكر في تاريخ دمشق ج ٤٢ ، و ابن معين في معرفة الرجال ، و قال أنه من حديث أبي معاوية و أنّ أبا الصلت لا يكذب ، و أبو الصلت هو عبد السالم بن صالح الهروي ، لم يحمده أحد إلا ما نقله الحاكم عند إيراده الحديث أن يحيى بن معين قال فيه صدوق بعدما دخل عليه ، و لما ذكروا له روايته لهذا الحديث قال : قد رواه محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية ، واستدلّ الحاكم بهذه العبارة الأخيرة على صدق أبي الصلت ، و صحح الحديث ، إلا أن الذهبي في تلخيصه للمستدرك تعقب الحاكم و هاجمه فقال : (عجباً لجرأة الحاكم على تصحيح هذا الحديث و أمثاله من البواطيل) ، و ذلك لأن سائر العلماء النقّاد أقروا بوضعه مع تعدد طرقه ، و قد استشهد الحاكم بالرواية الأخرى للحديث عن عليّ ، و هي الرواية الثانية المشهورة للحديث ، و أتى بإسناد ساقط حكم عليه بالصحة كعادته ، و على هذا و أمثاله لا ينظر في تصحيح الحاكم و لا توثيقه .

و قال الدارقطني في علله بعد كلام طويل على إثبات بطلان الحديث و فساد طرقه : سُئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ، فقال : (قبّح الله أبا الصلت).

و أقول : إنّ رواية أحمد بن حنبل عن أبي معاوية في مسنده كثيرة ، و هو من أعرف الناس بحديثه ، و لم يقل عبارته السابقة إلا لتأكّده أنّ أبا معاوية لم يحدّث به .

و قد وجدت أن أجمع كلام عن أبي الصلت هذا قد رواه الخطيب البغدادي عند ترجمته ، وتبين لي منها ومن ترجمة غيره أن أبا الصلت قد اتهم في غير هذا الحديث بل وقيل فيه كلام شنيع لشدة فساد رأيه وغلوه في العقيدة ، وقد ذكر الخطيب أنهم قالوا في أبي الصلت : هو أكذب من روث حمار الدجال ، وقال الدار قطني : كان خبيثا، وقالوا : له مناكير ، ومن قوله : كلب للعلوية خير من جميع بني أمية ، فقيل له : وفيهم عثمان و قال : وفيهم عثمان .

وقد جمع ابن الجوزي لهذا الحديث عشرة طرق بعشرة رجال ، يروون الحديث عن أبي معاوية الضرير و غير أبي الصلت السابق ، و قد ساق غيره أسانيد أخرى اشتركت أو اختلفت مع أسانيده ، و رواه ابن حبان في المجروحين و الضعفاء بخمس طرق عن الضعفاء ، و قمت بجمع أسماء هؤلاء الرواة الأوائل للحديث عن أبي معاوية ، و هم :

١– جابر بن سلمة : متهم بسرقة الحديث من أبي الصلت .

٢– إسماعيل بن محمد بن يوسف رواه عن أبي عبيد ، و هو وضاع متروك ، يسرق الأحاديث ، و يقلب أسانيدها.

٣– عثمان بن عبد الله الأموي الشامي ، و رواه عن الأعمش مباشرة من غير طريق أبي معاوية ، و هو كذاب معروف .

٤– الحسن بن عثمان : وضّاع رواه عن محمود بن خداش عن أبي معاوية .

٥– الحسين بن علي بن صالح العدوي : وضّاع صراحة مشهور بالوضع ، رواه عن الحسن بن علي بن راشد عن أبي معاوية .

٦- محمد بن جعفر العلاف الفيدي : مجهول الحال ، ليس بحافظ ، له أحاديث خولف فيها ، و هو الذي استشهد به الذهبي ليدعم رواية أبي الصلت كما استشهد به ابن معين من قبل لكن دون أن يوثقه ، و رواه عن محمد بن الطفيل عن أبي معاوية .

٧ – أحمد بن سلمة الجرجاني : سرق الأحاديث و حدّث بالأباطيل عن الثقات .

٨- محفوظ بن بحر الأنطاكي : كذّاب ذكره الذهبي من رواة هذا الحديث ، و وجدت روايته عن خيثمة بن سليمان القرشي ، و رواه عن موسى بن محمد الأنصاري عن أبي معاوية .

٩ – عمر بن إسماعيل بن مجالد : متروك ، سارق ، كذاب قال العقيلي عن ابن معين : كنت أرى عمر بن إسماعيل شويطن ليس بشيء ، و قيل فيه : رجل سوء خبيث ، و ذكر روايته أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال برقم ٣٩٠٦ ، و ينصُّ فيها على تكذيب ابن معين للحديث .

١٠ – سعد بن أبي عقبة أبو الفتح : مجهول غير ثقة روى عن الأعمش ، و روى عنه أحمد بن حفص السعدي ، و هو متهم .

١١ ــ إبراهيم بن موسى الرازي : مجهول ، و أتى به ابن حبان في كتابه المجروحين و الضعفاء عن عثمان بن خالد عن عيسى بن يونس عن الأعمش ، و هكذا لا يصح طريق للحديث من طرق أبي معاوية و الأعمش .

و السؤال هنا : لماذا لم يرو أحد من الثقات المعروفين بالرواية عن أبي معاوية هذا الحديث ، و قد روى له الستة في كتبهم ، و روى عنه سائر علماء عصره المعروفين ، و لم يمتنعوا جميعاً عن رواية فضائل عليّ ، و نعلم أنّ الإمام أحمد و الإمام النسائي و غيرهما صنّفا كتباً مخصوصة في فضائل عليّ ، فأين هذا الحديث من مصنفاتهم ، و قد نسب إلى أبي معاوية و الأعمش ؟!.

لقد جزم بوضع الحديث ابن الجوزي و الذهبي و القزويني و ابن عدي و أبو حاتم و يحيى بن سعد و البخاري و الدار قطني و أبو زرعة و أحمد بن حنبل و البغوي ، و كلهم من المتقدمين ، و محمد الحوت من المتأخرين ، و جميعهم جزموا بوضع الحديث من سائر طرقه ، و صححه الحاكم فقط من المتقدمين ، و حاول ابن حجر و الطبري و الهيثمي و العلائي و ابن عبد البر و السيوطي و المناوي و العجلوني رفع درجة الحديث من الوضع إلى أن يجعلوا له أصلاً ، لكن كلامهم في ذلك مردود بلا شك ، و سأذكره بعد عرض الروايات الأخرى للحديث .

ثانياً : روي الحديث من طريق شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنا دار الحكمة و عليٌّ بابها) .

و قبل الشروع في ذكر رواية الحديث عن شريك لا بدّ من التذكير بأنّ شريكاً فيه ضعف ، و لو روى له البخاري و غيره ، فقد تكلم فيه علماء الحديث كثيراً و ضعفوه ، و أما سلمة بن كهيل فقد اتهمه الطبراني في تهذيب الآثار ، و قال : لا يثبت بنقله حجة عندهم ، و قد مرّ ذكره و أنه ثقة ، و العلّة ليست عنده في هذا الحديث ، بل فيمن زعم عنه أنّه روى هذا الحديث ، و هو شريك ، و ذلك لأن سلمة بن كهيل لم يرو عن الصنابحي أصلاً ، و لذلك وضع بعض الرواة سويد بن غفلة بين سلمة و الصنابحي ليتصل السند عندهم ، و قال البغوي في مصابيح السنة : لا يعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك ، و إسناده مضطرب .

و سأورد فيما يلي الطرق التي جاءت عن شريك لهذا الحديث و قد رواها عنه كل من :

١- ابن عبد البر في الاستيعاب - ٢- الطبري في تهذيب الآثار -٣- البغوي في مصابيح السنة -٤- الترمذي في سننه -٥- أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات بثلاث طرق -٦- أبو نعيم في الحلية -٧- ابن عساكر في التاريخ بطريقين عن

شريك -٨- الترمذي في العلل -٩- القطيعي في جزء الألف دينار -١٠- ابن المغازلي في المناقب .

و فيما يلي أسماء الرواة الذين رووا عن شريك هذا الحديث ، و الكلام في كل منهم :

= محمد بن عمر الرومي : و جاءت أكثر الروايات عنه و كأنه واضعها الأول ، و هو ضعيف جداً ، و وثَّقه ابن حبان و لا ينظر بتوثيقه ، و لا سيما أنّه أخطأ فجعله بهذا الاسم مع الثقات باسم عمر بن عبد الله الرومي ، و جعله مع المجروحين و الشخص واحد ، و قال الترمذي : لم يروِ هذا الحديث عن أحد من الثقات من أصحاب شريك ، و لا نعرف حديث سلمة إلا من شريك (العلل) .

= عبد الحميد بن بحر : يسرق الحديث ، ليس بحجة ، و قد روى ابن نعيم الحديث من طريقه .

= سويد بن سعيد : ذكره الذهبي من رواة هذا الحديث ، و قال : سارق ، و روى له ابن عساكر بأحد طريقيه .

ثالثاً : رواه بلفظ : (أنا دار الحكمة و عليٌّ بابها) حبيب بن النعمان الفهري ، و هو أعرابي مجهول الحال ، زعم أنَّه لقي جعفر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، و أنه حدّث به ، و قد أخرج روايته الدار قطني في المؤتلف و المختلف .

و هكذا لا يصحّ أيّ طريق لأحد لفظي الحديث السابقين ، و يبقى لدينا أن نذكر الروايات المنفردة لأحاديث تحوي نفس موضوع الحديث :

و روى ابن مردويه على ما ذكره ابن الجوزي الحديث بطريقين إلى عليّ أحدهما فيه مجاهيل لا يعرفون ، و الثاني فيه محمد بن قيس ، و هو مجهول أيضاً ، و أقول : ابن مردويه من القرن الرابع الهجري ، و أسانيده طويلة و يذكر الموضوعات بكثرة في مصنفاته بلا اكتراث .

كما رواه الخطيب في تلخيص المتشابه بلفظ جديد بطريق منفرد أتى به يحيى بن بشار الكندي ، و هو مجهول ، رواه عن مجهول آخر هو إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، و الخبر باطل ، و نصه : (شجرة أنا أصلها ، و عليٌ فرعها ، و الحسن و الحسين ثمرها ، و الشيعة ورقها ، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب ، و أنا مدينة العلم و عليٌ بابها ، فمن أراد المدينة فليأت الباب) ، و قد روي هذا من طريق المجاهيل عن أبي إسحق عن الحارث الأعور الذي كذَّبه الشعبي ، و روي من طريق أبي إسحق أيضاً عن عاصم بن ضمرة و ضعفوه ، و ربما أحد المجهولين السابقين الواردين في أول السند هو من ابتدع ذلك ، و أبو إسحق نفسه كان يدلّس ، و يروي عن المجاهيل ، و السند كما رأينا ضعيف من أوله لآخره .

لاحظنا أنّ أبا إسحق روى حديثاً آخر عن الحارث الأعور عن عليّ عن النبي : (لو كنت مؤمراً أحداً بدون مشورة المؤمنين لأمرت ابن أم عبد) ، و يقصد عبد الله بن مسعود ، ثم نرى الحاكم يذكر الحديث عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ ، بينما أكثر طرق الحديث إن لم تكن جميعها عن الحارث الأعور ، و قد انفرد الحاكم بتبديله بعاصم بن ضمرة .

و روى ابن النجار في تاريخه على ما ذكره السيوطي في اللآلئ بطريق طويل عن داود بن سليمان الغازي ، و هو كذاب معروف ، عن عليّ بن موسى الرضا عن آبائه : (أنا مدينة العلم و عليٌّ بابها) ، وقد علّق الذهبي على داود بقوله : داود له نسخة موضوعة على عليّ بن موسى الرضا ، رواها ابن مهرويه الصدوق عنه .

كما روى ابن عمر الحربي في آماله على ما ذكره السيوطي في اللآلئ من طريق أصبغ بن نباته و هو متروك كذاب ، و غيره من الضعفاء بلفظ : (أنا مدينة العلم ، و عليٌّ بابها ، يا عليّ كذب من زعم أنّه سيدخلها من غير بابها) .

و روى الخطيب من طريق الدارقطني و أبو الحسن شاذان الفضليّ في خصائص عليّ على ما ذكره السيوطي في اللآلئ عن جعفر الصادق عن آبائه عن جابر حديث : (أنا مدينة العلم ، و عليٌّ بابها) ، و روى عن الصادق حبيب بن نعمان ، و هو مجهول .

و روى ابن عساكر في تاريخه بطريقين ، أحدهما قال فيه منكر جداً إسناداً و متناً ، و لم أعثر على أحد من رجال سنده في كتب الرجال ، و الطريق الثاني عن إسماعيل بن المثنى ، و لم يذكر له سنداً ، و عندما طلب منه ذكر السند اغتمَّ و لم يفعل ، و قد اخترعه أمام العامة عندما سُئل عن حديث مدينة العلم فأجاب : هذا الحديث لا يعرفه بتمامه إلا من كان صدراً بالإسلام ، ثم أتى بنص الحديث و هو : (أنا مدينة العلم و أبو بكر أساسها ، و عمر حيطانها ، و عثمان سقفها ، وعليٌّ بابها) ، و إسماعيل هذا قيل فيه : كذاب بن كذاب ، مزقوا حديثه أمامه في بيت المقدس .

و أما لفظ الطريق الأول الذي أتى به ابن عساكر فهو : (أنا مدينة العلم و أبو بكر و عمر و عثمان سورها ، و عليٌّ بابها فمن أراد العلم فليأت الباب) ، و واضح بداهة لكل قارئ أنّ الحديثين موضوعين لا أصل لهما .

و روى ابن عساكر أيضاً من طريق أصبغ بن نباته بلفظ : (أنا مدينة الجنة ، و عليٌّ بابها) ، و سبق الكلام في تضعيف أصبغ بالإضافة لوجود مجاهيل في الطريق إليه .

و إلى هنا تنتهي الروايات المسندة التي عثرت عليها لهذا الحديث ، إلا أنه ينبغي ذكر بعض النكت التي تحوي مآخذاً على بعض علماء الحديث عندما حاولوا تصحيح هذا الحديث أو رفع رتبته ، و قد عجبت لأسلوبهم في ذلك ، و كيف نقلوا عن بعضهم البعض دون احترام لقواعد العلم و منطق العقل ، فإذا راجعت كتاب " كشف الخفا و مزيل الإلباس " للعجلوني ، و هو كتابٌ مبهم ليس له قيمة علمية ، و عنوانه لا يليق به ، حيث يهمل الإشارة لمرتبة أكثر الأحاديث التي أوردها فيه ،

كما أنه أتى بشواهد على صحة حديث المدينة هذا من الأحاديث الموضوعة ، و استعذب كلام السيوطي غير المنطقي في تحسين الحديث و الاحتجاج به ، و كذا كلام العلائي الذي لم يتحرج من الاستشهاد بأحاديث الديلمي في الفردوس ، و هي بلا أسانيد و منها :

١- (أنا مدينة العلم ، و أبو بكر أساسها ، و عمر حيطانها ، و عثمان سقفها ، و عليٌّ بابها ، لا تقولوا في أبي بكر و عمر و عثمان إلا خيراً) ، و نلاحظ كيف أن هذا اللفظ مسروق من سواه للدفاع عن الخلفاء الثلاثة تجاه من طعن بهم ، و فعل المناوي من المتأخرين مثل غيره في دفاعه للحكم على الحديث بالوضع ، فأتى في فيض القدير شرح الجامع الصغير بروايات واضحة الوضع ليقوي بها الحديث ، فزاد من سوء حاله ، و قد نسب محقق مسند الفردوس هذا اللفظ الأخير للحديث لتهذيب تاريخ دمشق ، و الفوائد المجموعة ، و كشف الخفا و الإتحاف ، و هي كتب متأخرة عن مسند الفردوس ، و أخذت الحديث عنه غالباً ، و ندرك من ذلك أنّ بعض المحققين لا يدركون ما يقومون به ، و أنّ تحقيقهم كالدوران حول الذات ، و من سياق الحديث نرجح أنّ أحد الأغبياء وضعه رداً على الشيعة و غيرهم .

٢- عن ابن عباس : (أنا ميزان العلم ، و عليٌّ كفتاه ، و الحسن و الحسين خيوطه ، و فاطمة علاقته ، و الأئمة من أمتي عموده ، يوزن أعمال المحبين لنا و المبغضين لنا) ، وعزاه محقق الفردوس كالعادة لكشف الخفا في استعراض جديد للدوران حول الذات ، ثم نسبه بلا وعي لمصادر أخرى لم تروه بهذا اللفظ المشهور بحديث مدينة العلم ، و لا يجد المحقق حرجاً في توحيد الألفاظ و المصادر .

٣- عن أنس بن مالك: (أنا مدينة العلم ، و عليٌّ بابها ، و حلقتها معاوية) ، و هو لفظ ساخر لا يُدرى من أين أتى ، و هكذا هو مسند الفردوس ، ألفاظ عجيبة ، محذوفة الأسانيد ، و مجهولة المصدر .

و قد استغل الكاتب هذه الألفاظ و طنطن بها ، و لا أظنُّ أنّه يحلّ لأحد أن يناقشها ، و بالعودة للفظ الحديث المشهور ، و فيما يخصّ أبا الصلت الهروي الذي ينسب إليه وضع الحديث ، فقد حدّث الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي نمير ، و هو من أئمة الجرح و التعديل عند ترجمته لأبي الصلت الهروي ، و نقل عنه ابن عساكر عند ذكره للحديث في ترجمة عليّ في الجزء الثاني والأربعين قوله : " إن أبا معاوية كان يحدث بهذا الحديث قديماً ، ثم كفَّ عنه ، و أنَّ أبا الصلت كان موسراً يكرم شيوخه بالمال ، فأكرم أبا معاوية فحدَّثه به " ، ومن هنا نستغرب امتناع أبي معاوية عن التحديث به إلى أن يكرم بالمال ، و لو صحت القصة فهي طعن بأبي معاوية الذي روى له البخاري و مسلم و سائر المصنفين مع تكلّم أهل الجرح والتعديل فيه لوقوعه في الخطأ ، و كذلك فإن امتناعه الأوَّلي عن التحديث به للناس يثير كثيراً من التساؤلات ، و أرجِّح أنّه كان يمتنع عن التحديث به لغرابته و إنفراده به ، و عدم ثقته الكبيرة به ، و أنّ أبا الصلت شيعي يحب هذه الأحاديث فحدَّثه به لقاء إكرامه له ، أو أنَّ أبا الصلت هو أيضاً وراء تلفيق هذه القصة ، و هو الراجح إن كان يرويها هو ، و لم يروها غيره ، و هذا ما لم نعرفه .

و دفاعاً عن أبي معاوية فإنّه إن صحَّ الحديث إليه فإنّه إنما حدّث به عن الأعمش ، و الذي عرف بالتدليس مع جلالة قدره ، و قد عنعن هذا الحديث عن مجاهد ، و ربما كان بينهما أحد حذفه من السند ، و لم ير في ذلك بأساً حيث وافق الحديث شيئاً في نفسه ، و لذلك نراه تفرد به عن مجاهد مع أنّ مجاهداً علمٌ من الأعلام ، و له مئات من التلاميذ الذين لم يحدّثوا عنه بهذا الحديث ، و لو صحّ هذا الافتراض لكان للحديث أصل أقدم من أبي معاوية و الأعمش ، و ربما يؤيده أنّ للحديث رواة قدماء اشتهروا بالكذب و الوضع وحجب الثقة كالأصبغ بن نباته[٧٨] ، و الحارث

[٧٨] ـ الضعفاء لابن الجوزي ج ١ص١٢٦ و الميزان ج ١ص٤٣٦ .

الأعور[٧٩] ، و ربما يكون من وضع أحدهما أو من هو مثلهما ، و سرق البعض من الآخر لفظه ، و انتشر بين العامة ، ثم وضعت له الأسانيد المختلفة حتى بلغت أكثر من أربعين طريقاً .

و زبدة الكلام أنّ الكاتب استشهد بنقولات الناقلين للحديث ، و أعرض عن ذكر أقوال كبار علماء الحديث في الحكم على الحديث بالوضع ، و ذلك ليفسر مذهبه و لو على حساب الحقيقة العلمية .

ص ١٥٥ – ١٥٦ : يستشهد برواية مسندة للخطيب البغدادي من طريق أبي جعفر المكتب عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني عن الثوري إلى جابر بن عبد الله بحديث مشابه ، و هو حديث لا يصح لأنّ أبي جعفر المكتب متهم فيه .

ص ١٥٨ : ذكر أنّ ابن حجر أورد هذه الرواية في لسان الميزان ، إلا أنّه لم يذكر أن ابن حجر نصّ على وضعها في هذا الموضع ، كما ذكر في الصفحة نفسها أنّ الذهبي أورده في تلخيص المستدرك ، و أغفل قول الذهبي تعليقاً على الحاكم لإيراده هذا الحديث بقوله : عجباً للحاكم كيف يصحح هذا و أمثاله من البواطيل .

ص ١٥٩ : يعرض إمكانياته للردّ على الروايات الموضوعة المستوحاة من هذا الحديث ، و التي تقحم أبا بكر ، كقوله : " وُلِّيتُ عليكم و لست بخيركم " ، و عمر ، كقوله : " أصابت امرأة و أخطأ عمر " ، و عثمان ، كلجوئه لعليّ و غيره في المشورة ، فيتهم الخلفاء الثلاثة بالجهل استناداً لبعض أقوالهم في بعض المواقف ، و منها ما يصح عنهم ، و منها ما لا يصح ، حيث يفترض أنّ الخليفة يجب أن يكون كامل العلم ، معصوماً عن الخطأ ، بل يوحى إليه ربما ، و لكن بلا وحي ، كما يعتقدون في الأئمة ، و قد تجاوزتُ عن بعض استدلالاته الهشّة خوف الإطالة .

---

[٧٩] ـ الضعفاء لابن الجوزي ج ١ص١٨١ .

ص ١٦٠ : ينفي عن عمر أهليته للحكم بسبب اعترافه بجهله كما يقول ، و يستشهد بأحاديث واضحة الوضع مثل : (يا عليّ ، أنت وارث علمي ، و زوج ابنتي ، و قاضي ديني ، و خليفتي من بعدي) ، وقول علي : (ها هنا سقط العلم ، إنَّ هاهنا لعِلماً جمّاً ، سلوني قبل أن تفقدوني ، فو الله لو تسألوني عن طرق السماوات و الأرضين لأخبرتكم بها ، فإني أعلم بطرق السموات و الأرض) ، ثم يقول الكاتب : " و أمثال هذا لا تحصى كثيرة فأين الثرى من الثريا يا مسلمون " ، و ما من شك أنّ ما وضعه الغلاة في الدعوة لعليّ لا يحصى كثرة ، و يجعل الباحث يسأم بشدّة من كثرة وقوعه عليه ، و ذلك لتيقنه أنه ملفّق ، و لركاكة ألفاظه و المبالغة في معانيه ، و جهالة مصدره .

ص ١٦١ : يكرر عبارته : " وصفوة القول : قد تعين خلافة أمير المؤمنين بعد رسول الله بلا فصل من هذا الحديث الشريف المتواتر " .

و نلاحظ مدى استشهاده و استخدامه لمصطلحات كبيرة استناداً على أوهام و أباطيل ، و كيف لا يكون هذا منه ، و هو الذي يستشهد في الصفحة نفسها بلفظ للحديث نسبة للنبي بجرأة بالغة و هو : (من أراد العلم فليأت الباب ، و من أتى من غير الباب عُدَّ سارقاً ، و صار من حزب إبليس) ، و الذي يتجرأ على نسبة هذه الركاكة للنبي صلى الله عليه وسلم فإنا نتوقع منه كل شيء ، و نلاحظ كيف يحكم على كل من أخذ العلم من غير عليّ أنه من حزب إبليس .

ص ١٦٣ : يلخص أدلته الحديثية السابقة ، و يزعم أنها دليل على صحة ما ادعاه في أولوية أمير المؤمنين بالخلافة بعد رسول الله بلا فصل ، و أعلق باختصار عليها :

١- حديث الدار : تبين لنا أنه غير صحيح بألفاظ الكاتب مطلقاً ، و أصح شيء فيه بلفظ (يؤدي عني ديني) ، و (أخي وصاحبي و وارثي) ، و اللفظان لامعنى لهما يتعلق بالخلافة و الإمامة .

٢- حديث الثقلين : غير صحيح بلفظ الكاتب ، و الصحيح هو لفظ مسلم (أوصيكم الله بأهل بيتي) ، و ليس فيه ذكر الاعتصام .

٣- حديث المنزلة : صحيح اتفاقاً ، و يدل بشكل صريح على أنّ عليّاً ليس بخليفة رسول الله بعد موته ، و قد سبق تفصيله .

٤- حديث السفينة : موضوع غير صحيح .

٥- حديث المدينة : موضوع غير صحيح .

ص ١٦٤ : زعم أنّ الأحاديث و تفاسير الآيات السابقة صححها أكابر علماء السنة ، و هو خلط واضح ، ثم يتوسّل إلى السنة أن يسيروا على نهجه ، فيتركوا الطعن على الشيعة بسبب سلوكهم سبيل آل البيت ، و في طرحه هذا السبب خلط أيضاً ، فلم يطعن سلف و لا خلف بالشيعة لأنهم سلكوا سبيل آل البيت .

ص ١٦٥ : يشير إلى أنّ العصر عصر نور و أنّ الحقائق قد ثبتت للجميع .

ثم يذكر أنّه قبل أن يتشيع كان ينصح زملاءه الأشاوس العلماء الأعاظم في القاهرة و دمشق و حلب و مكة و المدينة و غيرها بعدم الطعن بالشيعة الآخذين بمذهب آل البيت ، و يوحي بذلك أنه كان من هؤلاء الأشاوس منزلة و علماً ، و قد تنور بانقلابه هذا ، و تجاهل أنّه من أول كتابه لآخره يطعن بأكابر الصحابة ، و حملة الرسالة الإسلامية إلى العالم و الأجيال اللاحقة ، و يصفهم بالمتآمرين و المرتدين و الخونة إلى آخر ما يعنيه كلامه ، و لا سيما عائشة زوجة النبي و أم المؤمنين ، و قوله أنها منغمسة في الرجس ، فهل كان هذا هو حقاً مذهب آل البيت ؟!.

الفصل العاشر

النصوص الواردة في حصر الخلفاء في اثني عشر

ص ١٦٧–١٨٢ : يستشهد بحديث خطير فيما أرى قد رواه البخاري في صحيحه بطريق واحد بلفظ : (**يكون بعدي اثنا عشر خليفة أو أميراً ، كلهم من قريش**) و (**لا يزال هذا الأمر – الدين – قائماً – عزيزاً – إلى أن يلي عليكم – ما وليكم – اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**) ، و رواه البخاري و مسلم و أحمد ، و كثير من أهل التصنيف في علم الحديث .

و ربما أخذ مني هذا الحديث أكبر قسط من الدراسة من حيث الوقت ، و ذلك لأني وجدت في هذا الحديث مفتاحاً لحلّ لغز الاثني عشرية ، إذ طالما تساءلت سابقاً : لماذا هم اثنا عشرية بالتحديد ، و ليسوا أقل أو أكثر ؟!.

و عندما نظرت إلى هذا الحديث و كثرة طرقه ، خُيّل لي لأول وهلة أن الاثني عشرية هم واضعوه ، و لكن تبيّن لي فيما بعد أنّ الحديث هو الذي وضع الاثني عشرية ، و أنّ الأمر شرطي ، فلولا وجود هذا الحديث لما وجد في تاريخنا مايسمى بالاثني عشرية ، و ذلك لأنّ هذا الحديث أوحى لبعض الشيعة في ذلك الزمن بوضع الترتيب المعين لبعض المبرزين من آل البيت ، حتى وصلوا إلى الرقم الثاني عشر ، فبنوا عليه فلسفتهم و عقائدهم ، و أضافوا عليه أحاديث لم يقل بها أحد غيرهم ، كتعيين أسماء الأئمة ، و غير ذلك مما استشهد به كاتبنا خلال عرضه للروايات الشيعية لهذا الحديث .

و لا بد من التذكير أنّ نهاية الأئمة الاثني عشر كان في سنة ٢٦٠ هـ ، و ذلك في العصر الذهبي للتدوين و التأليف ، فأحمد بن حنبل مات سنة ٢٤١هـ ، و البخاري مات سنة ٢٥٦هـ ، و مسلم مات سنة ٢٦١هـ ، و تبعهم باقي أئمة الحديث الذين

كانوا أهم من يصنف في ذلك الزمن ، و لا يوجد دليل علمي يثبت أن الاثني عشرية كمذهب ديني و طائفة مستقلة كان لها أثر قبل تلك الفترة .

و لكنّ هذا الحديث الذي ينص على اثني عشر خليفة قديم ، و يعود زمنه إلى أيام عبد الملك بن مروان ، و راويه الأول من صغار الصحابة ، و لم يثبت الحديث بالأسانيد الصحيحة إلا إليه ، و هو جابر بن سمرة السوائي ، و كأن غيره لم يسمعه من النبي ، علماً أنّ سائر روايات الحديث ، و التي بلغت أكثر من مئة و أربعين طريقاً أجمعت على أن هذا الصحابي لم يكن وحده يسمع الحديث ، بل أنّ النبيّ حدّث به في المسجد النبوي الجامع ، و أنّ النّاس ضجوا للحديث ، و اهتموا به ، مما يعني أنّهم لا يعقل أن يتناسوه فيما بعد أو يَنْسوه ، ثم يذكره صحابيٌّ صغير .

و علماء الحديث يقبلون بتفرد الصحابي في الرواية ، و لا سيما في غير مسائل الأحكام ، إلا أنّ المنطق العلمي يستغرب هذا الأمر في بعض الظروف التي تحيط بالحديث كما في هذا الحديث المشهور ، و المهم جداً ، و خصوصاً في تلك الحقبة التي ملئت بالصراعات السياسية ، و صار الجميع يبحث عن حديث للنبي لينصر مذهبه ، و لا نجد أبا بكر و لا عمر و لا غيرهما من الصحابة يستشهد به في خلافهم في السقيفة ، مع أنه ينصر مذهبهم ، و كذلك لم يستشهد به أي دعيٍّ للخلافة فيما بعد ، و لم يرو إلا عن جابر بن سمرة فيما ثبت بعد الدراسة و الاستقصاء ، و سرق منه فيما بعد ، و وضعت له أسانيد و ألفاظ عن غير جابر لا يصح منها شيء ، و سأعرضها فيما يلي جميعها .

و مما يثير المنطق العلمي أنّ أحداً من العلماء لم ينقد متن هذا الحديث ، بل سلموا بصحته لنسبته للصحابي ، و ذلك لأنّ الصحابي لا يناقش عندهم ، و تاهوا فيما بعد بتفسيره أو تأويله ، حين أسقطوه على الواقع التاريخي الذي حكم بعدم صحته .

و على هذا فسأعرض روايات الحديث ، و سأذكر مصادره بالتفصيل ، و أذكر الروايات الساقطة ، و كيف اعتمد عليها شرّاح الحديث ، و تكلفوا في تفسير الحديث لأجلها و هي واهية ، و لا يعتمد عليها ، و سأذكر آراء النووي و ابن حجر العسقلاني و بدر الدين العيني و القاري و القاضي عياض ، و غيرهم من شراح الحديث ، الذين لم يراعوا دراسة مجمل أسانيد الحديث بدقة قبل أن يسهبوا في شرحه ، ثم سأذكر رأيي الخاص في الحديث .

أولاً : ذكر من أخرج معنى الحديث من أصحاب المصنفات :

= عن **جابر بن سمرة** : البخاري بطريق واحد ، و مسلم بعشرة طرق ، و أحمد باثنين وعشرين طريقاً ، و أبو عوانه بسبعة وعشرين طريقاً ، و الطبراني بخمسة و أربعين طريقاً ، و الحاكم و الإسماعيلي و الترمذي و الطيالسي و البيهقي و أبو نعيم و ابن حبان و الخطيب والبغوي و أبو داود و ابن أبي عاصم و أبو يعلى و ابن عدي و المزي و البزار و ابن مبارك في الجهاد بمجموع طرق قدرها ٣٢ طريقاً ، و مجموع سائر طرق الحديث بما فيها المشتركة الأسانيد ١٣٧ طريقاً عن جابر بن سمرة .

= عن **ابن مسعود** : أحمد بطريقين ، و الطبراني بطريق واحد ، و الحاكم و أبو يعلى و البزار بطريقين ، و الشاشي بطريق واحد ، و مجموع الطرق عن ابن مسعود عشرة طرق اجتمعت على مجالد بن سعيد ، و هو متروك ، و تفرد به إلى ابن مسعود .

= عن **عبد الله بن عمرو بن العاص** : الطبراني بطريق واحد ، و ابن عدي بطريق واحد ، و ابن حبان في المجروحين بطريق واحد تجتمع جميعها على كاتب الليث عبد الله بن صالح ، و هو متروك .

= عن **أبي حجيفة** : الطبراني بطريق واحد ، و الحاكم بطريق واحد .

ومجموع الطرق السابقة للحديث بألفاظه المختلفة مئة و ثلاثة و أربعين طريقاً .

ثانياً : دراسة لفظ جابر بن سمرة و زوائده :

إذا سلّمنا بصحة الأسانيد السابقة التي تصل لجابر بن سمرة يكون قد روى عنه هذا الحديث خمسة عشر تابعياً ، و روى عنهم ستة و ثلاثين تابعاً لهم ، و عدد أكبر من أتباعهم عنهم .

و كالعادة وجدت اختلافاً في ألفاظ الحديث عن جابر ، و لكن الذي يهمنا هو جوهر لفظ الحديث ، و هو التركيز على رقم اثني عشر ، و الذي اتفقت عليه سائر الروايات ، و كما ذكرت في منهجي في هذا البحث فإني أقوم بدراسة عدالة الرواة عن الصحابة ، فإن وجدت فيهم مجروحاً تركت سائر الأسانيد التي تصل إليه ، لأنها تسقط بضعفه ، و اكتفيت بدراسة الأسانيد التي تصل للعدول من الرواة بالتدريج بدءاً من الصحابي و إلى المصنف الذي أخرج الحديث ، و بالتالي نقوم بعملية اختصار للدراسة ، و غربلة و اكتفاء بالأسانيد الصحيحة ، و حصرها .

و سأعرض الرواة عن جابر لهذا الحديث ، و أناقش عدالتهم و زياداتهم في الحديث ، و في هذه الدراسة نموذج للقارئ عما قمت به خلال هذا البحث ، و ذلك باختصار كي لا ينتابه الملل ، و في ما يلي رواة الحديث عن جابر بن سمرة :

= **الأسود بن سعيد الهمداني** : و هو غير مشهور ، و لم أجد له ترجمة وافية في كتب الرجال ، و قد وثقه بعض العلماء ، و قال عنه ابن القطان : مجهول ، و لاحظت أنه انفرد عن سائر رواة الحديث بزيادة شاذّة قد رواها عنه الثقة زياد بن خيثمة ، و عنه رواها الثقة زهير بن معاوية ، و رواها عن زهير خلق عديدون ، و قد ذكرها برواية البيهقي في الدلائل ، و أحمد في المسند ، و الطبراني في معاجمه ، و البغوي في شرح السنة والزيادة هي : (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم بعدما حدّث بالحديث ذهب إلى منزله ، فأتته قريش فسألته : ثم يكون ماذا ؟ ، قال : ثم الهرج) ، و في بعض الروايات أنَّ جابر هو الذي أتى منزل الرسول و سأله ، و هذه الروايات

بمجملها منكرة لم يحدث بها غير الأسود ، و هي مضطربة تخالف الروايات السائدة الأخرى لفظاً و معنى ، و للأسف الشديد فقد اعتمدها مع ذلك سائر شراح الحديث .

= **حصين بن عبد الرحمن السلمي** : و هو ثقة عند الجميع ، و لكنه تغير في آخره فنصَّ على ضعفه بعضهم ، و الظاهر أنّ الحديث من طريقه صحيح لموافقته للفظ غيره ، و قد روى عنه مجموعة من الثقات مثل زهير بن معاوية و خالد بن عبد الله الطحان و جرير بن عبد الحميد و عبثر بن القاسم الزبيدي و جعفر بن عون و سفيان بن حسين و غيرهم ، و قد أخرج الحديث عنه كل من مسلم و الطبراني و أبي عوانة و بعض طرقهم صحيح لا غبار عليه ، و لفظه عن حصين عن جابر بن سمرة : (أنَّ النّبي خطب في المسجد فقال : إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة ، قال : ثم تكلَّم بكلام خفي عليّ ، فقلت لأبي : ما قال ؟ ، قال : كلهم من قريش) ، و رواه حصين عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا اللفظ أصحّ شيء في الباب .

= **زياد بن علاقة** : و هو ثقة ، و قد روى عنه من الثقات سفيان بن الحسين و زهير بن معاوية ، و من غيرهم إبراهيم بن محمد بن مالك الذي لم أعثر على ترجمة له ، و قد أخرج هذه الرواية أبو عوانة و الطبراني ، و قد وافق لفظه اللفظ الصحيح السابق ، و لم يأت بأي زيادة أو اختلاف .

= **سماك بن حرب** : و لهذا الرجل شأن حيث أكثر الرواة عنه هذه الرواية ، و بلغوا تسعة رواة من بينهم شعبة بن الحجاج ، و هو إمام الجرح و التعديل ، و من أعلم أهل عصره بالحديث ، و لكني أنفي روايته عنه ، و ذلك لسببين : أولهما أنه تكلم فيه بالجرح ، و ثانيهما أنّ الطبراني فقط هو الذي ذكر رواية شعبة عن سماك بن

حرب ، و ذلك من طريق محمد بن الحسن الأنماطي ، و هو مجهول ، لم أعثر له على أي ترجمة بالإضافة لضعف الطبراني بانفراداته في الأسانيد .

و قد روى عن سماك بن حرب كل من زهير بن معاوية و حماد بن سلمة و أبي عوانة و إسرائيل و عمر بن عبيد الطنافسي و إبراهيم بن طهمان و عمر بن أبي قيس و زكريا بن أبي زائدة .

و لم أنظر فيمن فوق هؤلاء التسعة لأنّ ما تفردت به الرواية عن سماك قد اجتمعت عليه ، حيث اتفق سائر الرواة عنه بلفظه الذي انفرد به ، و ذلك بقوله أنّ الذي أجاب جابراً عن سؤاله عما خفي من كلام رسول الله بعد ضجيج الناس لسماع الحديث هو الذي يليه ، و لم يحدِّد أنّ ذاك كان أباه ، و بالتالي خالف باقي الروايات ، و لا نقبل منه هذه المخالفة ، كما خالف ببداية لفظ الحديث حيث ابتدأه بلفظ : (يكون بعدي اثنا عشر أميراً) ، لم يذكر هذا اللفظ للحديث إلا سماك و ابن عمير و الذي روى له البخاري روايته ، و كلاهما فيه ضعف ، و قد خالفا من هم أوثق منهما ، و ابن عمير الذي روى له البخاري ضعَّفَه أحمد بشدة .

و أما قول أهل العلم في سمّاك فقد قالوا فيه أنّه كان رفاعاً للحديث ، أي أنه يرفع أحاديث موقوفة ، و قد غمزه شعبه ، و ترك جرير الحديث عنه لمخالفته السنّة حيث رآه يبول قائماً ، و قالوا أنّه ينشد الشعر مع الشعبي ، فإذا جاء أهل الحديث قال : أتى الثقلاء ، و قالوا : أنّه تغير بآخره ، و ربما تلقن ، و عليه فهو ليس من الأثبات . و قد أخرج روايته مسلم و أحمد و أبو عوانة و ابن حبان و الطبراني و الترمذي و الطيالسي ، و الغريب أنّه روى حديثاً عن جابر و تفرد به ، و هو يشبه هذا الحديث ، و ليس فيه تحديد للعدد اثني عشر و لا ذكر فيه للخلفاء ، و قد رواه من الصحابة غير جابر بن سمرة ، و هو أكثر منطقية من هذا الحديث ، ولفظه : (لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة) ، و هو حديث

صحيح رواه جابر بن سمرة ، و غيره من الصحابة كثوبان و المغيرة و جابر بن عبد الله و معاوية و عقبة بن عامر و سعد و عمران بن حصين و أبي أمامة و سلمة بن نفيل السكوني و غيرهم ، و أخرجه عنهم مسلم و أحمد و الطبراني و أبو عوانة و غيرهم .

= **عامر بن سعد بن أبي وقاص** : وقد روى عنه المهاجر بن مسمار مولى أبيه ، و المهاجر وثقوه إلا أنّ ابن سعد في طبقاته قال : ليس بذاك ، بينما قال البزار : صالح الحديث ، و وثقه الذهبي اعتماداً على قول الأولين ، و لكن ابن حجر قال عنه في التقريب : مقبول ، و نستنتج من ذلك أنّه ليس ثبتاً و مشهوراً ، و يؤكد ذلك ما بين يدينا من حديثه حيث حدّث بالحديث بوجهين ، و قصة حديثه أنّ عامر بن سعد كتب إلى جابر بن سمرة ، و هو ابن عمته أنّ يحدِّثه بما سمع عن رسول الله فكتب له جابر حديث الخلفاء الاثني عشر ضمن حديث طويل ، وردَ فيه ذكر بعض أمور غيبية كظهور الكذابين ، و فتح فارس و غير ذلك ، و نلاحظ أنّ الرواة رووا هذا الحديث الطويل مفرقاً على أحاديث عن جابر بن سمرة ، و حقيقتها حديث واحد أو خطبة واحدة في مجلس واحد ، و سأعقب عليها فيما بعد .

و الذي يهمنا هنا أنّ اثنان من الثقات المشهورين ، و هما ابن أبي ذئب و ابن أبي فديك حدّثا بالحديث هذا عن المهاجر على هيئة أحداث مرتبة ، أولها اثنا عشر خليفة ثم الكذابون ثم فتح كنوز كسرى ، بينما حدّث حاتم بن إسماعيل ، و هو ثقة مشهور ، عن المهاجر بدون هذا الترتيب المستغرب في تعاقب الأحداث ، بل ذكر النبوءات منفصلة ، مما يجعلنا في حيرة عن مصدر الخطأ في صياغة هذه الرواية ، وأرجح أنّ الخطأ من المهاجر ، و ذلك لأن الترتيب بِثُمَّ مرفوض ، لأن الوقائع تكذبه ، و هو غير منطقي ، و يستبعد أن يخطئ اثنان من الثقات عن رجل واحد ، و بما أنّ حاتم بن إسماعيل رواه بلا ترتيب فالراجح أنّ المهاجر رواه على وجهين .

و لا بد من الإشارة إلى أن استنكاري لأمر الترتيب الوارد في الرواية السابقة عائد لأن أشهر الكذابين ظهر قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، و هو مسيلمة الكذاب ، و ظهر بعده مباشرة أكثر من مدَّع ، و فتحت كنوز كسرى في عهد عمر الخليفة الثاني ، مما يجعل الترتيب السابق لألفاظ الحديث بَحرف العطف (ثُمَّ) فاسداً لا ينظر فيه ، و بما أنّه رواه اثنان من الثقات عن المهاجر فهو بالتالي المتهم بالخطأ فيه .

والذين أخرجوا روايات المهاجر السالفة هم الطبراني و أبو يعلى و أبو عوانة و مسلم .

= **عامر بن شراحيل الشعبي** : و هو علمٌ من أعلام الحديث ، روى عنه سبع و ثمانون رجلاً من أهل العلم كما نص عليه الحافظ المزّي في تهذيب الكمال ، و روى عنه هذا الحديث عشرة من أهل العلم ما بين ثقة و ضعيف ، و الذي يهمنا منهم هو مجالد بن سعيد ، لأنه تفرد بزيادة شاذة لم يتابعه عليها سوى عمران بن سليمان ، الذي قال عنه الذهبي : يُعرَف و يُنكَر ، و ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل دون توثيق أو تجريح ، و كأنه مجهول عنده ، و لم يرو له أحد من الستة أصحاب السنن ، و قد روى مجالد الحديث بوجوه عديدة تدل على اضطرابه ، و قد نقل عنه هذه الوجوه رجال ثقات ، و منها أن النبي صلى الله عليه وسلم حدّث بهذا الحديث في حجة الوداع ، و في رواية بعرفة ، و في أخرى بمنى ، و سائر الذين رووا عن مجالد ذكروا أحد هذه الألفاظ ، و هي جميعها منكرة ، تخالف الروايات الصحيحة التي تقول أنّ جابر بن سمرة دخل على النبي مع أبيه ثم حدث بالحديث ، و ذلك في جمع من الناس في المسجد ، و لمجالد بن سعيد طامّة أخرى ، و هي أنّه اختلق حديثاً استوحاه من هذا الحديث ، و جعل له سنداً إلى ابن مسعود سأذكره في محلّه بعد الفراغ من سرد روايات هذا الحديث عن جابر ، و قد أجمع أهل العلم على ضعف

مجالد ، و أنه لا يحتج به ، و أنه كان يزيد في الأسانيد ، و يضع الإسناد لما شاء من الحديث .

و قد أخرج له هذا الحديث عن جابر بن سمرة كل من أحمد و الطبراني .

و ممن تفرد بلفظ غريب عن الشعبي ، و خالف بذلك الروايات الصحيحة سعيد بن عمرو بن آشوع ، و قد ذكر بروايته عن الشعبي : أنّ النبي لما قال : (كلهم من قريش) أخفض بها صوته ، و قد ذكر الطبراني رواية بهذا اللفظ نسبها لقتادة عن الشعبي ، و قتادة لم يجتمع بالشعبي كما ذكره صاحب تهذيب الكمال .

و الملاحظ أيضاً في رواية الشعبي أنّه تفرد عن سواه ممن رووا الحديث عن جابر بن سمرة بقوله إنّ الناس ضجّوا لما حدّثهم النبي أنّ الخلفاء بعده أثنا عشر خليفة ، و لذلك لم يسمع جابر قول النبي : (كلهم من قريش) ، فسأل أباه لأنّه كان أقرب مجلساً .

= **عبد الملك بن عمير** : و هو الذي روى له البخاري في صحيحه هذا الحديث من طريقه ، و قد حدث عنه شعبة و ابن عيينه و أبو عبد الصمد العمي و زهير بن معاوية و حماد بن سلمة ، و كلهم ثقات مشهورون ، و حدَّث عنه إسماعيل بن إبراهيم ، و إبراهيم بن محمد بن مالك ، و الأخير لم أجده في كتب التراجم .

و نلاحظ في غالب رواياته أنه يأتي بلفظ : (يكون بعدي اثنا عشرة أميراً) ، كما ذكره البخاري بهذا اللفظ ، و قد جاءت رواية ابن عيينة عنه بلفظ : (لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً) ، و هو لفظ مسلم و السند له ، و لكن في الرواة عن ابن عمير من هو أجلّ من ابن عيينة كشعبة بن الحجاج العتكي ، و هو علم الأعلام في الحديث ، و ما يهمنا هنا هو الحكم عن لفظ : (يكون بعدي اثنا عشر أميراً) ، عن جابر بن سمرة بالضعف ، لأنه تفرد به ابن عمير و سماك بن حرب

، و أحد الروايات عن الشعبي ، و في سندها شيء ، و الغالب على الروايات ذات الأسانيد الأقوى غير هذا اللفظ .

و من الجدير بالذكر أنّ ابن عمير متهم عند كثير من أهل الحديث ، حيث قالوا فيه أنه تغيّر و ربما دلس ، و قال أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث جداً ، و ذكر إسحق بن منصور أنّ أحمد ضعفه جداً ، و أنه يختلف عليه الحافظ ، و سمّاك بن حرب أفضل منه ، و قال ابن معين : مخلّط ، و قال أبو حاتم : ليس بحافظ ، و أما البخاري فقد وثقه ، و روى له ، بناء على شهادته بنفسه حيث قال : (والله إني لأحدِّث بالحديث فما أدع منه حرفاً) ، و ذكر البخاري ذلك في التاريخ الكبير عند ترجمته ، و لكن متى كان الاعتبار في قبول الراوي و ردِّه شهادته بنفسه ، و ماذا نفعل بأقوال أحمد و ابن معين و أبي حاتم فيه ؟!.

و قد أخرج روايته هذه عن جابر بن سمرة كل من البخاري و مسلم و أحمد و أبي عوانه و الطبراني بألفاظها المختلفة .

= **عبيد الله بن أبي عباد** : المعروف بابن القبطية ، لم يخرج له هذه الرواية التي وافقت الرواية الصحيحة إلا الطبراني ، و قد وثّقوه ، و لم يرو عنه هذا الحديث إلا فرات القزاز ، و هو ثقة ، و لم يرو عن فرات هذا الحديث إلا عمرو بن أبي قيس ، و هو صاحب أوهام ، مما يجعل السند ضعيفاً ، و الطبراني نفسه لا يعتمد على انفراده .

= **عطاء بن أبي ميمونه** : و هو ثقة عند أهل الحديث في الرواية ، و قد روى عنه روح بن عطاء ، و هو مجمع على ضعفه ، و أنه منكر الحديث كما نص عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ، و دافع عنه ابن عدي في الكامل ، لأنّه لم يقع له على رواية مخالفة بعد أن ذكر قول العلماء بضعفه ، و ما يهمنا من روايته أنّه زعم فيها أنّ عمر بن الخطاب كان حاضراً أثناء خطبة النبي بهذا الحديث حيث زاد فيه : (فالتفتُّ فإذا أنا بعمر بن الخطاب ..) ، و بما أنه تفرّد بهذه الزيادة الشاذة فلا يمكن قبولها .

= **المسيّب بن رافع** : و هو ثقة روى عنه العوام بن حوشب ، و هو ثقة ، و عن العوام جعفر بن الحارث الواسطي ، و تفرد بالرواية عنه في هذا الإسناد ، و هو كثير الخطأ على حد أقوال أهل العلم ، و منهم من قال عنه : ليس بشيء ، و عليه لا يعتمد طريقه ، و قد روى عنه إسماعيل بن عياش ، و هو حمصي يخطئ إذا روى عن غير أهل بلده ، و جعفر الواسطي ليس من أهل بلده ، و لكن متن هذه الرواية يوافق الرواية الصحيحة ، و قد أخرجها أبو عوانة و الطبراني .

= **معبد بن خالد الجدلي** : و هو ثقة عابد روى عنه ثلاثة :

١- إسحق بن يحيى بن طلحة : مجمع على ضعفه .

٢- فطر بن خليفة : ترك بعض أهل العلم الرواية عنه لسوء مذهبه و غلوّه في التشيع ، و حكم بضعفه الدارقطني و العقيلي و ابن عدي و الذهبي ، بينما وثّقه أحمد و النسائي و أبو حاتم و القطان ، و عليه فهو مختلف فيه ، و قد روى عنه هذه الرواية عمر المقدسي ، و هو مدلس بشدة ، و قال أبو حاتم الرازي فيه : لا يحتجّ به كما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال .

٣- إسحق بن خالد : و هو غير معروف ، و حكم أبو حاتم بجهالته فقال : مجهول ، و لم يذكر له ابن عدي ترجمة واضحة ، و إنما قال فيه أنكر له الحفاظ أحاديث ، و لم أجد له ترجمة في تهذيب الكمال و لا في الميزان ، و قد روى عنه هذه الرواية بشر بن الوليد الذي ضعفه أبو داوود و وثّقه الدارقطني ، و قال صالح جزرة : خرف ، وروى عن بشر هذه الرواية عليّ بن سعيد الرازي الذي ضعفه الدارقطني على ما ذكره الذهبي في الميزان ، و روى عنه هذه الرواية الطبراني فقط ، و أما الطريقين الأولين فقد شارك الطبراني بإخراجهما كل من أبي عوانة و الخطيب البغدادي في تاريخه ، و بالجملة لم تخالف ألفاظها جميعها اللفظ الصحيح .

= **النضر بن صالح** : لم أجده مع المشهورين برواية الحديث ، و قد نصّ الذهبيّ في الميزان على أنّه مجهول ، و قد تفرّد بإخراج الطريق إليه الطبراني ، و وافقت ألفاظه الرواية الصحيحة .

= **يزيد بن عبد الرحمن الأودي** : و هو ثقة ، و لم يرو عنه هذا الحديث سوى ابنه داوود ، و هو ضعيف بالإجماع ، و تفرد الطبراني كعادته في التفرد بإخراج الرواية عنه ، و قد وافقت اللفظ الصحيح .

= **أبو بكر بن أبي موسى** : و هو ثقة روى عنه عبيد الله القواريري ، و هو ثقة ثبت ، و روى عنه عمر بن عبيد ، و هو صدوق أو ثقة ، و قد روى عنه اثنان من الثقات المعروفين ، و هما أبو كريب و أبو زرعة ، و الإسناد صحيح ، و قد أخرج هذه الرواية كل من الطبراني و أبي عوانة و الترمذي ، و قد وافقت الرواية الصحيحة عن جابر بن سمرة ، و زادتها صحة .

= **أبو خالد الوالبي** : و هو رجل قد وجدت اختلافاً في تعيينه ففي تهذيب الكمال ذكر رجلين : أبو خالد الوالبي ، و قال: إنّ اسمه هرمز أو هرم ، و أبو خالد الأحمي واسمه هرمز أيضاً ، و قال : إنه والد إسماعيل بن أبي خالد ، و هو بالتالي جعلهما شخصين مستقلين ، بينما نرى الطبراني يذكرهما كرجل واحد تحت عنوان : حديث أبي خالد الوالبي عن جابر بن سمرة ، و يذكر في أسانيده إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه ، و ذلك في مواضيع عدة مما يدلّ على أنّ الأحمي و الوالبي شخص واحد ، و هو ما أرجحه لتوافق الروايات العديدة عنه من طرق شتى بلفظ واحد ، و بالتالي فقد وهم الحافظ المزّي بجعله شخصين مستقلين ، و الذي يهمنا منه أنّه رجل غير مشهور الحديث ، قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث ، و وثّقه ابن حبان ، و لم يذكر فيه غير ذلك ، و ترجمته في التهذيب قصيرة لا تشفي غليل الباحث ، و لخّص الكلام فيه ابن حجر في التقريب بقوله : مقبول .

و نلاحظ أنّ الروايات عنه سواء كانت من طريق ابنه إسماعيل أو طريق غيره ، و هما عبد الله بن خليفة (مجهول) و فطر بن خليفة (مختلف فيه) متفقة على اللفظ الصحيح للحديث ، ما عدا زيادة لم تأت إلا من طريق ولده إسماعيل ، و هو ثقة معروف ، و قد قال في هذه الزيادة بعد ذكره للحديث عن جابر : (كلهم مجتمع عليه) ، و قد أخرجها كل من أبي عوانة و الطبراني و أبو داوود و ابن أبي عاصم ، و هي زيادة شاذة خالفت سائر الروايات ، و قد انفرد بها إسماعيل عن أبيه ، إلا أن الطبراني قد أتى في أحد رواياته بما يحلّ لنا هذا الإشكال حيث قال فيها إسماعيل : (و أظنه قال كلهم مجتمع عليه) ، مما يرجح أنّ الوهم من إسماعيل ، لا سيما أن أحد الروايات التي أخرجها أبو عوانة عنه لا تذكر هذه الزيادة بالإضافة إلى أنّ سائر الروايات عن أبيه لا تذكرها ، و عليه لا يجوز الاعتبار بهذه الزيادة ، و إن لم تكن العلة فيها من وهم إسماعيل لكانت في أبيه نفسه الذي انفرد بها ، و هو غير مشهور .

و مما يؤسف له أنّ علماء التفسير اعتمدوا هذه الرواية ، و غيرها من الزيادات الواهية ليضيفوا أبعاداً أخرى للفظ الحديث لم توجد إلا من وهم الناقلين .

و تنتهي إلى هنا تفاصيل روايات هذا الحديث عن جابر بن سمرة ، و نستنتج من خلالها أنّ للحديث لفظ مشهور ثبت من طرق صحيحة رواها عن جابر بن سمرة كل من الشعبي و حصين و أبي بكر بن أبي موسى ، و قد أثرتها الطرق الأخرى ، و التي هي أدنى منها مرتبة ، و قد ثبت لدينا أنّ لفظ حديث جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : (**لا يزال الدين قائماً ما وليكم اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش**) ، و لم يروه بهذا اللفظ غير جابر ، و هو جزء من حديث طويل ، سأذكره بتمامه عند دراسة متنه ومناقشته فيما بعد .

ثالثاً: دراسة لفظ حديث ابن مسعود :

و جميع طرقه تنتهي إلى مجالد بن سعيد ، و يسند مجالد الحديث إلى الشعبي فمسروق فعبد الله بن مسعود ، و قد قال العلماء في مجالد : أنه إذا أراد أن يقول مقالاً يصدقه الناس يجعله حديثاً ، و يجعل له هذا السند ، و حدَّث بما يشاء عليه ، و قد ذكر عنه ذلك سائر من ترجم له و لا سيما الذهبي في ميزان الاعتدال .

و لفظ الحديث : عن مسروق : كنا جلوساً عند ابن مسعود ، و هو يقرئنا القرآن ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله كم تملك الأمة من خليفة ، فقال عبد الله بن مسعود : ما سألني عنها أحد منذ أن قدمت العراق قبلك ، ثم قال: نعم ، و لقد سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (إثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل) ، و الملاحظ أنّ الشعبي قد حدّث عنه بضع و ثمانون عالماً لم يذكر أحد منهم هذا الحديث عنه إلا مجالد ، كما أنّ ذكر نقباء بني إسرائيل تفوح منه رائحة الرواية الإسرائيلية ، و التي ربما كان مجالد من جنودها ، و يكفينا نصُّ العلماء على تكذيب مجالد و افترائه على الشعبي ، و قد أخرج هذه الرواية عنه كل من أحمد بن حنبل في مسنده ، و الطبراني في معجمه والبزار في مسنده ، و أبي يعلى الموصلي في مسنده ، و الحاكم في مستدركه ، و الهيثم بن الكليب الشاشي في مسنده ، بمجموع طرق تصل إلى عشرة تنتهي جميعها إلى مجالد ، فتأمل .

رابعاً : دراسة لفظ حديث أبي جحيفة : و هو ابن عم جابر بن سمرة ، و العجيب أنّ لفظ الرواية يماثل لفظ رواية جابر تماماً ، بحيث يجعل أبو جحيفة لا يسمع زيادة كلهم من قريش ، فيسأل عمه سمرة والد جابر فيخبره ، مما يدلّ على أن ليس في الأمر خطأ في ذكر اسم الراوي ، لأنّ الرواية تقول أنّ أبا جحيفة سأل عمّه و ليس

أباه ، و لو جاءت بقوله : (فسألت أبي) ، لقلنا أنه أخطأ باسم الراوي الأول ، و عليه فالرواية مقصودة عن أبي جحيفة واضعها يعلم بحديث جابر ، والرواية لم ترو إلا من طريق سعيد بن منصور صاحب السنن عن يونس بن أبي يعفور ، وهو مجمع على ضعفه عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه وليس في السند متهم إلا يونس ، وقد روى الناس عن عون وعن أبيه أحاديث ولم يذكر هذه الرواية أحد إلا بالسند السابق ، و قد أخرجها الطبراني والحاكم .

خامساً : دراسة لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص :

و لفظه : (يكون بعدي اثنا عشر خليفة : أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلاً ، و صاحب رحى داره يعيش حميداً و يموت شهيداً ، فقيل : من هو يا رسول الله ؟ ، قال : عمر بن الخطاب ، ثم التفت إلى عثمان و قال : و أنت سيسألك الناس أن تخلع قميصاً كساك الله عز وجل ، و الذي نفسي بيده لئن خلعته لا تدخل الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط] .

ومن الواضح في ملامح هذا الحديث الوضع المستوحى من فكرة الحديث المشهور بتحديد عدد الخلفاء باثني عشر ، ثم يريد واضعه أن يثبت خلافة أبي بكر و عمر و عثمان ، و تبرير موقف عثمان لعدم خضوعه للمطالبين له بخلع نفسه ، ثم لا نراه يذكر عليّاً ، و كأنه لا يريد إثبات الخلافة له ، و رائحة الحديث أمويّة خالصة .

وتفرّد بهذه الرواية الركيكة المبنى و المعنى عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد ، و هو متهم عند أهل الحديث فلا يؤخذ منه ، و قد ذكروا فيه كلاماً كثيراً يبعده عن مصداقية الرواية ، منه أنه كان له جار سيء يدخل بين كتبه أحاديث و أسانيد ، فيقرؤها عن غفلة منه ، و يرويها عن شيخه الليث بن سعد ، و بعضهم اتهمه لذاته

، و بالجملة فقد تركوا حديثه ، و سياق الحديث واضح البطلان ، و إن لم تكن العلة في عبد الله بن صالح الذي روى له البخاري في صحيحه مع شدة ضعفه ففي السند ربيعة بن سيف ، و هو صدوق له مناكير كما ذكر ابن حجر في التقريب ، و ربما يكون هذا من مناكيره ، و لاسيما أنّ أحداً لم يرو الحديث من طريق آخر .

سادساً : دراسة حول أشكال ورود الحديث :

وجدت من خلال مراجعتي لألفاظ حديث جابر بن سمرة هذا و طرقه أن هناك روايات صحيحة ذكرها المصنفون ، و هي تورد الحديث كجزء من حديث طويل خلاصته أنّ جابر بن سمرة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ، و يبدو أنّ الأمر كان في المسجد ، و كان جابر بصحبة أبيه ، و لا بد أنّه كان صغير السن آنذاك و لم أقع على أحد ذكر عمر جابر بن سمرة هذا أثناء وفاته حتى نعلم عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، و لكن من الثابت أنه توفي عام أربع و سبعين للهجرة ، فإذا كان عمره حين توفي ثمانين عاماً يكون عمره عند وفاة النبي خمسة عشر عاماً ، و هو محض افتراض ، و ربما يكون أكبر من ذلك أو أصغر ، و لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم نودي للصلاة فصلى النبي بالناس ، و صحح لهم كيفية السلام للفراغ من الصلاة ، ثم حدَّثهم بأحاديث تبدو و كأنها على المنبر ، و كانوا جماعة ، و ذكر لهم حسب حديث جابر أنه يكون أمر الإسلام منيعاً إلى أن يلي اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش ، مما يدلُّ على أنّ عزّ الإسلام سيضعف بعدهم ، و حدّثهم بظهور الكذابين من مدعي النبوة بعده ، و ذكر لهم فتح فارس ، و الاستيلاء على كنوز كسرى ، و قضايا أخرى من هذا النمط .

و نلاحظ أنّ بعض الرواة عن جابر إما أن يذكروا القصة بطولها ، أو يذكروها مقطعة ، فتوحي بأنها أحاديث مستقلة ، و واقعها أنها من زمان و مكان واحد ، و مما يثير في النفس التساؤل أنّ النبي حدَّث بهذا جماعة المسلمين في المسجد ، و لم يرو لفظ الاثني عشر سوى جابر بن سمرة ، مع أنّ العديد من الصحابة حدَّثوا بالأجزاء الأخرى للحديث كظهور الكذابين و فتح فارس ، و لو قيل أنه ربما كرر الرسول حديث الكذابين و فتح فارس و لم يكرر حديث الاثني عشر ، فيجاب بأنّه على فرض أنه قاله مرة واحدة ، فإنّ الصحابة و هم جمعٌ ، لابد أن يكون أحدهم على الأقل قد حفظ الحديث ، و لاسيما أنّ الرواية تقول أنّ الناس ضجّوا لسماع الشطر الأول من الحديث ، و عليه لا يمكن أن ينسوه جميعاً ، و يتذكره جابر بن سمرة ، و هو غلام ، و الباحث يشاهد أنّ الصحابة لم يكونوا يهملون أحاديث النبي الغيبية بل كانوا يرتقبونها في كل موقف ، و مثال ذلك ما حدّثت به أسماء بنت أبي بكر عندما هاجم الحجاج بن يوسف الثقفي مكة المكرمة ، و قصف الكعبة و الحرم بالمنجنيق و قتل عبد الله بن الزبير و صلبه ، فقامت أسماء التي كانت عجوزاً ضريرة آنذاك فقالت في وجه الحجاج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (يخرج من ثقيف كذاب و مبير ، فأما المبير فلا أراه إلا أنت) ، وحمل غيرها الكذاب على المختار بن أبي عبيد الثقفي .

و كذلك اهتمام أبي أيوب الأنصاري لمشاركته في حصار القسطنطينية زمن معاوية لسماعه من النبي أنّ الجيش الذي يفتح القسطنطينية من خيار الناس ، و كذلك حديث النبي عن غزو البحر ، و سؤال أحد النساء له أن تكون منهم فدعا لها ، فماتت في تلك الغزوة ، أضف إلى ذلك الأحاديث التي ذكر فيها فتوح البلدان ، و قد اهتم بها الصحابة و من بعدهم ، لأنها تمثل القرائن على صحة النبوة .

و نلاحظ أنّ جابر بن سمرة حدّث بحديث فتح فارس من طريق نافع بن عتبة ، و هو ابن خاله كما أخرجه مسلم في صحيحه و الطبراني بلفظ : (ليفتحن أبيض كسرى على طائفة من المسلمين) ، و أخرجه أبو عوانة عن نافع بن عتبة من طريق جابر بن سمرة ، و أستغرب من جابر أن لا يكتفي بحديثه المباشر عن النبي إذا كان قد سمعه منه ، كما ذكرت الروايات السابقة و المنسوبة إليه بطرق صحيحة ، فيحدِّث به عن ابن خاله ، و كأنه لم يسمعه مباشرة من النبي ، و تكون روايته السابقة كلها نقلاً عن من سواه ، و قد اعتراها الوهم فأدخل فيها حديث الاثنا عشر ، و لم يناقشه فيه أحد .

و يكفينا أن نذكر أنّ حديث : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم إلى أن تقوم الساعة) ، قد ذكره جابر بن سمرة في سياق حديثه السابق ، و هو أقل أهمية من حيث المعنى السياسي عن حديث الاثني عشر ، لأن الأخير يمكن أن يتخذ ذريعة للأمويين الأوائل ليثبتوا شرعيتهم ، أما حديث الطائفة غير المحددة فهو قابل للتأويل ، و مع ذلك فقد روي حديث الطائفة السابق عن كل من ثوبان و المغيرة بن شعبة و جابر بن عبد الله و معاوية بن أبي سفيان و عقبة بن عامر و سعد بن أبي وقاص و عمران بن حصين و أبي أمامة الباهلي و سلمة بن نقيل السكوني و مرة البهزي و غيرهم من الصحابة ، مما يدلُّ على أنّ النّبي قاله في مجمع كمجمع جابر بن سمرة الذي زعمه في الحديث السابق ، و قد أخرج هذا الحديث كل من البخاري و مسلم و أحمد و الطبراني و أصحاب السنن و المسانيد ، و نلاحظ أنّ بعض الصحابة الرواة كالمغيرة و معاوية كانا معنيين بالأمور السياسية و أنهم كانوا من أولى الناس برواية حديث الاثني عشر فيما لو تناهى لمسامعهم ، و لو من صحابي .

و إنّ قول ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ج١ ص١٨ : " على أنّ الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه ، و لم يذكره غيره ، أن ذلك لا يقدح في صدقه " صحيح ، و لكنه لا يمنع من الوهم ، و سأناقش مسألة الثقة بالنسبة لصحابي عند دراستي لشخصية جابر بن سمرة ، مع التأكيد على قول الشيخ عبد الله سراج الدين في شرحه للمنظومة البيقونية ص١٣٥ أنّ : " من وجوه معرفة الوضع أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحفل الجمع العظيم ، ثم لا يرويه إلا واحد " .

سابعاً : دراسة حول جابر بن سمرة :

إنّ أحداً من علماء السنة لن يجرؤ على الطعن أو التشكيك بمصداقية جابر بن سمرة باعتباره صحابياً ، و قد اتفقوا على تعديل الصحابة جميعاً ، و هذا ما يفسر عدم التحري عن إنفراد جابر بهذا الحديث .

و بما أننا يجب أن نراعي المنطق السليم و العلم المجرد عن المفاهيم الدينية التي وضعت بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم في عودة جريئة لما كان عليه عصر الرسول و عصر خلفائه الأوائل ، حيث لم يكن عمر بن الخطاب يقبل دعوى الرجل بحجة أنه صحابي ما لم يأت ببينة ، و هو أمر بديهي ترسبت عليه عبر السنين ، و خوفاً من الاختلاف الشديد على الصحابة ، فكرة تعديل سائر الصحابة بغض النظر عن سائر متطلبات التعديل .

و أنا أؤكد هنا على عظيم شرف الصحبة و شهادة القرآن في مواضع كثيرة على صدقهم و إخلاصهم ، و شهادة النبي لبعضهم ، كما أؤكد على أنّ الحديث المتواتر و المشهور و الذي أجمع عليه أهل العلم ، و هو حديث الحوض ينصّ على أنّ بعض

الصحابة سيحدثون أموراً بعد النبي لا ترضي الله عز وجل ، و تمنعهم أعمالهم السيئة من ورود الحوض النبوي الموعود ، و لكنّ الأمة تتغافل عن هذا الحديث الواقعي لترقى بالصحابة إلى مراتب شبيهة بالعصمة من دون تسمية .

و الواقع أنَّ الصحابة بشر مثلنا يخطئون و يصيبون و ينسون و يتوهمون ، و تتفاوت درجاتهم عندنا بحسب ما وصلنا من أعمالهم ، و ليس تقييمهم بحثاً عن الحقيقة الدينية خروج من الملة ، و لاسيما أنّه ثبت خطأ بعضهم في رواية الحديث كأبي هريرة و غيره ، و قد نهى عمر في عصره عن رواية الحديث لأنّه رأى الناس تختلف فيه ، و قد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قال أبو هريرة : " لما ولي عمر قال : أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيما يعمل به ، ثم قال أبو هريرة : أفإن كنت محدِّثكم بهذه الأحاديث ، و عمر حي ، أما والله إذا لألفيت المخفقة ستباشر ظهري " ، [الجامع لمعمر بن راشد ج١١ص٢٦٢] ، و رواه بطريق آخر في تذكرة الحفاظ – دار الصميعي – الرياض ج ١ص٧ .

و مع هذا نتجاهل هذه الأخبار خوفاً من اتهام الأمة لنا بالخروج عنها ، و لعمري أنه لأشبه بتقديس غير أهل الإسلام لرجالاتهم بلا حجة أو برهان ، على أننا إذا توجهنا لدراسة الصحابي فإننا ينبغي أن نكون منصفين فلا نقبل إلا الصحيح من الروايات ، و أن نستبعد كل مذمّة ما لم تقرن بدليل قاطع ، و ألا نتعامل معهم إلا بروح المحبة و إيجاد الأعذار و لكن لا على حساب الحقيقة العلمية .

و بعد هذه المقدمة البسيطة نعود إلى جابر بن سمرة ، و الذي لا يجد له الباحث سيرة واضحة تشفي الغليل وتُعرِّف به ، مما يدلُّ على أنّه على هامش الأحداث الجسيمة التي مرت بالأمة من الفتوح و الفتن و تعاقب الخلفاء و ملوك بني أمية ، و لولا أحاديثه اليسيرة لما سمع به أحد ، مما يجعل توثيقنا أو تجريحنا له أمراً صعباً ، و ليس أمامنا إلا الدراسة المقارنة السابقة للحديث ، و التي تبين إنفراده بلفظ الحديث مع

أهمية موضوعه من بين مجموع الصحابة الحاضرين للخطبة النبوية ، و بعد مراجعتي لكتاب الإصابة في تمييز الصحابة ، و الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، و أسد الغابة و تهذيب الكمال ، و طبقات ابن سعد ، و تاريخ الإسلام للذهبي ، و أنساب الأشراف للبلاذري و غيرها ، ما وجدت عنه كلاماً سوى قولهم : توفي في الكوفة في ولاية بشر بن مروان عليها ، من قبل عبد الملك بن مروان، سنة أربع وسبعين ، و ابتنى بها داراً ، و قد روي عنه من كلامه حصراً كما ذكره البخاري في تاريخه من طريق شريك بن عبد الله ، و هو لين الحديث ، أنّه جالس النّبي أكثر من مئة مرة ، و أنّه صلّى معه أكثر من ألفي مرة .

و أستغرب هذه الأرقام مع عدم شهرته أو شهرة أحاديثه ، و عدم ذكره عند أهل التراجم في أي حدث تاريخي .

و قيل أنه روى الحديث عن النبي و عمر و عليّ و خاله سعد بن أبي وقاص و أبي أيوب الأنصاري ، و أبيه سمرة و ابن خاله نافع بن عتبة بن أبي وقاص ، و روى عنه جمع أشهرهم الشعبي ، و عددهم الإجمالي أربع و عشرون إن صحت سائر الروايات إليه حسب تهذيب الكمال .

و لا بد من التنبيه إلى أنّ مناقشتنا لجابر بن سمرة في هذا الحديث لا يعني الطعن بشخصه على الإطلاق ، و إنما أظنه قد وهم فيه ، و هو أمر شائع عند سائر بني البشر ، و لا نطعن بإيمان الرجل أو صدقه و إخلاصه ، و ما دعاني للتشكيك هو عدم تحقق النبوءة الواردة فيه ، و المحاولة للخروج من الحرج في ذلك .

ثامناً : عرض لشرح الحديث :

راجعت شرح هذا الحديث في سائر المراجع التي تتناول شرح الحديث النبوي و هي :

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (طبعة دار الفكر ، تحقيق ابن باز ج١٥ ص١٢٥) .

عمدة القاري بشرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ج٢٤ ص٢٨١).
إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج١٠ ص٢٧٣) (طبعة دار الفكر).
شرح النووي على صحيح مسلم (ج١٢ ص٤٤٤) (دار القلم).
شرح أحمد بن عمر القرطبي على صحيح مسلم (ج٤ ص٦ ط١ دار ابن كثير).
شرح أبي عبد الله الأبي على صحيح مسلم (ج٥ ص١٦١) (مطبعة طبرية).
تعليقات الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري على كتاب السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني .

والملاحظ أنّ الشراح ينقل بعضهم عن الآخر ، و خلاصته ما ذكره بدر الدين العيني (ج٢٤ ص٢٨١) ، عن المهلب : لم أجد أحداً يقطع بمعنى في هذا الحديث ، فقال قوم : متواليين ، و قال آخرون : بوقت واحد ، ثم ذكر أنّ رواية : (لا يزال الدين قائماً) ، و لفظ : (كلهم مجتمع عليه) ، يعارضه حديث سفينة : (الخلافة بعدي ثلاثون عاماً ثم يكون الملك) ، و هذا الحديث انفرد به سفينة .

و قيل لا يمنع الزيادة عليه ، و أنه لم يقصد خلافة النبوة حصراً ، و قيل بعد المهدي و قيل : وجد في كتاب دانيال : إذا مات المهدي ملك بعده خمس رجال من ولد السبط الأكبر ثم خمسة من ولد السبط الأصغر ، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر ثم يملك بعهده ولده ، فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهدي ، و عن كعب الأحبار : يكون اثنا عشر مهدياً ، ثم ينزل روح الله فيقتل الرجل .

و قيل المراد من وجود اثنا عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون بالحق ، و أن تتوالى أيامهم ، و يؤيد هذا ما أخرجه مسدد في مسنده الكبير من طريق أبي بحر : أنَّ أبا الجلد حدَّثه : أنَّه لا يهلك هذه الأمة حتى يكون اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى و دين الحق منهم رجلان من أهل بيت محمد صلى الله

عليه وسلم ، يعيش أحدهما أربعين سنة و الآخر ثلاثين سنة ، و أبو الجلد هو جيلان بن فروة البصري الجوني ، صاحب كتاب التوراة ، وثّقه الإمام أحمد ، و هو غير ثقة ، و كان يروي هذا الحديث بلفظه و يحلف عليه و لا يسنده ، و قد تعقبه البيهقي و ردَّ عليه ابن كثير ، و قد روى حديثه مسدد و البيهقي و أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد المقرىء المتوفي سنة ٤٤٤هـ ، و حقَّق كتابه السنن الواردة في الفتن الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري بمجلد واحد من جزئين أصدرته دار العاصمة بالرياض ط١ سنة ١٩٩٥.

وقيل : جميع من ولي الخلافة من الصدِّيق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر ، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ، ول م تطل مدتها ، و هما معاوية بن يزيد و مروان بن الحكم ، و الباقون اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبر النبي ، و كانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ ، و تغيرت الأحوال بعده ، و انقضى القرن الذي هو خير القرون .

و أضاف ابن حجر في فتح الباري (ج١٥ ص١٢٥) : " أنهم اعتمادا على زيادة : (كلهم مجتمع عليه) ، و زيادة : (ثم يكون الهرج) يبدؤون بأبي بكر الصديق ، و ينتهون بالوليد بن يزيد الذي قتل ، و لم تجتمع الأمة بشكل كامل حقيقي بعده لخروج الأندلس من أيدي العباسيين ، و كثرة الهرج ..." ، هذا و قد استثنى بعض ملوك بني أمية بحجة عدم الإجماع عليهم ، ليتوافق عدد الذين اختارهم مع العدد اثنى عشر ، و لم تخرج أقوال سائر المفسرين للحديث عما سبق .

تاسعاً : ملاحظات على شرح الحديث :

لو راجعنا جميع شراح الحديث لرأينا كلامهم يدور في الفلك السابق ، و عليه ملاحظات هامة :

١ ـ لقد سلّم الشرّاح بصحة الحديث ، و اصطدموا بمخالفته للواقع ، فتكلفوا بجهد كبير للوصول إلى شرح مقنع ، و لكنهم لم يفلحوا ، مما فتح مجالاً واسعاً للإمامية الاثني عشرية كي يستخدموا هذا الحديث في نصرة مذهبهم حيث لا منازع قوي .

٢ ـ عارض الشرّاح هذا الحديث بحديث سفينة ، و هو ليس بأفضل منه ، لأنّ هذا الأخير لم يروه إلا سفينة ، و لم يروه عنه إلا سعيد بن جمهان ، و هو صدوق له أفراد كما قال إبن حجر في تقريب التهذيب ، و قد مر ذكره .

٣ ـ من المخزي أن يستند الشراح إلى كتاب دانيال التوراتي ليفسروا من خلاله حديثاً نُسب للنبيّ صلى الله عليه وسلم ، و كأنّ هذا يوحي لنا بصلة القربى بين مصدر هذا الحديث و بين واضعي سفر دانيال من اليهود ، مع العلم أني راجعت كتاب دانيال الحالي في الكتاب المقدس " سفر دانيال" و لم أجده هناك ، و ذكر فان فلوتن في كتابه السيادة العربية و الشيعة و الإسرائيليات في عهد بني أمية ترجمة حسن إبراهيم حسن ص١١٢ ، أنّ كتاب دانيال وجد في القرن الأول الهجري ، و هو يشمل تنبؤات ذاعت شهرتها بكثرة عظيمة آنذاك و بعده ، و هناك كتب كثيرة غيره ظهرت بعده و حفظت في المتاحف الغربية ، و هي من تأليف غير المسلمين ، و مما كان لها الأثر البالغ في الحياة اليومية الإسلامية آنذاك ، انظر أيضاً : العقد الفريد ج٢ ص٤٤٧ ، ابن قتيبة ص١٨٤ .

٤ ـ و نلاحظ من ذكر المهدي و الأسباط في سفر دانيال المزعوم في حال صحة هذا الزعم ، في بعض النسخ القديمة لهذا السفر ، أنّ فكرة الوراثة الدموية للنبوة أو ما اصطلح عليها الاثنا عشرية بالإمامة ، تغطية للمذهب مأخوذة عن اليهود قبل أن تكون موروثة من عادات الفرس في توريث الملك .

٥ ـ ونلاحظ أيضاً اعتماد الشرّاح على روايات واضحة الوضع و الاختلاق كحديث أبي الجلد الذي رواه مسدد ، و على زيادات لم يتحروا صحتها ، بل أجملوها كيفما

اتفق كزيادة : (كلهم مجتمع عليه) ، و هي لا تصح كما بينت سابقاً ، و زيادة : (ثم يكون الهرج) ، و كلها دخيلة على أصل الحديث الذي انفرد به جابر بن سمرة .

عاشراً : رأي في الحديث :

وأجمله بمجموعة من الملاحظات :

١ – إنَّ نصّ الحديث بألفاظه المتفق على صحة نسبتها لجابر بن سمرة تخالف الواقع بشكل صارخ ، فقوله : (لا يزال الدين قائماً) ، يعني أنه بعد الاثني عشر خليفة فإنّ أمر الدين سيبدأ بالضعف ، و هو غير ظاهر تاريخياً ، و ذلك لأن عرى الدين بدأت بالانفكاك منذ عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان .

٢ ــ يردُّ علينا الاثنا عشرية هنا بأن المقصود بقيام الدين و إعزازه وجود الأئمة المرشدين ، و يناقضون أنفسهم عندما يقولون إنّ الإمام المستور أو الغائب يقود الدين عبر نوابه ، مع اعتقادهم أنّ أمر الدين سيضعف بانقطاع الأئمة حسب هذا الحديث ، و اعتقادهم بالوقت نفسه أنّه ينبغي أن لا يترك المسلمون هملاً بلا إمام ، ولذلك لم يجوِّزوا أن يغادر رسول الله الدنيا إلا و قد نصَّ على من يخلفه ، و عليه فإنّ مزاعم الاثني عشرية لا تعدوا من الناحية العلمية على كونها نظريات غير مطابقة للواقع الملموس ، و أما لفظ : (لا يزال أمر هذه الأمة ظاهراً) ، فإن كان يعني أمة الإسلام فهو غير ظاهر أيضاً ، لأنَّ أكبر ازدهار للأمة الإسلامية من الناحية السياسية و الثقافية و الدينية و الحضارية إنما كان في العصر العباسي ، و الذي امتد لما بعد الأئمة الاثني عشر ، و امتد لقرون عديدة حتى سنة ٦٥٦هـ ، و لا يمكن اعتبار عهد المعتصم ، و بداية تسلط الأتراك على الحكم بداية لضعف أمر الأمة ، لأنَّ الرسول لم ينظر للعرب يوماً من الأيام على أنّهم أمة مستقلة على أساس قومي ، بل كان دعوته و تعليماته تعني إنشاء روابط دينية إسلامية تتجاوز القوميات كافة ، و

إنما ذكرت المعتصم لأنّ أواخر أيامه كانت قريبة من بدايات أيام الإمام الحسن العسكري ، أخر الأئمة الظاهرين لدى الشيعة المتوفي سنة ٢٦٠هـ ، و بالجملة لم يكن عام ٢٦٠هـ ، و لا عام ٢٦٥هـ ، و هو سنة اختفاء المهدي وغيبته كما يؤمنون ، و لا عام ٣٢٤هـ ، و هو آخر مدة ما يسمونه بالغيبة الصغرى و بداية الغيبة الكبرى للإمام ، كل تلك الأعوام لم تكن تتسم بمعالم واضحة يمكن أن نقول من خلالها أنّ أمر الدين قد اختلف و بدأ بالتراجع ، و الشيعة الاثنا عشرية يخرجون من هذا بقولهم أنّ المقصود بالظهور و العزة هو وجود الأئمة ، و هو تأويل لا يحتمله روح نصّ هذا الحديث المنسوب إلى رسول الله ، لأن ظاهره يعني المنعة و القوة المرتبطة بوجود الإمام الخليفة الذي يلي أمور المسلمين العامة ، و هو ما تشير إليه مختلف ألفاظ الحديث .

و ما تكلّفه شراح الحديث من أهل السنّة في تحديد الخلفاء الاثني عشر باجتهادات مختلفة لا تعدوا عن كونها محاولات للتوفيق بين نص الحديث و الواقع المخالف له ، و لكنها لم تفِ بالغرض مطلقاً ، و لاسيما أنّ تسميتهم للخلفاء الراشدين كخلفاء إلى جانب معاوية و يزيد ، و بقية الخلفاء الأمويين مع استثناء من شاءوا أمرٌ لا يمكن قبوله ، و هل يتساوى أبو بكر مع يزيد كخليفة ، أم هل يتساوى عليٌّ مع معاوية ؟! و لماذا نتجاهل الخلفاء العباسيين ، و ذلك العزّ و تلك المنعة التي كانت الدولة عليها في أيامهم ، إذا كنا نعدُّ أيام يزيد بن معاوية جزءاً من مرحلة الخلافة .؟! ، و قد كان ازدهار العلوم الدينية أيام العباسيين ، و لاسيما إحياء الحديث النبوي من العلامات البارزة لنهوض الفكر الديني في المجتمع آنذاك .

٣ – و بالنتيجة لا يمكن ربط العدد الوارد في الحديث بأئمة الشيعة الاثني عشر ، لأنهم لم يكونوا كلهم خلفاء في حياتهم و لا أمراء ، و حتى عليٌّ لم تبايعه سائر الأمصار ، و هو إمام الأئمة عند الشيعة ، و كذلك الحسن كان حكمه هزيلاً ،

و قد تنازل عنه بنفسه ، فأين المنعة و العزة للخلفاء التي يربط الحديث بها عزة الدين ، و نعلم أنّ سائر الأئمة المقصودين من آل البيت كانوا عبر العصرين الأموي و العباسي مراقبين ملاحقين من قبل الحكام ، و قد قتل بعضهم بمؤامرات و دسائس لم يستطيعوا أن يردوها عن أنفسهم ، فهل يعطي القوة من لا يملكها ، و العجيب أنَّ كاتبنا هذا يسلِّم بلا دليل **ص١٧٠** أنّ معنى الحديث يقتصر على أئمة أهل البيت ، و استدل برواية باطلة وحيدة يتيمة للقندوزي الحنفي الشيعي تزعم أنّ الخلفاء من بني هاشم .

ص١٧١ : قال : لا يمكن أن يحمل هذا الحديث سوى على الأئمة من أهل البيت و ذلك لأنه لم يتفق مع عدد الحكام أو الخلفاء المعروفين ، و استدل بخفض صوت النبي بقوله : (كلهم من بني هاشم) ، و ذلك لعلمه أنّ أصحابه لا يحسنون خلافة بني هاشم ، و نردُّ على هذا بأن هذا الزعم يجرح بالنبوة و بالرسالة ، لأنه لا ينبغي لرسول الله أن يخشى أصحابه ، كما أنه لا ينبغي أن يكون الإمام مغلوباً على أمره و مطارداً ، لأنّ مهمته التوجيه و الإرشاد ، و رسالته لكافّة الأمّة كنائب للرسول كما يقولون ، و لا ينبغي كذلك أن تتوقف الإمامة عند الحادي عشر إن صحّ وجودها ، إذ من للأمة بعده ، و قد طال غياب الإمام حوالي الاثني عشر قرناً من الآن ، و من رفض فكرة الغيبة أصلاً قد رفضها في حينها ، عندما انشقت طائفة الإسماعيلية التي آمنت بإمامة أسماعيل بن جعفر الصادق ، الذي اختفى في عهد أبيه ، و قالت بإمامة ابنه محمد في بطن أمه ، و أنّ له سلالة مستمرة ، و أنكرت غياب الأئمة ، فكانت أكثر واقعية ، و أكدت على وجوب وجود إمام في كل جيل ليرشد أتباعه .

و أهل السنّة يؤمنون أنّ الله عز وجل قد أرسل رسوله بالهدى و دين الحق ، و أن الرسول بلغ رسالته كاملة واضحة ، فأدى الأمانة على خير وجه كما أمره الله و بلغ الرسالة ، و لا يشكّون أنّها وصلت إلينا غير شوهاء ، كاملة غير منقوصة ، و أنّ الله

حفظها من كل سوء ، و أنّه لا يجوز لأحد أن يتأوّل أو يتكلّف في رسالة الله بما يشتهي ، و أن القرآن الكريم هو رسالة الله المعصومة ، و أنّه لم ينصّ على خليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، بل ترك الأمر شورى للأمة على أن تقيم الدين ، و تنشر الإسلام كما كانت مهمة الرسول في حياته ، و أنّ رسول الله لم يفضل قوماً على قوم ، و إن أي نص على الخلافة بعد النبوة سيؤدي فيما بعد إلى انقطاع بحكم سنة الله في خلقه إذ لا يدوم الملك لأحد ، و لا نبوة و لا عصمة لأحد بعد النبوة الخاتمة ، و أنّ النبي لو أوحى لأحد بالخلافة فخالفه أناس لكان حكمهم الهلاك ، و لذلك ، و رحمة بالأمة لم ينصّ النبيّ على أحد مع إشارته لأبي بكر كخير خلف لخير سلف ، و ذلك عندما أوكله بالصلاة بالناس عند مرض موته لأيام متتالية ، كما صحّت به الأخبار ، و رفض أن يقوم بها غيره ، و لا يقوم بها غير الإمام في ذلك الوقت ، و كذلك أرسله للحج في الناس ، و كلها تدل على الإشارة إليه لا إلى غيره ، و لا شك أيضاً أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى بأهل بيته خيراً ، و أنَّ كل من تعرض لهم بظلم ، و بغير حق فهو مخالف لشرع الله و رسوله ، و أنّ الجرائم التي ارتكبت في حقهم عظيمة بعظم حرمتهم ، لقربهم من رسول الله صلوات الله عليه ، و أنّه لا فرق بين سلالة و أخرى من آل البيت ، فأولاد الحسن كأولاد الحسين ، و لا فضل بينهم إلا بالتقوى ، و أنّ منع أبي بكر من ميراث رسول الله لفاطمة ليس ظلماً لها ، لأنه استدل عليه بحديث سمعه من رسول الله ، و قد عَظُم عليه مخالفة أمره ، و نص الحديث : (نحن معاشر الأنبياء لا نورِّث ، ما تركناه صدقة) ، و أن هجوم عمر على منزل فاطمة و جمعه الحطب و إشعاله حول بيتها كذبة مفتراة ، لم تصحّ يوماً من الأيام ، و قد كان عليٌّ أيام خلافته و زيرا له و مستشاراً ، و قد كانت العلاقة بينهما على أفضل ما تكون بين أصحاب رسول الله ، و ما يؤكد ذلك تسمية عليٌّ لابنه عمر ، و تزويج عليٌّ لعمرَ ابنته أم كلثوم ، و تسمية آل البيت

النبوي فيما بعد بأسماء الصحابة و عائشة و غيرهم ، و لو كرهوهم أو رأوا فيهن انتقاصاً لما فعلوا ذلك .

و نحن نفهم من قضية ترك أمر الإمامة للناس دون النص عليها أنّها تشريع واسع و منطقي ، قد توصل إليه العالم المتحضر الآن ، بعد أن سبر أغوار الحياة فوجد أن الشورى و الانتخاب الحر خير وسيلة لمنع الاستبداد البشري ، و تحكم الأهواء برقاب المحكومين ، و قد أدرك الغرب الآن بتوصله لهذا النوع من الحكم مقاصد الحياة ، فعمل لصالح نفسه و دفع بمجتمعاته للتطور و الرقي المادي ، وسيطر علينا اقتصادياً و بهرنا بانجازاته ، في حين أننا مازلنا نتخبط في قضية شرعية الخلافة ، و النص عليها ، تاركين ما فيه المصلحة العامة لمجتمعنا .

ألا نرى أنّه لو حكمنا أنفسنا بحرية لمنحنا أنفسنا حق الحياة و سائر الضمانات التي أعطاها الغرب لأفراده ، و بالتالي استطاعت عقولنا و إمكانياتنا أن تدفع بنا قُدُماً إلى الأمام ، و لكن هيهات ، فقد كبلتنا خلافات الأقدمين ، و مازلنا نجترُّها بلا فائدة ، و الركب يسير و نحن نشاهده مذهولين تارة ، و منكرين لكفره تارة أخرى ، و مغترفين منه ، و معتمدين عليه في كل الأحوال .

<u>**ص١٧٣**</u> : يتابع استدلاله و يأتي بأسماء الخلفاء الاثني عشر من نصوص منحولة بشكل واضح سنداً و متناً اقتبسها من كتب الاثني عشرية ، و ليس من كتب غيرهم و يستدل <u>**ص١٧٨**</u> بكتاب البيان للحافظ الكنجي المنسوب للشافعي ، و هو لا يحوي الحديث الذي يستدل به ، لأنه يتحدث عن المهدي المنتظر ، و استدلاله به لا معنى له .

<u>**ص١٨١**</u> : يقول : و ليس في وسع أحد كائنا من كان إنكار هذه الأحاديث الثابتة المروية من طريق أعاظم علماء السنة و أكابر محدثيهم فضلاً عن طرق الشيعة .

و يقصد بالأحاديث الثابتة تلك التي تعدد أسماء الأئمة ، و هو تضليلٌ كبير ، لأنَّ أحداً من أصاغر علماء السنة لم يروها فضلاً عن كبرائهم ، و إنما اقتصرت روايتها على المصادر الاثني عشرية .

ص١٨٢ : يعود ليستشهد بأبيات للشافعي ، و يبترها ليقول : فاعتراف الشافعي بأبياته هذه بأنَّ عليّاً هو الإمام ، و من بعده ولده الأئمة الأحد عشر لشهادة عظمى من أحد أئمة المذاهب الأربعة ، تقوم بها الحجة على إمامة الأئمة الاثني عشر المعصومين من آل الرسول فليقتدي في ذلك أتباعه إن شاؤوا .

و هذا تزويرٌ واضح ، و جرأة غريبة ، لأن الشافعي لم ينصّ على ما افتراه عليه ، بل قال بتمسّكه بآل البيت عامة دون تحديد ، و الشافعي ولد سنة ١٥٠ للهجرة بعد عهد جعفر الصادق المتوفى سنة ١٤٨ للهجرة ، و لو قصد بكلامه السابق التبعية المذهبية لتمذهب على مذهب الصادق ، إلا أنه كان بعيداً عنه ، و لم يتلق العلم عن تلامذته أصلاً ، بل روى عنهم بعض الروايات ، و لم يكن الصادق في عصره سوى إمام مجتهد كغيره من الأئمة ، و قد تنقّل الشافعي في الأمصار لطلب العلم و بثّه بين الناس ، و لم نسمع عنه يوماً أنه انتسب لمذهب الاثني عشرية أو قال به ، بل كيف كان سيقول بالاثني عشرية ، و لم تكن هذه الطائفة قد تشكّلت بعد ؟! ، و قد وضعت أحاديثها أواخر القرن الثالث و بداية القرن الرابع .

الفصل الحادي عشر

نبذة لطيفة من الأحاديث الواردة في فضل أمير المؤمنين وذريته الطاهرة

ص١٨٣ : تحت هذا العنوان يذكر أحاديث في فضل علي و آل بيته ، معظمها غير صحيح ، استقاها من مصادره الخاصة ، و سأوجز الكلام عنها في ما يلي ، مع التنويه أننا نبحث عن الحديث في سائر المصادر الأصلية ، و نحكم عليه بدراسة أسانيده ، و لا يهمنا إن كان المصدر الأصلي شيعي أو سني فيما لو وصلنا بسنده لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، و عدد الأحاديث التالية تسعة و ثلاثون حديثاً ، بعضها ينسب لغير النبي صلى الله عليه و سلم ، كشهادات الصحابة ، و نبدأ بما بدأ به الكاتب :

١ - حديثٌ عن الرسول صلى الله عليه وسلم : (**لا يجوز أحد الصراط إلا من كتب له علي الجواز**) ، باطل سنداً و متناً ، حيث جعل عليّاً بمثابة الإله ، و نسب الكاتب الحديث لفرائد السمطين للحمويني الشافعي ، و مقتل الحسين للخوارزمي ، و الرياض النضرة للمحب الطبري ، و مناقب ابن المغازلي الشافعي ، و كلها كتب متطرفة تروي الخرافات و الأساطير بلا أسانيد معتبرة ، ثم ذكر أن الخطيب رواه في تاريخه و ابن حجر في صواعقه ، و الصواب أنّه قد أخرج الخطيب في تاريخه ما يشبهه في ج٣ ص١٦١ عند ترجمة محمد بن فارس بن حمدان بن عبد الرحمن ، و هو راوي الحديث ، و ذكر قول أبي نعيم الأصبهاني في محمد هذا بأنه كان رافضياً في الحديث ، و قد روى هذا الحديث عن جدِّ أبيه عن شريك القاضي عن ليث عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس بلفظ : يا رسول الله ! للنار جواز ؟ قال : (نعم ، حُبِّ عليٍّ بن أبي طالب) ، و له بإسناد آخر حديث عجيب ، و

لفظه : (شفعت في هؤلاء النفر : أبي ، و عمّي أبي طالب ، و أخي من الرضاعة ، ليكونوا من بعد البعث هباء) ، و علَّق الخطيب بقوله : هذان الحديثان باطلان ، ثم ذكر قول أبي الحسن محمد بن الفرات ، و هو عالم عصره ، حيث قال في هذا الراوي : كان غير ثقة و لا محمود المذهب .

و قد نقل ابن عساكر هذا الحديث عن كتاب الخطيب البغدادي السابق ، و أورده في تاريخه دون بيان علّته ، و هو إهمال شديد منه في أمر الحديث النبوي ، و وجدت في تاريخ بغداد السابق حديثاً مكذوباً بقصّة طويلة ولفظه : (إنّ في الصّراط لعقبة لا يجوزها أحدٌ إلا بجواز من عليّ) ، ثم يتابع الحديث : (يا عليّ لا تكتب جوازاً لمن سبَّ أبي بكر و عمر) ، و قال الخطيب : موضوع من عمل القصاص ، و كذلك قال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان : وضعه عمر بن واصل أو وضع عليه .

و وجدت في الغنية للقاضي عياض حديثاً يشبه ذلك و لفظه : (معرفة آل محمد براءة من النار ، و حبّ آل محمد جواز الصراط ، و الولاية لآل محمد أمانٌ من العذاب) ، و سنده ساقط من وجوه عدة ، و متنه باطلٌ لا أصل له ، و قد فصَّل ابن الجوزي بالموضوعات ألفاظ هذه البواطيل ، و بين عللها و مواطن الفساد في طرقها .

و هكذا نلاحظ كيف تلاعب الناس بحديث رسول الله ، و كيف أنَّ الكاتب لم يجد من مراجع الحديث النبوية المعروفة إلا تاريخ بغداد للخطيب ، فنسب الحديث إليه ، و أسقط رأي الخطيب في بطلان الحديث لتضليل القارئ ، كما أوهم أنَّ ابن حجر الهيثمي رواه في صواعقه المحرقة مُقِرّاً به ، و هو إنما ذكر من خلاله غلوّ قائله و تطرفه ، و أما كتب الحديث الأخرى فلم يوجد فيها أثرٌ لهذا ، و هكذا يتبيَّن لنا مصداقية استدلال هذا الكاتب .

٢- حديثٌ منسوبٌ لرسول الله : (**يا عليّ ، أنت قسيم الجنة و النار**) ، و هو باطل مثل سابقه ، و نسبه الكاتب لمناقب الخوارزمي و هو كتاب متطرف ، و قد جاء الحديث في كتب الحديث ضعيفة القيمة العلمية ، كابن عساكر في تاريخه في الجزء ٤٢ ص ٢٩٨ و ما بعدها ، و روى ابن عساكر معقباً عن جعفر الصادق قوله : " أنا أُكفِّر بهذا الحديث " ، أي من يقول به ، و رُوي عن الأعمش من طرق عديدة قوله : يا عجباً لسُرَّاق القبائل و سُرَّاق خُلَقِ الأثواب يجيئون يسألوني عن حديث عباية — و هو الراوي الأساسي للحديث – عن عليّ : (أنا قسيم الجنة والنار) ، فما حدّثني به موسى بن طريف إلا و يهزأ من عباية ، و وجدت في تهذيب الكمال للحافظ المزي أن الأعمش ترك الحديث عن عباية بن ربعي لسماعه هذا الحديث منه يحدِّث به عن عليّ ، كما وجدت الحديث في مسند الفردوس محذوف الأسانيد لمؤلفه الديلمي ، و رقم الحديث ٤١٨٠ ، و بالتأكيد هو عن عباية نفسه .

و نلاحظ من هذا الحديث أنَّ الوضّاعين و الغلاة كانوا موجودين منذ زمن عليّ ، و كانوا يستغلّون لقاءهم به ، و يُزوِّرون عن لسانه الأباطيل ، و يشيعونها بين الناس ، فيؤمن بها الجهلاء ، و يتمسك بها ذوو الغايات الخاصة .

٣ – حديثٌ منسوبٌ للنبي: (لو اجتمع الناس على حبِّ عليّ ما خلق الله النار) ، باطل كسابقه نسبه الكاتب للكتب السابقة ، و الأحاديث الثلاث السابقة واضحة البطلان من متنها ، و لا حاجة لدراسة سندها أصلاً ، و لكننا نبحث عن السند لزيادة المعرفة و الاطلاع على واضعي تلك الأخبار ، و أول أمر بديهي يُردُّ به على هذا الحديث أنّ النّار مخلوقة قبل عليّ بملايين السنين ، و أنّها لهذه الأمّة و لغيرها ممن سبقها ، و لم أجد الحديث إلا عند الديلمي في كتابه الفردوس ، و الذي هو بلا أسانيد كما أسلفنا ، و حققه السعيد بن بسيوني زغلول ، و قال فيه : و قد

قال ابن الصلاح في الفتاوى ص ٤٣ في مسند الفردوس هذا : لكن ليس ذلك مما يقع عليه الاعتماد ، فإنّ صاحب كتاب الفردوس جمع فيه بين الصحيح و السقيم ، و بلغ به الانحلال إلى أن أخرج أشياء من الموضوع .

٤ - حديث : (**أقرب الناس من رسول الله عليّ** ...) نسبه للحاكم و بعض كتب الشيعة ، و هو كما نلاحظ ليس منسوباً للنبيّ صلى الله عليه وسلم ، بل لبعض الصحابة ، و أقوالهم ليست كالحديث النبوي ، و نحن نسلّم بقرب عليّ رضي الله عنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مسألة الترجيح فإن النبيّ لم يفصّل فيها ، و آراء الصحابة شخصية ، و ليست نصوصاً و لم نبحث في اللفظ لأنّه ليس للنبيّ ، و لأنّ معناه إنّ صحّ لا يفيد في مبحثنا هذا .

٥- حديثٌ منسوبٌ للنبي : (**يا عليّ يدك في يدي تدخل معي يوم القيامة حيث أدخل** ...) ، سياقه يوضّح أنّه موضوع ، و قد نسبه الكاتب لكنز العمال لمؤلفه المتقي الهندي ، و هو كتاب محشوٌ بالأباطيل ، بالإضافة للأحاديث الصحيحة ، و كذلك نسبه لابن عساكر ، و هو كسابقه ، و نسبه أيضاً لفضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ، و لم أعثر على كتاب له بهذا العنوان ، بل وجدت كتاباً له اسمه : [معرفة الصحابة] ، و لم أجد فيه هذا الحديث ، كما لم يروه أحد من أهل العلم و التدبر في الحديث النبوي .

٦- حديثٌ منسوبٌ للنبي : **(يا عليّ أنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي ، ثم تلا : { إخوانا على سرر متقابلين } ...)** ، و نسبه لذخائر العقبي للمحب الطبري ، و هو مصدرٌ شيعيّ شكلاً و مضموناً نسب نفسه لأهل السنّة لترويج نفسه ، و الحديث موضوع لم يروه أحدٌ من أهل العلم .

٧- حديثٌ منسوبٌ للنبي : **(أما ترضى أنك معي في الجنة ، و الحسن و الحسين و ذرياتنا خلف ظهورنا ، و أزواجنا خلف ذرياتنا و أشياعنا عن أيماننا و شمائلنا)** ، و هو موضوع باطل يدرك ذلك من لديه إلمامٌ بسيط بالحديث النبوي ، و قد نسبه لأحمد بن المناقب و لم أعرفه ، و ربما يقصد أحمد في المناقب ، و كذلك لم أعرفه ، و نسبه لذخائر العقبى و هو الكتاب السابق ، و كلاهما لا يحتج به ، و وجدت الحديث عند الطبراني بلفظ آخر : (**إنّ أول أربعة يدخلون الجنة أنا و أنت و الحسن و الحسين و**...) و في سنده يحيى بن يعلى ، و غيره من الضعفاء و المتروكين ، و ذكر ما في معناه ابن الجوزي في الموضوعات و بيّن علّته .

٨- حديثٌ منسوبٌ للنبي : (**عليٌّ منّي كمنزلتي من ربي**) ، و هو موضوع نسبه للصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ، و نذكّر أنّ ابن حجر إنما ذكر هذه الأحاديث في معرض اتهامه لها لأن موضوع كتابه هو الرد على الشيعة ، و قال فيه محققه عبد الوهاب عبد اللطيف : " فيه من الأخبار مالا يعتمد عليه " .

و قد وجدتُ بعد قراءتي له أنّه ينقل كثيراً من الأخبار بلا تحقيق ، و وجدتُ هذا الحديث ص ١٢٥ بلفظ آخر : (**عليٌّ منّي بمنزلة رأسي من بدني**) ، و نسبه للخطيب عن البراء بن عازب ، و الديلمي عن ابن عباس ، كما نسبه أيضاً مثل كاتبنا لذخائر العقبى و الرياض النضرة ، و كلاهما للمحبّ الطبري ، و هي كتب دعوة للتشيع ، و حتى هذا الحديث باللفظ الأخير فهو موضوع ، و قد أخرجه الخطيب في تاريخه و ابن عساكر في تاريخه ، و فيه عنبس و أيوب مجهولان ، و قال ابن الجوزي في الموضوعات : رواه ابن مردويه من طريق حسين الأشقر عن قيس بن الربيع ، و هو ليس بشيء ، كما رواه الديلمي في الفردوس بالطريق نفسه .

و قد وجدتُ ما يشبه الحديث الأول عند ابن عساكر بلفظ : (**لكنّ عليّاً أنزله الله منّي بمنزلتي منه**) ، و في سنده ابن لهيعة و عبد الله بن صالح بالسند نفسه ، و هما متروكان عند كثير من أهل العلم ، و ربما وضع عليهما .

و بالجملة فهذه الأحاديث شتاتٌ لم تأت إلا من المتهمين و لم تعرف من أهل العلم .

٩- حديثٌ طويلٌ عجيبٌ منسوبٌ للنّبيّ : (**إنّ الله جعل لأخي عليّ بن أبي طالب فضائل لا تحصى ، فمن ذكر فضيلة من فضائله مقراً بها غفر الله له ما تقدّم من ذنبه ، و من كتب فضيلة من فضائله لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي لتلك الكتابة رميم ، و من استمع لفضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع ، و من نظر إلى كتاب فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر ، و النظر إلى أخي عليّ عبادة ، و ذكره عبادة ، و لا يقبل الله إيمان عبد إلا بولايته و البراءة من أعدائه**) ، و قال قبل ذكر الحديث رواه الكنجي الشافعي في كفاية الطالب بسنده عن الصادق عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن أمير المؤمنين .

و نلاحظ أنّ الحديث بمثابة تأليه لعليّ ، أو رفع مرتبته حتى فوق الألوهية ، و يكفينا وجود هذا الحديث في هذا الكتاب لنعرف قيمته و قيمة أسانيده ، و معتقد من يؤمن به .

١٠- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**أنا سلم لمن سالم أهل هذه الخيمة – و فيها عليٌّ و فاطمة و الحسن و الحسين – وحربٌ لمن حاربهم ، و وليٌّ لمن والاهم ، و عدوٌّ لمن عاداهم ، لا يحبّهم إلا سعيد الجسد طيب المولد ، و لا يبغضهم إلا شقيّ الجسد رديء الولادة**) ، و قال أخرجه عبد الله الحنفي في كتابه

أرجح المطالب ، و المحبُّ الطبري في الرياض النضرة ، و كلاهما مصادرُ شيعية ، و الحديث موضوع للطعن بأبي بكر و باقي الصحابة الذين يعتقدون أنهم كانوا أعداءً لعليّ و آل البيت ، و قد نسب الحديث مع ذلك لأبي بكر الصديق ليقال أنه يعرف الحق و حاد عنه ، و قد وجدت الحديث عند مجموعة من كتب الحديث كالحاكم في مستدركه ، و الطبراني في المعجم الكبير ، و ابن عساكر في تاريخه ، و الخطيب في تاريخه ، و أحمد في مسنده ، و ابن عدي في الكامل ، و الصيداوي في معجم الشيوخ ، و القمي في الأربعين ، و رووه بلفظ مختصر : (**أنا سلمٌ لمن سالم أهل هذه الخيمة ، و حربٌ لمن حاربهم**) ، و هو و إن كان صحيح المعنى إلا أنّه باطل الأسانيد ، و قد روي عن أبي هريرة و زيد بن أرقم و أبي بكر ، و في أسانيده : تليد بن سليمان ، و سليمان بن قرم الضبي ، و السدي ، و صبيح مولى أم سلمة ، و حسين الأشقر ، و جميعهم مابين كذاب و متروك ، و نسبه القمّي لأبي بكر من طريق زيد بن يثيع عنه ، و هو لم يحدِّث عنه و لم يلقه ، و في السند ضعفاء و مجاهيل .

١١- قول ابن عمر : (**عليٌّ من أهل بيت لا يقاس به أحد**) ، و نسبه للديلمي و كنز العمال الذي أخذه بدوره عن مسند الديلمي ، مجهول الأسانيد بلفظ آخر عن عليّ : (**نحن أهل بيت لا يقاس بنا أحد**) ، و الحديث مجهول المصدر .

١٢- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : [**هذا عليٌّ أخي و خليفتي و وارث علمي ...**) ، باطل ، سبق الإشارة إليه عند كلامنا عن حادثة الإنذار ، و بينت هناك بطلانه ، و ينسبه هنا لعمر بن الخطاب ، و يسلّم بنسبته إليه لمجرد و روده في كتاب ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ، و هو من كتب الدعاية الشيعية ، **فيقول بعد ذلك** : فليت عُمر مع اعترافاته الكثيرة المروية في كتب القوم لم يأت

بأعمال تضرُّ بالنبيّ و آله ، كتهجمه على بيت فاطمة ، و جمعه الحطب لإحراقه ، و إكراهه عليّاً على البيعة ، و غير ذلك مما صدر عنه تعمّداً بحقّ من أوصى الله تعالى بهم ... إلى آخر افتراءاته التاريخية التي لا دليل عليها .

يزعم أنّ عُمر أكره عليّاً على البيعة ، و كأنّ عليّاً كان طفلاً ضعيفاً لا حول له و لا قوة ، و هم الذين يصفون بطولاته الإلهية ، و أنه أقوى الناس و أشجعهم ، فكيف يليق به الخوف من المتآمرين عليه ، و لاسيما أنّه خليفة النبيّ كما يقولون ، و أنّه إمامٌ يُقتدى به ، و الحسين كان أولى بخوفه من يزيد ، لأنّ يزيداً كانت له الجيوش الهائلة ، بينما لم يكن لعمر آنذاك أي جيش ، كما أنّ خوفه المزعوم لا يليق بالشجاع القوي ، و المؤمن الذي لا يخاف في الله لومة لائم ، و في ذلك امتهان لعليٍّ نفسه ، و تخبط في البحث عن الحقيقة ، و يرد علينا البعض بأنّ عليّاً تجنب الفتنة ، و هو عذرٌ أقبح من ذنب ، لأنّ الإمامة كما يقولون هي ركنٌ من أركان الدين ، و هل يجوز التغاضي عنها لمجرد خوف الفتنة ، و أيُّ فتنة أكبر من وقوع الأمة في الاختلاف و الفرقة ، و ترك أهم ركن من أركان دينها .

روى ابن أبي عاصم في الذكر و التذكير ، و ابن أبي شيبة بطريق واحد قيل فيه أن إسناده صحيح : " أنّ عمر بن الخطاب هدّد بإحراق بيت فاطمة على الذين يجتمعون فيه ، و كان فيه عليٌّ و الزبير ، و أنّ فاطمة أخبرتهما بذلك فامتنعا ، و لم يذكر الخبر هل كان ذلك قبل أو بعد بيعة أبي بكر ، و نستغرب أن يمنع عمر هذين الرجلين الجلدين القويين من الاجتماع ، و الحديث كله غريب الشكل و المضمون ، و ليس فيه تفاصيل .

١٣- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**عليّ أفضلُ من أتركه بعدي**) ، قال ابن الجوزي في الموضوعات : " وضعه مطر بن ميمون " ، و هو باطلٌ يردُّه حديث عليّ بن أبي طالب نفسه الصحيح و المشهور ، و الذي رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده و

ابنه في السنة ، و أبو الشيخ في الطبقات ، و الدارقطني و الخطيب في الموضح ، و البخاري في تاريخه ، و القطيعي في جزء الألف دينار ، و أبو نعيم في تاريخه و حليته و فضائله ، و ابن عساكر في تاريخه ، و الخطيب في تاريخه و المتفق و تلخيصه و المؤتلف و الموضح ، و القزويني و الغطريفي و ابن المجدر و التيمي ، و ابن أبي داود و الدينوري و السلفي ، و بحشل و غيرهم بطرق عديدة في مؤلفاتهم صحيحة لا جدال فيها عن مجموعة كبيرة من الثقات كالشعبي و الحكم بن عتيبة و عون بن أبي جحيفة و زر بن حبيش و غيرهم ، جميعهم عن أبي جحيفة و غيره ، و كان من شرطة عليّ ، و لفظه : (**خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر و عمر ، و لو شئت أنّ اسمي الثالث لفعلت**) .

و يدَّعي الكاتب أنّ حديثه : (عليٌّ أفضل من أتركه بعدي) ، مروي في كتب أهل السنة ، و الحق أنّه لم يروه أحدٌ من أهل السنة ، و قد روى الكاتب نقلاً عن ينابيع المودة للقندوزي نقلاً عن مودة القربى للهمداني الشافعي ، و كلها كتب شيعية ، عن ابن عمر أنّه قال : مر سلمان الفارسي و هو يريد أن يعود رجلاً ، و نحن في حلقة ، و فينا رجلٌ يقول : لو شئتم لأنبأتكم بأفضل هذه الأمة بعد نبيها ، و أفضل من هذين الرجلين أبي بكر و عمر ، فسُئل سلمان ، فقال : أما لو شئت لأنبأتكم بأفضل هذه الأمة بعد نبيها و أفضل من هذين أبي بكر و عمر ، ثم مضى سلمان ، فقيل له : يا أبا عبد الله ماقلت ؟ ، قال : دخلت على رسول الله فقلت له : هل أوصيت ؟ ، قال : يا سلمان أتدري من الأوصياء ؟ ، قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن آدم كان وصيّه شيث ، و كان أفضل من تركه من بعده من ولده ، و كان وصيّ نوح سام ، و كان أفضل من تركه من بعده ، و كان وصيّ موسى يشوع ، و كان أفضل من تركه بعده ، و كان وصيّ سليمان آصف بن برخيا ، و

كان أفضل من تركه بعده ، و كان وصيّ عيسى شمعون ، و كان أفضل من تركه بعده ، و إني أوصيت إلى عليّ ، و هو أفضل من أتركه بعدي .

و الجواب على ذلك أنّ الدار قطني في المؤتلف و المختلف أخرج عن عليّ ص٥٦٧ : أنّه لما سمع أحد الناس تكلم في أبي بكر و عمر و شتم عثمان ، غضب و قال : " أخرجوه حتى يراه الناس و لا يساكنّي في بلد " ، ثم خطب في الناس بحديثه المشهور : " ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها ؟ ، قالوا : نعم ! قال: أبو بكر و عمر ، و لو شئت لسميت الثالث " ، و في رواية : ثم يجعل الله الخير فيمن شاء ، و قد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ، و ابن أبي عاصم في السنة ، و أبو الشيخ في طبقات الحديث بأصبهان ، و غيرهم من أهل الحديث كما أسلفت .

ثم قال الكاتب : " و قد روى مثل هذا الحديث الترمذي الحنفي في الكوكب الدري " ، و هو مصدرٌ شيعيٌ مثل سابقيه ، و يستدل الكاتب بالحديث المزعوم السابق على وصاية عليّ ، و يزعم بأنّه لا يجوز لنبيّ أن يترك شرعه مهملاً دون أن يوصي لأحد ، و هو رأيٌ من أصول التشيع يلزمون به النبي و الدين ، و قد ذكر حديث الوصاية ابن الجوزي في الموضوعات ، و بين فساد طرقه .

و يلوح <u>**ص١٩٣**</u> : لحادثة يوم الخميس ، يوم اشتداد المرض على رسول الله أواخر أيامه من الدنيا ، حين طلب أن يُؤتى بدواة و صحيفة ليكتب لهم كتاباً لا يضلوا بعده ، فاختلفوا عليه ، و القصة صحيحة ، موجودة في الصحاح ، و اتهم عمر بن الخطاب برئاسة الاختلاف ، و منع النبيّ من كتابة ما أراد ، و يذهب الشيعة بهذه الحادثة بعيداً ، حيث يرون بلا دليل أنّ النبي أراد استخلاف عليّ بن أبي طالب بعده و لكن عمر منعه ، و معه من كان في صفه .

و الحقيقة أنّه لو كان عازماً على استخلاف عليّ لأمره أن يصلّي بالنّاس قبل ذلك ليهيئه للمنصب ، لأنّ إمامة الناس في الصلاة كانت من مهام رئيس الدولة ، و كذلك الحجُّ بهم ، حيث كان يقوم به الرئيس أو نائبه ، و هو لم يأمر علياًّ بأي منهما ، بل أمر أبا بكر بكليهما ، و عليٌّ معه ، و تابعٌ له كباقي الناس ، و في هذا ليراجع كتاب السنة لابن أحمد بن حنبل في هذا الباب حيث نقل أقوال عليّ بأسانيد صحيحة في هذا الأمر .

و يقول الكاتب في الصفحة نفسها : (و لو أنّ رسول الله ترك الوصاية لكان مخالفاً لمن قبله من الرسل و الأنبياء ... إلخ) ، و هل على الرسول أن يتّبع سنّة من قبله من الأنبياء فيما لو صحَّ أنّ الوصاية كانت سنّتهم ؟ .

و يعرض حديثاً منسوباً لعمر بن الخطاب : (لو أنّ البحر مداد و الرياض أقلام ، و الإنس كتاب و الجنّ حساب ما أحصوا فضائلك يا أبا الحسن) ، و قد استخرجه من مصادره السابقة ، و لا يمكن لعُمَر و لا لغيره من المسلمين أن يقول ذلك ، لأن الله وحده هو الذي لا تحصى فضائله : (و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) ، و الإيمان بهذا يعني جعل عليٍّ بمثابة إله ، و هذه الأخبار كلها من وضع أصحاب هذه الأفكار .

١٥- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**خير رجالكم عليّ بن أبي طالب ، و خير شبابكم الحسن و الحسين ، و خير نسائكم فاطمة بنت محمد**) ، و هو لا أصل له ، و نسبه إلى كنز العمال ، و هو بلا أسانيد ، و للخطيب البغدادي و ابن عساكر ، و قد روياه على ما وجدته بسند واحد فيه ثلاثة من المجاهيل هم : محمد بن حمدوية ، و خشنام ، و نعيم بن عمر ، ثم ساق حديثاً آخر نصه : (**عليٌّ خير البشر ، و من أبى فقد كفر**) ، و متنه يدلُّ على وضعه ، لأنَّ عليّاً رُفِع فيه لما فوق الأنبياء ، و لهذا الحديث الأخير مجموعة من الأسانيد ، أوردها كل من الحاكم

في مستدركه من طريق أبي محمد العلوي و النخعي ، و قد أنكروا عليه روايته له ، و رواه الديلمي في الفردوس من طريق الجرجاني إمام التشيع في عصره عن ابن مسعود ، و في سنده محمد بن شجاع الثلجي كذاب ، و حفص بن عمر ليس بشيء ، و رواه ابن عساكر بطرق أخرى ، و قد حكم عليه ابن الجوزي و السيوطي و الشوكاني و صاحب تنزيه الشريعة بالوضع ، و قد تفرد بسائر طرقه مجموعة من الكذابين كالحسن بن محمد بن يحيى العلوي ، و الحر بن سعيد النخعي الذي روى الحاكم من طريقهما هذا الحديث .

كما رواه خيثمة من طريق النخعي السابق ، و الذراع أحمد بن نصر و هو كذاب مشهور ، و محمد بن كثير الكوفي وضّاعٌ مزّق أحمد حديثه ، و هو متروك بالإجماع ، و إبراهيم بن سليمان ، كما روي عن عطيّة بن سعد ، و هو مدلس متطرف متروك ، أكثرنا من الكلام عنه سابقاً ، و ذكر روايته الخطيب في الموضح ، و ابن حبان في المجروحين .

١٦- حديثٌ منسوبٌ للنبي : (**من أحبَّ عليّاً قبل الله منه صلاته و صيامه و قيامه و استجاب دعاؤه ، و من أحبَّ عليّاً أعطاه الله بكل حبة عرق في بدنه مدينة في الجنة ، ألا من أحبَّ آل محمد أمن الحساب و الميزان و الصراط ، ألا و من مات على حبِّ آل محمد فأنا كفيله بالجنة مع الأنبياء ، ألا من أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله**) .

وقد عزاه لمصادره المتقدمة ، و هو باطل لا يحتاج للتعليق عليه .

و قد روى الحاكم حديثاً بلفظ : (**من أحبَّ عليّاً فقد أحبني**) ، دون تلك الزيادات المغالية ، و قد صححه الذهبي ، و لم أتعقبه و لكن معناه صحيح ، و ذلك لأنَّ من يحبُّ عليّاً فإنما يحبه لمكانته و قرابته من رسول الله .

و قد روى الديلمي في الفردوس مجموعة أحاديث باطلة بشكل واضح ، و هي في حبِّ عليّ بن أبي طالب ، و منها :

١- (**حبُّ عليٍّ يأكل الذنوب كما تأكل النار الحطب**) ، و في سنده محمد بن مسلمة الواسطي ، و هو وضّاع كما في تنزيه الشريعة ٣٥٥/١ ، و اللآلي المصنوعة ١٩٧/١ ، و الفوائد المجموعة ص٣٦٧ .

٢- (**حبُّ عليٍّ حسنة لا يضر معها سيئة**) ، لم يُعرف مصدره و لا سنده .

٣- (**حبُّ عليٍّ براءة من النار**) ، لم يُعرف مصدره و لا سنده.

١٧- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**ألا أرضيك يا عليّ ، أنت أخي و وزيري ، تقضي ديني و تنجز موعدي و تبرئ ذمتي ، فممن أحبّك في حياة منّي فقد قضى نحبه ، و من أحبّك في حياة منك بعدي ختم الله له بالأمن والإيمان ... إلخ** ...) ، و هو باطلٌ كسابقه عزاه للطبراني ، و قال : له شواهد ، و قد وجدته عند الطبراني من طريق محمد بن يزيد الرفاعي ، و الذي قال فيه البخاري : وجدتهم مجمعين على ضعفه ، و قال ابن نمير : أضعفنا طلباً ، و أكثرنا غرائباً ، و أُتهم بسرقه الحديث ، انظر : ((الميزان برقم ٨٣٣٢)) .

ثم ذكر الكاتب حديثاً رواه الحاكم في المستدرك ولفظه : (**من سرَّه أن يحيا حياتي و يموت مماتي و يسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتولَّ عليَّ بن أبي طالب..إلخ**) ، و هو موضوع ، قال الذهبيّ عنه في تلخيص المستدرك : فيه القاسم بن أبي شيبة متروك ، و قد ذكر ابن حبان في المجروحين حديث : (**إن أخي ووزيري وخليفتي إلخ**) من طريق مطر بن ميمون ، و هو متهم بوضعه .

١٨- حديث منسوب للنبي : (**النجوم أمانٌ لأهل السماء ، و أهل بيتي أمانٌ لأمتي** ...) ، اعترف الكاتب أنَّ ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة ذكر أن

سائر أسانيده ضعيفة ، و قد راجعت كلام ابن حجر في الصواعق ص١٥٢، و قد روى الحاكم هذا الحديث ، و حكم الذهبي بوضعه لوجود ابن أركون و خليد في سنده ، و هما متروكان ، و الحديث مسروقٌ لفظه من حديث أخرجه مسلم في صحيحه و لفظه : (النجوم أمانٌ لأهل السماء ، و أصحابي أمانٌ لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمّتي مايوعدون ...) ، و الشيعة يرون أنَّ هذا اللفظ الأخير مسروق من الأول ، و الحقيقة أنّ الشك يعتري الاثنين معاً ، و ذكره الخطيب في الموضِح من طريق ساقط برقم ٤٠٢١٢.

١٩- حديث : (**سدوا الأبواب** - أي أبواب المسجد النبوي العديدة التي كانت للصحابة من منازلهم حوله- **إلا باب عليّ**) ، هذا الحديث من أبرز الأحاديث المختلف في صحتها ، حيث رواه أحمد و الحاكم و البخاري في تاريخه ، و كثيرٌ من أهل الحديث ، و عارضه الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه ، و مسلم و غيرهما في أنّ الباب المتروك باب أبي بكر ، و قد حكم ابن الجوزي على الحديث الأول بالوضع لمعارضته للحديث الصحيح الوارد في أبي بكر[٨٠] ، و بين مواطن الضعف في الأسانيد ، و ردَّ الأميني في الغدير على هذا الحكم ، و اتهمه ، و هو من أئمة الشيعة .

و قال السمهودي في وفاء الوفاء : " إنّ أهل الكوفة يروون هذا الحديث في عليّ ، و أهل المدينة يروونه في أبي بكر " ، و هو تقسيم سياسي يوحي بإقليمية الأحاديث النبوية ، و بالتالي فيه طعنٌ كبير بمصداقيتها ، و يتابع السمهودي : " و قال أهل العلم : إنّ الأولى هو التوفيق بين الحديثين بأنّ النبيّ أمر بباب عليّ أن يُترك لسكناه في المسجد ، و بباب أبي بكر لفضيلته و قربه " .

---

[٨٠] - الموضوعات لابن الجوزي ، مصدر متقدم ، ج ١ص٣٦٣ .

و نحن نقول أنّ الأمر لا يعنينا من حيث الباب الذي بقي مفتوحاً إلى المسجد إلا أنّ حديث أبي بكر أشهر و أعرف ، و قد قاله النبيّ في مرض وفاته على الصحيح ، و قد صح عن أبي سعيد و ابن عباس حسب روايات البخاري ، و هو إشارة لإمامته ، و ذلك لأنَّ النبي خطب الناس و هو عاصب رأسه في مرض موته ، فقال : (**إنَّ الله خير عبداً بين الدنيا و بين ما عنده فاختار ما عند الله**) ، فبكى أبو بكر ، فقال النبي: (**يا أبا بكر لا تبكِ ، إنَّ أمنَّ النّاس عليَّ في صحبته و ماله أبو بكر ، لو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر ، و لكن أخوة الإسلام و مودته ، لا يبقينَّ في المسجد بابٌ إلا باب أبي بكر**) . [صحيح البخاري ، كتاب الصلاة حديث ٤٦٦] .

٢٠- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**عليٌّ مع القرآن و القرآن مع عليّ**) ، نصفه صحيح المعنى من حيث أنّ عليّاً مع القرآن ، و أما العكس فهو ما نقف عنده و الحديث نسبه الكاتب لمراجعه الشيعية السابقة ، و قد رواه الطبراني في الأوسط عن أم سلمة من طريق صالح بن أبي الأسود ، و هو ضعيف ، و قال الهيثمي في مجمع الزوائد ، و روي بمعناه عن أم سلمة من طريق مالك بن جعونه ، و هو مجهول ، و بالتالي فالحديث بهذه الأسانيد لا يصح .

٢١- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**يا أم سلمة عليٌّ منّي و أنا من عليّ ، لحمه من لحمي و دمه من دمي ، و هو منّي بمنزلة هارون من موسى ، يا أم سلمة اسمعي و اشهدي : هذا عليٌّ شهيد المسلمين**) ، و ذكره الموسوي في المراجعات بلفظ [يا أم سليم] ، و هو باطل بهذا السياق ، و قد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن الحسين العرني ، و هو ضعيف ، و رواه ابن عساكر مختصرا ج٤٢ ص٦٤

من طريق عبد الله بن داهر ، و هو متهم بالكذب ، و قد نسب الكاتب هذا الحديث لأحد مراجعه السابقة .

٢٢- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**أنا سيّد ولد آدم و عليٌّ سيد العرب**) ، و هو حديثٌ موضوع نسبه للقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ، و هو من مراجعه السابقة ، و قد رواه الحاكم في مستدركه ، و تعقّبه الذهبيّ فقال : " موضوع فيه عمر بن الحسن الراسبي ، و عمر بن موسى الوجهي ، و الحسين بن علوان ، كلهم وضّاعون بمختلف طرقه " ، و قد رواه البيهقي و الطبراني و ابن عساكر بأسانيد كثيرة كلها ضعيفة ، و عند الطبراني من طريق إبراهيم بن إسحاق الصيني ، قال فيه الدارقطني : متروك الحديث ، و وثقه ابن حبان و لا يعتدُّ بتوثيقه ، و قد نصّ الهيثميّ في المجمع و الصواعق على ضعف سائر طرقه رغم تساهله .

و وجدت ما يشبهه بلفظ : (**أُوحيَ إليَّ في عليّ ثلاث : أنّه سيّد المسلمين و إمام المتقين و قائد الغر المحجلين**) ، مرويٌّ عن أسعد بن زرارة ، و قد فصَّل القول فيه ابن حجر في الإصابة ، و رواه الخطيب في الموضح ، و الحديث باطل .

٢٣- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**اللهم ائتني بأحبِّ خلقك إليك و إلى رسولك يأكل معي هذا الطير ... إلخ ...**) ، و الحديث مشهور بحديث الطير ، و قد رواه جمعٌ من أهل السنّة منهم أحمد بن حنبل في مسنده ، و الحاكم في مستدركه ، و الخطيب في الموضح ، و في تاريخه ، و الدار قطني في المؤتلف ، و ابن عساكر و الترمذي في علله ، و هو غير صحيح ، و قد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع لضعف سائر طرقه كما نصَّ على ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ، و الترمذي في العلل الكبير ج٢ ص٩٤١ ، و لم أعثر له بعد التنقيب المديد على طريق واحد صحيح .

و قال الذهبي في تلخيصه على المستدرك للحاكم : " لقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه ، فلما علّقت عليه رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة لها سماء " .

٢٤- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**ليضربنّكم رجلٌ على تأويل القرآن كما ضربتكم على تنزيله ، قال أبو بكر : أنا يارسول الله ؟! ، قال : لا ، قال عمر : أنا هو يا رسول الله ؟! ، قال : لا ، و لكن خاصف النعل ، فانطلقا ، فإذا عليٌّ يخصف نعل رسول الله**) ، و نسبه الكاتب لابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة ، و لما بحثت عن الحديث وجدت أنه قد رواه أحمد و الحاكم و ابن أبي شيبة ، و أبي يعلى و الترمذي و النسائي ، و في شرح معاني الآثار لابن سلامة ، و ابن عساكر ، و الدارقطني في المؤتلف ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ، و القمي في الأربعين ، و قد روي عن ثلاثة من الصحابة :

١- أبي ذر الغفاري : من طريق الأحوص بن جواب عن يونس عن أبي اسحق و قد تفرد به النسائي ، و هو طريق يضعف بأبي إسحق و يونس و الأحوص .

٢- عليّ : تفرّد به شريك عن منصور عن ربعي بن حراش عن عليّ ، و شريك ليّن .

٣- أبي سعيد الخدري : و هو المشهور ، تفرد به إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد به ، و رجاء وثّقوه مع عدم شهرته ، و قد اختلفت الروايات ، و حكم بصحة الحديث ابن حبان و حسين أسعد و شعيب أرناؤوط .

و في طرق ابن عساكر السري بن إسماعيل متروك ، و عطية بن سعد ضعيف متهم ، و عيسى بن عبد الله بن محمد متروك ، و طلحة بن جبر ، و روى القمي الحديث من طريقه ، و هو لا شيء ، ممن لا تثبت به حجة ، عن رجاء سابق الذكر ، و بالجملة فالحديث لا يصحُّ له طريقٌ قويٌ يركنُ إليه .

٢٥- حديثٌ منسوبُ للنبيّ : (**لمّا أُسري بي إلى السماء فنظرت إلى ساق العرش الأيمن فرأيت كتاباً فهمته : محمد رسول الله أيدته بعلي ونصرته به .**) و الحديث واضح أنّه من وضع غلاة الشيعة و من مخيلتهم الخصبة ، و هو باطلٌ لم يروه أحدٌ من أهل العلم المعتبرين ، و قد نسبه للمحب الطبري في ذخائر العقبى و وجدته عند الطبراني من طريق عمرو بن ثابت ، و هو كذّاب متروك ، و أخرجه الطبري من طريق حميد الطويل عن أنس روى عنه اثنان من المجاهل ، و وجدتُ حديثاً يشبهه عند الخطيب أيضاً ، و لفظه : (**ليلة عُرج بي إلى السماء رأيت على باب الجنة مكتوباً : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، عليٌّ حبُّ الله ، و الحسن و الحسين صفوة الله ، فاطمة خيرة الله ، على باغضهم لعنة الله**) ، و هو من طريق محمد بن إسحق بن مهران شاموخ ، و هو ضعيف ، و جابر بن يزيد الجعفي ، كذاب متروك ، تركوه لكذبه ، و حكم بوضع الحديث ابن حجر و الذهبي و غيرهما ، كما رواه عطية بن سعد عن جابر ، و أخرجه الخطيب في الموضح بلفظ : (**مكتوب على باب الجنة : محمد رسول الله ، عليٌّ أخو رسول الله قبل أن يخلق الله السموات بألفي سنة**) ، و في السند آخرون ، رواه ابن حبان في المجروحين و ابن عدي و الصيداوي في معجم الشيوخ جميعهم من طريق عطية ، و هو متهم .

٢٦- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**يا عليّ خُلقت أنا و أنت من شجرة ، أنا أصلها و أنت فرعها ، و الحسن والحسين أغصانها ...**) ، و هو باطلٌ لا أصل له نسبه لكتاب فرائد السمطين ، و هو شيعيٌّ متأخر ، و قد أخرجه الطبراني في الأوسط بسند ضعيف ، فيه من لا يُعرف كما نصَّ على ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ، كما أخرجه ابن عساكر بطرق عديدة عن مجموعة من الوضاعين و الضعفاء كأبي هارون العبدي ، و هو كذاب ، و عبد الله بن محمد بن عقيل ، وضَّاع ، و ابن

لهيعة ، ضعيف ، و قال ابن عساكر أنَّ الحديث منكرٌ ، مع شدة تساهله ، و كذلك أخرجه الحاكم في مستدركه مختصراً بلفظ : (**الناس من شجر شتى و أنا و عليٌّ من شجرة واحدة**) ، من طريق هارون بن حاتم ، و هو هالك كما قال الذهبي ، و علَّق الذهبيّ على إيراد هذا الحديث في المستدرك بقوله : " أما يستحي أن يورد هذه الأخلوقات فيما يستدرك على الشيخين " ، كما رواه الديلمي في الفردوس بلفظين من طريق موسى بن نعمان ، و هو مجهول ، و مينا بن أبي مينا ، و هو المتهم بوضعه ، و قد روى الحديث أبو عديّ من طريق مينا هذا و بين حاله ، و رواه القميّ في الأربعين بالطريق السالف ، و رواه الديلميّ من طريق عثمان بن عبد الله الشامي ، و هو وضّاع سارقٌ بالإجماع ، و قد ذكر الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طريق عباد بن يعقوب ، و قال : " وضعه أو سرقه " ، و ذكره صاحب تنزيه الشريعة في الموضوعات ، كما أخرجه الخطيب باللفظ الأخير في الموضح من طريق عمرو بن عبد الغفار ، و هو متروك ، و الحديث بطرقه المختلفة بألفاظ مختلفة ، و ربما كان الحارث أعور الكذّاب الذي رواه عن عليّ مباشرة هو الذي وضعه وسرقه منه الآخرون و بدَّلوا ألفاظه ، و لفظ الحديث : (**شجرة أنا أصلها ، و عليٌّ فرعها ، و الحسن و الحسين أغصانها و شيعتي ورقها ... إلخ**) ، و قد ذكره عنه بالسند الكنجيّ في كفاية الطالب .

٢٧- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**ستكون من بعدي فتنة ، فإذا كان ذلك فالزموا عليّ بن أبي طالب فإنّه أوّل من آمن بي ، و أول من يصافحني يوم القيامة ، و هو الصديق الأكبر ، و هو فاروق الأمة ، و هو يعسوب المؤمنين ... إلخ**) .

و هو باطلٌ لا أصل له ، يردُّ فيه واضعه على ألقاب أبي بكر وعمر ، و قد أخرج الطبراني و البزار ما يشبهه من طريق عمر بن سعيد المصري ، و هو ضعيف ، و أخرجه ابن عساكر من طريق إسحق بن بشير الكاهل ، و هو متروك .

٢٨- مجموعة أحاديث فيها : (**عليٌّ وصيّ رسول الله**) ، كلها باطلة لا أصل لها ، وضعها الكذابون ، و رواها من أهل السنة من لا يهمه إلا جمع الحديث و الإكثار من الأسانيد دون تمحيص كابن مردويه و ابن عساكر و غيرهما ، و قد رواها ابن عساكر ج٤٢ ص٣٩٢ من طريقين إلى محمد بن حميد ، و هو ضعيف بالإجماع ، رواه عن مجاهد بن عليّ متروك ، كما روى حديث : (**عليٌّ خاتم الوصيين**) ، من طريق إبراهيم بن محمد بن ميمون ، و هو متروك لغلوّه عن عليّ بن عباس ، و هو ضعيف ، عن الحارث بن حصيرة ، و هو من الغلاة ، و هم وحدهم أصحاب هذه المزاعم .

و ذكر ابن الجوزي في الموضوعات كثيراً من طرقه عن سلمان ، و كلها عن الكذابين ، و رواه أحمد في المناقب عن أنس كما قيل ، و قد جاء في السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل بطرق عديدة ما يعارض ذلك عن عليّ : " أنّه قيل له ألا توصي ؟ ، فقال : ما أوصى رسول الله فأوصي ، اللهم إنهم عبادك فإن شئت أصلحتهم و إن شئت أفسدتهم " ، و قوله : " إنّ الله لم يعهد إلينا بالإمارة شيئاً ، و إنما هو رأي رأيناه " .

٢٩- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**يا عليّ ، أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ، حبيبك حبيبي و حبيبي حبيب الله ... إلخ ..**) ، و هو مما رواه الحاكم في مستدركه ، و أنكره سائر أهل العلم ، و تفرّد به أبو الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر ، و قال الهيثميّ في مجمع الزوائد : " أنّ معمراً كان له ابن أخ رافضي وضع له هذا الحديث بين كتبه ، فقرأه على عبد الرزاق الذي لم يراجعه لهيبته " ، و الجدير بالذكر

أنّ أهل العلم اتهموا عبد الرزاق بضعف روايته عن معمر في سائر حديثه عنه ، و قد ذكره الديلميّ في الفردوس بلا سند ، و أخرجه صاحب زهر الفردوس ، و هو تخريج الفردوس بالسند السابق الوحيد الذي انفرد به أبو الأزهر فكيف يصح ؟! .

٣٠- حديثٌ منسوبٌ لعليّ : (**عهد إليّ النبيّ أنّه لا يحبّك إلا مؤمنٌ و لا يبغضك إلا منافق**) ، و رواه أحمد و مسلم و ابن منده و الخطيب و الحاكم ، و قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن كثير الكوفي و عثمان بن هشام ، و كلاهما ضعيف ، و في معجمه الكبير أخرجه عن أم سلمة بسند ضعيف بسبب جهالة مساور الحميري و أمّه في السند ، و ذكره الترمذي في علله من هذا الطريق ، و أنكر الذهبي الخبر ، و أخرجه ابن عساكر بأسانيد كثيرة ، و أصحُّ شيء فيها ما يوافق سند مسلم و ابن منده و أحمد ، و هو يصل إلى الأعمش عن عديّ بن ثابت عن زرّ عن عليّ ، كما رواه من طريق الربيع بن سهل الفزاري ، و هو لا شيء ، و إسحق بن محمد بن مروان الكوفي ليس بحجة ، كما رواه الديلمي في الفردوس بلفظ بالغ في السخف ، و في سنده سلسلة من المجاهيل كمحمد بن شعيب و عمر بن أبي عمران و جعفر بن سليمان بن عبد الله بن عباس ، و ذكره الخطيب من طريق الأعمش السابق في الموضح ، و في الفقيه والمتفقه ، كما رواه بالطريق المشهور بأحد عشر طريقاً جميعها تصل إلى الأعمش عن عديّ عن زرّ ، و قد تفرّد الأعمش به عن عديّ ، وهو مدلّس مشهور ، قيل فيه أفسد حديث أهل الكوفة ، و الحديث فيه نظر و ربما هو صحيح إلا أنّه آحاد انفرد به الأعمش بسنده كما رواه أبو نعيم في صفة النّفاق من طريق مساور و إسحق بن بشر ، و كلاهما ضعيف ، و ذكر طريقاً عن شعبة عن عديّ ، و لا يصحّ لوجود حسّان بن حسّان في السند ، و فيه ضعف ، و مسنده غريبٌ مخالف .

٣١- حديثٌ منسوبٌ لأبي ذر : (**كنّا نعرف المنافقين ببغضهم لعليّ بن أبي طالب**) ، أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق إسحق بن بشر الكاهلي ، و هو متهم بالكذب ، و قال الهيثميّ في المجمع : " أخرجه الترمذي و الطبراني و البزار بأسانيد كلها ضعيفة " ، و وجدته عند ابن عساكر بمجموعة أسانيد لا يصح منها واحد ، و هي عن عطيّة و أبي هارون العبدي و عبد الله بن محمد بن عقيل و عمر بن إبراهيم الزيدي و أبي الزبير و كلهم ضعفاء ، و كذا عن مجموعة من المجاهيل ، و عن حفص بن سليمان ، و هو متروك ، و السياق عند ابن عساكر خرافي واضح الوضع ، و جاء في سياق تفسير آية محمد رسول الله .

كما رواه الحميري عن أبي سعيد الخدري ، و في الطريق مدلسون ، و انفرد بطريقه .

٣٢- حديثٌ منسوبٌ لابن عمر : (**كنا نقول زمن النبي رسول الله خير الناس ثم أبي بكر ثم عمر ، و لقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعيم : زوجه رسول الله ابنته ، و ولدت له و سدّ الأبواب إلا بابه في المسجد ، و أعطاه الراية يوم خيبر**) ، و قد أخرجه أحمد في مسنده ، و قد أنكر ابن عبد البر في الاستيعاب [دار الجيل ، مجلد ٣ ط١ ص١٠٨٩] حديث ابن عمر هذا مع صحة إسناده ، و ذلك لفساد معناه (برأيه) ، و ذلك لأنّه لم يصنّف عليّاً في الأفضليّة بعد الشيخين و عثمان ، و احتجّ بأنّ السلف و الخلف قد اتفقوا على أنّ أفضل الناس بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ ، و قال : " إنّ السلف اجتمعوا على تفضيل أبي بكر و عمر ، و اختلفوا بين عليّ و عثمان ، فمنهم من وقف كمالك و القطان و ابن معين ، و منهم من سلسلهم ، كما فعل أهل الحديث كأحمد و غيرهم ، و إنّ بني أمية انتقصوا

علياً فما زاده الله إلا رفعة " ، وقال ابن معين : " من عرف لعليٍّ فضله وسابقته فهو صاحب سنة ، و من عرف لعثمان فضله و سابقته فهو صاحب سنة " .

٣٣- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**جاءني جبريل بورقه آس خضراء من الجنة مكتوبٌ عليها** : ((**إني أنا الله افترضت مودة عليٍّ على خلقي ، فبلغهم يا حبيبي ذلك عني**))) ، و هو باطل ، واضح البطلان من سياقه ، و قد نسبه الكاتب للخوارزمي ، و ليس له أصل .

٣٤- **حادثةُ مبيت عليٍّ في فراش النبيّ أثناء هجرته للمدينة** ، و هي حادثةٌ صحيحة و مشهورة ، و هي تشهد بعظيم إخلاص عليّ للرسول و الرسالة ، إلا أن الشيعة يرون أنّ هذه الحادثة تثبت فضل عليّ على أبي بكر ، و هو افتراض ضيّق ، لأن رسول الله اختار أبا بكر رفيقاً له ليأنس به ، و لحاجته له و هو حيّ ، بينما كان من الممكن أن يفقد عليٌّ حياته فداء للنبيّ ، و الفرق واضح بين المسألتين ، و نذكر هنا أنّ الرسول سلام الله عليه نهى أبا بكر في غزوة أحد أن يبارز ولده عبد الرحمن الذي كان مشركاً خشية منه على حياة أبي بكر ، حيث قال له : (**متعنا بنفسك يا أبا بكر**) ، و هو يدلُّ على شدة تعلقه به ، و عدم استغنائه عنه .

٣٥- **حادثة تكسير الأصنام و صعود عليٍّ على منكبي رسول الله** ... رواها الحاكم في مستدركه ج٣ ص٥ ، و رواها الخطيب البغدادي من طريق محمد بن يونس الكديمي الذي أجمع العلماء على تكذيبه ، و أخرجها الطبري في تهذيب الآثار بثلاث طرق تنتهي جميعها إلى نعيم بن حكيم عن أبي مريم الثقفي عن عليّ ، و نعيم هذا ضعيف ، و أبو مريم لا يعرف في نقله الآثار كما قال الطبري ، و قد ذكر الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ، و قال : " رواه أحمد و ابنه و أبو يعلى و البزار

جميعهم من طريق نعيم بن حكيم " ، و بالتالي فالحديث لا يصحّ لانفراد ضعيف به ، كما ذكره بالسند السابق القميّ في الأربعين في فضائل عليّ .

٣٦ - **حادثة تبليغ علي لأهل مكة سورة براءة** بعد أن كان النبيّ أوصى بها أبا بكر في أثناء إرساله للحج بالناس ، و قد أخرجه البخاري و أحمد و أبو داوود جميعهم بسند منفرد عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن أنس ، و هذا الإسناد فيه سمّاك بن حرب الذي تفرد بالحديث عن أنس ، و هو مضطرب الحديث فيه نظر ، و الحادثة إن صحّت فإنه ينبغي أن يكون لها رواة كثر لأهميتها كبقية فضائل عليّ ، و رواها أحمد بن علي بن سعيد الأيوبي المروزي في مسند أبي بكر و ذكر محققه أنّه مرويٌ عن أنس و علي و أبي بكر ، أما عن أنس فبالإسناد السابق ، و أما عن عليّ فمن طريق أبي إسحق السبيعي عن زيد بن يثيع يفصّل فيه ما أمر به الرسول عليّاً أن يبلّغه للناس لما أنزلت براءة ، و أخرجه الترمذي و الطبري عن ابن عباس بنحو حديث أنس ، رواه النسائي في الخصائص من طريق سماك بن حرب عن أنس ، و من طريق ابن إسحق عن زيد بن يثيع أبي الزبير عن جابر ، و أبو الزبير مدلّس ، و يوجد فوقه بالسند مدلّسون كابن جريج ، و رواة غرائب كموسى بن طارق ، و السند ليس بقوي ، و ذكره البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة باب ما يستر العورة عن أبي هريرة : (أنّ عليّاً أذّن في أهل منى يوم النحر مع المؤذنين الذين بعثهم أبو بكر ليؤذنوا بالناس : أن لا يحج بعد اليوم مشرك ، و لا يطوف بالبيت عريان) ، و قد أدخل راوي الحديث عن أبي هريرة و هو حميد بن عبد الرحمن بن عوف في حديثه : (أنّ رسول الله أردف عليّاً ، فأمره أن يؤذن ببراءة) ، و ذكره ابن هشام في السيرة عن ابن إسحق عن حكيم بن حكيم بن عباد عن محمد الباقر عن عليّ ، و حكيم بن حكيم فيه ضعف ، و ابن إسحق متهم بالكذب ، و ليس له طرق صحيحة غير ما تقدم ، و ذكره أبو الجهم العلاء بن موسى في جزئه عن عطية بن سعيد عن أبي سعيد الخدري بسياق طويل أنكره الحفاظ ، و عطية متهم ، وكان يدلّس بالكلبي الكذاب ، و يسميه أبا سعيد ، و يوهم أنه الخدري كما أسلفنا.

٣٧ - حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**لـو أنّ السـموات السـبع و الأرضـين السـبع وُضعت في كفة ، و وُضع إيمان عليّ في كفة لرجح إيمان عليّ**) ، نسبه لمصادره الشيعية ، و لكنز العمال ١٥٦/٦ ، و وجدته عند ابن عساكر من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عـن رقبـة بـن مسقلة العبـدي عـن أبيـه عـن جـده ، و هـذا السند غـير معروف مطلقاً ، و إبراهيم بن عبد الحميد ذكره الطوسي في رجال الشيعة ، و كان من أصحاب الصادق كما زعموا ، و قد ذكر له طريقاً آخر فيه مجاهيل لم أجدهم ، و الحديث فيه مبالغة واضحة ، و لا يصح ، و برويه أهل السنة في أبي بكر ، و لا ندري من وضعه أولاً ، و من سرقه ثانياً .

٣٨- أقوالٌ منسوبة لعمر بن الخطاب منها : " عليٌّ أقضانا " ، نسبه لابن سعد ، و هو صحيح رواه ابن سعد وابن عبد البر و ابن عساكر بأسانيد مقبولة .

و قول آخر لعمر: " اللهم لا تنزل بي شدة إلا و أبو الحسن جنبي " ، باطل ليس له أصل ، و لم أجده منسوباً لأحد .

و قولٌ آخر : " أن عمر كان يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن " ، صحيح رواه ابن سعد و ابن عبد البر بأسانيد صحيحة .

وقول آخر : " لا يتم شرف إلا بولاية عليّ " ، باطلٌ ، نسبه للاستيعاب ، و لم أجده فيه .

٣٩- حديثٌ منسوبٌ للنبيّ : (**من مات على حبّ آل محمد مات شهيداً ، ألا من مات على حبّ آل محمد مات مغفوراً له ...**) ، بحديث طويل ركيك واضح البطلان ، نسبه للزمخشري في تفسير الكشاف ج٢ ص٣٣٩ ، و غيره من المراجع الشيعية ، و الزمخشري لا أسانيد لرواياته ، و هذا الحديث تجده في مؤلفات الشيعة خاصة ، مما لا يفيدنا التعرض له .

الخاتمة

يطيل الكاتب في استدلالاته و لا يختم كتابه عند هذا الوضع بل يسهب في كثرة الكلام بمثل ما سبق ، مما أورثنا مللاً شديداً في متابعة القراءة و التتبع ، و سأذكر كخاتمة للبحث بعض كلامه في الصفحات التالية :

ص٢١٦ : يناشد المسلم الحرّ أن يأخذ بأدلته السابقة و يحترمها ، و يتهم أبا هريرة بالوضع ، و يقول : " إن أهل الجرح والتعديل قد عرفوا عنه ذلك " ، و زعمه هذا افتراء على أهل الجرح و التعديل فيما عدا الشيعة ، و هو كلام يفتقر إلى دليل .

ص٢١٧ : يستشهد بأحاديث إضافية منها حديث منسوب للنبي : (**لما صرت بين يدي ربي كلمني و ناجاني ، فما علمت شيئاً إلا علّمته عليّاً ، فهو باب علمي**) ، و هو باطل لا أصل له لم أجده سوى في كتب الشيعة ، و روى ما يشبهه ابن عبد البر في الاستيعاب بسند ساقط ، فيه جويبر و عمرو بن هشام و غيرهما من المتروكين .

و حديثٌ آخر بلفظ : (**قُسِّمَ العلم عشرة أجزاء فأُعطي عليّ منها تسعة ، و هو بالجزء العاشر أعلم الناس**) ، و هو باطل أيضاً ، رواه الديلمي في الفردوس ، و لم يعرف له سند ، و أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، و أبو نعيم الحلية، و الحسين بن علي البردعي في معجمه ، و الأزدي في الضعفاء ، و ذكره صاحب كفاية الطالب ، و قال : " إن أحمد بن عمران بن سلمة تفرد به " ، و زعم الكنجي صاحب كفاية الطالب أنّ أحمد هذا كان ثقة عدلاً مرضياً ، و هو يبعد عنه مئات السنين ، بينما قال الذهبي عنه أنه مجهول ، و أنّ حديثه هذا كذب ، و الكنجي نفسه قُتِل بيد المسلمين سنة ٦٥٨ للهجرة لموالاته للتتار كما أسلفنا .

و أعاد حديث أم سلمة : (**يا أم سلمة ! هذا عليٌّ لحمه من لحمي ...**) ، إلخ بكلام ركيك جداً ، لا يجوز نسبة مثله لرسول الله ، ثم استشهد برواية ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة لحديث : (**عليٌّ خازن علمي**) ، و هو كذب لا أصل له ، و لم أجده في كتب الحديث .

و أضاف إلى ذلك مجموعة من الروايات ، و كلها نسبها لكتب الشيعة التي لا تكلّ ولا تملّ من رواية الموضوعات لإعلاء مرتبة عليّ على سائر العالمين .

ص٢١٩ : يستشهد بحديث رواه الخوارزمي في مناقبة في الباب ٥٤ بسنده عن جابر الأنصاري في حديث عن النبيّ ذكر فيه الأئمة بأسمائهم ، إلى أن قال جابر للإمام الباقر : يا مولاي إنّ جدك رسول الله قال لي : (**إذا لقيته فأقرئه مني السلام و قد أخبرني أنكم الأئمة الهداة من أهل بيته بعده ، أحكم الناس صغاراً و أعلمهم كباراً ، و قال : لا تعلموهم فإنهم أعلم منكم .. إلخ**) .

والخبر هذا باطلٌ لم يروه أحد من أهل العلم في كتب السلف ، و قد أكثر الكاتب من استشهاده بمناقب الخوارزمي ، و هو من كتب الدعاية التي وُضعت للترويج لمذهب الإثني عشرية ، و حوت من الأساطير ما لا يحصى و انفردت بها ، ثم يقول بعد الإكثار من استشهاده بتلك الكتب : و لا يخفى على ذي مسكة أنّ هذه الأحاديث إنما رواها الثقات الأثبات من علماء أهل السنة والجماعة .. ص٢٢٢.

ص٢٢٢ : و تحت عنوان شهادة بعض العظماء بأعلمية عليّ و أهل بيته الطاهرين يستشهد بقول منسوب لعمر بن الخطاب و هو : " لا أبقاني الله في معضلة ليس فيها أبو الحسن " ، و هو باطل بهذا اللفظ ، و الصحيح أنّ عمر كان يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن ، كما رواه ابن سعد و ابن عبد البر ، و تقدم ذكره .

و كذلك قول منسوبٌ لعُمر ، و لفظه : " لولا عليٌّ لهلك عمر " ، باطل أورده ابن عبد البر في الاستيعاب في سياق قصة لا سند لها ، و لا يعرف مصدرها ، و هي تجزم بجهل عمر لأبسط الأحكام الفقهية ، و أنه كان يفتي بغير علم .

و قولٌ آخر منسوب لعمر بن الخطاب : " أنت كالكعبة تُؤتى و لا تأتي " ، باطل لا أصل له ، لم أجده في أي من كتب الحديث المعتبرة ، و غيرها من كتب التراجم إلا أني وجدت ما يشبهه عند ابن عساكر بلفظ : **[مثل علي فيكم كمثل الكعبة المستورة النظر إليها عبادة والحج إليها فريضة]** ، و هو من طريق محمد بن عبد الله الشيباني ، و هو دجّال كذّاب كان يضع الأحاديث للشيعة ، و روى حديثه هذا عن سلسلة من المعروفين بغلوهم و تعصبهم ، و قد روى مثل هذا الحديث الديلمي في الفردوس ، و أخرجه ابنه في زهر الفردوس من طريق محمد بن زكريا الغلابي ، و هو وضاع كذاب كما في لسان الميزان ، عن بشر بن ميمون ، و هو منكر الحديث كما نصّ عليه أبو حاتم الرازي .

و هنا يحسن أن نعلّق على كتاب ابن عساكر المعروف بتاريخ دمشق ، و الذي أدخل فيه ما هب و دب من الأخبار ، و أتى بإسناد لكل خبر ، و من أسانيده يتبين لنا مستوى تلك الأخبار التي جاء بها ، و قد جمع في الجزء الذي يتحدث به عن الإمام علي ، و هو المجلد الثاني و الأربعون حسب طبعة دار الفكر كل ما وصل إليه من حسن الحديث و كذبه في فضائل عليّ ، و بما أنّ ابن عساكر محسوب على أهل السنة فقد وجد الشيعة و علماؤهم في مثله حجة لهم في روايته لأخبارهم المصنوعة ، و لذلك اهتموا بترجمة الإمام عليّ في تاريخ ابن عساكر أشدّ الاهتمام و صححوا كل ما ورد فيه ، و كذلك فعلوا في روايات الطبراني و ابن مردويه و أبي نعيم ، و غيرهم من المصنفين الذي كان همهم جمع الحديث دون تنقيته من أخبار الوضاعين ، و هكذا نرى أحد علماء الاثني عشرية المعاصرين ، و هو محمد باقر المحمودي يقوم

بتحقيق ترجمة الإمام عليّ من تاريخ ابن عساكر ، و يفرد بذلك أربع مجلدات ، و قد حشا هوامشها بالأخبار الملفقة ، و بأفكاره المتطرفة والمعادية لكل ماهو غير اثني عشري ، و قد أنكر في ج ١ص١٥ رواية عليّ عن أبي بكر و عمر حسب ذكر ابن عساكر في أول ترجمته للإمام عليّ ، فقال المحمودي : " إنّ هذا لا معنى له ، و هو باب علم النبي ، إلا أن يُحمل على أنه روى عنهم ما كان يعلمه من النبي للإلزام و غيره " ، و هو كلام غاية في التزمت و قصر النظر ، و قد حشا هوامشه بروايات الأغاني و الشريف الرضي و ابن أبي الحديد ، و كلها لا قيمة علمية لها .

كما أنّه أكّد على تكذيب حديث عليّ المشهور و المروي في سائر كتب الحديث بطرق عديدة صحيحة عنه بأنّ النّبي صلى الله عليه وسلم لم يُسرَّ له بعلم كتمه الناس ، و قال المحمودي أنه من متفردات آل أبي سفيان ، و أنّ أحاديث أقوى منه اتفق عليها طوائف المسلمين ، و ليته أتى بواحد منها لنتبينه ، و قال : " إن الصحابة لا يصحُّ أخذهم جميعاً عن النّبيّ سائر أسرار الشريعة ، بدليل أنّ عمر بطيء الفهم جداً للقرآن ، لأنّه حفظ البقرة في اثنتي عشرة سنة ، أو ثمانية أو أربعة ، فنحر جزوراً شكراً على الفراغ من تعلمها " ، و نستغرب كيف يتلقف هذه الأخبار و لا ينقدها .

و يجدر بنا أن نقف هنا عن متابعة قراءة ما كتبه الأنطاكي ، لأنّ ما قد مضى عنوان واضح لما سيأتي ، فلا حاجة بنا لإضاعة الوقت الثمين لتعقبه طالما أنّه تبيّن لنا منهجه ، و بطلان استدلاله ، و لا سيما أننا استعرضنا القسم الأهم من استدلالاته ، و هو الحديث النبوي .

و يتابع هو من صفحة ٢٢٣ إلى آخر الكتاب ص ٣١٥ بقراءة التاريخ على مزاجه بأسلوب يثير الكثير من الشفقة .

و من المفيد أن نستعرض أهم الكتب التي أكثر الكاتب من الاستدلال بها خلال بحثه ، و هي مصادرٌ شيعيّة صرفة ، و قد زعم أنها لعلماء من أهل السنة ، و قليلٌ منها كتبه السنة تزلفا للشيعة و السلطات الحاكمة في عصورهم ، و أخبارهم فيها كلها منقولة و ليست أصلية و لا قيمة استدلاليه لها :

١ ـ ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ـ ٢ ـ شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة ـ٣ ـ المناقب لابن المغازلي الشافعي ـ٤ـ الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ـ٥ ـفرائد السمطين للحمويني الشافعي ـ ٦ ـمطالب السؤول لأبي طلحة الشافعي كمال الدين محمد بن طلحة ـ٧ ـكفاية الطالب للكنجي الشافعي ـ ٨ ـ مودة القربى للهمداني الشافعي ـ ٩ ـ ذخائر العقبى لمحب الدين الطبري ـ١٠ ـ الرياض النضرة لمحب الدين الطبري ـ ١١ ـ غاية المرام لهاشم البحراني ـ ١٢ ـ الكواكب الدرية لمحمد صالح الحنفي الترمذي ـ ١٣ ـ مقام الإمام للعسكري ـ١٤ ـ أرجح المطالب لعبيد الله الحنفي ـ ١٥ ـ مقتل الحسين للخوارزمي ـ١٦ ـ البيان للكنجي ـ١٧ ـ أربعين الشيخ أسعد بن إبراهيم ـ١٨ ـ أربعين ابن أبي الفوارس ـ ١٩ ـابن الخشاب ـ٢٠ ـ فصل الخطاب للخواجه بارسا الحنفي ـ٢١ ـ المناقب لأبي الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين ـ٢٢ ـ طرق حديث الأئمة من قريش للشيخ كاظم آل نوح ـ ٢٣ ـ الدرر الموسوية لحسن صدر الدين ـ٢٤ ـ المناقب لشهاب الدين الهندي ـ٢٥ ـ تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي ـ٢٦ ـ نقد الصحيح للفيروز آبادي ـ ٢٧ ـ إبطال الباطل لفضل الله بن روزبهان الشيرازي ـ ٢٨ ـ أسنى المطالب للبيروني ـ ٢٩ ـ سبل الهدى و الرشاد لمحمد بن يوسف الشامي ـ٣٠ ـ أعيان الشيعة للمحسن الأمين ـ ٣١ ـ ذخيرة المآل للعجيلي ـ٣٢ ـ إسعاف الراغبين للصبان ـ ٣٣ ـ نور الأبصار للشبلنجي ـ٣٤ـ الغدير للأميني ـ ٣٥ ـ المراجعات للموسوي ـ ٣٦ ـ الكشف و البيان للثعلبي ـ ٣٧ ـ

إنسان العيون للحلبي الشافعي ـ ٣٨ ـ تاريخ اليعقوبي ـ٣٩ ـ سر العالمين للغزالي وهو ليس له ـ ٤٠ ـ روضة الصفا ـ٤١ ـ شرف المصطفى لأبي سعيد النيسابوري ـ ٤٢ ـ حبيب السير ـ٤٣ ـ الإقبال لابن طاووس ـ٤٤ ـ الشرف المؤبد ـ ٤٥ ـ نثر اللآلئ ـ ٤٦ ـ الغدير لحامد حسين النيسابوري ـ ٤٧ ـ إحقاق الحق لنور الله التستري و تعليق المرعشي النجفي عليه ـ ٤٨ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه ـ ٤٩ ـ نزهة الصفوري ـ ٥٠ ـ تفسير القرآن للشوكاني ـ ٥١ ـ مصابيح الجنان للكاشاني ـ ٥٢ ـ التعليق الصحيح في شرح المصابيح لمحمد إدريس الحنفي ـ ٥٣ ـ البيان و التعريف لإبراهيم نقيب مصر ـ٥٤ـ رشفة الصادي لأبي بكر الحضرمي ـ ٥٥ ـ بغية الوعاة ـ ٥٦ ـ الكشاف للزمخشري ـ ٥٧ ـ العمدة لابن البطريق ـ ٥٨ ـشرح المواهب للزرقاني ـ ٥٩ ـ الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني ، أول مصدر للشيعة الإثني عشرية ـ٦٠ ـ أمالي الصدوق ، من أشهر مراجع الشيعة .

المصادر العامة

١ – مقدمة فتح الباري – ابن حجر العسقلاني – دار الحديث – القاهرة – تحقيق ابن باز – طبعة أولى ١٩٩٨ .

٢ – دلائل الصدق في الجواب عن إبطال الباطل – محمد حسن المظفر – دار إحياء التراث العربي _ مؤسسة التاريخ العربي _ بيروت_لبنان _ ١٤١٢ _ ١٩٩٢ .

٣ – المراجعات – عبد الحسين شرف الدين الموسوي – دار الأسرة – طهران – إيران – ١٤١٦ هـ – ط٢ .

٤ – الموضوعات – عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ٥١٠ – ٥٩٧ هـ – المكتبة السلفية – المدينة المنورة ط,١

٥ – السنة – أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ٢٠٦ –٢٨٧ هـ – و بهامشه ظلال الجنة في تخريج السنة لناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٩٨٨ .

٦ – فرق الشيعة – الحسن بن موسى النوبختي و سعد بن عبد الله القمي ت ٣٠٠ هـ – مكتبة الرشد – القاهرة – ١٩٩٢ – ط,١

٧ – الكامل في التاريخ – أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ – ط,٢

٨ – الاستيعاب – ابن عبد البر .

٩ – الإصابة في معرفة الصحابة – ابن حجر العسقلاني .

١٠ – الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور – أبو بكر السيوطي ت ٩١١ هـ .

١١ – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .

١٢ – أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص .

١٣ – تفسير الرازي .

١٤ – الكشاف للزمخشري .

١٥ – تفسير المعاني للآلوسي .

١٦ – تفسير المنار – محمد رشيد رضا .

١٧ – ضعيف سنن ابن ماجة – ناصر الدين الألباني .

١٨ – سير أعلام النبلاء – الذهبي- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٩٨٧ – ط١

١٩ – الكافي – محمد بن يعقوب الكليني ت ٣٢٨ هـ .

٢٠ –كفاية الطالب – الكنجي .

٢١ – نور الأبصار – الشبلنجي .

٢٢ –كتاب النبوة – عبد الحسين دستغيب – منشورات طهران .

٢٣ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (طبعة دار الفكر ، تحقيق ابن باز ج١٥ ص١٢٥) .

٢٤ - عمدة القاري بشرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني .

٢٥ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الفكر).

٢٦ - شرح النووي على صحيح مسلم (دار القلم).

٢٧ - شرح أحمد بن عمر القرطبي على صحيح مسلم (دار ابن كثير).

٢٨ - شرح أبي عبد الله الأبي على صحيح مسلم (مطبعة طبرية).

٢٩ - تعليقات الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري على كتاب السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني .

المصادر في علم الرجال

١ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال – الحافظ المزي يوسف بن الزكي عبد الرحمن ٦٥٤ – ٧٤٢ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ هـ – ط١ .

٢ – ميزان الاعتدال – محمد بن احمد بن قايماز الذهبي ٦٧٣ – ٧٤٨ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥ – ط١ .

٣ – لسان الميزان – ابن حجر العسقلاني احمد بن علي ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ – مؤسسة الأعلمي – بيروت – ١٤٠٦ هت – ط٣ .

٤ – تهذيب التهذيب – ابن حجر العسقلاني احمد بن علي ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ – دار الفكر – بيروت –١٤٠٤ هـ – ط١ .

٥ – التاريخ الكبير – محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤ – ٢٥٦ هـ – دار الفكر

٦ – تذكرة الحفاظ – محمد بن احمد بن قايماز الذهبي ٦٧٣ – ٧٤٨ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ .

٧ – العلل و معرفة الرجال – أحمد بن حنبل ١٦٤ – ٢٤١ هـ – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٨ هـ .

٨ – الجرح و التعديل – عبد الرحمن بن أبي حاتم ت ٣٢٧ هـ – دار إحياء التراث – بيروت – ١٩٥٢ م – ط١ .

٩ – الضعفاء و المتروكون – أحمد بن شعيب النسائي ٢١٥ – ٣٠٣ هـ – دار الوعي – حلب – ١٣٩٦ هـ – ط١ .

١٠ – الكامل في الضعفاء – عبد الله بن عدي الجرجاني ٢٧٧ – ٢٦٥ هـ – دار الفكر – بيروت – ١٤٠٩ هـ – ط٣ .

١١ – تـاريخ بغـداد – أبـو بكـر أحمـد بـن علـي ٣٩٣ – ٤٦٣ هـ - دار الكتـب العلمية – بيروت .

١٢ – المجروحين – محمد بـن حبان البستي ت ٣٥٤ هـ - دار الوعي – حلب – ١٣٩٦ هـ - ط١ .

١٣ – العلل المتناهية – عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥١٠ – ٥٩٧ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣هـ - ط١ .

١٤ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية – علي بن عمر الدارقطني ٣٠٦ – ٣٨١ هـ - دار طيبة – الرياض – ١٤٠٥ هـ - ط١ .

١٥ – الضعفاء و المتروكون – أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥١٠ – ٥٩٧ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

١٦ – التبيين لأسماء المدلسين – إبراهيم بن محمد بن سبط العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي ٧٥٣ – ٨٤١ هـ - مؤسسة الريان – بيروت – ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م – ط١ .

١٧ – تقريب التهذيب – ابن حجر العسقلاني – مؤسسة الرسالة – ط١ .

مصادر الحديث النبوي الأصلية

١. إثبات صفة العلو – عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي ٥٤١ – ٦٢٠ هـ – الدار السفلية – الكويت – ١٤٠٦ – ط١ .

٢. إثبات عذاب القبر – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – دار الفرقان – عمان – الأردن – ١٤٠٥ – ط٢ .

٣. أحاديث أبي الزبير – أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني ت ٣٦٩ هـ – مكتبة الرشيد – الرياض .

٤. أحاديث أبي عروبة الحراني – أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحراني ت٣١٨ هـ – شركة الرياض – السعودية – الرياض – ١٤١٩ هـ – ط١ .

٥. أحاديث الشاموخي – أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن موسى الشاموخي ت٤٤٣ – بلا تاريخ ومكان طبعة .

٦. أحاديث الشعر – عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي ٥٤١ –٦٠٠ هـ – المكتبة الإسلامية – عمان الأردن –١٤١٠ – ط١ .

٧. أحكام العيدين – جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي ٢٠٧ –٣٠١ هـ – مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة – ١٤٠٦ هـ – ط١ .

٨. أحكام القرآن – محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ – ٢٠٤ هـ –دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٠ .

٩. أخبار المكيين – أحمد بن زهير بن حرب ت ٢٧٩ – دار الوطن الرياض – ١٩٩٧ م – ط١ .

١٠. أخبار مكة – محمد بن إسحق بن العباس الفاكهي ٢١٧ - ٢٧٥ هـ - دار خضر – بيروت – ١٤١٤ هـ - ط٢ .
١١. أخبار و حكايات – أحمد بن علي بن أبي إبراهيم بن الزبير الغساني ت٥٦٣ – بلا تاريخ ومكان طبعة .
١٢. اختلاف الحديث – محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ – ٢٠٤ هـ – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٩٨٥ م – ط ١ .
١٣. آداب الصحبة – أبو عبد الرحمن السلمي ٣٣٠ – ٤١٢ هـ - دار الصحابة للتراث – طنطا – مصر – ١٤١٠ – ١٩٩٠ – ط١ .
١٤. إصلاح المال – أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مؤسسة الكتب – بيروت – لبنان – ١٤١٤ هـ - ط١ .
١٥. اقتضاء العلم بالعمل – الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٧ – ط٤ .
١٦. الآثار – القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت١٨٢ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٥٥.
١٧. الآحاد والمثاني – أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الضحاك الشيباني أبو بكر ٢٠٦ – ٢٨٧ هـ – دار الراية – الرياض – ١٩٩١ – ط١ .
١٨. الأحاديث العوالي من جزء ابن عرفة العبدي – ابن عرفة العبدي ١٥٠ – ٢٥٧ هـ - دار الكتب السلفية – القاهرة – ١٤٠٧ هـ - ط١ .
١٩. الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع – محمد بن علي بن احمد بن علي بن خمارويه بن طولون ٨٨٠ – ٩٥٣ هـ - دار الطلائع .

٢٠. الأحاديث المختارة – محمد بن عبد الواحد بن احمد الحنبلي المقدسي ٥٦٩ - ٦٤٣ هـ – مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة- ١٤١٠ – ط١ الإخوان - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م – ط١ .

٢١. الأدب المفرد – محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤ -٢٤١ هـ – دار البشائر الإسلامية – بيروت – ١٩٨٩ – ط٣ .

٢٢. الأربعون البلدانية – علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ٤٩٩ – ٥٧١ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .

٢٣. الأربعون في دلائل التوحيد _ أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد بن علي ت ٤٨١ هـ - المدينة المنورة – ١٤٠٤ – ط١ .

٢٤. الأربعون في فضائل أمهات المؤمنين – أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن هبة الله بن عساكر ٥٥٠ – ٦٢٠ هـ - دار الفكر – دمشق – ١٤٠٦ – ط١ .

٢٥. الأربعون الصغرى – أحمد بن الحسين البيهقي ٣٢٤ – ٤٥٨ هـ - دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٨ هـ - ط١ .

٢٦. الأربعون العشارية – عبد الرحيم بن الحسين العراقي أبو الفضل ٧٢٥ – ٨٠٦ هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤١٣ هـ - ط١ .

٢٧. الأربعون في الحث على الجهاد – علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ٤٩٩ – ٥٧١ هـ - دار الخلفاء للكتاب – الكويت .

٢٨. الأربعون – أبو الحسن بن أسلم الطوسي ت ٢٤٢ هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٩. الأربعون في الجهاد – محمد بن عبد الرحمن المقرئ أبو الفرج ٥١٧ – ٦١٨ هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤١٣ هـ - ط١ .
٣٠. الإرشاد في معرفة علماء الحديث – الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبو القزويني ٣٦٧ - ٤٤٦ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩ – ط ١ .
٣١. الاستذكار – يوسف بن عبد الله بن محمد ت٤٦٣ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت –٢٠٠٠ – ط١ .
٣٢. الاستيعاب – يوسف بن عبد الله بن محمد ت ٤٦٣ هـ - دار الجيل – بيروت – ١٤١٢ هـ - ط١ .
٣٣. الإشراف في منازل الإشراف - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م – ط١ .
٣٤. الاعتبار - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار البشير – عمان – ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م – ط١ .
٣٥. الاعتقاد – أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ - دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٤٠١ ط١ .
٣٦. الأم – محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ -٢٠٤ هـ – دار المعرفة – بيروت -١٣٩٣ هـ - ط٢ .
٣٧. الأمالي المطلقة – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤١٦ هـ - ط١ .
٣٨. الأمالي في آثار الصحابة – عبد الرزاق بن همام الصنعاني ١٢٦ – ٢٢٠ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .

٣٩. الأمالي الحلبية – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ – مؤسسة الريان – بيروت .

٤٠. الإمتاع بالأربعين المتباينة – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨ هـ – ط١ .

٤١. الأموال – القاسم بن سلام أبو عبيد ت ٢٢٤ هـ – دار الفكر – بيروت – ١٤٠٨ هـ .

٤٢. الأوائل – أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر ٢٠٦ – ٢٨٧ هـ – دار الخلفاء للكتاب – الكويت .

٤٣. الأوائل – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ – ٣٦٠ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٣ – ط١ .

٤٤. الأوسط – محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت ٣١٨ هـ – دار طيبة – الرياض – ١٤٠٥ هـ – ط١ .

٤٥. الأولياء – عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا أبو بكر القرشي ٢٠٨ – ٢٨١ هـ –مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤١٣ هـ – ط١ .

٤٦. الإيمان – محمد بن إسحق بن مندة ٣١٠ – ٣٩٥ هـ– مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٦ – ط٢ .

٤٧. الإيمان – محمد بن يحيي بن أبي عمر العدني ١٥٠ – ٢٤٣ هـ – الدار السلفية – الكويت –١٤٠٧ – ط١ .

٤٨. البر و الصلة – الحسن بن الحسن بن حرب أبو عبد الله المروزي ت ٢٤٦ هـ –دار الوطن – الرياض –١٤١٩ – ط١.

٤٩. التحقيق في أحاديث الخلاف – عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥١٠ – ٥٩٧ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥ هـ - ط١.

٥٠. التدوين في أخبار قزوين – عبد الكريم بن محمد الرافعي ت حوالي ٤٥٠ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٧ م .

٥١. الترغيب في الدعاء – أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ٥٤١ –٦٠٠هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٥٢. التصديق بالنظر – محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري ت ٣٦٠ هـ - لا يوجد مكان وتاريخ الطبعة .

٥٣. التفسير – عبد الرحمن بن أبي حاتم ت٣٢٧ هـ -المكتبة العصرية – صيدا

٥٤. التمهيد– يوسف بن عبد الله بن عبد البر ت ٤٦٣ – وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية – المغرب – ١٣٨٧ هـ .

٥٥. التمييز – مسلم بن الحجاج القشيري ٢٠٤ – ٢٦١ هـ – مكتبة الكوثر – المربع – السعودية – ١٤١٠ هـ - ط٣ .

٥٦. التهجد - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مكتبة الرشد – السعودية – الرياض – ١٤١٨ هـ - ط١ .

٥٧. التواضع و الخمول - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م – ط١ .

٥٨. التوبيخ و التنبيه – أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ٢٧٤ – ٣٦٩ هـ - مكتبة الفرقان – القاهرة .

٥٩. الجامع – عبد الله بن وهب القرشي ت١٩٧ هـ - دار ابن الجوزي – السعودية – ١٩٩٦ هـ .

٦٠. الجامع – معمر بن راشد الأزدي ت ١٥١ هـ – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣ – ط٢ .

٦١. الجهاد – أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ٢٠٦ - ٢٨٧هـ - مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة – ١٤٠٩ – ط١ .

٦٢. الجهاد – عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي ت ١٨١ – الدار التونسية – تونس – ١٩٩٢ .

٦٣. الحجة – محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ - عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٣ هـ - ط٣ .

٦٤. الحوض و الكوثر – بقي بن مخلد القرطبي ٢٠١ -٢٧٦ هـ - مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة -١٤١٣ – ط١ .

٦٥. الدعاء – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ -٣٦٠ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣ – ط١ .

٦٦. الدعاء للضبي – محمد بن فضيل بن غزوان الضبي ت ١٩٥ هـ- مكتبة الرشيد – دار الرياض -١٩٩٩ – ط١ .

٦٧. الدعوات الكبير – أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ - منشورات مركز – الكويت - ١٤١٤ هـ .

٦٨. الدينار – محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٦٧٣ – ٧٤٨ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .

٦٩. الذرية الطاهرة – أبو بشر محمد بن احمد بن حماد الدولابي ٢٢٤ – ٣١٠ هـ – الدار السلفية – الكويت – ١٤٠٧ – ط١ .

٧٠. الذيل على جزء بقي بن مخلد - بقي بن مخلد القرطبي ٢٠١ -٢٧٦ هـ – مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة -١٤١٣ – ط١ .

٧١. الرحلة في طلب الحديث - الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٥ هـ - ط١

٧٢. الرخصة في تقبيل اليد – محمد بن إبراهيم بن المقري ت ٣٨١ هـ - دار العاصمة – الرياض – ١٤٠٨ هـ - ط١ .

٧٣. الرد على سيرة الأوزاعي – يعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف القاضي ت ١٨٢ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٤. الرد على من يقول القرآن مخلوق – أحمد بن سلمان النجاد أبو بكر ٢٥٣ - ٣٤٨ هـ - مكتبة الصحابة الإسلامية – الكويت – ١٤٠٠ هـ.

٧٥. الرضا عن الله بقضائه - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - الدار السلفية – بومباي – ١٤١٠ هـ - ط١ .

٧٦. الزهد – أحمد بن محمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٨ هـ .

٧٧. الزهد - ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو ٢٠٦ – ٢٨٧ هـ – دار الريان للتراث – القاهرة–١٤٠٨ – ط٢ .

٧٨. الزهد – عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي ١١٨ -١٨١ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٩. الزهد – هناد بن السري الكوفي ١٥٢ - ٢٤٣ هـ - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت -١٤٠٦ هـ - ط١ .

٨٠. الزهد الكبير – أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ - مؤسسة الكتب – بيروت – ١٩٩٦ م – ط٣ .

٨١. السنة - ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الضحاك الشيباني ٢٠٦ - ٢٨٧ هـ – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٠ – ط١ .

٨٢. السنة – محمد بن نصر المروزي ٢٠٢ - ٢٩٤ هـ - مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤٠٨ هـ – ط ١ .

٨٣. السنة – عبد الله بن أحمد بن حنبل ٢١٣ - ٢٩٠هـ - دار ابن القيم – الدمام -١٤٠٦ هـ - ط١ .

٨٤. السنة – أحمد بن محمد بن هارون ت ٣١١ هـ – دار الراية – الرياض – ١٤١٠ – ط١ .

٨٥. السنن – سعيد بن منصور الخراساني ت ٢٢٧ هـ – دار العصيمي – الرياض – ١٤١٤ – ط١ .

٨٦. السنن - سعيد بن منصور ت ٢٢٧ هـ [نسخة أخرى]– الدار السلفية – الهند – ١٩٨٢ م – ط١ .

٨٧. السنن الصغرى – أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – مكتبة الدار – المدينة المنورة – ١٩٨٩ – ط١.

٨٨. السنن الكبرى - أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٩٩٤ .

٨٩. السنن الكبرى - أحمد بن شعيب النسائي ٢٢٥ – ٣٠٣ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩١ .
٩٠. السنن المأثورة - محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ - ٢٠٤ هـ – دار المعرفة – بيروت -١٤٠٦-ط١ .
٩١. السنن الواردة في الفتن – أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد المقرئ ٣٧١ - ٤٤٤هـ - دار العاصمة – الرياض – ١٤١٦ – ط١ .
٩٢. الشكر - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ – المكتب الإسلامي – الكويت – ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م – ط٣ .
٩٣. الشمائل المحمدية – محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى ٢٠٩ - ٢٧٩ هـ - مؤسسة الكتب – بيروت – ١٤١٢ – ط١ .
٩٤. الصفات – علي بن عمر الدارقطني ٣٠٦ - ٣٨٣ هـ - مكتبة الدار – المدينة المنورة – ١٤٠٢هـ - ط١ .
٩٥. الصمت و آداب اللسان – أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤١٠ هـ - ط١ .
٩٦. الطبقات – محمد بن سعد بن منيع ت ٢٣٠ هـ - دار صادر – بيروت
٩٧. الطبقات - محمد بن سعد بن منيع ت ٢٣٠ هـ – القسم المتمم – مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة – ١٤٠٨ – ط٢ .
٩٨. العجالة في الأحاديث المسلسلة – أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني كتبه في ١٣٦٧ هـ – دار الأقصى - الكويت – ١٤٠٥ – ط١ .
٩٩. العظمة - أبو محمد الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر ت ٣٦٩ هـ - دار العاصمة – الرياض – ١٤٠٨ – ط ١ .

١٠٠. العقل و فضله - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ – دار الراية – الرياض – ١٤٠٩ م – ط١ .

١٠١. العلل المتناهية – عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥١٠ - ٥٩٧ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣ هـ - ط١ .

١٠٢. العمدة من الفوائد و الآثار الصحاح و الغرائب – شهدة بنت أحمد بن الفرج الإبري ٤٨٢ – ٥٧٤ هـ - مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤١٥ هـ - ط١ .

١٠٣. العمر و الشيب - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٢ هـ - ط١ .

١٠٤. العيال - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار ابن القيم – السعودية – الدمام – ١٤١٠ هـ - ط١ .

١٠٥. الغرباء – محمد بن الحسين الآجري ت٣٦٠ هـ - دار الخلفاء للكتاب – الكويت – ١٤٠٣ – ط١ .

١٠٦. الفتن – نعيم بن حماد المروزي أبو عبد الله ت ٢٨٨ هـ - مكتبة التوحيد – القاهرة -١٤١٢ – ط١ .

١٠٧. الفرائض للثوري – محمد بن سليمان الحارثي ٢٧٨ هـ - دار العاصمة – الرياض – ١٤١٠ هـ - ط١ .

١٠٨. الفصل للوصل المدرج – الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ- دار الهجرة – الرياض – ١٤١٨ هـ - ط١ .

١٠٩. الفوائد – أبو علي الصواف محمد بن أحمد بن الحسن ت ٣٩٥ هـ - بلا تاريخ ومكان طبعة .

١١٠. الفوائد – الليث بن سعد المصري ٩٤ – ١٧٥ هـ - دار عالم الكتب – الرياض – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م – ط١ .
١١١. الفوائد – تمام بن محمد الرازي ٣٣٠ – ٤١٤ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٢ هـ - ط١ .
١١٢. الفوائد – عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الهروي ٣٥٦ – ٤٣٤ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٨ هـ - ط١ .
١١٣. الفوائد – محمد بن إسحق بن مندة ٣١٠ – ٣٩٥ – مكتبة القرآن – القاهرة .
١١٤. الفوائد – يحيى بن معين ١٥٨ – ٢٣٣ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٩ هـ - ط١ .
١١٥. الفوائد العوالي – أبو عبد الله الصوري ٦٩١ – ٧٥١ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م – ط٢ .
١١٦. الفوائد المنتخبة – أبو القاسم يوسف بن محمد المهرواني توفي حوالي ٥٠٠ هـ - دار الراية للنشر – الرياض – ١٤١٩ هـ - ط١ .
١١٧. الفوائد المنتقاة – محمد بن علي الصوري أبو علي ٣٧٦ – ٤٤١ هـ - دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٧ هـ - ط١ .
١١٨. القدر – أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي ٢٠٧ – ٣٠١ هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤٢١ هـ - ط١ .
١١٩. القدر – عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ت ١٩٧ هـ - دار السلطان – مكة المكرمة – ١٤٠٦هـ – ط١ .

١٢٠. -القراءة خلف الإمام - أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٥ هـ – ط١ .

١٢١. القناعة – أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحق الدينوري ت٣٦٤ هـ - مكتبة الرشد – الرياض -١٤٠٩ هـ - ط١ .

١٢٢. الكامل في ضعفاء الرجال – عبد الله بن عدي الجرجاني ٢٧٧ – ٣٦٥ هـ - دار الفكر – بيروت – ١٤٠٩ – ١٩٨٨ – ط٣ .

١٢٣. الكرم و الجود و سخاء النفوس – محمد بن الحسين البرجلاني أبو الشيخ ت ٢٣٨ هـ - دار ابن حزم – بيروت – ١٤١٢ هـ - ط٢ .

١٢٤. الكفاية في علم الرواية – الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

١٢٥. المتحابين في الله – عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ٥٤١ - ٦٢٠ هـ - دار الطباع – دمشق -١٤١١ هـ - ١٩٩١ م – ط١ .

١٢٦. المجالس الخمسة – أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد ت ٥٧٦ هـ - دار الصميعي – السعودية – الرياض – ١٤١٤ هـ - ط١ .

١٢٧. المحتضرين - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار ابن حزم – بيروت – لبنان – ١٤١٨ هـ - ط١ .

١٢٨. المحدث الفاصل – الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ - دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤ هـ - ط٣ .

١٢٩. المحلى لابن حزم – علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٣٨٣ - ٤٥٦ هـ - دار الآفاق الجديدة – بيروت .

١٣٠. المدخل إلى الصحيح – الحاكم محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ٣٢١ - ٤٠٥ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٤ – ط ١ .

١٣١. المدونة الكبرى – سحنون بن سعيد التنوخي ت ٢٤٠ هـ - دار صادر – بيروت .

١٣٢. المذكر و التذكير و الذكر – أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ٢٠٦ -٢٨٧ هـ - بلا تاريخ و مكان طبعة .

١٣٣. المراسيل - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٨ – ط١ .

١٣٤. المرض و الكفارات - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - الدار السلفية – بومباي – ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م – ط١ .

١٣٥. المستخرج على المستدرك للحاكم [أمالي العراقي] – عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٧٢٥ – ٨٠٦ هـ - مكتبة السنة – القاهرة – ١٤١٠ هـ - ط١ .

١٣٦. المستدرك على الصحيحين – أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري ت ٣٢١ - ٤٠٥ هـ – دار الكتب العلمية-بيروت-١٩٩٠-ط١ .

١٣٧. المشيخة – إبراهيم بن طهمان بن شعبة الهروي ت ١٨٦ هـ - بلا تاريخ ومكان طبعة .

١٣٨. المصنف – عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ١٥٩ - ٢٣٥ هـ – مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩ – ط١ .

١٣٩. المصنف – عبد الرزاق بن همام الصنعاني ١٢٦ - ٢١١هـ – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣ – ط٢ .
١٤٠. المعجم الأوسط - سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ –٣٦٠ هـ _ دار الحرمين_ ١٤١٥ القاهرة
١٤١. المعجم الصغير – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ– المكتب الإسلامي – بيروت – ١٩٨٥–ط١ .
١٤٢. المعجم الكبير – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ – مكتبة العلوم و الحكم- الموصل – ١٩٨٣ – ط٢ .
١٤٣. المعجم – أبو يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى ٢١٠ - ٣٠٧ هـ – إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد – ١٤٠٧ – ط١ .
١٤٤. المفاريد – أحمد بن علي بن المثنى التميمي أبو يعلى ٢١٠ – ٣٠٧ هـ - مكتبة دار الأقصى – الكويت ١٤٠٥ هـ - ط١ .
١٤٥. المنتخب من كتاب أزواج النبي – الزبير بن بكار ١٧٢ - ٢٥٦ هـ - مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٣ هـ - ط١ .
١٤٦. المنتقى– عبد الله بن علي بن الجارود ت ٣٠٧ هـ– مؤسسة الكتاب الثقافية–بيروت .
١٤٧. المنتقى من المقلين – دعلج بن أحمد السجزي أبو محمد ٢٥٩ – ٣٥١ هـ - مكتبة دار الأقصى –الكويت – ١٤٠٥ هـ - ط١ .
١٤٨. المنتقى من مسند المقلين – تمام بن محمد الدمشقي ت ٤١٤ هـ –دار الصحابة – مصر – ١٩٨٩- ط١ .

١٤٩. الناسخ و المنسوخ – عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين ٢٧٩ - ٣٨٥ هـ – مكتبة المنار- الزرقاء – ١٩٨٨ – ط ١ .
١٥٠. النعوت و الأسماء و الصفات – أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ٢١٥ – ٣٠٣ هـ - مكتبة العبيكان – السعودية – ١٤١٩ هـ - ط١ .
١٥١. الهم والحزن - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار السلام – القاهرة – ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م – ط١ .
١٥٢. الهواتف - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مؤسسة الكتاب – بيروت – ١٤١٣ هـ - ط١ .
١٥٣. الوجل و التوثق بالعمل - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار الوطن – الرياض – ١٤١٨ -١٩٩٧ – ط١ .
١٥٤. الورع - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - الدار السلفية – الكويت – ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م – ط١ .
١٥٥. أمالي الأصبهاني – أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم ٣٣٦ -٤٣٠ هـ - دار الصحابة للتراث – طنطا – ١٤١٠ – ط١ .
١٥٦. آمالي المحاملي – الحسين بن إسماعيل الضبي ت ٣٣٠ هـ – المكتبة الإسلامية – عمان – الأردن – ١٤ ١٢- ط١ .
١٥٧. أمثال الحديث للرامهرمزي – أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد توفي حوالي ٣٥٠ هـ – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤٠٩ – ط١ .
١٥٨. تاريخ أصبهان _ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني ٣٣٦ - ٤٣٠ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٠ هـ - ط ١ .

١٥٩. تاريخ الأمم و الملوك للطبري – محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ - ٣١٠ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٧ هـ - ط١ .

١٦٠. تاريخ بغداد – أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ٣٩٣ – ٤٦٣ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .

١٦١. تاريخ جرجان للسهمي – حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني السهمي ٣٤٥ - ٤٢٨ هـ - عالم الكتب – بيروت – ١٩٨١ – ط٣ .

١٦٢. تاريخ دمشق – أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر – ٤٩٩ – ٥٧١ هـ - دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥ م .

١٦٣. تاريخ واسط – بحشل أسلم بن سهل الرزاز الواسطي ت ٢٩٢ هـ - عالم الكتب – بيروت -١٤٠٦ هـ - ط ١ .

١٦٤. تالي تلخيص المتشابه – الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - دار الصميعي – الرياض – ١٤١٧ – ط١ .

١٦٥. تركة النبي - حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن زيد البغدادي ت ٢٦٧ هـ - ١٤٠٤ هـ - ط١ – تحقيق د .أكرم ضياء العمري .

١٦٦. تسمية ما انتهى إلينا – أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ٣٣٦ – ٤٣٠ هـ- دار العاصمة – الرياض – ١٤٠٩ هـ - ط١ .

١٦٧. تعظيم قدر الصلاة – محمد بن نصر المروزي ٢٠٢ - ٢٩٤ هـ - مكتبة الدار – المدينة المنورة – ١٤٠٦ – ط١ .

١٦٨. تفسير الثوري ، سفيان الثوري ، ٩٧ -١٦١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣ ، ط١.

١٦٩. تفسير الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ١٢٦ - ٢١١ هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٠ ، ط١

١٧٠. تفسير الطبري – محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ - ٣١٠ هـ - دار الفكر – بيروت – ١٤٠٥ هـ .

١٧١. تقييد العلم - الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - دار إحياء السنة .

١٧٢. تهذيب الآثار الجزء المفقود – محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ -٣١٠ هـ – دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا -١٤١٦ هـ - ط١ .

١٧٣. تهذيب الآثار مسند علي بن أبي طالب – محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ - ٣١٠ هـ - مطبعة المدني – القاهرة .

١٧٤. تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب – محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ - ٣١٠ هـ - مطبعة المدني – القاهرة .

١٧٥. ثلاثة مجالس من أمالي – أبو بكر بن مردويه أحمد بن موسى ٤٠٩ – ٤٩٨ هـ - بلا تاريخ و مكان طبعة .

١٧٦. ثواب قضاء حوائج الإخوان – محمد بن علي بن ميمون بن محمد العربي أبو الغنائم النرسي ٤٢٤ – ٥١٠ هـ - دار البشائر الإسلامية –بيروت لبنان – ١٤١٤ هـ - ط١ .

١٧٧. جزء ابن عيينة – سفيان بن عيينة ١٠٧ – ١٩٩ هـ - مكتبة المنار – الخرج – ١٤٠٧ هـ - ط١ .

١٧٨. جزء ابن غطريف - محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني ت ٣٧٧ هـ - دار البشائر الإسلامية – بيروت – ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م – ط١ .

١٧٩. جزء أبي الطاهر – محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي أبو الطاهر ٢٧٩ – ٣٧٦ هـ - دار الخلفاء للكتاب – الكويت – ١٤٠٦ هـ - ط١ .

١٨٠. جزء أحمد بن عاصم – أحمد بن عاصم ت٢٧٢ هـ - دار العاصمة – الرياض – ١٤٠٩ هـ - ط١ .

١٨١. جزء أشيب – الحسن بن موسى أبو علي الأشيب البغدادي ت ٢٠٩ هـ - دار علوم الحديث – الفجيرة – ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م – ط١ .

١٨٢. جزء الأصبهاني – محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني ت ٢٦٢ هـ ، بلا تاريخ ومكان طبعة .

١٨٣. جزء الألف دينار – أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ٢٧٤ – ٣٦٨ هـ - دار النفائس – الكويت – ١٤١٤ هـ – ط١ .

١٨٤. جزء البطاقة – حمزة بن محمد بن علي أبو القاسم الكناني ت ٣٥٧هـ - مكتبة دار السلام – الرياض – ١٩٩٢ – ط١ .

١٨٥. جزء البغوي – عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي أبو القاسم ٢١٤ – ٣١٧ هـ - مكتبة ابن الجوزي – الإحساء – الدمام – ١٤٠٧ هـ - ط١ .

١٨٦. جزء الحميري – علي بن محمد بن هارون بن زياد الحميري ت ٢٣١ هـ - بلا .

١٨٧. جزء المؤمل – مؤمل بن إيهاب بن عبد العزيز الرملي ١٨٠ -٢٥٤ هـ - دار البخاري – بريدة – ١٤١٣ هـ - ط١ .

١٨٨. جزء إملاء النسائي – أحمد بن شعيب النسائي ٢٢٥ – ٣٠٣ هـ - دار ابن الجوزي – الدمام – ١٤١٥ هـ - ط١ .

١٨٩. جزء بيبي – بيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرثمية ٣٨٠ – ٤٧٧ هـ - دار الخلفاء للكتاب – الكويت – ١٩٨٦ م – ط١ .

١٩٠. جزء فضائل فاطمة – أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله المهتدي سنة٤٦٢ هـ عن ابن شاهين المتوفى ٣٨٥ هـ - بلا تاريخ ومكان طبعة .

١٩١. جزء فيه أحاديث بن حيان – أبو بكر أحمد بن محمد بن مردويه ٤٠٩ – ٤٩٨ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٤ هـ - ط١ .

١٩٢. جزء فيه فوائد حديث أبي عمير – أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري ت ٣٣٥ هـ - مكتبة السنة – القاهرة – ١٤١٣ هـ - ط١.

١٩٣. جزء فيه قراءات النبي – أبو عمر حفص بن عمر الدوري ت ٢٤٦ هـ - مكتبة الدار – المدينة – ١٤٠٨ هـ - ط١ .

١٩٤. جزء فيه قول النبي – أبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني ت ٣٣٣ هـ - دار ابن حزم – بيروت – لبنان –١٤١٥ هـ - ط١ .

١٩٥. جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني – إسماعيل بن إسحق القاضي ١٩٩ – ٢٨٢ هـ - شركة الرياض – الرياض – السعودية – ١٤١٨ هـ - ط١ .

١٩٦. جزء لؤلؤ – لؤلؤ بن أحمد بن عبد الله الضرير ٦٠٠ – ٦٧٢ هـ - دار الصحابة للتراث – طنطا – ١٩٨٩ م – ط١ .

١٩٧. جزء نافع – محمد بن إبراهيم المقرئ أبو بكر ٢٨٥ – ٣٨١ هـ - دار الصحابة للتراث – طنطا – ١٤١١ هـ - ط١ .

١٩٨. حالة أهل الحقيقة مع الله – أحمد الرفاعي ٥١٢ – ٥٧٨ هـ - دار الزهراء – حلب – ط٢ .

١٩٩. حجة الوداع – علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٣٨٣ - ٤٥٦ هـ – بيت الأفكار الدولية للنشر و التوزيع – الرياض – ١٩٨٨ هـ - ط١ .
٢٠٠. حديث الستة من التابعين – أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - دار فواز – الإحساء – ١٤١٢ هـ - ط١ .
٢٠١. حديث المصيصي لوين – أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير المصيصي الأسدي ١٢٧ – ٢٤٦ هـ - أضواء السلف – الرياض – ١٤١٨ هـ - ط١ .
٢٠٢. حديث شعبة – أبو الحسين محمد بن الظفر البغدادي ٢٨٦ – ٣٧٩ هـ - الدار العثمانية – الأردن – عمان – ١٤٢٤ هـ - ط١ .
٢٠٣. حديث مصعب – أبو القاسم البغوي ٢١٤ – ٣١٧ هـ - الدار العثمانية –الأردن – ١٤٢٤ هـ - ط١ .
٢٠٤. حديث هشام بن عمار – هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي ١٥٣ – ٢٤٦ هـ - دار إشبيليا – السعودية – ١٤١٩ هـ - ط١ .
٢٠٥. حسن الظن بالله - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار طيبة – الرياض – ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م – ط١ .
٢٠٦. حلية الأولياء – أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٣٣٦ – ٤٣٠ هـ – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٥ – ط ٤ .
٢٠٧. خصائص علي – أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد الرحمن ٢١٥ – ٣٠٣ هـ - مكتبة المعلا – الكويت – ١٤٠٦ هـ - ط١ .
٢٠٨. دلائل النبوة – إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ٤٥٧ - ٥٣٥ هـ - دار طيبة – الرياض -١٤٠٩ – ط١ .

٢٠٩. دلائل النبوة للفريابي – جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي ٢٠٧ – ٣٠١ – دار حراء – مكة – ١٤٠٦ – ط١ .
٢١٠. ذكر من اسمه شعبة – أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ٣٣٦ – ٤٣٠ هـ – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – ١٤١٨ – ط١ .
٢١١. ذم المسكر – أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ – دار الراية – الرياض .
٢١٢. رؤية الله – علي بن عمر بن احمد الدارقطني ٣٠٦ –٣٨٣ هـ – مكتبة القرآن – القاهرة .
٢١٣. رياضة الأبدان – أبو حامد أحمد بن محمد النيسابوري ت٤٣٠ هـ – بلا مكان ولا تاريخ طبعة .
٢١٤. سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد بن ماجة أبو عبد الله القزويني ٢٠٧ – ٢٧٥هـ – دار الفكر – بيروت .
٢١٥. سنن أبي داود – سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ٢٠٢– ٢٧٥ هـ– – دار الفكر .
٢١٦. سنن الترمذي – محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي ٢٠٩ – ٢٧٩ هـ– دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٢١٧. سنن الدارقطني – علي بن عمر الدارقطني ٣٠٦ – ٣٨٣ هـ – دار المعرفة– بيروت –١٩٦٦ .
٢١٨. سنن الدارمي – عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد ١٨١ – ٢٥٥ هـ – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٧ – ط١ .

٢١٩. سنن النسائي (المجتبى)- أحمد بن شعيب النسائي ٢٢٥ – ٣٠٣ هـ – مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – ١٩٨٦م – ط٢ .

٢٢٠. سيرة ابن هشام – عبد الملك بن هشام بن أيوب ت ٢١٣ هـ - دار الجيل – بيروت – ١٤١١ هـ - ط١ .

٢٢١. شرح مشكل الآثار – ابو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ٢٣٩ – ٣٢١ هـ - مؤسسة الرسالة –بيروت – ١٤٠٨ هـ - ط١ .

٢٢٢. شرح معاني الآثار – أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ٢٣٩ - ٣٢١ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٢٩٩ – ط١ .

٢٢٣. شرف أصحاب الحديث - الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ - ٤٦٣ هـ – دار إحياء السنة النبوية – أنقرة .

٢٢٤. شعار أصحاب الحديث – محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم أبو أحمد ٢٨٥ - ٣٧٨ هـ - دار الخلفاء – الكويت .

٢٢٥. شعب الإيمان - أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت -١٤١٠ – ط١.

٢٢٦. صحيح ابن حبان – محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت- ١٩٩٣ – ط٢.

٢٢٧. صحيح ابن خزيمة – محمد بن إسحاق بن خزيمة ٢٢٣ - ٣١١ هـ – المكتب الإسلامي بيروت-١٩٧٠ .

٢٢٨. صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤ - ٢٥٦ هـ – دار ابن كثير – بيروت – ١٩٨٧ – ط٣ .

٢٢٩. صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٠٤ - ٢٦١هـ – دار إحياء التراث العربي –بيروت .

٢٣٠. صحيفة همام – همام بن منبه الصنعاني ت ١٣٢ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت – عمان – ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م – ط١ .

٢٣١. صريح السنة للطبري – محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ٢٢٤ – ٣١٠ هـ - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت ١٤٠٥ – ط١ .

٢٣٢. صفة المنافق للفريابي – جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي ٢٠٧ – ٣٠١هـ- دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت ١٤٠٥ هـ –ط١ .

٢٣٣. طبقات المحدثين بأصبهان – عبد الله بن محمد بن جعفر أبو حيان الأنصاري ٢٧٤ - ٣٦٩ هـ - مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٩٢ م – ط ٢ .

٢٣٤. طرق حديث إن لله تسعة و تسعين اسما – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ – ٣٦٠ هـ - بلا تاريخ و مكان طبعة .

٢٣٥. طرق حديث من كذب علي متعمدا – سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ – ٣٦٠ هـ - المكتب الإسلامي – عمان – الأردن – ١٤١٠ هـ – ط١ .

٢٣٦. عمل اليوم و الليلة – أحمد بن محمد بن إسحق الدينوري الشافعي ابن السني ت ٣٦٤ هـ - دار القبلة للثقافة – جدة / بيروت .

٢٣٧. عمل اليوم والليلة للنسائي – أحمد بن شعيب النسائي ٢٢٥ – ٣٠٣ هـ - مؤسسة الرسالة – بيروت-١٤٠٦ هـ - ط٢ .

٢٣٨. عوالي الليث بن سعد – قاسم بن قطلوبغا الحنفي حوالي ٥٥٠ هـ - بلا تاريخ ومكان طبعة .

٢٣٩. غوامض الأسماء المبهمة – خلف بن عبد الملك بن بشكوال ٤٩٥ – ٥٧٨ هـ – عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ هـ – ط١ .
٢٤٠. فتح الباب في الكنى و الألقاب – محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني ٣١٠ – ٣٩٥ هـ – مكتبة الكوثر – الرياض – ١٤١٧ هـ – ط١ .
٢٤١. فتيا و جوابها – الحسن بن أحمد بن الحسن العطار ٤٨٨ – ٥٦٩هـ – دار العاصمة – الرياض – ١٤٠٩هـ – ط١ .
٢٤٢. فضائل الأوقات – احمد بن الحسين البيهقي أبو بكر ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ – مكتبة المنارة – مكة المكرمة –١٤١٠ هـ – ط١ .
٢٤٣. فضائل التسمية – الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي أبو عبد الله الصيرفي ت ٣٨٨ هـ – بلا تاريخ ومكان طبعة .
٢٤٤. فضائل الصحابة لأحمد – أحمد بن حنبل ١٦٤ – ٢٤١– مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٣ هـ – ط١ .
٢٤٥. فضائل الصحابة – أحمد بن شعيب النسائي ٢١٥ – ٣٠٣ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٥ هـ – ط١ .
٢٤٦. فضائل القرآن – أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٢١٥ – ٣٠٣ هـ – دار إحياء العلوم – بيروت – ١٤١٣ هـ – ط٢ .
٢٤٧. فضائل المدينة للجندي – المفضل بن محمد بن إبراهيم ت ٣٠٨ هـ – دار الفكر– دمشق – ١٤٠٧ – ط ١ .
٢٤٨. فضائل بيت المقدس لضياء الدين المقدسي – محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي ٥٦٩ – ٦٤٣ هـ– دار الفكر – سورية – ١٤٠٥ هـ – ط ١ .

٢٤٩. فضل الصلاة على النبي – إسماعيل بن إسحق الجهضمي ١٩٩ – ٢٨٢ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٧ هـ - ط٣ .

٢٥٠. فضيلة الشكر لله على نعمته – محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري أبو بكر الخرائطي ٢٣٧ – ٣٢٧ هـ - دار الفكر – دمشق – ١٤٠٢ هـ - ط١ .

٢٥١. فضيلة العادلين – أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٣٣٦ – ٤٣٠ هـ – بلا تاريخ ومكان طبعة .

٢٥٢. فوائد العراقيين – أبو سعيد النقاش الحنبلي ت ٤١٤ هـ - بلا تاريخ ومكان طبعة .

٢٥٣. فوائد حنبل بن إسحاق الجزء التاسع - ابن السماك ت ٣٣٤ هـ – مكتبة الرشد – الرياض -١٤١٩ هـ - ط١ .

٢٥٤. قرة العينين – محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤ - ٢٥٦ هـ - دار الأرقم – الكويت – ١٤٠٤ هـ -١٩٨٣ م – ط١ .

٢٥٥. قضاء الحوائج - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .

٢٥٦. كتاب الآثار – أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت ١٨٢ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت -١٣٥٥ هـ .

٢٥٧. كتاب الأشربة – أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ - بلا تاريخ .

٢٥٨. كتاب الحلم - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مؤسسة الكتب – بيروت – ١٤١٣ هـ - ط١ .

٢٥٩. كتاب الخراج ليحيى بن آدم ت ٢٠٣ هـ – المكتبة العلمية – لاهور – باكستان – ١٩٧٤ م – ط١ .

٢٦٠. كتاب الديات _ ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني ٢٠٦ - ٢٨٧ هـ – إدارة القرآن و العلوم الإسلامية –كراتشي – ١٩٨٧ هـ .

٢٦١. كتاب الصيام للفريابي – جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي ٢٠٧ – ٣٠١ هـ - الدار السلفية – بومباي -١٤١٢ هـ- ط١ .

٢٦٢. كتاب العرش - عثمان بن أبي شيبة العبسي أبو جعفر ت ٢٩٧ هـ - مكتبة المعلا – الكويت -١٤٠٦ – ط١ .

٢٦٣. كتاب العلم – أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي ١٦٠ – ٢٣٤ هـ - الكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م – ط٢ .

٢٦٤. كتاب المتمنين - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار ابن حزم – بيروت – لبنان – ١٤١٨ هـ - ط١ .

٢٦٥. كتاب الوتر – محمد بن نصر المروزي ٢٠٢- ٢٩٤ هـ و اختصره المقريزي المتوفي ٨٤٥ و طبعت المختصر مكتبة المنار – الأردن الزرقاء – ١٤١٣ – ط١ .

٢٦٦. كتاب الوفاة – أحمد بن شعيب النسائي ٢١٥ -٣٠٣ هـ – مكتبة التراث الإسلامي _ القاهرة .

٢٦٧. كرامات الأولياء – هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ت ٤١٨ هـ- دار طيبة – الرياض – ١٤١٢ هـ - ط١ .

٢٦٨. ماروواه الأكابر – محمد بن مخلد المروزي ٢٣٣ -٣٣١ هـ - مؤسسة الريان –بيروت -١٤١٦ – ط١ .

٢٦٩. مجلسان من أمالي نظام الملك – الحسن بن علي بن إسحق الطوسي نظام الملك ٤٨٥ هـ - بلا تاريخ و مكان طبعة .

٢٧٠. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري – محمد بن عمرو بن البختري ٢٥١ – ٣٣٩ هـ - دار البشائر الإسلامية – بيروت – ٢٠٠١ م – ط١ .

٢٧١. مداراة الناس - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - دار ابن حزم – بيروت – لبنان – ١٤١٨ هـ - ط١ .

٢٧٢. مسألة الطائفين – محمد بن الحسين أبو بكر الآجري ٢٦٤ – ٣٦٠ هـ - دار الكتبي – مصر – ١٤١٢ – ط١ .

٢٧٣. مسانيد فراس المكتب – فراس بن يحيى المكتب الخارفي الكوفي أبو يحيى ت ١٢٩ هـ - مطابع ابن تيمية – القاهرة – ١٤١٣ هـ - ط١ .

٢٧٤. مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم – أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٣٣٦ - ٤٣٠ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت-١٩٩٦ – ط١ .

٢٧٥. مسند إبراهيم بن أدهم – محمد بن إسحق بن محمد بن يحيى ٣٦٠ – ٣٩٥ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .

٢٧٦. مسند ابن أبي أوفى – يحيى بن محمد بن صاعد ٢٢٨ - ٣١٨ هـ _ مكتبة الرشد_ الرياض ١٤٠٨هـ .

٢٧٧. مسند ابن أبي شيبة – أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ١٥٩ – ٢٣٥ هـ - دار الوطن – الرياض – ١٩٩٧ – ط١ .

٢٧٨. مسند أبي بكر – أحمد بن علي بن سعيد القاضي المروزي ٢٠٢ - ٢٩٢ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت .

٢٧٩. مسند أبي حنيفة - أبو نعيم الأصبهاني احمد بن عبد الله ٣٣٦ - ٤٣٠هـ
_ مكتبة الكوثر _ مدينة الرياض_ ١٤١٥هـ ط١

٢٨٠. مسند أبي عوانة – يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت ٣١٦ هـ – دار المعرفة – بيروت – ١٩٩٨ – ط١ .

٢٨١. مسند أبي يعلى - أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ٢١٠ -٣٠٧ هـ – دار المأمون للتراث – دمشق-١٩٨٤- ط١ .

٢٨٢. مسند أحمد - أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ– مؤسسة قرطبة – مصر .

٢٨٣. مسند أسامة بن زيد – عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ٢١٣ - ٣١٧ هـ – دار الضياء – الرياض – ١٤٠٩ – ط١ .

٢٨٤. مسند إسحاق بن راهويه – إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي ١٦١ - ٢٣٨ هـ _ مكتبة الايمان _المدينة المنورة عام ١٩٩٥ ط١

٢٨٥. مسند البزار _ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ٢١٥ - ٢٩٢ هـ _ بيروت المدينة_ مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم_ ١٤٠٩ ط١.

٢٨٦. مسند الحارث (زوائد الهيثمي) _الحارث بن أبي سلمة /الحافظ نور الدين الهيثمي ١٨٦ - ٢٨٢هـ - المدينة المنورة_ مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - ١٩٩٢-١٤١٣ ط١ .

٢٨٧. مسند الحميدي _ عبد الله بن الزبير الحميدي ت ٢١٩ هـ _ بيروت ،القاهرة _ دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي .

٢٨٨. مسند الربيع بن حبيب – الربيع بن حبيب بن عمرو الأزدي الفراهيدي _ دار الحكمة _ مكتبة بيروت _ سلطنة عمان _ ١٤١٥ _ط١ .
٢٨٩. مسند الروياني – محمد بن هارون الروياني ت ٣٠٧ هـ – مؤسسة قرطبة – القاهرة – ١٤١٦ – الأولى .
٢٩٠. مسند الشاشي - أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ت ٣٣٥ هـ _ المدينة المنورة_ مكتبة العلوم والحكم _١٤١٠ ط١
٢٩١. مسند الشافعي – محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ – ٢٠٤ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .
٢٩٢. مسند الشاميين - سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ -٣٦٠ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٤ – ط١ .
٢٩٣. مسند الشهاب – محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي ت ٤٥٤ هـ – مؤسسة الرسالة- بيروت -١٩٨٦ – ط٢ .
٢٩٤. مسند الطيالسي – سليمان بن داود الفارسي ت ٢٠٤ هـ – دار المعرفة- بيروت .
٢٩٥. مسند المقلين من الأمراء و السلاطين – أبو القاسم تمام بن محمد الدمشقي ت ٤١٤ هـ - دار الصحابة – مصر – ١٩٨٩ هـ - ط١ .
٢٩٦. مسند امة الله مريم – مريم بنت عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن ٦٩١ – ٣٩٥ هـ - مكتبة القرآن – القاهرة .
٢٩٧. مسند بلال – الحسن بن محمد الصباح ١٧٠ - ٢٦٠ هـ – دار الصحابة – مصر – ١٩٨٩-ط١.

٢٩٨. مسند سعد بن أبي وقاص – أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي ١٦٨ – ٢٤٦ هـ– دار البشائر الإسلامية – بيروت – ١٤٠٧ –ط١ .
٢٩٩. مسند عائشة – أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٣٠ – ٣١٦ – مكتبة الأقصى – الكويت – ١٤٠٥ هـ – ط١ .
٣٠٠. مسند عبد الرحمن بن عوف – أحمد بن محمد بن عيسى البرتي ١٩٥ – ٢٨٠ هـ – دار ابن حزم – بيروت –١٤١٤ – ط١ .
٣٠١. مسند عبد الله بن المبارك – عبد الله بن المبارك بن واضح ١١٨ – ١٨١ هـ – مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٧ – ط١ .
٣٠٢. مسند عبد الله بن عمر – محمد بن إبراهيم الطرسوسي ت ٢٧٣ هـ – دار النفائس – بيروت – ١٣٩٣– ط١ .
٣٠٣. مسند عبد بن حميد – عبد بن حميد بن نصر ت ٢٤٩ هـ – مكتبة السنة – القاهرة – ١٩٨٨– ط١ .
٣٠٤. مسند علي بن الجعد – علي بن الجعد بن عبيد ١٣٤ – ٢٣٠ هـ – مؤسسة نادر – بيروات– ١٩٩٠ – ط١ .
٣٠٥. مسند عمر بن الخطاب – يعقوب بن شيبة بن الصلت ١٨٢ – ٢٦٢ هـ _ بيروت_ مؤسسة الكتب الثقافية_١٤٠٥ ط١
٣٠٦. مسند عمر بن عبد العزيز _ أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ت ٣١٢ هـ _ مؤسسة علوم القرآن– دمشق – ١٤٠٤ هـ .
٣٠٧. مشيخة ابن شاذان الصغرى – أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان ٣٣٩ – ٤٢٦ هـ – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – ١٤١٩ هـ – ط١

٣٠٨. مشيخة أبي بكر أحمد بن عبد الدائم – أبو محمد بن محمد البرزالي ٦٥٥ -٧٣٠ هـ - دار البشائر – سوريا – ١٤١٧ هـ - ط١ .

٣٠٩. مشيخة أبي طاهر بن أبي الصقر – محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل اللخمي الأنباري ٣٩٦ هـ - ٤٧٦ هـ - مكتبة الرشد – الرياض – ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م – ط١ .

٣١٠. مشيخة الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد الرازي – أبو طاهر السلفي ٥٧٦ هـ - بلا تاريخ ومكان نشر .

٣١١. معجم أبي يعلى – أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ٢١٠ -٣٠٧ هـ - إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد -١٤٠٧ – ط١ .

٣١٢. معجم الشيوخ – محمد بن احمد بن جميع الصيداوي ٣٠٥ - ٤٠٢ هـ - مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥ هـ - ط١ .

٣١٣. معجم الشيوخ _ أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي أبو بكر ٢٧٧ - ٣٧١ هـ _ مكتبة العلوم والحكم_ المدينة المنورة_ ١٤١٠ ط١

٣١٤. معجم الصحابة – عبد الباقي بن قانع ٢٦٥ - ٣٥١ هـ - مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة -١٤١٨ هـ - ط١ .

٣١٥. معرفة أسامي أرداف النبي – يحيى بن عبد الوهاب بن منده ٤٣٤ - ٥١١ هـ-المدينة للتوزيع – بيروت – ١٤١٠ – ط١ .

٣١٦. معرفة السنن و الآثار - أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ – ٤٥٨ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .

٣١٧. معرفة علوم الحديث – محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ٣٢١ - ٤٠٥ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٧٧ م – ط٢ .

٣١٨. مكارم الأخلاق – أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ – مكتبة القرآن – القاهرة – ١٩٩٠ .
٣١٩. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي – خيثمة بن سليمان القرشي ت ٣٤٣ هـ – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٠- ط١ .
٣٢٠. من عاش بعد الموت - أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ٢٠٨ – ٢٨١ هـ - مؤسسة الكتب – بيروت – ١٤١٣ – ط١ .
٣٢١. من فضائل سورة الإخلاص – أبو محمد الحسن بن أبي طالب البغدادي الخلال ٣٥٢ – ٤٣٩ هـ - مكتبة لينة – القاهرة – دمنهور – ١٤١٢ هـ - ط١ .
٣٢٢. من وافق اسمه اسم أبيه – محمد بن الحسين أبو الفتح ت ٣٧٤ هـ - دار عمار – عمان – الأردن – ١٤١٠ هـ - ط١ .
٣٢٣. موضح أوهام الجمع و التفريق - الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ – دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٧ هـ - ط١ .
٣٢٤. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني – مالك بن أنس الأصبحي ٩٣ – ١٧٩ هـ - لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
٣٢٥. موطأ مالك رواية يحيى الليثي – مالك بن أنس الأصبحي ٩٣ - ١٧٩هـ – دار إحياء التراث العربي – مصر .
٣٢٦. نزهة الحفاظ – محمد بن عمر الأصبهاني المديني أبو موسى ٥٠١ - ٥٨١ هـ - مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤٠٦ – ط ١ .

٣٢٧. نسخة أبي مسهر – عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى أبو مسهر ١٤٠ – ٢١٨ هـ - دار الصحابة للتراث – طنطا -١٤١٠ هـ - ط١ .
٣٢٨. نسخة وكيع – وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ١٢٩ – ١٩٧ هـ - الدار السلفية – الكويت – ١٤٠٦ هـ - ط٢ .
٣٢٩. نصيحة أهل الحديث – الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٣٩٢ – ٤٦٣ هـ - مكتبة المنار – الزرقاء – ١٤٠٨ هـ - ط١ .
٣٣٠. وصايا العلماء – أبو سليمان محمد بن عبد الله بن زبير الربعي ت ٣٧٩ هـ - دار ابن كثير – دمشق – بيروت – ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م – ط١.

الفهرس